

المصاحفة الجزائرية

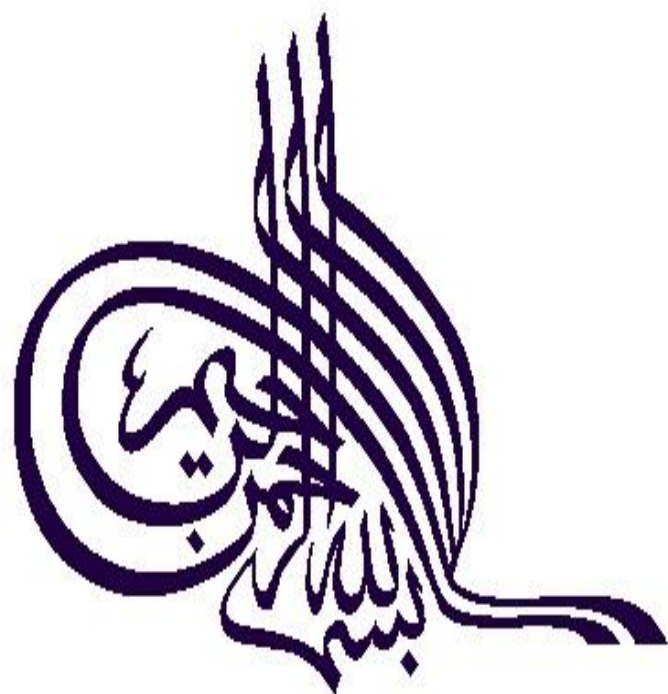
المصاححة الجزائرية	اسم الكتاب
نور الدين خبابه	اسم المؤلف
2014	الطبعة الأولى
ISBN 978-2-9550897-0-5 EAN 9782955089705	الرقم الدولي للكتاب
جميع الحقوق محفوظة للمؤلف	الحقوق: Copyright
المصاححة الجزائرية: منظمة دولية غير حكومية ONG	الناشر
المكتبة الوطنية الفرنسية BnF رقم: 10000000179551	الإيداع القانوني

يُمنع منعاً باتاً نسخ الكتاب أو طبعه أو إعادة نشره أو نقله بأي وسيلة كانت أو ترجمته إلى أي لغة دون الرجوع إلى المؤلف والحصول على الموافقة باذن كتابي.

نور الدين خبابه

المصاحفة الجزائرية

مشروع نهضة شاملة



اهداء

إلى وطني العزيز، الذي عرفت قيمته أكثر عندما ذُقت مرارة الغربة واحتسيت لأجله دموع الحسرة والألم، وتأوّت لسنين أوجاع البعد عن الأهل والخالدن.

إلى أبناء بلدي، ممّن ابتلاهم الله بالمأساة وعاشوا وبلادها، من كلّ التوجّهات والخلفيات ومن كل الأعمار، ودفَعوا ضريبة غالية من أجل أن تعيش الجزائر شائخة شموخ جبال الأوراس وجرجرة والأهقار.

إلى كلّ أمّ فجعت، وكلّ زوجة رُمّلت، وكلّ يتيم حُرّم من طعم الأبوة والأمومة. إلى كلّ جريح، إلى كلّ عانس تضرّرت من تداعيات الفتنة، وكلّ ضحايا المأساة الوطنية من مُختطفين ومساجين ومعطوبين ومعدومين، ومهمّشين ومفصولين من العمل...

إلى كلّ طفل ضاعت بسمته في خضمّ الأحداث، إلى كلّ حمّامة تمّ ترويعها، وكلّ شجرة تمّ قطعها، وكلّ قطرة ماء تمّ تعكيرها، وكلّ نخلة يبست، وكلّ حديقة أو ضيعة تمّ هجرها.

إلى قادة الثورة جميعا مهما اختلفوا، إلى كلّ عناصر الجيش الذين فرض عليهم التقاعد وهم في عزّ شبابهم، وكلّ الذين نالهم التهميش والإقصاء، وكلّ المعطوبين وفئات المعاقين والمكفوفين والصمّ والبكم...

إلى من انتفضوا ضدّ الظلم، إلى من اختارهم الشعب ممثّلين له وتمّ الغدر بهم... إلى كل من وقفوا ضد الفساد والتزوير وقالوا كلمة الحق.

إلى كل الزهراء والمخلصين من أبناء الشعب في كل قطاعات البلاد من عمال وأساتذة ومعلمين وإداريين وفلاحين ومتقاعدين وبطالين... إلى كل الإطارات الجزائرية داخل الوطن وفي ديار الغربية.

إلى كل الرياضيين والفنانين والصحفيين والكتاب الذين مستهم المأساة.

إلى كل الذين ساهموا في التقليل من حجم الفتنة الكبرى، وحاولوا جاهدين للمصالحة ولم يُوقَفُوا.

إلى من حملتني تسعاً، وتحملتني وأنا أحبو، وسهرت عليّ الليالي والأيام حتى اشتدّ عظمي، وروتني بحليها الفطرة السليمة، وغرست في كياني الصدق والإخلاص من خلال أفعالها، وماتت وهي تتمنى أن تراني وتعانقني... ومن خلالها: إلى كل نساء وحرائر الجزائر.

إلى من علمني الشجاعة والصمود عند الشدائد بمواقفه، وعلمني الصبر على المكاره والوفاء بالعهود، ومات دون أن أحضر جنازته... ومن خلاله: إلى كل الآباء.

إلى من اختارتني أن أكون شريكاً لها وأنيساً في الحياة حتى في أحلك الظروف... ومن خلالها: إلى كل الزوجات.

إلى الذين قصرت في حقهم، وحرمتهم من وقتي، وفوت عليهم فرص اللعب والراحة عندما كنت أقتص من أوقاتهم، لأقدم خدمة لوطني على حسابهم، وأقتطع من قوتهم حتى يصل صوت المظلومين والمقهورين عبر تسجيلاتي وكتاباتي... ومن خلالهم: إلى كل الأطفال.

إلى كل من أخطأت في حقهم، وحدث بيني وبينهم سوء تفاهم أو اختلاف "من أجل خدمة الوطن". إلى كل الذين ضحوا من أجل الوطن الغالي: من

مجاهدين وشهداء... إلى أبناء الشهداء. إلى أبناء المختطفين وعائلاتهم. إلى كلّ
المغتربين... إلى الذين أرغموا على اللجوء.

إلى كلّ عين سهرت من أفراد الجيش والشرطة والدرك... "ليحيا الوطن."
إلى كلّ ذرة تراب، أو نسمة هواء، أو قطرة ندى في وطني الجميل. إلى كلّ من
افتقدناهم، وكلّ المرضى والمكلومين... إلى كلّ من أدخل الفرحة والسّرور
على الشعب الجزائري بمجهوداته.

إلى أبناء قريتي... إلى كلّ من عرفني وواساني، أو ابتسم لي ابتسامة صادقة، أو
ارتشفت معي قهوة وتقاسمت معي الحديث ساعة...

إلى كلّ من علّمني حرفاً أو أسداني نصحاً من أساتذتي ومشايخي... إلى كلّ من
صوّبني... إلى كلّ من تنقل من أجلي وقدم لي معروفاً... إلى كلّ من وثق بي.

إلى كلّ من شارك في الحوارات التي أجريتها على إذاعة وطني، ومنتدى
بلاحدود منذ 2007، وقناة المصالحة على الأنترنت "بغرض خدمة الوطن".
وكلّ الذين لبّوا دعوتي وكانوا هم اللبنة الأولى للحوار، وكلّ من التحق
بنا...

إلى عائلتي الكبيرة... إلى كلّ الشرفاء والأحرار في العالم، الذين يعملون من
أجل السلام... إليكم جميعاً أهدي هذا الكتاب.

نور الدين خبابه

مقدمة

مع أنه من واجبي كمواطن جزائري أن أكتب في أية قضية أراها تخدم المجتمع الذي أنتمي إليه، و أن أبادر وأقترح... إلا أن الحديث حول مشروع مجتمعي كهذا، يطرح أسئلة، سيّما وأنه يحمل عنوان معالم هُضة شاملة. وعليه وجب التوضيح التالي:

إنّ ما دفعني إلى أخذ المبادرة والإقدام على هذا العمل الكبير، ليس استصغاراً للمشروع، ولا تجاوزاً لجهود الآخرين... وإنما بعد أن استنفذتُ عدّة سبل، وتبيّنتُ أنّ المسألة لم تعد تتعلق بالتنظيمات، والتشريعات، والشخصيات... وإنما تُكمنُ في التجرد والإخلاص للقضية والتقرّع لها، والاستعداد للتضحية من أجلها.

وما شدّني أكثر إلى الانطلاقة في هذا المشروع، هو: احتكار المبادرة من قبل بعض الأطراف، بالإضافة إلى عقلية التكتلات والتموقع... التي سادت داخل المبادرات التي تبرزُ بغرض تقخيخها، وتفجيرها في الوقت المناسب، ما لم يُحقّق هذا التكتل أهدافه... وكذلك حصر المسألة في الحكم أو في كيفية الوصول إليه، وتغييب الشعب!

وغلق السّاحة السياسية في الجزائر، وقتل كثير من المبادرات، بالتشويه تارة والتجاهل تارة أخرى...

واختراق الأحزاب والجمعيات والصحف والقنوات... ومنع أي تقارب من شأنه أن يسهم في جمع الجزائريين... بإثارة الصراعات بين أبناء الوطن الواحد، واستخدام الجهوية... لزرع الشحناء والبغضاء.

وعدم تواضع العاملين للتعبير لبعضهم البعض، والتشكيك في النوايا، والتشويه الذي طال الجميع، وبثّ الفرقة بين الناس، وعدم استعداد بعض من تحدثوا في هذا الشأن ومدّ أيديهم للجميع، بل منهم من هو طرف في الأزمة !

وسرقة التضحيات والأفكار، إلى درجة أن وصل الاستثمار في فوز أو خسارة فريق في كرة القدم !

وازدياد عدد الانتهازيين، والتجوال الحزبي، وانتشار الرداءة في أغلب المجالات، واحتكار وسائل الإعلام الثقيلة... حتى تبقى المبادرة لدى صناع القرار، ويحرم الشعب كل مرة من أي مشروع جاد.

إنّ عدم معالجة الأزمة معالجة دائمة، وخلوّ الساحة الجزائرية من مشروع مجتمع يسع الجميع. في ظلّ مؤامرات تستهدف وحدة الأمة العربية والإسلامية وثرواتها، وتعرّض تاريخها وحاضرها ومستقبلها للأخطار...

وصعوبة التواصل بين الأجيال، وغياب ثقافة الحوار، وفقه الأزمة فمها صحيجا، وانتشار الجريمة والانتحار، وسدّ الآفاق، من كثرة الإحباط واليأس الناجمين عن تراكم الخيبات...

والإتيان بغير الجزائريين للخوض في الشأن الجزائري على قنوات فضائية أجنبية، وصحف... وكأنهم مكلّفون بمهمة؟

والإتيان بمُنْدَسِين وتقدِيمهم على أنهم باحثون وخُبراء ! أو تقديم أناس يتحدثون بالوكالة !

وإغراق السّاحة السياسية بِحُزْبَاتٍ أغلب أعضائها من العائلة الواحدة ! ودعم رؤساء أحزاب لا يعرفهم الشعب إلا وقت الانتخابات ! وصنع ألقاب مجاهيل وجَهْلَة... لا يُحْسِنُونَ الدَّارِجَةَ، فضلاً عن اللُّغَة، لتميع القضية الجزائرية !

وتسويق واجهة مغلوطة للشعب بمعارضة مصطنعة ! ومُهمِش وإقصاء المعارضين الحقيقيين، وتسويدهم أمام الرأي العام، لمنع التعبير الحقيقي، ومنع الشعب من معرفة الحقيقة، وتوجيهه الوجهة الخاطئة... حتى يستمر النهب وتعمق المأساة !

إنّ الحقيقة لا يخشاها النظام وحده، بل يخشاها كلّ من تورطوا في الأزمة وساهموا في قتل الأبرياء، أو تواطأوا مع هذا الطرف أو ذاك، وهم يسعون ليل نهار، بعدما بدأت تظهر معالم جُرْمِهِم، لمنع أيّ مبادرة يسعى أصحابها لكشف الحقيقة !

لأنّ الحقيقة ستقضي على أحلامهم، وستقضي على انتهازيتهم، وستقضي على شُدُوذِهِم الفكري ونزواتهم الصببانية، وتحطّم تجارهم الكاسدة، وتعيد الحق المهضوم لأهله.

إنّ تصحير السّاحة الجزائرية من أقلام نزيهة، وإعلاميين يتناولون المأساة بشكل صحيح وموضوعي... وغياب المثقفين عن المشهد، وسكوت الدعاة والمجاهدين، واختفاء الشّخصيات الوطنية، وعدم وجود وعي عام...

جعلني أنتفضُ كمواطن جزائري وأصرخُ وأثور على الأنترنت ابتداء من 2005، ليس كوافدٍ جديد، بل امتداداً لمشروع المصالحة الذي ناضلتُ له من الدّاخل، قبل أن يتمّ منعي من التّشاط السياسي ظلّماً، وأفتدّ مزاعم النظام القائم في معالجة الأزيمة الجزائرية، وأدفع إلى كسر الحصار المضروب على الشعب، عن طريق هدم حاجز الخوف، وأسحب البساط ولو جزئياً من أيدي الإعلام الموجّه والمتاجر، وأساهم في إبراز شخصيات وطاقات شابة، وأشجّع أبناء الوطن سيّما الإطارات منهم الذين يعيشون في الخارج على أخذ المبادرة في إطار جديد ومستقل...

بدأتُ بالتعليقات في المواقع والمنتديات، وكذا التسجيلات المصوّرة والمقالات... احتجاجاً على الانتقائية والتمييز، و مشروع ما سمي " بالسلم والمصالحة"...

كان أول موضوع كتبه عن المصالحة في 2005 بعنوان: "المصالحة بين الممالحة والمكالمحة".

تطرقت إلى موضوعات عدّة حول المأساة الجزائرية، كان يُجرّم صاحبها! وبدأتُ أنفض الغبار على ملفات كبيرة: كالاغتيالات السياسية، التعذيب، الاعتقال، السجون، الاختطافات، الفساد...

الغرض من ذلك هو: زرع الأمل، وإحداث ردود أفعال تُؤدّي مع عامل الوقت إلى كسر الحواجز النفسية، والجمود، واحتكار المعلومة، وتصحيح المفاهيم، خاصة ونحن في ظل الرقمنة !

وتغيير نمط المصالحة التي أقرها النظام من جانب واحد وأفرغها من محتواها، وتلك النداءات الجوفاء التي كانت تصدر في الصحف ويفترق أصحابها بعد توقيعها، لتصبح مبادرة شعبية لا إقصاء فيها، تحل الأزمة نهائياً.

من واجبي كمواطن جزائري نشأ وتعلم في الجزائر، أن أقوم بدوري وأخدم بلدي وأساهم من موقعي ومن بنات أفكاري في هضته، مثلما كان يطمح إليه أباؤنا وعلماؤنا وأجدادنا... ولا نتمني النتائج الآنية للمشروع بقدر ما يهمني بذل الجهد وترك النتائج على الله.

قال الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله: (يا نشء أنت رجأؤنا وبك الصبأ قد اقترب - خذ للحياة سلاحها وخض الخطوب ولا تهب...)

فتحت منتدى بلا حدود (1) في 2006، أين أجريت عدة حوارات مع شخصيات سياسية، وإعلامية، وعسكرية... ودعوت إلى فتح قناة المصالحة الفضائية، لتبني المشروع ودفعه إلى التجسيد!

كانت تلك الحوارات المباشرة لبنة أولى في خلق التواصل باتجاه التغيير، شارك فيها جمع من الجزائريين والجزائريات، لتبدأ التراكمات الإيجابية التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه من تفاعل في المواقع... وبذلك عاد أمل التغيير والاصلاح بعدما فشا الركون والانتظار!

ساعدني في إنجاز هذا الكتاب: معرفتي بالإعلام الجديد وبتأثيراته، وعامل الوقت، وسرعة تدفق الأنترنت، واستقلاليتي التي أعطتني هامشاً كبيراً لأخذ المبادرة، ومكنتني أن أعقد الكثير من الاتصالات مع أطراف عديدة، بعيداً عن كل الضغوطات، ودون خلفيات أو أحكام مسبقة.

اقتنعت بأن العمل الحزبي الجاد، لحلّ الأزمة الجزائرية وتغيير النظام غير مسموح بما سنة 1999 بعد حظر حركة الوفاء والعدل (2) !

واقتنعتُ بضرورة حركة شعبية مؤطّرة خارج نفوذ النظام، هي من يُحدثُ التغيير "بِطُرُقٍ سَلْمِيَّةٍ ذَكِيَّةٍ" تكون ثمرة عمل جماعي، في إطار مشروع مجتمع حضاري جديد (3)، يُطرح على الشعب كمشروع توافقي وبديل، للأهواء الأزمات واقتلاعها من الجذور.

الفصل الأول

لماذا المصالحة الجزائرية؟

الإصلاح يُقابلة الفساد، أما النهضة الجزائرية فلا تتحقق إلا بعد اليقظة !

منذ أن خلق الله الأرض وإلى قيام الساعة، كان الإصلاح وسيبقى مبدأ وغاية كل حرّ وشريف. فقد ورد ذكره في القرآن الكريم والأحاديث النبوية (4) والأديان الأخرى وفي الأعراف والمواثيق الدولية (5).

تعرّضت الجزائر عدّة مرّات للغزو منذ تاريخها الطويل، نتيجة لثرواتها الباطنية ومناخها ومواردها الطبيعية وموقعها الاستراتيجي (06) !

دخل الاسلام ربوعها أيام عقبة بن نافع (7)، فاحتضنه الشعب، وأصبحت الجزائر بوابة للمغرب الكبير، وهكذا تزواج العرب والأمازيغ، وانصهروا في وطن واحد، وأنتجوا ثقافة التعايش والتآخي والتسامح.

بعد سقوط الأندلس (8)، تعرّضت الجزائر لعدّة هجمات، كردّة فعل من طرف الإسبان والبرتغاليين، لادانتقام من حكم المسلمين، ما جعلها تستعين بالعثمانيين (9)، الذين مكثوا فيها وطاب لهم المقام !

كان أسطولها البحري يجوب أعماق البحر الأبيض المتوسط، ولا يستطيع غير المسلمين المرور دون أخذ إذن مسبق، أو دفع الجزية !

تكفي الإشارة إلى أن جورج واشنطن دفع أموالاً لإطلاق سراح الأسرى، ووقع معاهدة سلام مع الداوي، بعد عدّة محاولات سنة 1795 !

هذا الأسطول الذي تعرّض فيما بعد لمؤامرة كبيرة، من خلال استدراجه لمعركة نافرين (10)، أين تمّ تحطيمه عن آخره !

وهكذا تكسّر الجيش النظامي الذي يُعتبر هو العمود الفقري لأية دولة، وأصبحت الجزائر دون جدار.

كان ذلك عاملاً من بين العوامل، ومقدمة لاحتلال الجزائر، طيلة قرن ويزيد (من طرف فرنسا بين 1830 و 1962).

استعمل المحتل كلّ الأساليب العنيفة، ليغيّر هوية الشعب والتاريخ... وقد أفلح في بعض مخططاته، عندما وجد بعض من يخدمونه (11) ووجد القابلية للاستعمار (12) !

واستطاع اختراق المجتمع وتوسيع نفوذه، وفرض الأمر الواقع بالقوة فيما بعد، عن طريق سياسة الأرض المحروقة (13) !

كانت الثورات الشعبية تعبّر عن مدى رفض الاحتلال والسخط منه، وتعلّق الشعب الجزائري بسيادته، فتنقل شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، ومن جيل إلى جيل:

فأحمد باي (14)، الأمير عبد القادر (15)، الشيخ المقراني (16)، الشيخ الحدّاد (17)، بوعمامة (18)، فاطمة نسومر (19)، الزعاطشة (20)...

كان المحتل يراهن على انتزاع إرادة الشعب عروة عروة، بتوظيف أناس يتحدثون بلغته، واعداءً الجزائريين بتحريرهم من طغيان العثمانيين...

وعاهدهم على احترام الدين واللغة والتقاليد واحترام المرأة، وأوهمهم بالحضارة (21)...

تمّ تدريب جزائريين في الجيش الفرنسي إلى درجة ضباط (22) ... ومن المفارقة أن يُصبح الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر الجزائري، سنة 1926م، رئيس أول منظمة في فرنسا "ولو بصفة شرفية" تحمل اسم "نجم شمال افريقيا" !

كان قبلها ضابطا عسكريا برتبة نقيب، تمّ تدريبه في كلية سان سير الحربية (23) !

كان نادي الترقى (24) أرضية خصبة لتأسيس جمعية العلماء الجزائريين (25) بقيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس، ومحمد البشير الإبراهيمي. كانت الجمعية منذ الثلاثينات، إضافة إلى حزب الشعب بقيادة مصّالي الحاج (26)، مع "محدودية تأثيرهما وطريقتهما"، يقومان بدور التعبئة والتوعية...

حاول المستعمر المزيد من إذلال الشعب الجزائري، باستعمال عامل الوقت، وترويض الفقراء والمساكين عبر التجنيد الإجباري (27) أثناء الحرب العالمية الأولى، وأثناء الحرب العالمية الثانية، التي أصبح من بين من شارك فيها قادة للثورة، ونذكر من بينهم على سبيل المثال: محمدي السعيد (28) وأحمد بن بلة !

ما إن انتصر الحلفاء على ما سُمّي بالنازية... حتى استعرت الثورة من جديد في الجزائر، "التقرير المصير".

كانت مجازر 8 ماي 1945 الرهيبة، التي عبّر فيها الشعب الجزائري عن مدى توتره الإيجابي، مقدمةً لثورة عارمة، بعدما قتل فيها مالا يقل عن 45 ألف جزائري في: سطيف، قلمة، خراطة (29) وغيرهم...

بدأت إرهابات الثورة التحريرية، ومع ما فيها من صراعات وتناقضات، إلا أنها كانت تحمل التنوع وتنبئ بفجر جديد...

بعد إنشاء المنظمة الخاصة سنة 1947، التي كان يقودها محمد بلوزداد (30)، واكتشاف عملها السري، وسجن بعض أعضائها... وبعد الخلاف الذي ظهر في اللجنة المركزية في حزب الشعب... بادرت مجموعة تتكون من 22 فرداً معظمهم من الشرق الجزائري (31) وأسّسوا الحركة الثورية من أجل الوحدة والعمل (C.R.U.A.).

تلتها مجموعة الستة (32)، الذين اعتمدوا على عنصر المفاجأة في إعلان الحرب، وفجروا الثورة ضدّ أعتى قوة في العالم "ببنادق صيد"، في الأول من نوفمبر 1954.

أربك عنصر المفاجأة قوّات الاحتلال وجعلها في تيهان ومرحلة تخبّط، بعدما كان المحتل متمكناً من تطويع أغلب فئات الشعب، وفرض سيطرته عن طريق المراقبة... وبمثل تلك الإرادة الفولاذية، استعاد الشعب الجزائري "المبادرة"!

كانت مساعدة بعض قادة الثورة الجزائرية، من طرف النظام المصري بقيادة جمال عبد الناصر، عاملاً قوياً، ساهم في شحن عزائم الثوار، وأعلمهم أنّ الجزائر ليست وحدها في مواجهة الاستعمار (33)!

كما كان لجمعية العلماء الجزائريين دور روحي، زاد من إقبال وتجنيد واستعار
للثورة الجزائرية ورصّ للصفوف (34)...

ناهيك عما قدّمه الإخوة في المغرب الكبير "من إيواء ودعم" وكلّ الأحرار في
العالم... لثورة التحرير.

احتضن الشعب الجزائري الثورة، ودوّخ فرنسا ومعها الحلف الأطلسي (35)...

ساهم أبناء الجزائر ببسالتهم واستماتتهم... في تحرير كثير من الأوطان، حتى
أصبحت الجزائر تُلَقَّب بقبلة الثوّار!

فهنالك رؤساء دول تدربوا في الجزائر وتعلّموا فيها: مثل نيلسون
مانديلا (36)... وهناك من العلماء والسياسيين والمثقفين من لجأ إليها وقت
الشدة، مثل محمد الغزالي (37)، محمد متولي الشعراوي (38)، سعد الدين
الشاذلي (39)، فؤاد نجم (40)...

كان أهل الإصلاح يواجهون خطط المستعمر المختلفة، ويعملون على تقوية
الحسّ الوطني، وتوعية الأمة، وهيئة الأجيال للأخذ بزمام الأمور.

وقد واجهوا أنواعاً من الظلم والفساد، فأمرّوا بالمعروف ونهوا عن المنكر،
وساهموا في إيقاظ العقول بالعلم والمعرفة، وتصدّوا للجهل والشعوذة الفكرية
التي تمّ غرسها في أوساط الشعب، بدعوة الناس بالرفق ونشر الأخلاق
الحميدة. فغيّروا الرذيلة بنشر الفضيلة، والعنصرية المقيتة والجهوية بالوحدة
الوطنية.

كانت الحركة الإصلاحية التي قادها الشيخ عبد الحميد بن باديس، ومن بعده الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، والفضيل بن حسن الورتلاني (41)، والمبارك الميلي (42)، وجمع من العلماء والدعاة تجوب ربوع الوطن ... فالإصلاح ليس وليد النشأة، كما أنه ليس غريباً عن ثقافة المجتمع الجزائري ولا دخيلاً!

والإسلام في الجزائر لم يأت عن طريق مذهب أهل الخوارج (43)، ولا عن طريق الفرق الضالة، بل جاء من معدنه الأصيل، متمماً لمكارم الأخلاق ومُخرجاً للناس من الظلمات إلى النور. فهو متجذّر في الأسرة الجزائرية، وضارب في أعماق التاريخ.

لم يكن الإسلام يوماً محلّ صراع بين الجزائريين، بل كان دوماً إلى جانب العربية والأمازيغية اسمناً يشدُّ أركان الجزائر.

وإذا كانت الثورة الجزائرية قد وحدت أغلبية المجاهدين بكلّ أطرافهم وخلفياتهم... لمواجهة المستعمر، فثمة صراعات كانت بين الجبهويين (44) والمصاليين (45) راح ضحيتها الكثيرون، نتيجة عدم ترتيب الأولويات وفقه الموازنات والمآلات.

كانت بصمات الشهيد زيغود يوسف باقتراح المؤتمر واضحة، بعد الحراك الكبير في الشمال القسنطيني، وانتعاش الثورة، والتمهيد لمؤتمر الصومام، الذي انعقد بعد محاولات عدّة في أماكن مختلفة (46) ...

ومع ما حققه المؤتمر على أرض الميدان ضدّ المستعمر من تحدّ، وما قدّمه للثورة الجزائرية من إعادة تنظيم وهيكلية في صفوف المجاهدين والسياسيين، فإنه قد

أحدث بعض ردود الأفعال المتباينة بين قادة الثورة، واتضح ذلك جليا من خلال تصفية بعضهم نتيجة الصراعات والنقوذ (47).

وفتح أبواب الخلاف بين السياسيين والعسكريين، على خلفية الداخل أولى من الخارج، والسياسي أولى من العسكري، وأظهر بعض التناقضات على أرض الواقع.

حيث قتل 300 جزائري وجزائرية في بني يلمان، شهر ماي سنة 1957، وهي المجزرة التي أطلق عليها " مجزرة ملوزة". ولاتزال هذه الجريمة الشنعاء دون معرفة للحقيقة !

كانت قوآت المستعمر تستمر في كل قضية تراها تخدم مخططاتها التقسيمية، لتحدث هزات داخلية قد تؤدي إلى تحريف الثورة عن أهدافها، أو اختراقها لوأدها فيما بعد !

كان لمحمد بلونيس سنة 1957 دور كبير في إحداث بلبلة أدت إلى تصفية كثير من الجزائريين والجزائريات...انتهت باغتياله.

وجاءت عملية لابلويت (48) سنة 1958، التي لولا تقطن العقيد عميروش قائد المنطقة الثالثة لها، وإبداع باقي قادة الثورة بالمؤامرة لكانت ضربة قاتلة للجزائر برمتها !

كانت بعض نشاطات كريم بلقاسم في قيادة الجيش، وفتح الأبواب لضباط أتوا من فرنسا (49) "محلّ خلاف" واستمراراً لما سنشده من عملية اختراق منظمة داخل صفوف الجيش.

كما كان انتقاد علي منجلي "في مؤتمر طرابلس" تولي ضباط فرنسا أماكن في قيادة الجيش، وأنه شيء لا يقبل، وهي رسالة تحذير مما سيقع في المستقبل (50)

إنّ الشعب الجزائري في غالبية، لم يكن يولي اهتماماً للحكم ولا للصراع الدائر حوله، بقدر ما كان يتطلع إلى الحرية التي دفع ثمنها باهضاً، وإلى الانعتاق من ربقة المستعمر، وإلى العيش المشترك والعدالة ...

كان المفترض أن يكون الأساس صحيحاً من خلال العمل الجماعي والتحضير الجيد لبناء الدولة الجزائرية الحديثة، مثلما نصّ صراحة على ذلك بيان "أول نوفمبر"، والاستفادة من التضحيات التي قدمها شعبنا خلال قرون، إلا أنه مع الأسف كانت قوى خارجية تتربص باستقلال الجزائر، ويؤلمها أن ترى الجزائر سيّدة في المنطقة، "حسابات استراتيجية" !

فكانت هميئ الأجواء لجعل الوطن بلا سيادة إن أفلحت في تنصيب قادة موالين لها، وفي أحسن الظروف، وطناً محاصراً منزوياً على نفسه (51)، حتى لا يؤثر استقلاله على دول أخرى !

وقد أدى التسابق نحو الحكم إلى نشوء تكتلات متباينة وولاءات مختلفة، طفت إلى السطح، وأدت إلى تصادم وإصدار قرارات خطيرة قبل أيام من إعلان تقرير المصير !

وما أقدم عليه يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة بقراره (52) عزل هواري بومدين قائد أركان الجيش ومعه علي منجلي والقايد أحمد المدعو سليمان، بقدر ما غذى الصراع الدائر، فإنه أعطى الفرصة للرافضين لاتفاقيات إيبيان (53) أن يجدوا المناخ الملائم لفرض الأمر الواقع بحسم عسكري !

ويتوافق قرار يوسف بن خدة، عزله لبعض العتداء، مع محاولة اغتيال مجموعة من العتداء هم أنفسهم من رفضوا المصادقة على الاتفاقيات (54) !

ويجب الإقرار بأن اتفاقيات إيفيان التي بدأت أحداثها "الرسمية" يوم 07 أفريل 1961، بين الحكومة المؤقتة بقيادة يوسف بن خدة والحكومة الفرنسية، مع ما فيها من تنازلات وتناقضات من الطرف الجزائري، بخصوص السماح للقوات الفرنسية استتال قاعدة المرسى الكبير، واستتال بعض الثكنات العسكرية: ك ثكنة بشار، والمطارات... وبعض الأماكن نوويا، مثل رقان كما اتضح بعد الاستتال... والتقاوض خلسة مع جناح آخر موالي لمصالي الحاج، MNA، بغرض الضغط على الفريق الذي كان يقوده بولخروف ممثلا عن الحكومة المؤقتة، وقصد إحراز تنازلات أكثر... فإن هذه الاتفاقيات أحدثت شرخاً داخل السلطات الفرنسية وكادت أن تتصف بمحكم شارل ديغول وتحدث انقساما داخل فرنسا (55) !

في المقابل: سرع خروج بعض قادة الثورة من السجن الفرنسي من وتيرة التصادم بين الحكومة المؤقتة ومن سيصبح رئيسا للجزائر... وقد ظهر ذلك جليا في مؤتمر طرابلس الذي بقي مفتوحا إلى تاريخ اليوم (56) !

دفع فرحات عباس (57) إلى الاستقالة بعدما " فاز في أول انتخابات للمجلس التأسيسي"، وحول إلى الصحراء !

بعدها تمكن أحمد بن بلة من الحكم "بمساعدة هواري بومدين وشعباني"... في أول تجربة لبناء الدولة الجزائرية، قام بإقصاء المعارضين لسياسته "والجزائر تمرّ بوضع خطير" !

كان الواجب يقضي بأن يكون العمل جماعياً للنهضة بالوطن، والابتعاد عن العنتريات، والحفاظ على الوحدة، ومعالجة تداعيات الاحتلال... سيّما وأن باخرة الجزائر لم ترسُ بعد.

للأسف الشديد، أطلت صائفة 1962، وكادت أن تدخل البلاد في فوضى (58)، وتعيد الاستعمار من جديد، خاصة وأنّ المنظمة الفرنسية السريّة (59) استعلت الوضع وأحدثت هلعاً كبيراً في أوساط الشعب الجزائري، من خلال الجرائم التي ارتكبتها... حتى أصبح المواطنون يرددون شعار: "سبع سنين بركات" !

كان أحمد بن بلة - حسب شهادة من عايشوه - يودّ التخلص من هواري بومدين وزير دفاعه، والانقلاب عليه (بعدما مكّنه هذا الأخير من الحكم)، وبدأ في عزله تدريجياً بتجاوزه والتدخل في شؤون عمله، ومغازلة العقيد شعباني (60) ! كما كان يعتزم إقالة بوتفليقة... وقد وصل به الأمر إلى أن يضع عدّة وزارات تحت إمرته !

ودفع حكمه الفردي إلى ردود فعل عنيفة، أدت إلى تسليح منطقة القبائل من قبل آكلي محمد أولحاج (61) وآيت أحمد، واعتقال محمد بوضياف (62)، وفتح صراع مع المغرب (63)، ودفع شعباني إلى التمرد (64)، وسجن بعض المجاهدين وتعذيبهم (65)، منهم على سبيل المثال: وزير الخارجية الأسبق أحمد طالب الأبراهيمي...!

وهروب محمد خيضر "صهر آيت أحمد" بأموال جبهة التحرير فيما بعد إلى سويسرا، ووضع جزء منها في حساب جبهة القوى الاشتراكية... لخوض معارضة من الخارج (66) !

وكان كل ما تقدم ذكره تمهيداً لهواري بومدين أن يقوم هو وجماعة من رفقائه بوضع حد لتصرفات أحمد بن بلة الارتجالية (67) !

وورثنا بكل مرارة ثقافة الانقلاب والصراعات والزعامات ... بدل العمل التوافقي، التشاركي، السلمي، المبني على التنازلات وتقديم الكفاءات... الذي كان من المفترض أن يكون من أجل تحقيق المصلحة العامة.

إنّ أيّ باحث عن الحقيقة، سيجد أنه منذ خروج الاستعمار العسكري وإلى غاية صدور هذا الكتاب، ولا رئيساً واحداً وصل إلى الحكم بطريقة ديمقراطية، "مع الاحتفاظ لكل واحد بمنجزاته".

إنّ العنف الذي مورس على الشعب الجزائري أثناء فترة الاحتلال، والتصفيات الجسدية بالجملة ولداً أحقاداً كثيرة لدى شرائح واسعة في المجتمع الجزائري، وكان بالإمكان لو عُولِجَت مخلفات تلك الحرب القذرة في البداية معالجة حقيقية، ما وصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم من عنف وتوتر سلبي، وتدمير للغة، والأسرة، والثقافة... واختراق للتقاليد، والأعراف، والتاريخ ...

إنّ البناء لم يكن صحيحاً من الأساس، فحالة الغضب والاحتقان وأمور نفسية كثيرة معقدة باتت تعيشها فئات كثيرة، ليست فطرة بشرية فطر الله الناس عليها، وإنما هي ثقافة زُرعت في الشعب الجزائري، عن طريق التدمير

المَنهَج، والعنف المسلط، اللفظي منه والجسدي، والترهيب، والتعذيب، والقتل العشوائي ...

وها نحن نجني محصول ما غرسه الاستعمار طيلة قرن ويزيد من أحقاد وضغائن، وما تبعه من انقلابات وقرارات ارتجالية غير مدروسة !

لست من الذين يرمون اخفاقات البلد على المستعمر، كما أنني لست من الذين يؤمنون بنظرية المؤامرة في كل شيء، ولكن في نفس الوقت، يجب أن نسلم بأن ما نعيشه من نتائج وخيمة ليس وليد اليوم !

فحالة الهيجان والقلق العام... أمراض، ليست متصلة في الشعب كله، بل لها دوافعها.

ومع كل ما تعرّض له الشعب الجزائري من تقتيل وتشريد وإبادة ومحو للشخصية الجزائرية... فإن آثار المستعمر وعقليته لم تتوقفاً عند عتبة باب الاستقلال، بل استمرت تعاملان علناً وفي الخفاء، وتعمراً طويلاً في عدة قطاعات حيوية، ضاربة عرض الحائط كل ما له صلة بالشخصية الجزائرية الأصيلة.

مما جعل الشعب الجزائري يشعرُ بالاستقلال المقنوع والتبعية على كل الأصعدة، إلى درجة أن هناك من الجزائريين من أصبح يقول: الاحتلال استُبدل باحتلال آخر، وهذا ما سرّع في حركة التدافع بين المشروعين.

مشروع: يريد الاستقلال التام والسيادة على أرض الجزائر، ومشروع: يريد أن يرهن الجزائر وشعبها إلى أجل غير مسمى.

كان الخلاف واضحاً منذ البداية مع المتعاملين مع الاستعمار، وقد بدأت التصفيات الجسدية تعبر عن هذين المشروعين أثناء الثورة، وبعدها بقليل.

وعلى هذا النحو، جاء الإقصاء والتهميش، ممّا جعل الاحتقان يأخذ أوجهاً كثيرة، وهكذا بدأت التكتلات والمواالات لهذا الطرف أو ذاك.

لقد اغتيل قادة من الثورة في ظروف غامضة، ومنهم: مصطفى بن بولعيد (68)، عبان رمضان (69)، عباس لغرور، كريم بلقاسم (70)، محمد خيضر (71)، خميستي (72)، وغيرهم... وأغدم محمد شعباني (73)...

سُجِنَ من سُجِنَ، وأُبعِدَ من أُبعِدَ... ووُضِعَ تحت الإقامة الجبرية أحد رُوَاد الإصلاح، الشيخ محمد البشير الإبراهيمي (74)، بعد تحذيره من حرب أهلية طاحنة، سنة 1964، هي على الأبواب إذا لم يُصحَّح المسار... في خطبته الشهيرة بمسجد كتشاوة بالعاصمة (75)!

وتعرّض الرئيس هواري بومدين نفسه إلى محاولات اغتيال بعد وصوله إلى سُدّة الحكم (76)!

وحلّت جمعية القيم الإسلامية التي كان يقودها الشيخ الهاشمي تيجاني (77)، على خلفية التدخل في شؤون مصر وتجاوز قيادة البلاد!

ولا نزال الى حدّ الساعة نجهل سرّ حجز وإخفاء جثتي الشهيدين (سي الحواس وعميروش) في مقرّ للدرك الذي كان يقوده أحمد بن شريف!

كما اغتيل في الثمانينات بفرنسا علي مسيلي (78)، وقتل محمد الصديق بن يحيى (79)، وغيرهم... في ظروف غامضة، واستمرت عقلية الاغتيالات والاعتقالات السياسية إلى اليوم.

ومن الأخطاء الفادحة التي وقعت في الجزائر: اختيار نظام اشتراكي دون استشارة الشعب الجزائري!

حصل التحوّل المفاجئ كذلك، من نظام اشتراكي إلى نظام رأس مالي، دون مراعاة لحالة النمو الديمغرافي، أو السير مع متطلبات وحاجيات المجتمع الجزائري، "التي من المفترض أن تطبع كل اقتصاد"!

وتوقفت سياسة الصناعة والزراعة التي انتهجها الرئيس هواري بومدين، ومشاريع كانت في طور الإنجاز، واستُبدل نظام بآخر دون رأي للشعب ولا أخذ بالمرحلية في التغيير، وكأنّ الشعب قاصرٌ؟ مما أدى إلى تناقضات وتصادم... وغلق الكثير من المؤسسات، وتسريح الآلاف من العمّال!

أحدث ذلك التحوّل صراعاً في هرم حزب جبهة التحرير الوطني، بين المدافعين عن بقاء النظام الاشتراكي (80)-الذي تبناه هواري بومدين، لا سيّما ما تعلق منه بالأمر الاجتماعي، وقد كان مردودُه على البسطاء من الناس والطبقة المتوسطة "ولو أنّ ذلك ساهم في التواكل" - والمتقنون على النظام الرأسمالي (81).

و سرّع ذلك التحوّل المفاجئ في بروز حركات طلابية، بدأت تظهر في الجامعات.

كان ذلك بمثابة خروج الصّراع إلى العلن، وتمهيداً لما سنشهده بعدئذٍ من انتقال الاحتجاجات التي شهدتها بعض الجامعات إلى الشارع، وانعقد أول تجمع أمام الجامعة المركزية بالعاصمة (82) انتهى ببيان يحمل 14 بنداً تلاه عباسي مدني.

بعد الثورة الإيرانية (83) والثورة في أفغانستان (84)، وكذا بعد التعبير الذي حدث في أعلى هرم السلطة الجزائرية بعد وفاة هواري بومدين في ديسمبر 1978 التي تبقى محلّ تساؤلات ... سيما وأن هناك مؤشرات توحي بأنه تعرّض لمؤامرة أدّت إلى تصفيته (85) !

بالإضافة إلى تعيين يزيد زرهوني (86) على رأس جهاز المخابرات، التي تبقى محلّ تساؤلات هي أيضاً... خاصة وأنه أصبح وزيراً في عهد بوتليقة، وقام بإقصاء وزير التربية أحمد طالب الإبراهيمي من العمل السياسي ! هذا الأخير كان قد عينه سفيراً عندما كان وزيراً للخارجية !

ووصول شخصيات كثيرة إلى الحكم أغلبهم من أصول غير جزائرية ! (87)، واستخلف بقاصدي مرباح، هذا الأخير قيل أنه مكنّ للشاذلي ومعه آخرين ... واغتيل فيما بعد !

تفجّرت الأوضاع في منطقة القبائل سنة 1982، والتي سمّيت أحداثها بالربيع الأمازيغي (88) ... كما تفجّر الوضع في مصر بعد اغتيال السادات "الذي خلف جمال عبد الناصر"، وتفجّر الوضع في سورية... وكان العنوان البارز آنذاك إسلاميا "جماعة الإخوان المسلمين" !

جاءت أحداث سطيف وقسنطينة سنة 1986، التي واجهتها السلطات باعتقال الناشطين حتى لا تصل العدوى إلى الولايات الأخرى... كان من بين المعتقلين

موظف يشتغل في قسم الأرشيف، وكان على اتصال بموظفة تنوي أن تعطيه شريطاً حول الأمير خالد (89) !

سارعت بعض الجهات العليا لإخفاء بعض السلع والمواد الغذائية، وافتعال جانب من أحداث أكتوبر 1988 للتنفيس من جهة، وتغيير الاستراتيجية من جهة أخرى (90) !

لكن ذلك لم يكن كافياً لامتناس الغضب الشعبي المتزايد، بل كان مقدّمة لمرحلة التسعينيات.

طفلا الصّراع على السطح مجدداً بين المشروعين، وأفرز أجنحة لا تزال متصارعة إلى اليوم.

مهّدت الأحداث الأرضية لعزل قادة وطنيين ومجاهدين في الجيش من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني " تحت غطاء التفتح "، ليصل الأمر فيما بعد إلى عزل ضباط وطنيين في وزارة الدفاع وقيادة الأركان والمخابرات (91)... ليحلّ محلّهم ضباط منهم من التحق بالثورة الجزائرية أشهراً قبل الاستقلال (92) !

جاء عهد التعددية الحزبية والإعلامية بعد تعديل الدستور سنة 1989، عبر استفتاء شعبي استبشر الشعب الجزائري به خيراً.

ومع الحرّيات التي كانت موجودة وقتها، إلّا أنها لم تكن مدروسة، ولا مضبوطة بالشكل الذي تتطلبه المرحلة وثقافة الدولة، وأدّت إلى ظهور الكثير من التناقضات، تسببت في زعزعة أماكن العبادة وحولتها إلى أماكن صراع... وكان الأمر محبك؟

وساعد الغزو الفكري عن طريق الفضائيات في انتشار الكثير من المظاهر السلبية التي كانت مكبوتة.

ما إن فازت الجبهة الاسلامية للإدقاز بالانتخابات البلدية سنة 1990، حتى تمت محاصرة رؤساء البلديات بنزع صلاحياتهم ومنحها لرؤساء الدوائر، ودفع ذلك إلى الاحتجاج.

أعقبها التقسيم الإداري لحكومة مولود حمروش (93)، حيث صادق البرلمان الأحادي الذي كان يرأسه عبد العزيز بلخادم " بعد استقالة رابح بيطاط" (94) على القوانين، دون الأخذ بعين الاعتبار رأي الأحزاب التي نالت ثقة الشعب في الانتخابات البلدية !

استعملت عدة قضايا لأرباك الجزائر، من بينها: "المشروع النووي" ! ناهيك عن شروط صندوق النقد الدولي، والمديونية... بالإضافة إلى استغلال بعض التصريحات النارية التي أطلقت في تجمع بملعب 05 جويلية سنة 1990 الذي نظمته الجبهة الاسلامية للإدقاز بحضور الداعية الفلسطينية الشيخ التميمي، إضافة إلى حضور أحد أفراد عائلة المصري خالد الإسلامبولي "المتهم بقتل أنور السادات" !

وعقد توأمة بلدية الجزائر مع بلدية القدس ! كانت هذه التصريحات تدعو إلى فتح أبواب الجهاد، وأصحابها يتوعّدون الحكام الذين يقفون في طريقهم نحو تحرير فلسطين... "تم توظيفها فيما بعد".

لم تُقرأ التحذيرات قراءة صحيحة، ما أدى إلى إضراب (95) في ماي وجوان 1991، الذي انتهى بخلف ما وعد به رئيس الحكومة أحمد غزالي، وأدخلت قيادة الجبهة الإسلامية السجن، وكان ذلك هو الحل؟

ظهر طرح اقتصادي جديد، ارتدى ثوب المشروع الإسلامي، ينافس المشروع الاشتراكي، والرأسمالي... مما جعل الجزائر تصبح هدفاً!

انعقد مؤتمر الوفاء بباتنة، وأحدث تغييرات استراتيجية، فتحت جسور تواصل مع مهري وآيت أحمد.

كان نزول خبر فوز الجبهة الإسلامية للإنتقاد بقيادة عبد القادر حشاني في 26 ديسمبر 1991، "كالصاعقة" على بعض الجهات التي أخذت الضوء الأخضر من الخارج وقامت بتوقيف المسار الانتخابي!

لقد سمعت بأذني الجنرال خالد نزار وزير الدفاع السابق عام 2002، في محكمة باريس، وهو يخاطب رئيس المحكمة الفرنسية بقوله: كان الرئيس ميتران على علم بتوقيف الانتخابات، وذلك ردًا على أسئلة المحامين يوم مقاضاته للملازم حبيب سوايدية حول "التشهير"!

كان توقيف المسار الديمقراطي ضربة قاصمة لظهر التعددية الفتية، وعرض الجزائر ووحدها الى أخطار باتت تمدد كيانها... وبقيت أسئلة كثيرة بلا أجوبة إلى غاية اليوم.

دخلت الجزائر مرحلة اللا استقرار واللا أمن، بعد فتح المحتشدات بالصحراء سنة 1992، وتوقيف الكثير من الأئمة بل وهدم مساجد لقت "بضرار"، بحجة أنها تُفرض الإرهاب... وأصبحت الجزائر على لسان كل حاقد وحاسد!

هكذا تم تعطيل الجزائر باختصار، ودفعت إلى نفقٍ لازالت لم تخرج منه بعد !
إنه ليس من العبث أن يتم استهداف الجزائر في الوقت الذي سقط فيه نظام
أفغانستان، واستهدفت فيه دولة العراق واحتلت (96) !

لقد دفع الشعب الجزائري كغيره من الشعوب فاتورة الحرب بين المعسكرين:
الشيوعي والرأسمالي.

إن استبدال المؤسسات الثابتة في الجزائر بمؤسسات انتقالية يغلب عليها طابع
الولاء، واحتقار الإرادة الشعبية... زعزع أركان الدولة الجزائرية.

فاغتيال محمد بوضياف، جاء استمراراً لنهج التصفيات الجسدية، ولم يكن عملاً
معزولاً (97).

محمد بوضياف: جيء به من المغرب إلى قصر المرادية دون استشارة الشعب،
بعدهم أقيّل الشاذلي بن جديد !

وكان استعمال ورقة العائلة الثورية في البداية واضحاً، لإضفاء الشرعية على
عملية الانقلاب.

ومن الغرابة، أن تكون عنابة التي فرّ عن طريقها محمد بوضياف مباشرة بعد
الاستقلال إلى المغرب، "المكان الذي يُغتال فيه" !

لقد كان اغتياله بمثابة إعصار كاد أن يقضي على الجزائر، لما أحدثه من هزات
ارتدادية، ولما يحمله هذا الرجل من معلومات وأسرار تتعلق بالثورة، وكان
قاتله أراد أن يمحو حلقة من تاريخ الجزائر؟

أعقب التخلّص من محمد بوضياف، اغتيال قاصدي مرباح (98) "رئيس الحكومة والمدير الأسبق في الأمن العسكري" ووزراء آخرين...

واستهدفت بعض الأقليات (99)، مما يرجح فرضية العمل المُنهج والاختراق الفاضح. وتعرّضت الكثير من الشخصيات من مختلف الاتجاهات للاغتيال، منهم: محمد بوسليمانى (100)، عبد القادر علولة (101)، جيلالي اليابس (102)، بوبكر بلقايد (103)، اسماعيل يفصح (104)، عبد الحق بن حمودة (105)، عمر ورتيلان (106)، سعيد مقبل (107)، الجنرال سعيدي فوضيل (108)...

بدأت مظاهر الحرق، والانتحار، وهجرة الأدمغة، وبيع الممتلكات بأبخس الأثمان، وانتشرت العنوسة، والرشوة، والفساد الاخلاقي... بشكل مذهل. كما وجد الانتهازيون الفرصة للتعدي على الحرمات والأملدك والمنشآت العامة، "تحت ذريعة الإرهاب"!

انطلقت تصفية الحسابات والاعتقالات والاختطافات، والانتقام والتعذيب والطرده التعسفي من العمل والتصفيات الجسدية...

وبدأت الأسرة الجزائرية في التلاشي والتمزق نتيجة الصراعات والأحقاد وانعدام الثقة، حيث وصل الأمر أن يتقاتل أبناء الأسرة الواحدة والملة الواحدة!

فعملية تفجير المطار (109)، وقتل الأطفال الكشافة في الأول من نوفمبر وهم يؤدون تحية العلم ويترحمون على الشهداء (110)، وعمليات أخرى جرت في

أغلب الولايات... كلها عمليات كانت تستهدف الأسرة الجزائرية، لزعتها ونشر الرعب في أوساط الشعب، وبث الشكوك...

ولولا المخلصون في الجيش الجزائري وأبناء الشعب وبعض الشخصيات الذين تقطنوا لحجم المؤامرة التي حيكت ضدّ الجزائر، وسارعوا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه لأحرقت الجزائر!

وبدأت محاولات عديدة لإيقاف حمام الدّم، في شكل نداءات وبيانات ومساء... من طرف شخصيات وطنية ودينية: كالشيخ أحمد سحنون (111)، عبد الله جاب الله (112)، يوسف بن خدة، محفوض نحناح (113)، علي يحيى عبد النور (114)، آيت أحمد (115)، أحمد طالب الإبراهيمي (116)، عبد الرحمان شيبان (117)، وغيرهم...

تأكد الجميع بأن الجزائر دخلت في نفق مظلم، ومن الصعوبة بمكان الخروج منه، فتمّ تنظيم ندوة للوفاق الوطني (118) سنة 1994 من طرف السلطة، غير أنّ إشراف النظام على العملية أفقدها المصداقية.

أعقب هذه الندوة اختطاف طائرة الايرباص Airbus الفرنسية بمطار هواري بومدين (119)، إضافة إلى تفجيرات سان ميشال بفرنسا (120)، وهذا كتعبير عن رفض النهج الذي اختاره المشاركون في الندوة، ودفعا إلى تدويل القضية...

عين اليمين زروال (121) كرئيس من قبل أصحاب القرار في الجزائر، وتزامن تعيينه مع وقوع مجازر مروعة - يمكن أن تُدرج ضمن جرائم حرب الإبادة الجماعية "حسب المواثيق الدولية" ! منها مجزرة بن طلحة (122)،

والرمكة (123)، والسركاجي (124)، والبرواقية (125)، وغيرها من الجرائم التي لاتزال دون تحقيق !

كان عبد العزيز بوتفليقة من بين المرشحين لقيادة المرحلة في ندوة الوفاق الوطني سنة 1994، إلا أنه رفض في نهاية المطاف القبول بالمهمة حسب شهادة وزير الدفاع السابق خالد نزار على قناة النهار سنة 2012، مالم تسر وراءه قيادة الجيش، وعاد إلى سويسرا في آخر لحظة ! ما دفع بأصحاب القرار إلى أن يذهبوا إلى انتخابات رئاسية لإعطاء صبغة الشرعية للحكم، ومواصلة سياستهم المعروفة في ربح الوقت...

لم تجر الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 1995 بشكل شفاف، وتم فرض اليمين زروال كأمر واقع.

محاولة أخرى كانت من أصحاب القرار للبحث عن مُتقدٍ ينتمي إلى الجيش هذه المرة، بعد عمليات التمرد التي بدأت تطفوا على السطح في بعض الشكنات، سيما شكنة بني مسوس بالعاصمة، ومنعاً لأي شخصية محتملة من الاسلاميين أن تصل الحكم، حتى لا تقوم الدولة الإسلامية التي لم تُعدُّ بُعْبُجَ اللادئكيين في الجزائر فحسب، بل أصبحت بُعْبُجاً في العالم أجمع.

باشر اليمين زروال حواراً مع قيادة الجبهة الاسلامية للإنتقاذ ممثلة في: علي بن حاج وعباسي مدني "دون وساطات هذه المرة"، ووضعت تحت تصرفهما "فيلا بجان المفتي وفرص الاتصال"... إلا أن الشعب فوجئ بتوقف الحوار مبكراً على خلفية وجود رسالة عند الشريف قوسمي (126) مبعوثة من طرف علي بن حاج... ويبقى السؤال مطروحاً إلى غاية اليوم حول هذا المُبرر.

جاء لقاء سانت جيديو بروما كمبادرة خارج نفوذ النظام سنة 1994-1995،
باشره في البداية كمقترح، الشيخ حسين سليمان، وطرحه على أحد الرهبان
بحكم علاقته معهم (127)، لتنظيم لقاء يجمع الأحزاب السياسية من أجل
إيجاد مخرج للأزمة الجزائرية، ويقترح حلاًّ كان يمكنه أن يخفف من فاتورة
الأرواح ... غير أن السلطة تعاملت معه بسلبية وتجاهلته، وركبت رأسها
واعتبرته لا حدثاً، وذلك على لسان وزير الخارجية الأسبق أحمد عطاق
(128) !

أعقبت تلك المبادرة خروج مسيرات منظمة... لرفض أيّ حوار خارج نفوذ
النظام، وهذا الموقف تعزّز جناح الاستنصاليين.

وقعت بعد ذلك تصفية رهبان تيبشرين سنة 1996، وهي رسالة لرفض عقد
روما، تلتها مجازر أخرى مرعبة...

دخلت قيادة المخابرات سنة 1997 في حوار مباشر مع فصائل مسلحة،
قرّرت أخذ المبادرة، وتجاوزت بذلك قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ (129)،
وبعدما بدأت التصفيات داخل الجماعات المسلحة واغتيلت قيادات عليا، من
بينها: محمد السعيد وعبد الرزاق رجّام ...

كانت بداية الاتصالات حسب شهادات مُسجّلة لدي "غير منشورة" من طرف
أحد المجاهدين في منطقة جيجل، وأفضى ذلك الحوار الذي حضره وزير
العدل السابق علي بن فليس (130) مبعوثاً من طرف اليمين زروال إلى هدنة
مفتوحة مع الجيش الإسلامي للإنقاذ، وسحبت تلك الهدنة الشرعية عن
العمل المسلح !

وجد اليمين زروال نفسه في موقف لا يحسد عليه، بعد فشل قانون الرحمة الذي سته.

ونتيجة الضغوط عليه من طرف الجناح الاستتصالي... بعدما استهدف ذراعه الأيمن محمد بتشين (131)، ونتيجة الوضع المتأزم الذي عاشته البلاد، إثر شلالات من الدماء... قرّر اليمين زروال بدل الإعلان عن الاستقالة تنظيم انتخابات رئاسية مُسبقة.

ونظرا للتزوير الذي رافق العملية من خلال الانحياز الفاضح لبوتقلية، قرّر المرشحون الستة بعد اجتماع نفس المعطيات، الانسحاب الجماعي عشية الانتخابات في أفريل 1999، وهم: أحمد طالب الإبراهيمي، آيت أحمد، مولود حمروش، مقداد سيفي، يوسف الحُطّيب، عبد الله جاب الله.

بعدما وصل بوتقلية إلى سُدّة الحكم كان متقوص الشرعية !

دفع بقانون الوثام المدني إلى استفتاء شكلي وجده كهديّة من طرف زروال على الطاولة سنة 1999، كانت نتائجُ معروفة، الهدف منه: المناورة واكتساب الشرعية.

حيث لم يعالج هذا الاجراء الأزمة في جانبها السياسي، وإنما عالج بعض الظواهر الأمنية المحدودة، ليطيل بذلك في عمر الأزمة الجزائرية... وتستمر ذهنية الهروب إلى الأمام ...

يجب تذكير الجميع: أنّ عبد العزيز بوتقلية كان طيلة المأساة يعيش في دول الخليج، بالإضافة إلى تورّطه كمسؤول سامٍ في الفساد، كما جاء على لسان الرئيس علي كافي في فيديو مسرّب منشور على اليتيوب، أذاعته صحيفة

الخبر ! وكما أعلن في وقت سابق عن متابعته قضائياً بتهمة السرقة لأكثر من 6 مليار سنتيم، في مقال يوم 09 أوت 1983، على صحيفة المجاهد التابعة لحزب جبهة التحرير باللغة الفرنسية، مع ما يُحفظ له من نشاط ...

جاء اغتيال عبد القادر حشاني (132) سنة 1999 لينسف ذلك القانون من الأساس.

بدأ بوتقلية حُكمه بغلاق الساحة ومنع الأحزاب السياسية من الاعتماد، منها: حركة الوفاء والعدل التي كان يقودها رفيقه في حكومة هواري بومدين أحمد طالب الإبراهيمي، على خلفية وجود أنصار الحزب المحظور في قيادة حركة الوفاء والعدل، مع اعتراف بوتقلية في خطبه بأحقية الجبهة الإسلامية بالانتخابات، دون أن ننسى تعيين سعيد قشي، وأحمد مرّاني، والسّاسي لعموري وزراء في عهد زروال وفي عزّ الأزمة...

ومن الغرائب أن يتم حظر حركة الوفاء والعدل يوم 08 نوفمبر 2000، والحكومة مستقيلة أو مقالة من أوت 2000 حسب تصريحات أحمد بن بيتور، وكما هو مُدوّن في موقع الحكومة الرّسمي، قبل أن تستلم الحكومة الجديدة مهامها!

ومن المسليات أيضاً، أن يجهل وزير الداخلية عدد الأعضاء المؤسسين 25 المُعلن في الجريدة الرّسمية ويُصرّح بعدد 94 عضواً مؤسساً!

فهل من المنطق أن تستقيل الحكومة ويحظر وزير الداخلية (133) ومعه وزراء آخرون؟ وهل الجزائر ملكاً لفئة من الناس دون غيرهم؟

اشتعلت الأحداث في القبائل (134) سنة 2001، بعد اغتيال المواطن ماسينيسا وسقوط أكثر من 100 آخرين... وكانت مؤشراً إضافياً لحالة الانسداد المتراكمة، كادت أن تدفع الجزائر إلى حمامات من الدماء وتخلط الحسابات من جديد، خاصة وأنّ هناك دعوات رُفعت تطالب بانفصال المنطقة !

اهتزّت أمريكا على وقع أحداث سبتمبر (135)، التي غطّت بشكل كبير على الحراك في الجزائر، وأعدت المبادرة إلى أصحاب القرار بعدما كادت أن تقلت منهم، ليجدوا بذلك المبرر في استعمال القوة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، بدلاً من متابعة بعضهم بجرائم حرب !

لم يكن النهج الأمني الذي كان يسير عليه النظام خافياً على المخلصين من أبناء الشعب، والسياسيين المترسّين، وكافياً لإعادة الأمن إلى ربوع الجزائر، ولا دفع بحركة النموّ إلى السّير !

"لا اقتصاد ولا نموّ دون أمن". استمرّ أصحاب القرار في سياسة الهروب إلى الأمام، وربح مزيد من الوقت، وتغيير الاستراتيجية.

أعطيت الفرصة لبوتفليقة ثانية في 2004، وطُلب من علي بن فليس الذي كان مدير حملته الانتخابية ورئيس حكومته... أن يعود إلى بيته !

كان تحالف بوتفليقة مع جهاز المخابرات في عهديه الأولى والثانية، إضافة إلى دعمه من الخارج، عاملاً قوياً، سمح له بعزل بعض الأطراف التي كانت تُعدّ رقماً في المعادلة بخصوص المشهد الأمني، من بينهم: محمد العماري (136) قائد أركان

الجيش... وبذلك عاد الأمن تدريجياً، مع ارتفاع في أسعار النفط نتيجة احتلال العراق.

إن إصدار عفو جزئي على بعض المسلّحين الذين نزلوا من الجبال نتيجة الأمراض ونتيجة الفقر والمعاناة والمتابعات الأمنية والقضائية... هم وأسرهم، ونتيجة عدم القدرة على المواجهة وعدم قدرتهم على التحمل... لم يعالج الأزمة بقدر ما طرح عدّة تساؤلات...

بعد قانون السّلم الذي صدر في 2005، وتحسّن في مداخل الدولة نتيجة ارتفاع أسعار البترول... لم يعالج هذا القانون (137) هو الآخر الأزمة، ولم يظهر حقيقة ما جرى في الجزائر، ولا أعطى أجوبةً مقنعةً لعائلات المختطفين، ولا المطرودين من العمل، ولا إلى ضحايا المأساة الوطنية من مختلف الجهات ومن كلّ الأعمار... ولا أعطى إحصائيات عن الخسائر المادية التي نتجت عن تداعيات الأزمة...

وأثبتت الأيام أن قانون السّلم والمصالحة الذي تبناه بوتقليقة في خطباته، وكان الشعب آخر من علم به... مع أنه أفاد جهات بلا شك، وفوت الفرصة على الجناح الاستتصالي الذي كان يدفع الى مزيد من الاقتتال... فإنه لم يكن سوى نوعاً من أنواع الماكياج الذي يُزيّن واجهة النظام، ويدفع إلى استعمال مزيد من كسب الوقت.

إن الكثير من العمليات المسلّحة وقعت بعد هذا القانون، نشبت أن الأزمة لم تعالج بعد. فقد استُهدف بوتقليقة شخصياً في باتنة بتاريخ 06 سبتمبر 2007، إضافة إلى ذلك، أسفرت العملية عن أكثر من 26 قتيلاً وأكثر من 100 جريح،

ناهيك عن استهداف مقرّ الحكومة (138) والمجلس الدستوري (139)، وكذا عملية المنصورة (140).

كانت أحداث بريّان في غرداية سنة 2008، علامة أخرى من علامات التصدّع التي باتت تعيشها الجزائر، وتندر بشرّ مستطير" مالم تُطوّق الأزمة"، لا سيما في ظلّ دعوات إلى تدخّل أجنبي صريح، لحماية الأقليات في غرداية، تحت ذريعة الاضطهاد العرقي والطائفي... وإعلان حكومة في فرنسا، يقودها فرحات مهني (141) عام 2011.

إنّ عمليتي شرشال (142) وتيقنتورين (143)، تُبيّنان بوضوح، أنّ العنف المسلح أصبح منهجاً يسير عليه أصحابه تحت فتاوى ومرجعيات في الغالب ليست جزائرية، في ظل سياسة الغلق التي يمارسها النظام، وفرض أئمة يغلب عليهم توجه ديني معين لا يمثل توجه الغالبية من الشعب.

ولا تزال العمليات مستمرة إلى اليوم، وحالة الإجرام تنتشر كالتار في الهشيم، نتيجة الإفلات من العقاب، ونتيجة التضييق على أهل الإصلاح الحقيقيين.

إنّ ارتفاع أسعار البترول ساهم بشكل مباشر في التخلص من المديونية، التي كانت تُورق ميزانية الدولة وترهن الجزائر لصندوق النقد الدولي، غير أنّ هذه الأموال - للأسف - وإن كانت قد ساهمت في فكّ الحناق على مؤسسات الدولة، فإنها لم تؤدّ إلى نهضة الشعب، لأنها ببساطة لم تكن نتيجة إنتاج خارج قطاع المحروقات، وصناعة... ولا تدلّ على تخطيط اقتصادي، ورؤية استراتيجية، وحكامة، بقدر ما تدلّ على عجز في التسيير. وليس أدلّ على

ذلك من حالات النهب والفساد المغلّنة، والتناقضات التي تظهر كل يوم، والبدء في استخراج الغاز الصخري خوفاً من نضوب البترول... وما خفي أعظم!

فهل يُعقل أن تكون خزائن الدولة مملوءة والشعب يعاني كل يوم وفي كلّ القطاعات؟

لا تحسّن في القدرة الشرائية ولا في الخدمات، مثلما تطمح إليه الأغلبية... فمن كان غنياً زاد في غناه، ومن كان فقيراً ازداد في فقره!

كان من المفترض أن تعود عائدات البترول بالنفع على الشعب كلّه، وأن توزع المداخل حسب حاجيات الولايات وتعداد سكانها، وأن تستغل هذه الأموال وتستثمر في الاتجاه الصحيح، وتخفف من حدة الأزمة، وتعيد الأمن، وتجلب الاستثمار، وتعيد المهاجرين واللاجئين إلى وطنهم أو على الأقل تخفف من معاناتهم، إلا أنها مع الأسف كانت تبتدّر يميناً وشمالاً في مهرجانات موجهة إلى الخارج بالخصوص، لإعطاء صورة خاطئة عن حالة الشعب الجزائري.

إنّ حالة الفساد التي عرفتها البلاد في السنوات الأخيرة، لم تعرفها الجزائر منذ الاستقلال!

فقضية الرشاوى والقروض الغير مدروسة دراسة صحيحة، أضرت بالاقصاد والمال العام، ويكفي أن نذكر بقضية الخليفة (144)، وسوناطراك (145)، والطريق السيار (146)... هذه الفضائح المتعاقبة توضح كل يوم بأن قضية 26 مليار التي أعلن عنها الوزير الأول عبد الحميد الإبراهيمي: المجاهد واللاجئ في بريطانيا... تشبه النظر على ثقب إبرة في بحر من الفساد.

ها هي قطاعات تنفيذية تمثل النظام القائم، كانت إلى وقت قريب تتمتع التظاهرات في الجزائر بحجة الحفاظ على الأمن العام والدفاع عن مؤسسات الدولة، تخرج إلى الشارع ضاربة عرض الحائط كل القوانين التي كانت تتحجج بها...

وترفع نفس المطالب التي كان في وقت سابق يُضرب على خلفيتها الأطباء والاساتذة... ووصل الأمر لرفع شعار: "الشرطة تحتاج إلى الأمن" وكأنه يجب وضع شرطي لكل شرطي؟

فمن حرك يا ترى هذا القطاع التنفيذي في هذا الوقت بالذات، وفي وقت لم يعد فيه خافيا صراع العُصَب؟

وهل سنشهد في المستقبل أفراد الدرك والجيش ينتفضون في الشارع للمطالبة بحقوقهم، كما حدث مع أعوان الحرس البلدي ومليشيات الدفاع الذاتي؟

هاهي غرداية منذ أكثر من عام وأهلها يعيشون الرعب، بعد عودة الأحداث مُجدداً، فهل استطاع المسؤولون معالجة الأزمة؟ وهل استطاع رؤساء الأحزاب والشخصيات مَدنة الوضع؟

لقد أصبح من الضروري تغيير هذا النظام المترهل الذي شاخ ولم يعد يُنتج إلا الرداءة والعفن. فإما أن يُغير النظام تغييراً يُقدّم الدولة ولا يؤخرها، وإما أن تدخل الجزائر في فوضى لا قدر الله!

إنّ حالة التطور في مجال التكنولوجيا والاتصالات، والنقل والصحة والسياحة والسكن والتعليم التي تشهدها الشعوب الحية، بل دول مجاورة لا تمتلك رُبْع ما تمتلكه الجزائر من طاقات وخبرات... يجعلنا نتساءل:

هل قدرُ الجزائر أن تظلّ تسير في هذا الاتجاه الخاطئ ؟ هل من المنطق أن يكون النظام غنيا والشعب فقيراً ؟

ليس من المنطق أن يظل الظلم والفساد مستشريين في الجزائر، وشعبنا صنع أم الثورات !

ليس من المنطق أن يُعامل الشهداء على أساس التمييز، ويكفي الإشارة إلى الاحتفال السنوي بمجازر 8 ماي 1945، وعدم اعتبارهم شهداء مثلما هم شهداء 1954 - 1962 !

ليس من المنطق أن تستفيد الكثير من القنوات العربية والدولية من إعلاميين، ولا نؤسس مشروعاً إعلامياً لتبني المصالحة الجزائرية ويدفع إلى التّصالح بين الجزائريين، ويحفظ وحدة الأمة، ويسحب البساط من تحت المتاجرين بالمأساة !

ليس من المنطق أن تنساق شرائح كبيرة من الشباب الجزائري وراء اللّهو والمُجون، غير آبهين بالأخطار التي تحدق بالجزائر !

ليس من المنطق أن تُصدّر الجزائر البترول، وتستورد المفرقات والعجائن !
ليس من المنطق أن تُصبح أرضنا الشاسعة بشرقها وغربها بوراً، فيما نظام الجزائر أكبر مستورد لللقاهات !

ليس من المنطق أن تظل سياحتنا مهملة، والجزائر متحف على الهواء ! ليس من المنطق أن تستفيد الكثير من المستشفيات الغربية من أطبائنا، والجزائريون يبحثون عن علبة دواء !

ليس من المنطق أن يصنع جزائريون الفرحة في دول أجنبية، وينالون أعلى المقامات... في الوقت الذي يصنع آخرون الكآبة والحزن في الجزائر!

ليس من المنطق أن يختار جزائريون الدخول إلى الجزائر بجوازات سفر أجنبية!

ليس من المنطق أن يدفع الجزائريون الرشاوى مقابل أن يُسمح لهم بتمرير أدوات منزلية...!

ليس من المنطق أن يصل علماءنا التازا، ويصعدون المركبات الفضائية، وتعطى لهم التسهيلات ويكرمّون... فيما يموتون يأساً وإحباطاً في الجزائر!

ليس من المنطق أن يُصبح الأبكم نابغة في الغرب، فيما يصبح النابغة في الجزائر أبكماً!

ليس من المنطق أن ينتقل مسؤولونا إلى أكبر المستشفيات العالمية لأتقنه الأمور، فيما مواطنونا يبحثون عمّن يتكفل بعلاجهم لأمراض مزمنة، بل منهم من ينتقل إلى دولة جارة أقلّ إمكانيات من الجزائر ويُجري فيها عملية جراحية!

ليس من المنطق أن يتحوّل رجل الأمن إلى مصدر للربح! ليس من المنطق أن يتحوّل القاضي الذي من المفترض أن يحارب الرشوة إلى أخذها! ليس من المنطق أن يُصبح فتنا رداءة، وكلامنا بذاءة، وذكاؤنا بلاذة!

ليس من المنطق أن تسير أمور الدولة بالإشاعة! ليس من المنطق أن تصبح المخدرات تباع حول المدارس!

ليس من المنطق أن يلجأ أبناء الشهداء والمجاهدين الى دولة كانت تحتل الجزائر، ويجدون فيها الحرية والعدالة الاجتماعية ... فيما يُمنعون في بلدهم الأم من حقوقهم الأساسية !

ليس من المنطق أن تُرهن صحراؤنا وأبناؤها منهم من لا يجد قارورة غاز!

ليس من المنطق أن تصبح الجزائر ممراً للناتو، تضرب بلداً كان قاعدة خلفية للمجاهدين إبان الثورة، ويُساء بذلك إلى شعبنا وإلى تاريخنا وحاضرنا ومستقبل أجيالنا !

ليس من المنطق أن يُفسح المجال لترشح أناسٍ ليست لهم القدرة على جمع مجموعة في سيارة طاكسي أو في مقهى، ويُسمح بالترشح لرجل مُقعدٍ ويتم فرضه على الشعب ويوضع الدستور تحت الأقدام، ويمنع خيرة أبناء الشعب ممن يسعون إلى إصلاح البلاد والعباد !

علينا أن نتحمل المسؤولية كما تحملها آبائنا وأجدادنا وحرروا البلاد، ونحقق حلمهم ببناء الدولة الجزائرية العصرية.

إن إشراف النظام على عملية المصالحة أفرغها من محتواها، وكان المفترض أن تكون جهة مستقلة.

أما استمرار النظام في التلاعب بإرادة الشعب كل مرة، شجع أصحاب الشكارة والانتهازيين بالتسلق لأعلى المناصب، ودفع إلى العزوف، وفرض خيارات أخرى، ووسع الهوة بين المواطنين ودولته.

وعليه: ليس من المنطق أن يكون القاضي خصماً وحكماً في نفس الوقت !

وليس من المنطق أن تتدخل دولة خارجية لحلّ مشاكلنا، بل المنطق هو أن يكون الشعب صاحب السيادة، ومصدر السلطات كما جاء في عدّة دساتير وحتى مواثيق دولية.

فلا يمكن لحزب ولا مجموعة من الناس مهما كانت مزاياهم، بناء دولة لوحدهم، دون إشراك الشعب. فعصر النبوة انتهى، وعصر المعجزات ذهب مع أصحابه الأصفياء، ولا بد من الاعتماد على الشعب ومؤسساته في عملية البناء والتغيير، فلا دولة دون شعب ولا سيادة دون إرادة !

المصالحة الجزائرية: مشروع مجتمع جديد، بأفكار وطاقات جزائرية، نصل إليها كنتيجة منطقية بعد تغيير النظام الذي أصبح كالبناء الخرب، ولم يعد يحمل بين جنباته عناصر الديمومة.

كلّ المؤشرات تدلّ على أنّ الجزائر ذاهبة إلى انفجار عنيف يحرقها حرقاً، إذا لم يُغيّر هذا النظام بطريقة ذكية وعلمية على مراحل، تحفظ وحدة الوطن وتبني دولة المستقبل.

المصالحة الجزائرية: هي سلوك حضاري، ووعي جماعي يصل إليه المجتمع الجزائري، بعد بناء دولة المؤسسات، دولة الحق والعدل والقانون، دولة تصان فيها الحريات، وتسود فيها الأخلاق.

المصالحة الجزائرية: ليست قراراً سياسياً، ولا بياناً رئاسياً، ولا سلوكاً طارئاً أو ظرفياً، ولا سلوكاً فردياً ... بل هي ثقافة وتربية وأخلاق، وإصلاح وأولويات وموازنات... وأفعال يحييها الناس في واقعهم.

المصالحة الجزائرية

فبناء وسكن وسكينة، وصحة ونقل وتعليم وعمل، وفلاحة وبيئة، ورياضة وعدالة ودعوة وإعلام... وتغيير في الأنفس، وإيمان واقتناع.

المصالحة الجزائرية: لا يصنعها فردٌ ولا مجموعة من الناس، بل يصنعها شعبٌ عندما يؤمن بما ويتبناها، فيعمل لتحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع.

ماهي المصالحة الجزائرية وما أهدافها؟

المصالحة الجزائرية: مؤسسة دولية غير ربحية وغير حكومية، لا تنتمي إلى أيّ حزب سياسي ولا تخضع لأية توجيهات... فهي ذات طابع اجتماعي، ثقافي، سياسي، وذات بُعدٍ حقوقي وإنساني.

تأسست بعد عمل إعلامي لعدة سنوات على مواقع الأنترنت، وأعلن عن تأسيسها بشكل رسمي يوم 05 جويلية 2012 على الساعة 0:00 على إذاعة وطني.

اعتمدت بشكل قانوني يوم 24 جويلية 2012 كما هو مسجل في وصل التصريح المسلّم من طرف " La Préfecture " تحت رقم W313018055، وكما هو معلن في الجريدة الرسمية الفرنسية في 04 أوت 2012 تحت رقم 477.

أهداف المصالحة الجزائرية:

1- العمل على بناء دولة الحق والقانون في الجزائر.

2- تحقيق المصالحة الجزائرية.

3- المساهمة في حلّ النزاعات الدولية.

مهمة المصالحة الجزائرية

الدفاع عن حقوق الانسان، تنظيم معارض، ملتقيات، حوارات، لقاءات مختلفة، مناظرات... لمعالجة تداعيات الأزمة في الجزائر.

مساعدة اللاجئين، سجناء الرأي، عائلات المختطفين، المفقودين، المعتقلين، المنفيين، بدون إقامة ثابتة، ضحايا المأساة الوطنية ... مساعدة العائلات المتضررة من الكوارث الطبيعية.

مُحاربة الاغتصاب، التعذيب، الإعدام خارج القانون، ومتابعة فاعليه في المحاكم.

مُحاربة الآفات الاجتماعية، الفساد، تبييض الأموال، الجريمة المنظمة... محاربة العنف، التمييز العنصري، محاربة التهميش والاقصاء، المحافظة على التقاليد والأقليات... تنظيم نشاطات مختلفة في عواصم مختلفة من العالم بغية كسر الحواجز النفسية وترسيخ مبدأ التعايش والتآخي السلمي، تبادل الخبرات والمنافع مع الجمعيات في العالم باستخدام وسائل العصر.

تدوين الأحداث المتعلقة بالمأساة الوطنية للحفاظ على الذاكرة الجماعية، والعمل من أجل كشف الحقيقة.

خلق فضاء للتواصل بين مختلف التوجهات في الداخل والخارج، نشر ثقافة الحوار والأخوة والتسامح في العالم.

تطويق الأزمة وبعث الأمل

لا علاج لمُصابٍ يئزفٌ دون إيقاف نزيف دمه، ولا حلّ لأيّ أزمة دون تطويقها،
ولا مُستقبل دون أمل.

تعلّمنا في الإسعافات الأولية أنّ أول شيء يجب فعله في أيّ حادثٍ يحدث، هو:
تطويق وتأمين المكان قبل قدوم الفريق الطبيّ المتخصّص، ووضع إشارة الخطر
على بعد أمتار، حتى لا يؤثّر الحادث بشكل سلبي على المارّة ويضيف ضحايا
آخرين!

التأكّد من وعي الضحية، يُساهمُ بلا ريب في تشخيص الحالة عن طريق
التجربة، ويسرّع في إيجاد طرق العلاج. أمّا في حالة عدم الوعي، فإنّ ذلك
سيُبطئ من تشخيص الحالة وطريقة العلاج ويُصعّب من مهمّة الطبيب!

ومهما يكن من حادث، يجب عدم غلق أبواب الأمل وترك فسحة له مهما كانت
آثار الصدمة، فتطمين الضحية ومن حواليه عملٌ في غاية الأهمية!

كم من منهزمٍ بالأمل والإرادة تحوّلت هزيمة إلى نصر؟ وكم من جريح دخل
قاعة الإنعاش وأصبح سليماً معافياً؟

فإذا كان هذا التصرف الحضاري مع حادثٍ يحدث، فكيف سيكون التصرف مع
مأساة كبيرة بحجم مأساة الجزائر يا ترى؟

كيف وربُّنا عزّ وجلّ يَعدُّنا بأنّ الصلحَ خير؟ ويأمرنا أن ندخل في السّلم كافة،
وكيف وقد فضّل صلحَ ذاتِ البين على الصّلاة والصيام؟ فإذا كان هذا فضلُ
الصلح بين اثنين، فكيف بإصلاح أمة؟

إنّ الاستبداد والاستعمار الذين مورسوا على الشعب الجزائري منذ أكثر من قرن ويزيد، ولدا أمراضا كثيرة بلغت درجة الوراثة داخل المجتمع الجزائري، ولم يعد من اللائق السكوت عنها.

فاستعمال سياسة الهروب دونما توقيف لهذا النزيف الهائل يدفع بالجزائر إلى الهاوية!

إنّ حديثي هذا، ليس رميا بكل اخفاقاتنا على الغير، أو إيمانا مني بأن كل ما يقع في الجزائر هو مؤامرة خارجية ... فأيماني وقناعتي يؤكّدان كلّ يوم بأنّ الخلل موجود في كلّ مؤسسات الدولة الجزائرية وداخل فئات كبيرة في المجتمع.

" لا استعمار دون القابلية له "، ومن يسوسون البلاد لم ينزلوا من كوكب آخر! الخلل يبدأ من الفرد وينتقل إلى الأسرة ثم إلى المجتمع.

إذا كان الخلل في المريض يحتاج إلى طبيب فرضا، فماذا نفعل إذا كان الخلل في الطبيب والدواء والتكوين ... ؟ وإذا كان الخلل في المدرسة، وفي الأسرة، وفي الإعلام، وفي الإدارة، وفي الشارع ... فماذا ننتظر من هذا المواطن؟ وإذا كان الخلل في الراعي، فهل نأمن الذئب على القطيع؟

لا بدّ من محاصرة المأساة وتطويقها وعلاجها مرحليا. إذا كان علاج مريض ما، من مرض ما، يحتاج إلى جرعات ما، على مراحل في أوقات مختلفة، ونتائج العلاج لا تظهر إلا بعد مدة، فكيف بعلاج أزمة؟

إنّ اليأس والإحباط والخوف والجبن والحمول وقتل الإرادة والتكفير والابداع وعدم الاكتراث بالقضايا العامة... كلها أمراض فتاكة خبيثة، جاءت

كنتيجة لممارسات الاستبداد (147) الذي جسّدته إرادة الاستعمار على الشعب الجزائري وأعقبها سياسة الرأي الواحد.

ماذا تنتظر من سجين في زنزانه، مكبل اليدين، معصوم العينين، مكمّم الفم... أن يُنتج لك؟

لمواجهة كلّ هذه المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية والأخلاقية... لابدّ من زرع ثقافة الأمل عبر الحريّات، وإعطاء الفرص، وإشراك الجميع في مشاريع مختلفة... كلّ حسب احتياجه وهوايته.

عندما قَدِمْتُ إلى فرنسا وأنا في السادسة والثلاثين من العمر، كنت أعتقد أنني أصبحت شيخاً هرمًا، ولما تقاطعت مع شيخ في الثمانينات من العُمُر وهو يمارس رياضة التزحلق، استغربت لحالي وطرحت السؤال على نفسي: ما الذي جعلني أفكر أنني أصبحت شيخاً؟ لقد توقفت عن إجراء مقابلات كرة القدم في وطني وأنا في سنّ 25 !

نفسُ الشيء وقع لي مع أب في السبعينات من عمره، التقيته في مرّكبٍ رياضي، أخبرني أنه تعرّض لمرض السرطان في سنّ الأربعين ونجا منه. وأستغلّ الفرصة لأطرح عليكم السؤال: كم من شخص آذاه ضررٌ تراه وكأنّ السَّماء أُطبقت عليه؟

وأنا أنقح هذا الكتاب، ناداني ولدي، أسرع يا أبتّي، فقلتُ ماذا؟ قال: لقد بثت التلفزة الفرنسية الثانية منذ حين تعليقا حول شيخ عمره 102 سنة وقد حطّم الرقم القياسي في رياضة الدراجة !

بحث عنه في مواقع الأنترنت وتأكدت بنفسى من ذلك، إنه رويير مارشون والفيديو منشورٌ على الأنترنت. فلولا الأمل ما بقي هذا الشيخ يمارسُ الرياضة إلى هذا السنّ !

إذا كان ديننا يأمرنا بالتقاول وعدم التطيّر، ويأمرنا بالرجاء، ويأمرنا بأن نغرس شجرة حتى ولو أن القيامة تريد أن تقوم ... فأين الخلل إذن ؟

إنّ واقعنا أصبح مرًا ومُلوّثًا، موبوءًا بالفهم السّقيم للإسلام، والرداءة في الإعلام، والهزائم النفسية المتراكمة، نتيجة الخيبات، والكبت، والاكتاب، والانزواء، وعدم الثقة، والحيانات... وغياب الوعي السياسي، والإعلامي، والكوني، والذّاتي، والمعلوماتي، والثقافي... والأفكار السّامة التي عُرسَت في مجتمعاتنا من خلال التضليل والشعوذة... وعليه:

لا بدّ من خلق مناخ يُعيد المبادرة إلى الشّعبِ مرحليًا، ويحرّك الإرادات والطّاقات الجمّدة، عبر برامج علمية ومنهجية تُصحّحُ طُرُقَ التفكير، وترفع من درجة الوعي، وأعمال خيرة تُشجّع على التنافس، وتوقِّظ الضمائر، وتُغلي الهمم، وتفتح الآفاق للأدمغة التي هاجرت طوعًا أو قسرًا للاستفادة من حيويّتها وأفكارها، وإشراكها في عملية التغيير.

لا مبادرة دون أمل، ولا نهضة دون طموح، ولا إرادة دون تحدٍّ للصعاب !

إنّ الأمل في هذا المشروع يبدأ من خلال غرس الأفعال الحضارية المذكورة في مهمّة المصالحة الجزائرية والعمل على تراكمها.

يجب أن يعمل أصحاب المشروع لها ميدانيًا (148) بإعادة الأمل لضحايا المأساة الوطنية دونما تمييز.

وسينخرط المواطن في هذا المشروع تدريجياً، بعد أن يرى الأعمال مجسدةً على أرض الواقع، ويرى الأمل بادياً أمامه بالعين المجردة في عيون عائلاتهم، وهكذا توقد الشموع بدلَ لعن الظلام، ويعمّ الأمل وتعود الروح الحماسية.

الفصل الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان أول نوفمبر 1954

نداء إلى الشعب الجزائري

هذا هو نصّ أول نداء وجهته الكتابة العامة لجهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954.

أيها الشعب الجزائري، أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية:

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا - نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلون بصفة خاصة. نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، ورغبتنا أيضا هو أن نجيبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون و بعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية - بعد مراحل من الكفاح - قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية - في الواقع -

هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية مُتحدًا حول قضية الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسبٌ لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيّتنا التي تجد سندها الدبْلوماسي وخاصةً من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إنّ أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تُمثّلُ بعمق مراحل الكفاح التحرّري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبداً بين الأقطار الثلاثة.

إنّ كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرّض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، وهكذا فإنّ حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطّمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيءٌ، محرومةٌ من سند الرأي العام الضّروري، قد تجاوزتْما الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحاً ظلّاً منه أنّه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إنّ المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يُخشى أن يصبح علاجها مستحيلاً، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصمّمة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق

الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسين.

وهذا الصدد، فإننا نوضحُ بأننا مستقلونَ عن الطرفين الذين يتنازعان السُّلطة. إنَّ حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسُّمعة، ولذلك فهي موجّهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية. ونظنُّ أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم: جبهة التحرير الوطني.

وهكذا نستخلصُ من جميع التنازلات المحتملة، ونُتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنضمَّ إلى الكفاح التحرُّري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبيِّنَ بوضوح هدفنا فإننا نسطرُّ فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1 - إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2 - احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية: 1 - التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

3 - تجميع و تنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

1 - تدويل القضية الجزائرية

2 - تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

3 - في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

انسجما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا. إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تُجَزِّمَ مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

إنّ هذه مهمة شاقّة ثقيلة العبء، وتتطلب كلّ القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقةً إن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر مُحَقَّقٌ. وفي

الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقة في السلم، وتحديدًا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعدنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحنوها النية الطيبة، وتعرف نأيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1 - الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، مُلغيةً بذلك كل الأقاليم والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضًا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

2 - فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3 - خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1 - فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمحصل عليها بنزاهة، ستُحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2 - جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية و يُعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3 - تحدّد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم لإنقاذ بلدنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إنّ جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبريالية، فإننا نقدّم للوطن أنفسنا ما نملك."

01 نوفمبر 1954 - الأمانة الوطنية - موقع رئاسة الجمهورية.

وثيقة العقد الوطني بروما 1995

"منطلق من أجل حلّ سياسي وسلمي للأزمة الجزائرية"

إنّ أحزاب المعارضة الجزائرية المجتمعة في روما لدى جماعة سانت ايجيديو تعلن في هذا اليوم الموافق الثالث عشر من يناير 1995 أنّ الجزائر تجتاز اليوم محنة دامية لم يسبق لها مثيل.

فبعد ثلاثين سنة من الاستقلال الذي كان ثمنه غالياً، لم ير الشعب تجسيد مبادئ أول نوفمبر 1954 ولا تحقيق جميع أهدافه، بل شاهد أبواب الأمل بعد أكتوبر 1988 تنسدّ تدريجياً.

والشعب الجزائري يعيش اليوم جواً من الرعب لا نظير له، تزيده خطورة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الخائفة. ففي هذه الحرب غير المنظورة أصبحت الاعتقالات والاختفاءات والاعتقالات والتعذيب المقتن والتشويه والانتقام قوتاً يومياً للجزائريين والجزائريين.

إنّ انقلابي جوان 1991 و11 يناير 1992 وإيقاف المسارات الانتخابية وإغلاق الساحة السياسية وحلّ الجبهة الإسلامية للإدقناذ وإعلان حالة الطوارئ والإجراءات القمعية وردود الفعل التي أثارها قد ولدت كلّها منطق المواجهة.

وما فتئ العنف منذ ذلك يشد ويمتد. ومحاولة النظام تكوين ميليشيات وسط السكان تمثل مرحلة جديدة في سياسة الأسوأ.

إنّ أخطار الحرب الأهلية حقيقة وهي تمدد السلامة الجسدية للشعب ووحدة البلاد وسيادتها الوطنية.

إنّ الحاجة العاجلة إلى حلّ سياسي سلمي شامل ديمقراطي وعادل تفرض فتح آفاق أخرى للشعب الذي يتوق إلى السلم والاستقرار والشرعية الشعبية.

إنّ السلطة لم تقم إلا بجوارات مزيفة استعملت غطاءً للقرارات الانفرادية وسياسة الأمر الواقع.

وإنّ المفاوضات الحقيقية تبقى هي الوسيلة الوحيدة لمخرج سلمي وديمقراطي للذمة.

أولاً - الإطار: القيم والمبادئ:

- إنّ المشاركين في الاجتماع يلتزمون على أساس عقد وطني يكون إطاره المبادئ التالية والتي بدونها لا يمكن قيام أيّ تفاوض:
- تصريح أول نوفمبر 1954: "إعادة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية في إطار مبادئ الإسلام" (المادة 1).
 - رفض العنف كوسيلة للوصول إلى الحكم والبقاء فيه.
 - رفض كل ديكتاتورية أيّما كان طابعها وشكلها وحق الشعب في الدفاع عن مؤسساته المنتخبة انتخاباً شرعياً.
 - احترام وتعزيز حقوق الشخص البشري كما هي معلنة في الإعلان العالمي والاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الإنسان والمعاهدة الدولية ضدّ التعذيب.
 - احترام التناوب السياسي بالاقتراع العام.
 - احترام الشرعية الشعبية. إنّ المؤسسات المنتخبة شرعياً لا يمكن أن توضع موضع جدل من جديد إلاّ بإرادة شعبية.
 - أولوية القانون الشرعي.
 - ضمان الحريات الأساسية - الفردية والجماعية - بصرف النظر عن العرق والجنس والدين واللغة.
 - تكريس تعددية الأحزاب.
 - عدم تدخل الجيش في الشؤون السياسية. وعودته إلى صلاحياته الدستورية لصيانة وحدة الأراضي الوطنية وعدم قابلية تقسيمها.

- إنّ العناصر التكوينية للشخصية الجزائرية هي الإسلام والعروبة والأمازيغية. وإنّ الثقافة واللغتين المساهمة في تنمية هذه الشخصية يجب أن تجد مكانتها وتعزيزها المؤسّساتي.

- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

- حرية المذاهب واحترامها.

ثانياً. الإجراءات الواجب أن تسبق التفاوض :

1 - الإفراج الفعلي عن المسؤولين عن الجبهة الإسلامية للإندقاذ وجميع السياسيين.

تأمين جميع الوسائل والضمانات اللازمة لقادة الجبهة الإسلامية للإندقاذ التي تتيح لهم أن يجتمعوا بحرية فيما بينهم ومع جميع من يرون أنّ مشاركتهم ضرورية لاتخاذ القرارات.

2- فتح الحقل السياسي والإعلامي. إلغاء قرار حلّ الجبهة الإسلامية للإندقاذ. إعادة إقامة نشاطات جميع الأحزاب إعادة تامة.

3- رفع إجراءات منع وإيقاف الصحف والمنشورات والكتب، تطبيقاً لإجراء الاستثناء.

4- إيقاف ممارسة التعذيب المنتظمة إيقافاً فورياً وفعالياً يمكن الثبّت منه.

5- إيقاف تنفيذ الأحكام بالإعدام والإعدامات خارج القضاء والعمليات الانتقامية ضدّ السكان المدنيين.

6. إدانة الابتزازات والاعتداءات على المدنيين والأجانب والدعوة إلى إيقافها وإدانة تدمير الممتلكات العامة والدعوة إلى إيقافها.

7. تشكيل لجنة مستقلة تُكَلَّفُ بالتحقيق في أعمال العنف والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

ثالثاً: إعادة إحلال السلام:

إنّ ديناميكية جديدة من السلام تفرض عملية تدريجية متزامنة ومفاوضة تشمل:

- من جهة إجراءات انفراج فعلية: إغلاق المعتقلات الأمنية ورفع حالة الطوارئ وإلغاء جهاز الاستثناء.

- ومن جهة أخرى توجيه نداء عاجل لا التباس فيه من أجل إيقاف الصدمات.

إنّ الجزائريين يتطلعون إلى عودة السلام المدني السريعة.

إنّ طرق تطبيق هذا الالتزام سيتم تحديدها من قبل الأطراف المتنازعة بمشاركة الأحزاب الأخرى التمثيلية مشاركة نشطة.

إنّ هذه الديناميكية تقتضي مشاركة القوى السياسية التمثيلية والمسالمة مشاركة كلية وتامة. إنّ هذه القوى قادرة على الإسهام في إنجاح العملية الجارية وعلى انضمام الشعب إليها.

رابعاً- العودة إلى الشرعية والدستورية:

تلتزم الأحزاب باحترام دستور 23 فبراير 1989. لا يمكن تعديل الدستور إلا بالطرق الدستورية. العودة إلى السيادة الشعبية.

يجب على الأطراف المشاركة في المفاوضات أن تحدّد شرعية انتقالية والسهرة عليها من أجل وضع الاتفاقيات.

ويجب عليها أن تنشئ مؤتمراً وطنياً يُمنح صلاحيات فعلية ويكون مكوّناً من السُلطة الفعلية ومن القوى السياسية التمثيلية.

سيحدّد هذا المؤتمر: البيانات الانتقالية وطرق ومدة الفترة الانتقالية (أقصر فترة ممكنة) ويجب أن تؤدي هذه الفترة إلى انتخابات حرة وتعددية تمكّن الشعب من ممارسة سيادته ممارسة تامة.

يجب تأمين حرية الإعلان وحرية الوصول إلى وسائل الإعلام وشروط الاختيار الحرّ من قبل الشعب. يجب ضمان احترام نتائج هذا الاختيار.

الضمانات:

يجب لجميع الأطراف المشاركة في المفاوضات في الحصول على ضمانات متبادلة.

إنّ الأحزاب مع حفاظها على استقلالية التحرير: تعارض أيّ تدخل في شؤون الجزائر الداخلية.

- تدين تدويل الأمر الواقع الذي هو نتيجة سياسة التي يقوم بها الحكم.

- تبقى مقتنعة بأنّ حلّ الأزمة لا يمكن أن يكون إلاّ عمل الجزائريين وحدهم ويجب أن يتم في الجزائر. تلتزم في القيام بحملة إعلامية لدى الجماعة الدولية

من أجل التعريف بمبادرة هذا المنطلق وتأمين الدعم له. تقرر أن تطلق دعوة دولية من أجل مساندة مقتضى حلّ سياسي وسلمي في الجزائر. تدعو الجماعة الدولية إلى تضامن فعّال مع الشعب الجزائري. تقرر أن تواصل الاتصالات في ما بينها في سبيل تشاور وموافقة دائمين.

الموقعين:

الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: المحامي علي يحيى عبد النور.

جبهة التحرير الوطني: عبد الحميد مهري. جبهة القوى الاشتراكية: حسين آيت أحمد - أحمد جداعي. الجبهة الإسلامية للإنقاذ: أنور هدام - رابح كبير. الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر: أحمد بن بلة - خالد بن اسماعين. حزب العمال: لوييزة حنون. حركة النهضة: عبد الله جاب الله. الجزائر المسلمة المعاصرة: أحمد بن محمد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية

بسم الله الرحمن الرحيم

ديباجة: تاريخ الجزائر سلسلة من النضالات المتعاقبة التي خاضها شعبها ذودا عن حريته وكرامته. والرصيد هذا، المتكون على مرّ الحقب والعصور جعل من الجزائر أرضاً تُرعى فيها قيم التسامح والسلام والحوار والحضارة.

و إذ استمد الشعب الجزائري قوته من وحدته اعتصم بما يؤمن به من القيم الروحية والأخلاقية العريقة، استطاع التغلب على أشد المحن قساوة وإضافة الجديد من الصفحات المشرقة إلى تاريخه الحافل بالأبجد.

لما كان الشعب الجزائري يأبى الضيم والاستعباد، فإنه عرف كيف يعتصم بجبل الصبر والجلد ويستمر في التصدي والمقاومة رغم ما تعرض له من أشنع المحاولات لتجريده من ثقافته وإبادته طيلة قرن ونيف من الاحتلال الاستيطاني.

ثمّ جاءت ثورة أول نوفمبر 1954 المجيدة، كالفلق الذي ينبج في الليلة الظلماء، لتبلور تطلعات الشعب الجزائري و تنير درب كفاحه من أجل انتزاع حريته واستقلاله.

ولقد تلت ذلكم الكفاح التاريخي معارك أخرى لا تقل أهمية عنه في سبيل إعادة بناء الدولة والهوض بالأمة.

وطيلة أكثر من عقد من الزمن حصل الانحراف بمسار الجزائر عن جادته الصحيحة بفعل اعتداء إجرامي لا سابق له استهدف من بين ما استهدفه من أغراض آثمة مقيتة محو المكاسب التي غنمها الشعب مقابل تضحيات جسام، بل وأدهى من ذلك تقويض أركان الدولة الوطنية ذاتها.

وأدرك معظم الشعب الجزائري سريعا أن مثل هذا الإعتداء أراد أن يطلأ طبيعته وتاريخه وثقافته، ومن ثمة، انبرى بصورة طبيعية واقفا له بالمرصاد ثم محاربا له إلى أن يدحره دحرا.

إنّ الشعب الجزائري تكبد حساً ومعنى مغبة هذه الفتنة الكبرى التي مني بها.

و لقد بات من الحيوي، بالنسبة للجزائريات والجزائريين والأسر الجزائرية، أن يتساموا نائيا فوق هذه المأساة التي لا تتمثل في مجادلات نظرية مجردة أو ايديولوجية يتعاطاها من يتحرك داخل القطر أو خارجه من النشطاء أو المنظمات.

إنّ هذه المسألة الحيوية تعني أمن ممتلكات الناس وأرواحهم و حتى أعراضهم أي كل ما له حرمة في نظر الإسلام وما هو تحت حماية القانون وضمائه.

إنّ الجزائر تغلبت على هذه المحنة التكرار بفضل إصرار شعبها واستماتته في المقاومة التي كلفته فدية باهظة من الأرواح و الدماء من أجل بقاء الوطن.

و كانت نجاة الجزائر بفضل ما تحلت به من وطنية وبذلته من تضحيات وحدات الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن وكافة الوطنيين الذين اضطلعوا، بصبر وحزم، بتنظيم مقاومة الأمة لمواجهة ذلكم العدوان الإجرامي اللادإنساني.

والشعب الجزائري مدين بالعرفان، إلى الأبد، لأرواح كل أولئك الذين استشهدوا من أجل بقاء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

إنه سيظل إلى جانب أسر شهداء الواجب الوطني وأسر ضحايا الإرهاب، و ذلك لأن تضحياتهم نابعة من قيم المجتمع الجزائري.

والدولة لن تدخر جهدًا معنويا أو ماديا كي يستمر اعتبارها وتقديرها ودعمها لتلك الأسر وذوي الحقوق لقاء التضحيات المبذولة.

إنّ الشعب الجزائري شعب واحد وسيظل واحداً موحداً. والإرهاب هو الذي استهدف الممتلكات والأشخاص، وأتلف جزءاً لا يحصى قدره من ثروات البلاد البشرية والمادية، وشوه سمعتها في الساحة الدولية.

في الفتنة هذه تمّ تسخير الدين الحنيف وعدد من الجزائريين لأغراض منافية للوطنية.

فالإسلام من حيث هو مكون من المكونات الأساسية للهوية الوطنية، كان على مرّ التاريخ، خلافاً لما يدعيه هؤلاء الدجالون، العروة الوثقى التي تشد الشمل والمصدر الذي يشع منه النور والسّلم والحرية والتسامح.

إنّ هذا الإرهاب الهمجي الذي ابتلى الشعب الجزائري و أصابه في مقاتله طيلة عقد من الزمن يتنافى مع قيم الإسلام الحق و مثل السّلم والتسامح والتضامن الإسلامية.

والإرهاب هذا قد باء بالخسر على يد الشعب الجزائري الذي أبى اليوم إلا أن يتجاوز الفتنة وعواقبها الوخيمة ويعود هائياً إلى سابق عهده بالسّلم والأمن.

إنّ الإرهاب تمّ، والله الحمد، دحره واستؤصل في سائر أرجاء البلاد فعادت إلى سابق عهدها بالسلم والأمن.

ولقد تيقن الجزائريون والجزائريات كل اليقين من أنه، من دون عودة السّلم والأمن، لن يثمر أيّ مسعى من مساعي التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالثمار التي يتوخونها منه. وإذا هم طالما افقدوا هذا السّلم وهذا الأمن، فإنهم يقدرون بكل وعي ما لهما من أهمية ليس بالنسبة لكل واحد منهم فحسب، بل بالنسبة للأمة جمعاء.

المصالحة الجزائرية

وحتى يتسنى نمائيا تعزيز السلم والأمن، لا مناص من أن نخوض اليوم مسعى جديداً قصد تحقيق المصالحة الوطنية لأنه لا سبيل إلى اندمال الجروح التي خلفتها المأساة الوطنية من دون المصالحة الوطنية.

إنّ المصالحة الوطنية غاية ينشدها الشعب الجزائري حقا وصدقا، ذلك أنّما مطلب غير قابل للتأجيل نظراً لما تواجهه الجزائر من تحدّيات التنمية العديدة.

إنّ الشعب الجزائري يعلم علم اليقين أنّ المصالحة الوطنية تعد بكل خير وأنّها كفيلة بتعزيز ما في يد الجزائر الديمقراطية والجمهورية من مكاسب بما يخدم جميع مواطنيها.

إنّه يعلم ذلك علم اليقين منذ أن اعتق، عن بكرة أبيه، سياسة الوئام المدني التي قال كلمته فيها بكل سيادة.

إنّ سياسة الوئام المدني، على غرار سياسة الرحمة التي سبقتها، مكنت من تشبيط المسعى الشيطاني الذي كان يروم تشتيت شمل الأمة، كما مكن من حقن الدماء واستعادة استقرار الجزائر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ومؤسساتيا.

بسياسة إفاضة السلم والمصالحة ستستكمل الجهود المبذولة من قبل جميع مكونات الشعب الجزائري من أجل بقاء الجزائر.

وها هو ذا الشعب مدعو اليوم إلى الإدلاء بكلمته حول بنود هذا الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية.

بتركيبته هذا الميثاق يميز الشعب الجزائري رسمياً الإجراءات الضرورية لتعزيز السلم وتحقيق المصالحة الوطنية. بتركيبته هذه يؤكد عزمه على تفعيل ما استخلصه من عبر من هذه المأساة من أجل إرساء الأسيسة التي ستبنى عليها جزائر الغد.

إنّ الشعب الجزائري المتمسك بدولة الحق والقانون و بتعهدات الجزائر الدولية يزكي ما يلي من الإجراءات الرامية إلى تعزيز السلم وتحقيق المصالحة الوطنية استجابة للنداءات التي طالما صدرت عن الأسر الجزائرية التي عانت من هذه المأساة الوطنية:

1- عرفان الشعب الجزائري لصناع نجدة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إنّ الشعب الجزائري يأبى إلّا أن يثني على الجيش الوطني الشعبي ومصالح الأمن وكافة الوطنيين، والمواطنين العاديين، ويشيد بما كان لهم من وقفة وطنية وتضحيات مكنت من نجاة الجزائر ومن الحفاظ على مكتسبات الجمهورية ومؤسساتها.

بمصادقته على هذا الميثاق بكل سيادة، إن الشعب الجزائري يجزم أنه لا يخول لأي كان، في الجزائر أو خارجها، أن يتدرّع بما خلّفته المأساة الوطنية من جراح و كُلوم، أو يعتدُّ به بقصد المساس بمؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أو زعزعة أركان الدولة، أو وصم شرف جميع أعوانها الذين أخلصوا في خدمتها، أو تشويه صورة الجزائر على الصعيد الدولي.

2 - الإجراءات الرامية إلى استتباب السلم:

أولاً: إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد الذين سلموا أنفسهم للسلطات اعتباراً من 13 يناير 2000، تاريخ انقضاء مفعول القانون المتضمن الوثام المدني.

ثانياً: إبطال المتابعات القضائية في حق جميع الأفراد الذين يكفون عن نشاطهم المسلح ويسلمون ما لديهم من سلاح. ولا ينطبق إبطال هذه المتابعات على الأفراد الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية.

ثالثاً: إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد المطلوبين داخل الوطن و خارجه الذين يمثّلون طوعاً أمام الهيئات الجزائرية المختصة. ولا ينطبق إبطال هذه المتابعات على الأفراد الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية.

رابعاً: إبطال المتابعات القضائية في حق جميع الأفراد المنضوين في شبكات دعم الإرهاب الذين يصرّحون بنشاطهم لدى السلطات الجزائرية المختصة.

خامساً: إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد المحكوم عليهم غيابياً باستثناء أولئك الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية.

سادساً: العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقاباً على اقترافهم نشاطات داعمة للإرهاب ؛

سابعاً: العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقاباً على اقترافهم أعمال عنف من غير المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الإعتداءات على الأماكن العمومية.

ثامناً: إبدال العقوبات أو الإعفاء من جزء منها لصالح جميع الأفراد الذين صدرت في حثهم أحكام نهائية أو المطلوبين الذين لا تشملهم إجراءات إبطال المتابعات أو إجراءات العفو السالفة الذكر.

3- الإجراءات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية:

توخياً منه تعزيز المصالحة الوطنية، فإن الشعب الجزائري يبارك اتخاذ إجراءات ترمي إلى تعزيز وحدته والقضاء على بذور البغضاء و انقاء الخروج عن جادة السبيل مرة أخرى.

أولاً- إن الشعب الجزائري صاحب السيادة يزكي تطبيق إجراءات ملموسة ترمي إلى الرفع النهائي للمضايقات التي لا زال يعاني منها الأشخاص الذين جنحوا إلى اعتناق سياسة الوثام المدني واضعين بذلك واجبهـم الوطني فوق أي اعتبار آخر.

ذلك أن هؤلاء المواطنين سعوا ولا زالوا يسعون سعياً مسؤولاً في سبيل تعزيز السلم والمصالحة الوطنية رافضين أن تستغل الأزمة التي مرت بما الجزائر من قبل الأوساط المناوئة في الداخل و أذناً في الخارج.

ثانياً- إن الشعب الجزائري صاحب السيادة يدعم كذلك ما يتخذ من إجراءات ضرورية لصالح المواطنين الذين تعرضوا، عقاباً لهم على ما اقترفوه من أفعال لإجراءات إدارية اتخذتها الدولة، في إطار ما لها من

صلاحيات، و ترتب عنها فصلهم من مناصبهم، و ذلك قصد تمكينهم هم وأسرهم من تسوية وضعيتهم الاجتماعية تسوية نهائية.

ثالثا- إن الشعب الجزائري، وإن كان مستعدا للصفح، ليس بوسعه أن ينسى العواقب المأساوية التي جناها عليه العبث بتعاليم الإسلام، دين الدولة.

إنه يؤكد حقه في الاحتياط من تكرار الوقوع في مثل تلك الضلالات، و يقرر بسيادة حظر ممارسة أي نشاط سياسي، تحت أي غطاء كان، من قبل كل من كانت له مسؤولية في هذا العبث بالدين.

إنّ الشعب الجزائري صاحب السيادة يقرر أيضا ألا يسوغ الحق في ممارسة النشاط السياسي لكل من شارك في أعمال إرهابية ويُصرُّ، رغم الأضرار البشرية والمادية الفظيعة التي تسبب فيها الإرهاب والعبث بالدين لأغراض إجرامية، على رفض الاعتراف بمسؤوليته في تدبير وتطبيق سياسة تدعو إلى ما يزعج جهادا ضد الأمة ومؤسسات الجمهورية.

4- إجراءات دعم سياسة التكفل بملف المفقودين المأساوي.

إنّ الشعب الجزائري يذكر بأن ملف المفقودين يحظى باهتمام الدولة منذ عشر سنوات خلت وهو محل عناية خاصة قصد معالجته بالكيفية المواتية.

ويذكر كذلك بأن مأساة الأشخاص المفقودين هي إحدى عواقب آفة الإرهاب التي ابتليت بها الجزائر.

وإنه يؤكد أيضا أن تلك الإفتقادات كانت في العديد من الحالات بفعل النشاط الإجرامي للإرهابيين الذين ادّعوا لأنفسهم حق الحكم بالحياة أو الموت على كل إنسان جزائريا كان أم أجنبيا.

إنّ الشعب الجزائري صاحب السيادة يرفض كل زعم يقصد به رمي الدولة بالمسؤولية عن التسبب في ظاهرة الافتراد. وهو يعتبر أن الأفعال الجديرة بالعقاب المقرفة من قبل أعوان الدولة الذين تمت معاقبتهم من قبل العدالة كلما ثبتت تلك الأفعال، لا يمكن أن تكون مدعاة لإلقاء الشبهة على سائر قوات النظام العام التي اضطلعت بواجبها بمؤازرة من المواطنين وخدمة للوطن.

تلكم هي الروح التي تحذو الشعب في تقرير ما يلي من الإجراءات الرامية إلى تسوية ملف المفقودين تسوية نهائية:

أولا - تتحمل الدولة على ذمّتها مصير كل الأشخاص المفقودين في سياق المأساة الوطنية وستتخذ الإجراءات الضرورية بعد الإحاطة بالوقائع؛

ثانيا - ستتخذ الدولة كل الإجراءات المناسبة لتمكين ذوي حقوق المفقودين من تجاوز هذه المحنة القاسية في كنف الكرامة؛

ثالثا - يعتبر الأشخاص المفقودون ضحايا للمأساة الوطنية، ولذوي حقوقهم الحق في التعويض.

5 - الإجراءات الرامية إلى تعزيز التماسك الوطني:

أولاً - إن الشعب الجزائري يراعي كون المأساة الوطنية طالت الأمة قاطبة، وعاقبت البناء الوطني، ومست مساساً مباشراً أو غير مباشر بحياة الملايين من المواطنين.

ثانياً - يعتبر الشعب الجزائري من الواجب الوطني اتقاء نشأة الشعور بالإقصاء في نفوس المواطنين غير المسؤولين عما أقدم عليه ذوهم من خيارات غير محمودة العواقب. ويعتبر أن المصالحة الوطنية تقتضي القضاء نهائياً على جميع عوامل الإقصاء التي قد يستغلها أعداء الأمة.

ثالثاً - يعتبر الشعب الجزائري أنه ينبغي للمصالحة الوطنية أن تتكفل بمأساة الأسر التي كان لأعضاء منها ضلعٌ في ممارسة الإرهاب.

رابعاً - يقرُّ الشعب الجزائري أن الدولة ستتحذ تدابير التضامن الوطني لصالح المعوزة من الأسر المذكورة والتي عانت من الإرهاب من جراء تورط ذويها.

من خلال تزكيته لهذا الميثاق، يروم الشعب الجزائري استتباب السلم وترسيخ دعائم المصالحة الوطنية. ويعتبر أنه بات من واجب كل مواطن وكل مواطنة أن يدلي بدلوه في إشاعة السلم والأمن وفي تحقيق المصالحة الوطنية، حتى لا تصاب الجزائر مرة أخرى بالمأساة الوطنية التي تكبدتها، و تعلن:

"إننا لن نقع مرتين في مثل هذه البلية"! والمؤمن لا يلدغ من جحر مرتين. أنه يفوض لرئيس الجمهورية أن يلتمس، باسم الأمة، الصّح من جميع منكوبي المأساة الوطنية ويعقد من ثمة السلم والمصالحة الوطنية.

لا يمكن للشعب الجزائري أن ينسى التدخلات الخارجية ولا المناورات السياسية الداخلية التي أسهمت في تمادي و تفاقم فضائع المأساة الوطنية.

إنّ الشعب الجزائري الذي يتبى هذا الميثاق يعلن أنه يتعيّن منذ الآن على الجميع، داخل البلاد، أن ينصاعوا لإرادته. و هو يرفض كلّ تدخل أجنبي يرام به الطعن فيما قرره، من خلال هذا الميثاق، من اختيار بكلّ سيادة وفي كنف الحرية والديمقراطية.

أته يؤكد أنه يتعين على كلّ مواطن وكلّ مواطنة أن يتولّى دوره في مسعي البناء الوطني، وذلك في كنف احترام ما يسوغه لكل واحد دستور البلاد وقوانينها من حقوق و واجبات.

إنّ الشعب الجزائري يعلن أنه عقد العزم على الدّفاع، من خلال سائر مؤسّسات الدولة، عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وكذا عن نظامها الديمقراطي التعددي ضدّ كلّ محاولةٍ للزّجّ بها في متاهة الصّرف أو معاداة الأمة.

وإذ يؤكد تصميمه على ترسيخ قدم الأمة في الحداثة، فإنّه يعلن عن عزمه على العمل من أجل ترقية شخصيته وهويته.

إنّ الشعب الجزائري يدعو كل مواطن وكلّ مواطنة إلى الإسهام في توطيد الوحدة الوطنية وترقية وتعزيز الشخصية والهوية الوطنيتين وإلى الحفاظ على ديمومة ما جاء في بيان ثورة أول نوفمبر 1954 من قيم نبيلة عبر الأجيال.

ولما كان مقتنعا بأهمية هذا المسعى الذي سيجعل الأجيال الآتية في مأمن من مخاطر الابتعاد عن مرجعياتها وثقافتها، فإنه يُنيط بمؤسسات الدولة اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على الشخصية والثقافة الوطنيتين وترقيتهما من خلال إحياء مآثر التاريخ الوطني والهوض بالجوانب الدينية والثقافية واللسانية.

إنّ الشعب الجزائري يُصادق على هذا الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية ويفوض لرئيس الجمهورية اتخاذ جميع الإجراءات قصد تجسيد ما جاء في بنوده.

حرّر في يوم 9 رجب 1426 هـ الموافق 14 غشت 2005، موقع رئاسة الجمهورية.

الإعلان عن ميلاد المصالحة الجزائرية

مرجع 2012/01

منذ مخاض وتفجير الثورة، وغداة فجر الاستقلال إلى اليوم، تعرّض الشعب الجزائري إلى نكبات متعدّدة، جعلت الكثيرين منه يطرحون التساؤل تلو الآخر: هل هاته هي الجزائر التي حلّموا بها؟

فإعدام، واغتيال، ومميش قادة في الثورة ... والفتنة التي عصفت بالبلاد وراح ضحيتها أكثر من ربع مليون جزائري من مختلف التوجهات، ناهيك عن الاختقاعات القسرية التي تعدّ بالآلاف، والمنافي، واللجوء، والمعتقلات، والسجون، والطرّد التعسفي من العمل، وتداعيات الفتنة العمياء، من هجرة

للأدمغة، و الانتحار، والعنوسة، والبطالة، والحرقة، والتهميش، والأمراض، والفقر، والمخدرات، والفساد الأخلاقي، واليتم، وتدمير القيم الإنسانية، حتى وصل الأمر الى المناداة بالانفصال !

كلها مؤشرات قوية تنبئ بخطر داهم. ومع كلّ الذي حصل، فلا تشخيصا دقيقا على أرض الواقع، ولا تحقيقا مقنعا، ولا إرادة سياسية صادقة، ولا معالجة للملفات الملغمة، بل ما نراه وما نشهد به هو اعتماد سياسة الهروب إلى الأمام واختزال الأمر في مجملات !

إنّ ما سبق ذكره يبين بوضوح، أنّ الجزائر لم تحقّق استقلالها بالكامل وفق ما كان يحلم به الشهداء والمجاهدون "الشرفاء" الأوفياء للخطّ الأصيل للجزائر، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا... فالدولة المصرّح ببنائها في بيان أول نوفمبر 1954 أصبحت مهدّدة بالأساس.

فغياب العدل، وانعدام الحوار الجاد، وانتشار الرشوة ونهب ثروات الشعب، وتدمير الإدارة، والاقتصاد الوطني، والجهوية، والمحسوبية، والتعدّي على المحارم والأملات، والتنازع في الأمر، وانتشار الفساد، واستمرار الاختطاف والتعذيب... والنيل من سيادة الشعب ومن مقوماته ... كلّها عوامل تدعوا لدقّ ناقوس الخطر !

منذ أحداث أكتوبر 1988 إلى إلغاء الانتخابات التشريعية في 1991، والتلاعب بنتائج الانتخابات الرئاسية سنة 1995، ووأد عقد روما، وسنّ قانون الرّحمة إلى غاية انسحاب المرشحين الستة في الانتخابات الرئاسية سنة 1999... إلى قانون الوثام المدني فأحداث 2001، مروراً بمسرحية 2004 في

الرئاسيات، وقانون السلم في 2005، إلى مقاطعة الانتخابات التشريعية في 2007 والتلاعب بالدستور كل مرة " كل حسب مقاسه " ومقاطعة الانتخابات الرئاسية في 2009 وأحداث 2011 وتزوير تشريعات 2012 مع مقاطعتها الشاملة...

كلّ ما تمّ سرده من إخفاقات، عمق الاحتقان في الشارع الجزائري وزاد من الهوة بين المواطن ودولته... ونكاد ندخل في فوضى وعصيان مدني له أول وليس له آخر، بسبب تمهيش الشعب ونخبه واعتباره قاصرا، من خلال التلاعب بإرادته كل مرة وفرض توجهات عليه، وتفاقم المشاكل الاجتماعية دون إيجاد الحلول الدّزّمة ...

ولهذا: ارتأينا كمجموعة من الجزائريين في الداخل والخارج أن نأخذ المبادرة، قبل أن تظهر "الثورات العربية" واعتمدنا بالأساس المصالحة الجزائرية كمشروع مُهْضَة شاملة، وكخيار استراتيجي وحلّ دائم للأزمة التي تعصف بالبلاد، وليس كنموذج إسعاف يضطر إليه من وصلوا إلى حالات الانسداد.

مشروع المصالحة الجزائرية: الذي يعيد الأمل إلى الشباب المحبط والى الكفاءات المهمشة والإطارات المهجرة، ويطمئن العائلة الثورية التي ناضلت بالغالي والنفيس من أجل أن يعيش الشعب الجزائري عزيزا مكرّما، وأفراد الجيش وأسلاك الأمن الذين يعملون على الوحدة الوطنية، وكلّ شرائح الشعب من أجل أمن ومستقبل البلاد، بمبادرة شعبية وبمشروع جزائري خالص، مستقل عن النظام وعن المعارضة"، وبارادات جزائرية ...

المصالحة الجزائرية

وها نحن اليوم بعد فترة زمنية من الحوار والتواصل، نعلن للشعب الجزائري وللرأي العام الدولي في الذكرى الـ 50 " للاستقلال الوطني "، عن تأسيس النواة الأولى للمشروع الذي يحمل اسم: " المصالحة الجزائرية " لاستكمال استقلالنا الوطني وبناء دولة الحق والقانون، وعليه نعلن لكم عن الإجراءات التالية:

تبليغ الأهداف المسطرة في مشروع المصالحة الجزائرية إعلاميا إلى الشعب الجزائري ودعوته إلى احتضانها وتجسيدها.

التنسيق والتشاور والتواصل مع جميع الجزائريين دون استثناء من أجل المصلحة العامة للوطن.

التحضير لمؤتمر للتغيير، والمصادقة فيه على أرضية مشتركة و ضمانات.

التوافق على مؤسسات مؤقتة لتسيير المرحلة الانتقالية والتحضير للمرحلة القادمة.

العمل على تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية ضمن مشروع هُضمة شاملة، والله من وراء القصد.

المصالحة الجزائرية، قال تعالى: **إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ.**

ثلي البيان على اذاعة وطني : الخميس يوم 05 جويلية 2012.

لقاء سطيف بالجزائر وكون بفرنسا

بيان صحفي

المرجع: 2013/4

عقدت مؤسسة المصالحة الجزائرية لقاءين هذا اليوم 02 فيفري 2013، الأول في عاصمة الهضاب سطيف شرق الجزائر، والثاني بمدينة كون الفرنسية. ويهدف هذا اللقاء إلى التحضير لمؤتمرين في الداخل وفي الخارج.

وقد ناقش المتدخلون الذين ينتمون إلى تيارات مختلفة، الأوضاع التي تعيشها الجزائر على كل الأصعدة ودق ناقوس الخطر، وضرورة الإسراع بعقد المؤتمرين للتغيير، وتجنب الجزائر مزالق من الصعب التحكم فيها.

كما طالب المشاركون في هذا اللقاء بمشروع أرضية مشتركة وضمانات من أجل الوصول إلى التداول السلمي في الجزائر بطرق حضارية، وتقديم بديل للشعب الجزائري دون إكراه، للخروج من الأزمة نهائيا.

أخذين بعين الحسبان الأخطار التي تهدد الوطن والمنطقة بصفة عامة. وحثر الحاضرون من حالة الاحتقان التي تعيشها البلاد نتيجة تفشي الفساد والتزوير وغياب الأخلاق ...

وركز المتدخلون على العمل من أجل إقامة دولة الحق والقانون التي تسع الجميع، ورفض أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي، وضرورة العمل الجماعي، وتأجيل الخلافات للنهوض بالجزائر دولة وشعبا.

وفي نهاية الحوار الذي امتد طيلة اليوم، اتفق المشاركون على ما يلي:

المصالحة الجزائرية

- تسمين مشروع المصالحة الجزائرية وكل المبادرات المطروحة على الساحة السياسية، والدعوة إلى تكاثف الجهود ونبذ الخلافات.

- ضرورة إشراك الشعب في عملية التغيير وليس الاقتصار على دعوته لتزكية أي مشروع، فالشعب هو مصدر السلطات في كل الدساتير.

- تشكيل لجنة متابعة توكل لها مهمة إجراء مزيد من الاتصالات مع الفاعلين السياسيين والناشطين في المجتمع المدني وإشراك أكبر عدد منهم في مشروع التغيير لبناء دولة المؤسسات.

كما اتفق المشاركون الذين تتقلوا من عدة عواصم على تنظيم لقاءات ماثلة.

في هذا الظرف الدقيق الذي تمرّ به الجزائر والمنطقة والعالم العربي من تحولات وإفرازات، ليس لنا كجزائريين خياراً غير خيار العمل الجماعي، الذي لا زعامة ولا مشيخة فيه، لإنتقاد الجزائر وتقويت الفرصة على المتربصين بوحدتنا... وإنه ليسعدنا في هذا اليوم أن ندعو كلّ الجزائريين والجزائريات المؤمنين بالتغيير الحقيقي والمصالحة الحقيقية، الواعين بالتهديدات والمخاطر المحدقة بوطننا، إلى المشاركة في هذا المشروع الذي ينبذ الإقصاء والتهميش، ويدعو إلى المشاركة الجماعية، والوقوف وقفة رجل واحد للنهوض بالجزائر.

يوم 02 فيفري 2013 عن الحاضرين: نورالدين خبابه، المصالحة الجزائرية.

الفصل الثالث

حظر حركة الوفاء والعدل

الجلسة العلنية المنعقدة يوم الأربعاء 8 نوفمبر 2000

استجواب الحكومة في موقفها من قضية اعتماد حزبي حركة الوفاء والعدل والجهة الديمقراطية.

محضر الجلسة العلنية الخامسة عشر المنعقدة يوم الأربعاء 08 نوفمبر 2000
(صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة السادة: نور الدين زرهوني وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية.

نور الدين بوكروح وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة. عبد الوهاب دربال الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان. عمارة بن يونس وزير الأشغال العمومية. عمر غول وزير الصيد البحري والموارد الصيادية.

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين صباحا.

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بعد الترحيب بالسادة الوزراء ومساعدتهم الحاضرين معنا، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة سماع طلب الاستجواب الذي تقدم به الزملاء النواب بتاريخ 24 أكتوبر 2000.

وطبقا للمادة 66 من القانون العضوي الناظم للعلاقات، تعقد الجلسة يوم 2000/11/08. ولالإشارة: قدمت مجموعة من النواب طلب الاستجواب.

و بما أن الشروط الشكّلية قد توفرت فيه فقد أحيل على الحكومة. وطبقا للقانون الذي ينص على التشاور بين الحكومة والمجلس في المدة المحددة بخمسة عشرة (15) يوما. تمّ الاتفاق على أن تكون الجلسة اليوم.

لقد وزّع طلب الاستجواب على كافة النواب، ونُشر أيضا. كما نُشِرت المذكرات الخاصة بسير الجلسة، وقد علمها الجميع.

ولهذا نشر في طلب الاستجواب وأحيل الكلمة إلى مندوب أصحابه السيد السعيد بن داكير فليقتض.

السيد السعيد بن داكير:

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، زملائي النواب، سيداتي وسادتي: السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يؤسفني قبل كل شيء، وزملائي النواب الذين حملوني تقديم هذه المسألة أن أسجل غياب رئيس الحكومة عن هذه الجلسة المخصصة لدراسة الاستجواب رقم 2000/06 المؤرخ في 2000/10/22 والذي أمضاه أربعون نائبا، والمتعلق باحترام حقوق المواطنين في إنشاء أحزاب سياسية وفقا للمادة 42 من الدستور.

وإليكم نص الاستجواب: - بناء على المادة 133 من الدستور المتعلقة بحق أعضاء البرلمان في استجواب الحكومة، وبناء على المادة 42 من الدستور التي تضمن حق إنشاء أحزاب سياسية.

وبناء على المواد 65 و66 و67 من القانون العضوي رقم 02-99 الصادر في 8 مارس 1999 والذي يُحدّد المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة وبناء على الأمر 09-97 المؤرخ في 06 مارس 1997 والمتضمّن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية خاصة المادة 22 منه.

وبناء على التصريحات الصادرة عن قيادتي حركة الوفاء والعدل والجهة الديمقراطية والمتضمنة انقضاء المدة المحددة قانوناً نهاية فيفري 2000 دون ردّ وزارة الداخلية والجماعات المحلية على طلب الاعتماد، الذي تقدّمت به حركة الوفاء والعدل إلى مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية يوم 27 ديسمبر 1999.

استيفاء حركة الوفاء والعدل جميع الشروط القانونية بعقدها المؤتمر التأسيسي يوم 17 و 16 ديسمبر 1999 وإيداع ملف طلب الاعتماد في الآجال القانونية.

انقضاء المدة المحددة قانوناً نهاية جويلية الماضي دون ردّ وزارة الداخلية والجماعات المحلية على طلب الاعتماد الذي تقدّمت به الجهة الديمقراطية إلى مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية يوم 21 ماي 2000.

استيفاء الجبهة الديمقراطية جميع الشروط القانونية بعقدتها المؤتمر التأسيسي يومي 18 و 19 ماي 2000، وإيداع ملف طلب الاعتماد في الآجال القانونية.

وبناء على التصريحات المنسوبة من الصحافة الوطنية إلى وزير الداخلية والجماعات المحلية التي قد يُستنتج منها اعتراضه على اعتماد الحزبين المذكورين، وبناء على أنه لم تُصدر الحكومة أيّ موقف رسمي حتى الساعة.

وبناء على كل ما سبق، فإننا نحن نواب المجلس الشعبي الوطني: يُشرفنا أن نستجوب الحكومة في موقفها في قضية اعتماد حركة الوفاء والعدل والجبهة الوطنية الديمقراطية.

حرر يوم 22 أكتوبر 2000 المصدر الجريدة الرسمية رقم 236.

الرئيس عبد القادر بن صالح:

شكراً للسيد السعيد بن داكير. أحيل الكلمة إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية ممثلاً للحكومة، وقبل ذلك بودي أن أقول: أن المواد التي أشار إليها السيد بن داكير فيما يخص استجواب الحكومة، تنص على الحكومة، لا على رئيسها.

والحكومة مفوضة لتعيين من تراه مناسباً لتمثيلها في مثل هذه المناسبة، والمهم في الأمر أن الموضوع قد تم التكفل به وأن رأي الحكومة سيبلغ إلى السيدات والسادة نواب الأمة ويعلمون به.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي الرئيس، سيداتي وسادتي النواب، زملائي أعضاء الحكومة:

إن قضية اعتماد أحزاب سياسية تُعدّ من القضايا الحساسة المطروحة أمام الإدارة لأنها ذات علاقة بالنشاط السياسي في البلاد، ويتعلق الوضع بمنح مجموعة من الأشخاص رخصة تسمح لهم بممارسة تسيير الأمور العمومية والمساهمة في الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ولهذا علاقة مباشرة بأمن الدولة واستقرار المجتمع. وعليه:

لابدّ أن يكون القرار المتعلق بهذه القضايا ضمن الإطار العام للمناخ العام للنشاط السياسي، لأنه ستجبرّ عنه انعكاسات مباشرة على استقرار الدولة وأمنها، مما يتطلب من الإدارة يقظة وجدية أكثر في تحرير القرار.

وكلّ أسلوب عمل يجهل هذه المعطيات لا يكون إلا غير مسؤل. لهذا: فضلنا إعطاء الجوهر قيمة أكثر من الأمور الإدارية في هذا القرار.

سيدي الرئيس، سيداتي سادتي: بودي أن ألفت انتباهكم إلى ثلاث ملاحظات أساسية.

الملاحظة الأولى: تتعلق بالسؤال الشفوي نفسه، فلقد تفضل الإخوة تقديم اهتمامهم بمبادرة السيدين أحمد طالب والسيد أحمد غزالي بإنشاء حزبين ولكنهم يجهلون مبادرات أخرى.

فالإدارة في الحقيقة أمام خمس مبادرات، فنحن أيضا بصدد دراسة مشاريع الحزب الليبرالي الديمقراطي، ورابطة الديمقراطيين الجزائريين، وحركة المواطنين الأحرار.

هذا دون الأخذ في الاعتبار المشاريع الأخرى المقدمة إلى الإدارة.

الملاحظة الثانية: تتعلق بحسن نية الإدارة، فموقف الإدارة من المشاريع الخمسة لم يكن متحفظا ولا تمييزيا فطبقا للمادتين 12 و 15 من الأمر 97-99 المؤرخ في 1997/03/06، لقد منح أصحاب هذه المشاريع الخمسة رخص عقد مؤتمراهما التأسيسية.

فمنحت السيد أحمد الغزالي في 30 ماي 1999 والسيد أحمد الطالب بتاريخ 1999/07/14، والسيد بودينا بتاريخ 1999/10/02، والسيد خليل بتاريخ 1999/10/07، و أخيراً السيد مناصل بتاريخ 1999/11/09. و عقدت فعلا أربعة من هذه المجموعات مؤتمراهما التأسيسية.

الملاحظة الثالثة: تتعلق بما اعتمدنا عليه في تحضير قرارنا وبنائه على أساس أنّ لهذا القرار علاقة مباشرة كما قلت سابقا بأمن الدولة و توازن العلاقات السياسية داخل البلاد.

حاولنا إيلاء كلّ الاهتمام المنتظر من الإدارة. وفي هذا الاطار كان من المفروض ثلاثة من أنواع الانعكاسات بعين الاعتبار.

1- كان من المنتظر احترام بعض الإجراءات الشكلية والادارية، لكن يمكنني القول أنّ عددا من هذه المجموعات الخمسة لم تحترم أحيانا بدقة كل الإجراءات الإدارية.

2- إننا أمام معطيات ذات علاقة مباشرة بأمن الدولة، مما يتطلب من الإدارة إجراء تحقيقات تمكنها من التعرف على هوية المبادرين بهذه المشاريع من حيث سوابقهم وحتى مصادر أموالهم على سبيل المثال.

3- إن المنتظر أن يبني القرار على أساس تغلب الجوهر على الشكليات، لا أن تمارس الإدارة "الفن للفن"، بل المنتظر هو التكفل بأمر ملموسة هي: احترام الحريات العامة وبناء ديمقراطية حقيقية، والمحافظة على استقرار المجتمع وبناء الدولة.

لا بد أن تجربة بداية سنوات التسعينيات موجودة في ذهن كل واحد منا. لهذا من مسؤوليتنا أن لا تتكرر هذه الوضعية التي عشناها منذ المأساة الوطنية التي مرت بها البلاد. هذا من جهة. ومن جهة أخرى أذكر بأن دراسة هذه الملفات ما هي إلا أمر إجباري مفروض على الإدارة.

والمنتظر منا أن نقدم الضمانات التي تجعل كل مبادرة إلى إنشاء حزب سياسي تحترم روح الدستور والقوانين السيدة في الموضوع. كما ينتظر منا توفير كل ضمانات احترام أمن الدولة واستقرار المجتمع.

وأن نضمن لشعبنا أن يكون النشاط السياسي مبني على أساليب ديمقراطية وسلمية.

خلاصة القول: أن المنتظر منا هو احترام المبادئ والأهداف الأساسية للأمة والدولة.

وما هذه الشروط إلا شروطا دنيا وكل قرار يتجاهلها ما هو إلا قرار يتنافى ومصالحة الوطن ومع روح المسؤولية.

أخواني أخواتي: تدلّ كلّ هذه الإجراءات، على أنّ تحضير القرار كان من المنتظر أن يتطلّب وقتاً طويلاً، وللأسف أكثر من الوقت المنتظر أحياناً في البداية، ولكنني متأكد من أن أعضاء المجلس الشعبي الوطني الموقر وأنّ الرأي العام الوطني سوف يعذروننا إذا منحنا الجوهر الأسبقية وإيلاءه اهتماماً أكثر من الشكليات.

سيّدي الرئيس، سيداتي سادتي النواب: كما ترون لقد بنينا موقفاً على الاجتهاد والتقييم الذين يسمحان لنا اليوم عن جوهر الموضوع وبالأخص عن أوّل الملفات التي تقدمنا فيها وهو ملف مجموعة السيد أحمد طالب لإنشاء حزب جديد.

ومن المفيد كذلك التذكير بأن الأساليب التي اعتمدها في تحضير القرار ليست جديدة بالنسبة إلى الأنظمة الديمقراطية.

انظروا ماذا حدث في أوروبا وإلى ما حدث مؤخراً في ألمانيا بالنسبة إلى الأحزاب ((النيونازية)) "تصفيق".

إنّ هذه الحكومات التي لا تُنعت بعدم الديمقراطية قد اتخذت القرارات المسؤولة والإدارية لوضع حدّ لهذه الأحزاب.

سيّدي الرئيس: أودّ إعفاءكم من تفاصيل الإجراءات الإدارية، وأفضل التطرّق مباشرة إلى جوهر الموضوع، وبإستطاعتي التقدّم اليوم إلى مجلسكم الموقر بكلّ شفافية لأعرض عليكم ملاحظات التحقيقات والأبحاث التي سمحت لنا بجمع وحصر المعلومات والدلائل القاطعة، التي تسمح لنا بأن نقول

مرة أخرى، أن محاولة مجموعة السيد أحمد طالب ماهي إلا مناورة لرجوع الحزب المحلّ من جديد. "تصفيق".

ومن بين الدلائل التي كشفتها تحقيقات الإدارة المعنية بالأمر ما يأتي:

1- نسبة كبيرة من المبادرين إلى هذا المشروع كانوا مناضلين في الحزب المحلّ.

2- من بين الأعضاء الأربعة المؤسسين هناك 17 أي نسبة 42 بالمائة كانوا أعضاء ومناضلين في الحزب المحلّ لدى مصلحة الأمن والعدالة.

3- إن أكثر من نسبة 60 بالمائة من أعضاء المجلس المركزي للحركة كانوا مناضلين في الحزب المحلّ.

وهكذا سيّداتي وسادتي فإن نسبة 50 بالمائة من الأربع والتسعين 94 عضوا مؤسساً وعضواً بالمجلس المركزي للحركة كانوا أعضاء في الحزب المحلّ، وهذه النسبة أكبر في المستوى المحلي.

إنّ الأمر واضح، وإن كانت الأبحاث والتحقيقات ما تزال جارية.

ومن السهل أن يفهم المجلس الموقر مواجهة هذا النوع من التحقيقات لبعض الصعوبات ومنها مثلاً: عدم وجود المعنيين بالأمر في العناوين المشار إليها.

لقد كان البعض منهم مقيمين بالخارج، وبالتالي من الصعب التحقق من هوية هؤلاء الذين كانوا ينتمون إلى منظمات سرية تابعة للحزب المحلّ.

إنّ التحقيقات ماتزال جارية، ولكن باستطاعتنا اليوم أن نقول أمام مجلسكم الموقر وأمام الرأي العام الوطني، إنّ كلّ هذه المعطيات تتطلّب من الإدارة رفض اعتماد هذه المبادرة "تصفيق".

إنه الموقف الوحيد المسؤول. ومرة أخرى: لا للحزب المحلّ. نعم للديمقراطية، ولا للمسؤولين عن المأساة الوطنية. بل نعم للديمقراطية.

الرئيس:

شكراً للسيد وزير الداخلية، بذلك نكون قد استمعنا إلى ردّ الحكومة في الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة الحادية عشر والدقيقة الرابعة صباحاً.

يحيى أبوزكريا: ثقافة الاستئصال والاقصاء متجذرة في الحاكم العربي

كلّ السلطات في العالم العربي، تنطلق من مبدأ العلية، ومنطق الرفع والتعالي، وتنقصي الآخرين. بالمناسبة مُصطلح الإرهاب في أصله الغربي أُطلق مبدئياً على إرهاب السلطة ونهج سياسة القمع ونهج مسلكية العصا الفولاذية، وأطلق هذا المصطلح بالتعريف La terreur في معجم "الاروس" الكبير ودائرة معارفه على فترتين من عهد الثورة الفرنسية ومحكمتها، كانتا تتسمان بالتسلط والقهر والاحتكام إلى قوانين استثنائية، إذ ارتبطت الأولى في سبتمبر 1792 بالهجوم على باريس واغتيال الملك لويس السادس عشر، في حين تميّزت الثانية سبتمبر 1793 - جويلية 1794) بحالة الاستثناء التي فرضها روبسيير

وما رافقتها من إعدامات. والواقع أنّ الحاكم يكبرُ بالعدل ويصغرُ بالظلم، وتأمين دولته بالرّحمة وتسقط بالعقاب، وكما ورد في القرآن الكريم - " وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظًا لَلْقَبِ لَإِنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ " .

أهمّ ميزة ملازمة للنظام الرّسمي العربي هي الاستئصال، حيث يتعاطى هذا النظام في تعامله مع كافة تفاصيل الواقع بمنطق الاستئصال والاستئصال فقط.

ومثلما يستأصل هذا النظام الرّسمي العربي الفرد يستأصل المجموع أيضاً، ولا يستسيغ وجود أيّ تيارٍ مُغاير أو فكرةٍ مغايرة أو برنامجٍ سياسيٍ مغاير أو مدرسةٍ ثقافيةٍ مغايرة أو نخبةٍ مُغايرة.

وعلى الرّغم من أنّ التعابير ستة كونيةٍ طبيعية، حيث تعدّد الفصول والأعراق والطبائع والنفوس و الجمادات والعجاوات إلا أنّ النظام الرّسمي العربي يسير في اتجاه معاكس لهذه الخصيصة الكونية والفطرية. الأمر الذي جعله عرضةً للاهتزازات والارتدادات السياسية وغيرها، والأمر الذي جعل عوامل الثورة والعنف في كلّ دولة عربية في اضطراد ونماء مستمرين.

وقد أدت بنوية النظام الرّسمي العربي القائم على الأحادية إلى إنتاج كلّ عوامل التصدّع السياسي والثقافي والاجتماعي والأمني، وهذا النظام الرّسمي العربي لم يُعمم ثقافة الاستئصال على الواقع السياسي، بل لجأ إلى استئصال كلّ تفاصيل حياتنا، استأصل الثقافة والفنّ والفقه والفكر والاقتصاد والعمل السياسي والحزبي والإعلام بل استأصل حتى اللقمة التي باتت الهدف المقدّس الأوحد للمواطن العربي الذي استأصل منه هذا النظام الرّسمي العربي كل شيء.

لكن كيف تدفقت ثقافة الاستئصال إلى شرايين النظام الرسمي العربي وتحكمت في مسارات الخلد والكريات البيضاء والحمراء المكونة للجسم السياسي الرسمي !

مبدئيًا تجب الإشارة إلى أن النظام السياسي في العالم العربي هو نظام هرمي تتحكم القمة في القاعدة بل لا يمكن للقواعد أن تتنفس بدون إيعاز القمة التي توزع هواءها وأوامرها وتعليماتها عبر مؤسسات لا علاقة لها بالديمقراطية بل هي مؤسسات في خدمة القمة ومنفذة مخلصه ووافية لتوجهات هذه القمة.

والذي يقف على رأس الهرم هو الرئيس العربي أو حاكم الدولة وهو إما عسكري وصل عن طريق الانقلاب العسكري إلى الحكم، أو رئيس متواطئ مع مراكز القوة في هذه الدولة أو تلك.

وقد أوصلته إلى دوائر القرار لتنفيذ أجندة الكبار والتمكين لمصالحهم، أو ملك ابن ملك ورث الملك العضوض عن أبيه بدعم من الأجهزة الأمنية ووزارات الدفاع، ومقدمة هؤلاء لم تكن ديمقراطية انفتاحية، وبالتالي لا ينتظر أن تكون النتائج من نسخ غير نسخ المقدمات. وبعبارة أخرى فإن المجموع الذي هو الأمة لا دور له في صناعة قمة الهرم بل هو بمثابة متلقي الأوامر والقبول بكل شيء بدون إشكال مطلقًا.

ولأن الرئيس العربي لم ينشأ تنشئة ديمقراطية حوارية، فمن الصعوبة بمكان إقناعه بضرورة العمل بمبدأ التداول على السلطة وترك مكانه إذا كان في الأمة من هو أكفأ منه، فهذه تعتبر نظريات بيزنطية في عرف الحاكم العربي والأجهزة الأمنية التي توفر له أسباب البقاء والاستمرارية.

وبهذه الطريقة يكون الحاكم العربي قد استأصل حق الأمة في تعيين حاكمها وولاية أمورها، وفي هذا السياق لو سألنا أزيد من مائتي مليون عربي؛ هل كان لكم دورٌ في اختيار هذا الرئيس أو هذا الملك، لضحك الجميع من سفاهة هذا السؤال.

ولأنّ الحاكم العربي استأصل حقّ الأمة في صناعة قراراتها وعلى رأسها حقّ اختيار وليّ الأمر، فإنه أكمل المسار الاستتصالي، فأستأصل النخبة التي لا تنسجم مع خطّه السياسي، واستأصل الحزب الذي لا ينسجم مع طروحاته، واستأصل الفكر الذي لا يردد ما يردده، واستأصل الرأي الذي لا يتماشى معه. ولم يكتف بمسح كل التيارات المغايرة له من الحارطة الثقافية والسياسية، بل فتح المعتقلات والسجون والمقابر الجماعية لكلّ من لا يتفقون معه في الرؤية الخاصة والعامة، وأعتبر هذا الاستئصال والمسح شرعياً وقانونياً ودستورياً، لأن القانون والدستور عندما صيغا فإنهما صيغا انطلاقاً من نظرتة الأحادية الشمولية التي لا يمكن أن تتفتح على الآخر حتى في المجال الفكري. ويكفي أن يطلع المرء مثلاً على الفضائيات العربية، حيث لا يوجد فيها إلاّ السيمفونية الأحادية الشمولية، ولا يوجد فيها أيّ رأي معارض أو قريب من المعارضة، وبعض الدول العربية تملك أزيد من ستّ فضائيات، وأولها كثانيها، وثانيها كالثالثها، وثالثها كرابعها، وكلب السلطة والمراقبة بأسط لسانه لينهش كل فكرة فيها رائحة المغايرة والتغاير مع سيمفونية السلطة ذات النوتة الواحدة الموحدة الأحادية.

وقد أدت ثقافة الاستئصال التي تدخل في تركيبة النظام الرسمي العربي إلى تفجير الجدار الوطني، وإنتاج الفتنة الكبرى في أكثر من جغرافيا عربية. و

كان بإمكان السُّلطة العربية الرسمية لو انفتحت على الأمة بنسبة عشرة بالمائة فقط أن تحلّ الكثير من العضلات وعلى رأسها انبعاث الحروب الأهلية الداخلية والتي أفضت إلى تدخل الإيرادات الدولية في واقعنا، كل واقعنا، بحجة حماية حقوق الإنسان والأقليات الإثنية المضطهدة، وتبعث لنا المشروع تلو المشروع للإصلاح وتغيير الأحوال من السيئ إلى الأحسن.

ففي الجزائر عندما قررت الدبابة استئصال المسجد، وعندما قررّ أبناء فرنسا أو أبناء فافا كما يسميهم الجزائريون استئصال أبناء باديس، اندلعت حرب أهلية راح ضحيتها نصف مليون جزائري بين قتيل ومفقود، وفي تونس عندما قررّ قصر قرطاج استئصال الزيتونة ورجالها، وعندما قررّ التعريب استئصال الأصالة، دخلت تونس في أسوأ مراحلها.

حيث ملّت منظمات حقوق الإنسان من المطالبة باحترام حقوق الإنسان في تونس. وفي المغرب عندما قرّر المخزن استئصال حقّ الأمة في صناعة قرارها، وعندما استأصلت عبادة الملك سراويل المواطنين الممزقة في مكناس وطنجة، اندلع صراع الطبقات والسياسات. وفي موريتانيا عندما استأصل العسكر الخيمة ومدلولاتها، دخلت موريتانيا في المجهول. وفي دول الخليج عندما استأصلت العوائل المالكة والحاكمة حقوق الناس في تعيين من يرونه مناسبا لحكمهم... اندلع العنف في أثواب تيارات متعددة. والأمر عيّنهُ ونفسه ينطبق على كل الدول العربية بدون استثناء.

والاستئصال لم يكن في المجال السياسي والثقافي والفكري، بل هناك استئصال اقتصادي وهو الذي أنتج ثورة الحبز هنا و ثورة الزيت هناك وثورة الخنطة هناك وثورة السكر هنالك.

فالحاكم والأمير استأصلا النفط والغاز، والأراضي الزراعية والصناعة، والإنتاج الزراعي والصناعي، و الوكالات، وتمثيل الشركات الغربية، ونظام الكفالة، والرساميل والبنوك، وأصبح المال العام محاصصة بين الرئيس وبنيه، وبين الأمير وأولاده وعائلته. وهذا ما يفسر الصّراع الطبقي الفظيع والمذهل بين الطبقة الحاكمة الاستصالية الأقلية والطبقة المستأصلة الأغلبية وهو الذي جعل ملايين البشر في عالمنا العربي والإسلامي يعملون بمقولة الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري رضوان الله عليه: "عجبت لمن لا يجد قوت يومه كيف لا يخرج شاهرا سيفه !"

إنّ ثقافة الاستئصال والتي ما زالت تميّز النظام الرّسمي العربي، والتي أصبحت من مقومات هذا النظام ما زالت مستمرة وفاعلة في واقعنا السياسي والثقافي والإعلامي على الرغم من التدايعات الكبرى التي يشهدها عالم اليوم، وعلى الرغم من المتغيرات المضطردة والسريعة في مجال الحركة السياسية والتقنية والتكنولوجية والنهضوية !

انّ ثقافة الاستئصال هي التي أنتجت حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وتعطيل العمل بالقانون وإطلاق أيدي الأجهزة الأمنية، وزارات الداخلية و الدفاع التي يجب أن نسميها وزارات الإهانة والإذلال والقمع والاحتقار ونزع السيادة عن المواطن ووأد كرامة المواطنين. وهي التي جعلت الحاكم العربي يمدّد حالة الطوارئ سنويًا وكلما دعت الحاجة إلى وأد التيارات السياسية والإعلام وحركة الإبداع والثقافة، وكلّما دعت الأمور إلى ترتيب بيته السياسي والتمديد لولايته أو التمهيد لتعيين ابنه على رؤوس الأشهاد، وحتى لو أصيب حاكمنا العربي بانزلاق غضروفي أو انزلاق دماغي أو جلطة هنا أو

هناك فإنه يظلّ متشبهاً بثقافة الاستئصال وهو مرض فتاك ما لم يبرأ منه نظامنا الرسمي العربي سيظلّ واقعنا العربي على ما هو عليه إلى أجل غير مسمى !
مقتطف من حوار مع يحيى أبوزكريا على منتدى بلاحدود مارس 2009.

مراد دهيّة : قانون السلم خطر على الجزائر

ميثاق "السلم والمصالحة" لبوتقلية فرض لتبييض وتمجيد المجرمين وطمس الحقيقة وفرض النسيان. " لا يمكن لأمة أن تنهض إذا ما جهلت حقيقة ما وقع لها".

هذا يفتح الباب لتكرار الفضائع، لأنّ المجرم يشعر في آخر المطاف أنه يمكن أن ينجو من العدالة مهما كان إجرامه، ولا ننسى أن أصل المشروع من صنيع المخابرات !

وما أوتي ببوتقلية إلا للعمل على "تسويق" المشروع. وأنا أعتبر هذا الميثاق خطراً على الجزائر، فلا حلّ دون الكشف عن الحقيقة، ولا بأس للجزائريين أن يعضوا فيما بعد، ولكن لا مفرّ من الكشف عن الحقيقة.

مقتطف من حوار مطوّل أجرته مع مراد دهيّة على منتدى بلاحدود في جويلية 2007.

محمد العربي زيتوت : الجمهورية الجزائرية نكتة

لا أريد أن أنكتّ حول ما يقال عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وأنقل لكم ما يصلني من نكت حول هذا الموضوع !

أكتقي بالقول: شرّ البلية ما يُضحك ! ها أنت ترى أن الرئيس يتوجه الى عهدة مدى الحياة، ولو أن السلطة الحقيقية في البلاد ليست له، وما هو في الحقيقة إلا واجهة، إذن حتى كلمة جمهورية الآن أصبحت في خطر !

يذكرني اللحظة من كانوا يتغنون بالشعار لحماية الديمقراطية وقد قاموا بالانقلاب على إرادة الشعب، لست أدري لماذا صمتوا الآن والجمهورية تتحول الى جملكية ؟

المؤسف له: أن الجزائر أصبحت في خطر كون أن كل شيء تحت رحمة المخابرات وأشدّد على هذه النقطة !

نحن ندافع عن الانسان مهما كان دينه أو لغته ومن بين القضايا الرئيسة التي نتكفل بها هي : قضايا التعذيب، الاختطاف، الاعتقال التعسفي، القتل خارج القانون، كون أنني الناطق الرسمي باسم منظمة الكرامة لحقوق الانسان بصفة شرفية.

مقتطف من حوار مطوّل أجريته مع محمد العربي زيتوت على منتدى بلاحدود نوفمبر 2008.

منع أنور نصر الدين هدام من دخول الجزائر

أنا لم أساهم في مسعى الرئيس بوتفليقة. كل ما في الأمر هو أنني أبديت استعدادي لتلبية طلبه لي للعودة إلى أرض الوطن والمساهمة في مشروع المصالحة... وتم تبليغي بالدعوة، مباشرة من قبل السيد عبد العزيز بلخادم بصفته آنذاك ناطقاً باسم الرئيس، قبل ظهور ميثاق السلم والمصالحة ...

لكنّ الجنرال توفيق المترجّ على رأس جهاز المخابرات أو DRS منذ سبتمبر 1990 رفض ذلك... بعد أن انكشف الأمر للرأي العام.

والسؤال يبقى مطروحاً: يا ترى ما الذي كان يُحضّره لي الجنرال توفيق من مكائد لو عدت إلى أرض الوطن دون الإعلان عن ذلك، حيث لا أصدق أنه لم يكن على علم بما كان يدور من حديث في هذا الموضوع؟

وللمعلومة: لا زال بعض أفراد "الأجهزة" يعارضون إلى اليوم حقي في العودة حتى بعد قيامي بالإجراءات الإدارية للاستفادة من الميثاق، مع تحفظاتي الكثيرة عنه... طبعاً تحركاتي هذه لم تكن فردية ولا ارتجالية ...

وإنما نقوم بها، بناء على خطة جماعية مدروسة لا زلنا نسعى لتنفيذها، ولا يسعني هنا الخوض في التفاصيل... كل ما يسعني أن أقوله الآن هو أن المرتكزات التي نركز عليها في تحركاتنا بالنسبة لموضوع العودة والمطالبة بحقنا في حرية التحرك سواء في الخارج أم في الداخل هي نفسها التي ارتكزنا عليها في مساعيها التي أدت إلى عقد لقاءات روما.

- اللقاءات التي دام التحضير لها سنة بأكملها، أسأل الله أن يتقبل جهود كل من ساهم في تلك التحضيرات من أعضاء البعثة البرلمانية ومستشاريها.

مقتطف من حوار مطول أجريته مع أنور هدام، "فائز في الانتخابات البرلمانية 1991"، على منتدى بلاحدود، أبريل 2008.

وثيقة بخط الشيخ محمد السعيد

" نشرت الوثيقة لأول مرة في منتدى بلاحدود، سنة 2008، خلال الحوار "

المصالحة الجزائرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .

⊛ أهداف الجولة البرلمانية في الحجاج :

- 1) الدفاع عنه حتى الناب للمنتخب من الشعب بحريته .
- 2) تنفيذ مزامم النظام في حق الجبهة الاسلامية للإفقاد .
- 3) إحقاق المصلحة الاملاية المسعورة من الاسلام العالمى ضد الجبهة الإسلامية
- 4) رسم صورة صادقة عنه وضع حقوق الانسانه في الجزائر بعد الانقلاب .
بحرف حال هجريات الاحداث لانارة الرأي العام العربي .
- 5) التحييف الدستوري والقانوني للإنقلاب مع سرد هجريات الواقع
لفتح "الانقلاب العسكري" الذي تستر بالمجلس الأعلى للدولة .
- 6) إبراز الوجه الحقيقي للحكم الاسلامي بعيدا عن الحكم الشيوعى المعروف
في العرب تاريخيا لتصحح المفاهيم وكسر الحواجز النفسية للغرب إزاء
الاسلام وإزالة الاحكام المسبقة .
- 7) ابراز أهمية الشريعة الشعبية في بداه العالم الثالث لتحقيق الاستقرار
والتعاون العالمى المستمر .

⊛ محاذير ينبغي تحاشيها :

- 1) الحذر من الظهور بظهور المستعجبي ولا ينبغي بأي حال أن يفهم ذلك
من خطاب المثالي . (بل غاية الأمر التعريف بفضيلتنا دوره إضفاء الموقن)
- 2) الحذر من التورط في استعلاء الرأي العام الاسلامي والجزائري خاصة
عنه طريق الاستتدراج الصغرى
- 3) الحذر من مهاجمة اجتهادات إسلامية أخرى من باب دفع الشبهات
- 4) الحذر من الدخول في التفاضيل وتؤكد على ضرورة البقاء في المبادئة؛
الحريات الفردية والجماعية ، العدالة الاجتماعية والقانونية ؛
حرية الرأي ، والتعبير ، والتنقل ، والاجتماع ، والتعبد ، وحقوق الحياة ،
والتقدم ، والتعليم ، اختيار الحاكم ، ...
- 5) الحذر من الانغلاق في الحرد الي ترمسها الصمانك ، فالاجابة
تكونه بناء على ما تريدون أنتم لا ما تريد الصحافة في اطار الأهداف
المرسومة أعماله .
- 6) الحذر من التنازل عنه أي مبدأ نظري أجلي من الاسلام (الحفاظ
على السمات الاسلامي في كل الحالات دوره فوضوح للكرهات)
- 7) الحذر من الاتصال بشا الحركات ووزرائها وروسائها والمسافرات .

المصالحة الجزائرية

2

☆ صحاور النظام :

1. الانقلاب العسكري ^{اعتداء} دوس على الدستور والشرعية الشعبية والامران الدولتي
2. الفراغ الدستوري غير صحيح بل هو ذريعة وحيدة لتبرير الانقلاب .
(*Putsch des Generaux entre la volonte et le choix du Peuple*)
3. المجري الانتخابي كان شرعيا بناء على قوانين النظام وإدارته ، ورقابته ورقابته الأحزاب (وقد نشرت النتائج في العدد الأول من الجريدة الرسمية لسنة 1998)
4. شهادة النظام والصحة العالمية بأنه الانتخابات جرت بحرية ونعدوء مما يرضى عليها طابع الشرعية .
5. حثونه الانانه :
 - تفريغ المظاهرات بالرصاص (الشعبية والطلابية) .
 - الاعتقالات العشوائية بناء على مجرد المظهر (*Arrest de Facies*)
 - مراهبات البيوت ليلادون ضوابط قضائية أو انسانية 500 ودينا (44-004 صباحا)
 - التفتي القسري على الصحراء دون اعلام العائلة بمكانه وجود المني ، النقل في طائرات النقل العملاقة (*Heracles*) كما تنقل الحيوانات
 - 30 ألف معتقل في عشرات القتل أكثر من 500 قتيل في مئات الجرحى في مئات المعطوبين جسديا وعقليا في اعتقال الشفص بدل المستهدف (*Massacres de la nuit*) ؛ التعذيب الجسدي والتعذيب المعنوي في آلاف المطاردين في آلاف الأسر بدون موارد مالية وبدون أولياء ؛ اعتقال النساء في منايه ، وتيزي هزرو للاستفزاز في انتهاك الحرم الجامع والجامعة (اعتقال النواب ، والاساتنة ، والأطباء ، والطلبة ، والأئمة)
6. الجبهة الاسلامية لانفاذ حزب شرعي علني يسعى الى الحكم بالوسائل السلمية الشرعية يتخذ الاسلام منطلق العمل السياسي في حدود القانون .
 - الجبهة الاسلامية تجمع كل شرائح المجتمع وطبقاته الشعبية .
 - حزب معارضا لا يجماع النظام لذا تسلط عليه الفتح دونه غيره .
7. الاختيار الشعبي الحر ضمانة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي والإصلاح الاقتصادي .

المصالحة الجزائرية

3

⊛ الجهات المستهدفة :

- 1 مجالس النواب : الاقليمية، والوطنية، والجمعية
- 2 هيئات الدفاع عن حقوقه الاثنية .
- 3 الهيئات التابعة للأمم المتحدة : OMS - UNESCO ، هيئة الطفولة العالمية ،
- 4 الشخصيات الإسلامية المؤثرة ، الهيئات ~~الاجتماعية~~ والاجتماعية ...
- 5 وسائل الإعلام المحلية والعالمية .
- 6 السعي لانشاء نشرة وإذاعة ان الحكم للعرين بقضيتنا في العالم .
- 7 تحريك وتوظيف الطاقات الاسلامية لخدمة القضية ...
- 8 تغطية العالم العربي والاسلامي والعربيين .
- 9 الاتصال بمنشآت الطلبة المسلمين في الغرب .
- 10 السعي لاجاد أماكن استقبال اسلامي للجوء محتمل

نصبيهات عامة :

- الحفاظ على الصلة الوثيقة بالله ، تعبداً وتذكراً وتلاوة وورعاً .
- إخلاص العمل لله تعالى وإخلاص النية في الإبانة والمآل .
- المحذرة العزور والعجب ، والتعريف لأعراف المسلمين .
- الإتصاف في القول والفعل ، والمأكل والمشرب .
- ايتار المصيب عند المصيب على الفئادة
- تجنب الحديث المنفصل عن الاشخاص في النظام (دعوا القضية عن المتوجه اليها)
- استعارة أسماء أو كنى للحياة العامة .
- التحضير الجماعي الجيد لكل نشاط سياسي اسلامي ...
- التطاوع وعدم الاقتلاف
- الزهد في البروز والظهور على ان هذا الاخير تكليف وامتناع لا تشريف .

عبد الحق لعيايدة: عن أيّ مصالحة يتحدثون؟

لقد بقي حميد مباركي يدفع الثمن لوحده في السجن وكان المفترض أن يُطلق سراحه. فرضاً أنه تمّ العثور على السلاح مجوزته، ألم يستأوا قانون المصالحة؟ فأين هذه المصالحة؟

جمال العسكري حكم عليه سنة 1992 ما هو ذنبه؟ لقد اتهموه بقضية المطار؟ أغلب القضاة الذين تداولوا على القضية برأوه من هذه التهمة وملفه بين يدي!

بن عبّيد الله يوسف محكوم عليه سنة 1992 بالإعدام، لا يزال إلى اليوم في السجن؟ عتيق عبد الكريم محكوم عليه منذ 1993، لا يزال إلى اليوم في السجن؟ صابر عبد الكريم محكوم عليه من 1992، لا يزال إلى اليوم في السجن؟

خدّيمي محمد محكوم عليه سنة 1992، لا يزال إلى اليوم في السجن؟ بن دباغ عبد الغني محكوم عليه سنة 1992، لا يزال إلى اليوم في السجن؟ موسى مجاهد محكوم عليه سنة 1992، لا يزال إلى اليوم في السجن؟

شقندي عبد القادر محكوم عليه سنة 1992، لا يزال إلى اليوم في السجن؟ حميد مباركي حكم عليه في قضية سركاجي سنة 1995، لا يزال إلى اليوم في السجن؟

فرضاً أننا قبلنا بما قاله بوتقليقة بالمتاح، ولكن لماذا لم يُطلق سراح هؤلاء المساجين وأغلبهم دخلوا السجن في 1992 و1993؟ حيث لم تكن هناك لا تفجيرات ولا قنابل ولا اغتصاب؟

لم أدخل في مصالحة النظام ولم أروج لها، أنا مع مصالحة وطنية حقيقية وأرفض التحاكم إلى الخارج فيما يتعلق بالقضية الوطنية.

لقد أخطأ الجميع، ونحن نريد أن تتم المصالحة الحقيقية، ومستعدون للمشاركة فيها ونرفض النفاق من أيّ جهة كانت.

مقتطف من حوار مطوّل أجرته مع عبد الحق لعيايدة على إذاعة وطني، يوم 29 جانفي 2012، "مشور على الانترنت".

مدني مزراق : محاولة اغتيال مصطفى كرتالي

غضب وموقف وبيان من حادثة الغدر الذي استهدفنا في شخص أخينا الشيخ مصطفى كرتالي أطال الله في عمره. نشر يوم الجمعة، 04 شعبان 1428، الموافق لـ 17 أوت، 2007.

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيحُّهُمْ ظَمًا وَلَا نَصَبًا وَلَا مَخْمَصَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْنُونَ مَوْطِنًا يَعْغِطُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ «أكثركم بلاء الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل» حديث.

ولأننا نحسب شيخنا وعزيزنا الأخ مصطفى كرتالي من هذا الصنف الذي ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد أصابه من البلاء في سبيل الله أنواع

وأشكال، ولم نعرفه إلا صابراً محتسباً ثبته الله وشفاه وعافاه وقواه وأعلى شأنه في الدنيا والآخرة.

وإذ كنا قد استقبلنا نبأ الفاجعة الأليمة التي ألمت بنا وبأخينا، بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره ونفوس ثابتة لا هتمز وعقول راشدة لا تفعل ولا تزيع، فإننا نحفظ لأنفسنا بحق الرد على هذا الفعل الشنيع الغادر الجبان بالطرق والوسائل المشروعة في أوانه إن شاء الله العلي القدير.

أما اليوم، فلا يسعنا إلا أن ننبّه ونذكّر القائمين على أمن البلاد والعباد وعلى رأسهم القاضي الأول في البلاد "السيد رئيس الجمهورية"، إلى أن التراخي حتى لا نقول التماطل في الذهاب بالمصالحة الوطنية الحقة إلى هأيتها والانشغال عما ينتظره الشعب من قيادته، بتنظيم مهرجانات الغناء واللهو وتبذير الأموال الطائلة، تنفيذاً لمخطط تخدير الشعوب "الصهيوني" ينبئ بوقوع كارثة أخرى أشد وطأ وأكثر ضرراً.

وعليه: فإننا ندعو فخامة الرئيس وبالصوت العالي، إلى أن ينتفض ويكسر القيود التي فرضتها لعبة التوازنات ورهنت مصير الجزائر شعباً ووطناً وذلك ب:

1- ترقية الخطاب السياسي إلى القدر الذي يرسخ القيم والثوابت ويجعل من التآخي حقيقة معاشة، ومن العدل والمساواة ومحاربة التمييز والعنصرية واقعا ملموسا، ومن الدعوة إلى وقف الزيف الدموي، وترك الأضغان والأحقاد واجبا دينيا ورغبة سياسية جادة وقوية.

2- فتح المجال السياسي والممارسة الديمقراطية التي تسمح بمشاركة جميع الجزائريين دون استثناء، مما يسمح لهم بالانضمام إلى الأحزاب والجمعيات السياسية والدعوية الخيرية، قصد بلورة مجتمع قوي ومتماسك تغلق من خلاله الأبواب في وجوه كل دوائر السوء والفساد، التي تستثمر في المشاكل والحرمان الذي يتخبط فيه أفراد المجتمع وفي مقدمتهم الشباب.

3- الوفاء بالوعود والعهود المقطوعة والمستترة عليها في الاستحقاقات السابقة، خاصة منها ما يتعلق بمشروع المصالحة الوطنية، الذي نسعى له جعجة ولا نلمس له طحيناً.

4- إشراك جميع الأطراف المعنية والمؤثرة في الأحداث في تقييم الأوضاع التي تعيشها البلاد، واقتراح الحلول الممكنة الناجعة، مع تحميل كل طرف المسؤولية في أداء الواجب المنوط به.

5- محاربة، وبقوة، الممارسات الجهوية، والزاعات العرقية، والدعوات الانفصالية، والحفاظ على تماسك الوحدة الوطنية... نقول هذا وكلنا ثقة أن نداءنا سيجد الأذان الصاغية، والعقول المنقمة الواعية، والقلوب المؤمنة الحية، والنفوس الخيرة الغيورة، لرجال لا تأخذهم العزة بالإثم بل يسمعون القول فيتبعون أحسنه. ونقول هذا وكلنا استعداداً لأداء واجبنا كاملاً غير متقوص تجاه ديننا وشعبنا ووطننا.

عاشت الجزائر حرة مسلمة أبية... وعاش شعبها عزيزاً سيداً مكرماً.. عن الهيئة القيادية للجيش الإسلامي سابقاً مدني مزارق.

مقتطف من حوار مُطوّل أجرته مع مدني مزراق على إذاعة وطني، يوم 01 أفريل 2012.

مدني مزراق : اغتيال علي مراد

كتب هذا البلاغ، الجمعة 15 جويلية 2011م، الموافق لـ 13 شعبان 1432هـ. أرسل إلى الصحافة.

البلاغ الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ
الْأَبْصَارُ﴾

رغم أنني أعرف جيدا أنّ الذي يصنع الأحداث ويتحكم في مجرياتها، يستطيع وبكل سهولة تحديد الأهداف المسطرة والانتصار على الخصوم والمنافسين، ذلك لأنّ الذي يصنع الحدث يسمى متبوعا، والذي يجري وراء الحدث يُسمى تابعا. والتابع يتبع المتبوع من حيث يدري أو لا يدري...

رغم أنني أعرف هذا، فقد وجدتني هذه المرة مجبراً على الاستجابة للاستفزاز الخطير الصارخ، الذي قام به النظام الذي لا عهد له ولا ميثاق، وروّجت له الأبواق الناعقة من التيار الفرونكوفيلي العميل التي عودتنا بخرجاتها المشبوهة ومقالاتها المسمومة، التي تعود بها دوما إلى النخ في رماد الفتن، كلما لاح بصيص من الأمل، أو سنحت فرصة لخروج الجزائر من أزماتها والأمة من محتها.

وجدتني مدفوعا لكتابة هذا البادغ... لأننا انتظرنا ردة الفعل عند السلطة الحاكمة، التي عودتنا على تحريك القضايا النائمة، عن طريق النائب العام، كلما تكلم إسلامي مطالبًا بحقه أو تحرك معارض منذًا بتجاوزات رجال النظام وأعوامهم... وانتظرنا أن يتكلم رجال القانون والمدافعون عن حقوق الإنسان، الذين عرفناهم يملؤون الدنيا صياحا وعويلا، كلما تعلق الأمر بانتهاك أو مس بكرامة الأفراد والجماعات...

وانتظرنا أن يُصرح الساسة، ويكتب الإعلاميون وتنشر الصحف، الذين صفقوا للانقلابين ضد إرادة الشعب السيد، وجعلوا من قتل الإسلاميين الفائزين وانتهاك أعراضهم، واجبا وطنيا يحمي الطابع الجمهوري للجزائر، وكأنها ولاية فرنسية.

وفي المقابل، أطلقوا كلّ النعوت والأوصاف المشينة، من إرهاب وإجرام وغيرها على أبناء الشعب المقهور والذين فرّوا بجلودهم من زبانية النظام حفاظا على حياتهم، ودفاعا عن حقهم، وإيمانا بربهم...

الساسة ذاهم... والإعلاميون أنفسهم... والصحف بعينها... قالوا وكتبوا ونشروا عن القذافي ومبارك وبن علي والأسد وصالح: "أهم طغاة قتلة، وحكام فاسدون... بينما نعتوا ووصفوا المقاتلين بليبيا والمحتجين في البلدان الأخرى بالثوار والمنتفضين الأحرار...!

سبحان الله العظيم ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ (1) وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرَضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ (2) وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أُمَّرٍ مُّسْتَقَرٌّ﴾.

عجبا لأمر هؤلاء، كيف يجعلون من يحترم الدستور، وينتصر في الانتخابات بسلاح الديمقراطية، وإرادة الشعب السيد، إرهابيا ومُجرماً إذا انتقض وأصرّ على المطالبة بحقه، في الوقت الذي يجردون ويهتقون ويسمّون من انتقض لأبسط الأسباب وربما تحرك بإيعاز أو بمهماز ثائرا ومناضلاً من أجل الحرية والديمقراطية. أقول هذا مع احترامي ومحبتي لكل من ثار في وجه الطغیان مهما كان دينه أو أصله أو لونه.

تشابه البقر على قوم موسى، واختلط الحابل بالنابل... وضع الحق في دهاليز الباطل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم.

نعم، وجدتني مجبراً للعودة قليلا إلى الوراء، ونكأ الجراح مجددا... ليس بغرض تعذيب المريض والشماتة في أهله كما يفعل غيرنا من أعداء الله والوطن... ولكن بهدف تنظيف الجرح في كل مرة، حتى يتماثل المريض للشفاء ويتعافى نهائيا...

لأنّ ترك الجراح على حالها ينتهي بما إلى التعفن. والتعفن المستمر، ينتج الأمراض الفتاكة التي لا تبقي ولا تدر.

وجدتني مجبرا على فعل هذا، وأنا أقرأ حواراً نشرته جريدتا الوطن ومساء الجزائر الناطقتين بالفرنسية بتاريخ 09 جويلية 2011م، الموافق لـ 7 شعبان 1432 هـ.

حوار، مجرم جبان، وقاتل حاقد، مع سبق الإصرار والترصد، ومفتر كذاب، ومريض لا يشفيه إلا قول الله عز وجل ﴿ وَمَنْ يَثُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فِجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾

نعم، بعد عشر سنوات قضاها في السّجن، لم يحاسب فيها نفسه، ولم يراقب فيها ربّه، فأظلم بالحقّد والضغينة قلبه.

خرج علينا ليحكّي لنا في نذالة وحقارة وشماتة صارخة... كيف قتل الرّجل الشريف الطاهر الدّاعية ابن المسجد، المهندس البيطري، المنتخب في البرلمان ومن الدور الأول، الشيخ الشهيد علي مراد تقبّله الله في الصالحين.

اسمعوا إلى المجرم وهو يتبجح قائلا: تقدّمت نحوه وهددته بسلاحي، وكشفت عن وجهي ليعرفني، ثم قلت له: أنت قاتل وتستقرّ الشعب، وتتجرأ على التبخرت أمامنا واحقارنا! أمرته أن يشرح الأمر، أصابه الرّعب، فلم ينبس بكلمة. فصرخت: "تحيا الجزائر" وأطلقت الرصاص باسم الشعب الجزائري ودم الشهداء... ثلاث رصاصات حارقة في الصّدر... سقط! أفرغت خزّان الرصاص في جسده! لا أحد كان يعلم من أكون! سحبتّه إلى فتحة المجاري! ألقيت بجسده داخلها، حتى لا يجري دم الإرهابي على أرضنا!

هذا ما فعله البطل المغوار... برجل مؤمن أعزل... أمام الملاء وفي وضح النّهار... فعل هذا وهو يتحدّى الدولة الجزائرية وقراراتها... ويتحدّى الشعب السيّد الذي صوّت على الوثام المدني بالأغلبية الساحقة...

وبعد ما أخذت العدالة مجراها الطبيعي وحُكم عليه بالإعدام... ها هو يستقيد من عفو رئيس الجمهورية، الذي صرّح مرارا وتكرارا في الحملة الانتخابية وفي الخطابات الرّسمية، وهو يقدم الضمانات لأمثال الشيخ علي مراد: "إذا قبلتم الصّلح والتصالح، وتوقيف القتال نهائيا... لن أسمح أن يصل إليكم أحدٌ إلا إذا مرّ على جُنتي".

لكن، ومع الأسف قتل الحاج علي أمام الشهود العيان ... بتلك الطريقة الشنيعة الجبابة... ولم يتكلم الرئيس، ولم يُعَلّق على الحدث حتى، ولم يقدم التعازي، ولا أرسلَ من يُمثله ... رغم أنّ مدينة سوق أهراس أغلقت عن آخرها يوم جنازة الفقيد.

وحضر الناس من كل حَدَبٍ وصوب، وكتبت الصحافة وعلقت... ولم يبق إلا أمر واحد أراده أعداء الله والأمة ولم يحصل ... "رجوعنا إلى الجبال والقتال مجدداً وكذلك الانتقام..."

يحصل هذا في الوقت الذي يحرم المساجين من أنصار الجبهة الإسلامية، وبأمر من الرئيس، حق الاستقادة من العفو الرئاسي، لأن أحدهم رفع شعاراً، أو شارك في مسيرة، أو أوى وأطعم فرداً من المنتمين إلى الحركات المسلحة.

هذه هي دولة المصالحة الوطنية، وشعار لا غالب ولا مغلوب؟ لا إله إلا الله محمد رسول الله!

وإن تعجب فعجب قول الجاني: "لما قتلت" يقصد الشيخ علي" خرجت نساء الحيّ إلى الشرفات وهنّ يطلقن الزغاريد ويصرخن: "تحيا الجبهة الإسلامية للإنتقاذ". فأطلقت عيارات نارية في الهواء وأنا أصرخ: "تحيا جبهة التحرير الوطني".

و الحق ما شهدت به الأعداء . صدق الله العظيم ﴿وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً...﴾

بعد سنوات الحرب والمنحة، والكذب والزور والبهتان وتشويه الحقائق... تفاجأ المسكين أن الأحياء الشعبية برجالها ونسائها لا زالوا يملحون ويمحتون إلى أيام الجبهة الإسلامية للإنتقاذ...

ثم يخرج علينا أشباه السياسيين من وراء شاشة اليتيمة ليقولوا وبكل "صحان الوجه" إن الشعب قد أقصى تيار الجبهة الإسلامية من العمل السياسي ...

و إذ نحتفظ بجمنا في الرجوع لهذه القضية وتحريكها في أي وقت ... فإنني أتوقف هاهنا، مكتفيا بهذا القدر في صفحات هذا البلاغ ... لأن الحديث عن هذه القضية ذو شجون، والاسترسال فيه يبعديني عن ميدان المعركة الحقيقية... "معركة التغيير والإصلاح" التي نسعى من وراء خوضها، كشف مؤامرات ودسائس اللوبي الكولونيالي العميل... ومن ثم، إزاحته من المواقع الحساسة التي اختبأ متخذقا فيها، داخل دهاليز النظام المظلمة... ليتسنى لنا، المضي قدما مع كل شريف نحو دولة الحق والقانون، في الجزائر الحرة المستقلة السيدة.

نعم، إنه "حزب فرنسا" عدو الجزائر القديم الجديد المتجدد... فهو وحده، وليس غيره من يقف وراء كل البلادي والكوارث التي لحقت وتلحق بالشعب الجزائري المسلم... هذا الشعب المقهور، الذي يتابع هذه الأيام ورغم أنفه، عمليات الإنزال الفرنسية " على أرض الشهداء " لمسؤولين استعماريين من أصول يهودية... وما يزيد في عذابه ويدفعه للموت حسرة وكمداء، رؤيته لهؤلاء المستعمرين وهم يتبخثرون ويتسردكون أمام كبار المسؤولين الجزائريين الذين يستمعون إلى نصائح الأعداء وكأنها أوامر من أسيا... آه، آه، ثم آه، ليت الشهيد يعود يوما... فأخبره بما فعل العميل.

مقتطف من حوار مُطوّل أجرّيته مع مدني مرزاق على إذاعة وطني، يوم 01 أفريل 2012.

الجنرال اسماعيل العماري: تصفية جميع المختطفين في الجزائر

قضية القتلى، والمفصولين، والمساجين، والمختطفين... سمّيناها وقتذاك عندما كنا نتفاوض مع الجنرال اسماعيل العماري " تركة الأزيمة"، وذلك حول الضرر الذي لحق بالشعب الجزائري جرّاء الأزيمة التي عصفت بالبلاد، وقدّمنا اقتراحات وملاحظات لقيادة النظام حول كيفية حلّ الأزيمة الجزائرية.

تحدثنا منذ سنة 1994 والى غاية 1997 وتوصّلنا من خلال المحادثات الى غاية النقطة التي تقيّدنا الى كشف الحقيقة، وعندما وجدنا استعدادا لدى النظام ممثلا في قيادة المخابرات، التي كان من بينها اسماعيل العماري، وجاءت ساعة الحقيقة:

طلبنا منه أن تُشكّل لجنة للتحقيق في الثكنات، وفي السجون، وفي الأماكن المظلمة... على الأحياء من المختطفين، وقلت له: قبل أن يُطلق سراح المختطفين، يجب أن نضع خطة للتخفيف من حدّة الصدمة عند ملاقات عائلاتهم... ونستطيع من خلال ذلك أن نجعل الشعب الجزائري رغم قساوة المأساة يتقهم الأمر.

سارت الأمور بشكل جيّد، ومع التقدم الذي أحرزته التحقيقات... إلّا أنني صُدّمت بصدمة كبيرة من خلال ردّ الجنرال اسماعيل العماري، حيث قال لي بالحرف الواحد:

أريد أن أصرحك بالحقيقة كما هي وأخشى أن لا تُصدّق، وأعرف أن هذا الأمر جدّ صعب لهضمه ولكن هذه هي الحقيقة المرّة! قلت له: أنتم اذن أكثر من الجماعة الإسلامية المسلّحة وحشية؟

ربّما هذه الجماعات خارجة عن القانون في نظركم، وفيها جهلة، وربما هناك من يجد لهم الأعذار، نظراً لأنهم يقومون بتلك الأعمال انتقاماً!

ولكن هل يعقل أن يصدر هذا من طرف دولة ترفع شعار القانون ولها مؤسسات قائمة وهي تقوم بتصفية مواطنيها خارج إطار القانون؟

أجابني اسماعيل العماري ببرودة: لم نعد نتحكّم في الوضع، وقد فلتت الأمور أمنياً من أيدينا جميعاً!

لقد تمّت تصفية كلّ المختطفين ولم يبق واحد منهم على قيد الحياة. هناك من قام بتصفية حساباته، وهناك من قام بالتصفية خوفاً من العقاب، وهناك من وجد الفرصة لتعكير الأمور، ويجب علينا جميعاً أن نتقبل الأمر وأن ننظر إلى المستقبل وننقذ ما يمكن إنقاذه!

خيّم السكوت علينا لمدة، وكان كلّ منا يتحسّر على الوضع، وتفهّمنا الواقع المرّ الذي وصلنا إليه والنتيجة الكارثية. اجتمعت مع قيادة الجيش الإسلامي للإدقّاذ وحاولت أن أشرح لهم بأنه يجب علينا إقناع الشعب مع مرور الزمن والقبول بما توصلنا إليه.

بعدها نزلنا من الجبال، بدأنا نعمل من أجل تسوية أوضاع العائلات المتضرّرة من الاختطافات القسرية، سيما وأن أغلبها كانت عائلات فقيرة، وتضرّرت

كثيرا من الناحية الاجتماعية وأجلنا الجانب السياسي والقضائي إلى وقت لاحق، حتى لا تنقلت الأمور.

كنا نعلم أن الدولة هي أيضا في مازق اقتصادي، ولكن مع ذلك حاولنا قدر الإمكان أن نخفض على العائلات... التي أخذت مبلغ 200 مليون سنتيم جزائري وكذا أجرة شهرية تقدر بـ 1600 دج، مكنت لهذه العائلات أن تعيل أفرادها، مع علمنا المسبق أن ذلك غير كافٍ وليس حلاً.

هناك عائلات قبلت بالوضع وسلّمت بالأمر الواقع، وهناك عائلات أخرى رفضت، ومن حقهم ذلك طالما أنهم مفجوعون.

وفيما يخصني: كانت أختي إحدى المتضررات من هذه المأساة، حيث اختطف زوجها وتمت تصفيته ...

حاولت إقناعها بالأمر، رفضت في البداية، ولكن في نهاية الأمر سلّمت أمرها إلى الله وهي مؤمنة ومحسبة، مع أنها مصدومة... ولكن هذا هو قضاء الله.

وفي هذه النقطة: أردت أن أوجه رسالة إلى بعض المتاجرين من رؤساء الأحزاب والمنظمات والصحف... أن يتقوا الله في هذا الشعب، ويحاولوا قدر الإمكان أن يساهموا في وحدة الشعب، بدل زرع الضغائن والأحقاد ونكأ الجراح، ودفع الشعب مرة ثانية إلى الاقتتال.

كما يجب أن يعلم الجميع أننا موقنون بأن تسوية الأوضاع مرة واحدة كان سيدفع بالجزائر إلى الهلاك، أما مسألة الحقيقة فلستم وحدكم تطالبون بمعرفتها، إنما هذه قضية الجميع وعلينا أن نناضل من أجلها.

مقتطف من الحوار الذي أجرته مع أمير الجيش الاسلامي للإنفاد سابقا مدني مزراق، يوم 01 أفريل 2012 على إذاعة وطني.

مدني مزراق : النظام والتمييز العنصري

دعنا الآن من ملف المختطفين، لأنني اذا أكثر الحديث حول هذا الموضوع فسأصاب بالجنون!

ودعني أتجاوز الحديث في هذه القطة حول ملف الماديات التي يتحدث عنها البعض، فأنا لا أولي لها أي اهتمام.

الوضع في الجزائر يشبه وضع التمييز العنصري في جنوب افريقيا بين البيض والسود!

فئة تتمتع بخيرات الجزائر، منهم من يقضي السهرات الصاخبة وينفق الملايين يمينا وشمالا، بينما فئات كبيرة من الشعب الجزائري محرومة من أبسط الضروريات. هناك عائلات بأكملها يفوق تعدادها 12 فردا، ربما تجد فيها واحدا يشتغل أما البقية فيعيشون البطالة!

المعيشة أصبحت جد مكلفة، وهناك تلاعب بالأرقام، والادعاء بأن هناك تحسن في الوضع الاجتماعي والاقتصادي... كثيرون يعيشون ظروفًا غير لائقة!

لقد أصبح الوضع لا يطاق، خاصة منذ وفاة الجنرال اسماعيل العماري الذي اتفقنا معه حول تسوية الأوضاع، وأصبح التعامل الآن مع الإخوة الذين نزلوا من الجبال في اطار الهدنة والمصالحة، غير مقبول ...

لقد وصل الأمر الى طرد أبناء الكثير من الإخوة على أساس أن من بين عائلاتهم من ينتمون الى الجيش الاسلامي للإنتقاذ، في أسلاك الجيش، والدرك، والشرطة، والوظيف العمومي... مع تدخلاتنا العديدة... بل الأكثر من ذلك، تم رفض التوقيع على أعقاد زواج لبعض رجال الدرك والجيش، على خلفية أن البنات اللاتي تزوجن من هؤلاء، من عائلاتهم من ينتمي إلى الجيش الإسلامي للإنتقاذ!

إنّ الأمر أصبح خطيراً جداً، ومن غير المنطق السكوت عن هذه التجاوزات. قد يقول قائل: أن ما أقوله يعدّ مغامرة نحو المجهول. إنّ ما أقوله لكم الآن، لا يساوي معشار ما أقوله للمسؤولين الكبار!

إنهم يدفعوننا مرّة أخرى لحمل السلاح! لقد صبرنا كثيراً عليهم ولم نعد نتحمل، ويجب أن يعلموا أننا نحن من عفا عنهم وليس العكس!

كانوا يُقبَلون أيدينا ويطلبون منا أن نقبل بالعضو الجزئي على أن تتم تسوية الأوضاع على مراحل، وقرّرنا أن نتحمل مسؤولياتنا من أجل إنقاذ الجزائر ولو على حسابنا، حتى لا نعطي الفرصة للجناح الاستصالي وجهات خارجية أن تُضرب بوحدة الوطنية.

وقد ساهمنا في رفع المظالم على الشعب، من خلال إعطاء نفسٍ للاقتصاد، وإعادة الأمن إلى ربوع الوطن.

لن تتمّ المصالحة إلا إذا عاد الأمل إلى كلّ الجزائريين، من خلال فتح الحريّات السياسية والاعلامية والجموعية، أمّا ما يتشدد به الرئيس بوتفليقة من أنه قام بالمصالحة، وأنه فعل وفعل... فهذا كلام لا معنى له.

إذا أراد المجد والتكريم فأنا لا يهمني ذلك، ما يهمني؛ هو أن يُطبَّق بنود الاتفاق الذي وقَّع بيننا وبين قيادة المخابرات الجزائرية بحضور علي بن فليس.

أي إصلاحات هاته التي يدعيها وهو يتشاور مع الأحزاب المعتمدة، والتي كانت تشارك النظام في ولائمه؟

إنّ المصالحة تتم مع الطرف الخصم، مع الطرف الذي تتصارع معه، وليس مع الذي يواليك.

لم يفعل بوتقلية شيئا، مع احترامي لرصيده، إلا أنه يجب أن يعلم أنني أنقده بعدة طرق، وإن استمرّ على هذا الحال، فسأعبر عن غضبي بشيء آخر.

مقتطف من الحوار الذي أجرته مع مدني مزراق أمير الجيش الاسلامي للإندقاذ، يوم 01 أفريل 2012، على إذاعة وطني.

رسالة الى الرئيس عبد العزيز بوتقلية

هذه الرسالة بعثناها إلى رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتقلية، عن طريق جهة رسمية يوم 11 فيفري 2011. وبعثنا بها إلى الصحافة الوطنية في بداية مارس 2011.

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس، سلام وتحية وبعد:

بأسف شديد، وألم كبير، وحسرة أكبر، تابعنا الأحداث المؤسفة والاضطرابات المكلفة، التي عاشتها بلادنا في المدّة الأخيرة... وكأيّ جزائري مجروح بدافع

غضبه، سألنا أنفسنا بصراحة وصدق: من هم هؤلاء الشباب الذين خرجوا ليلا يحرقون بيوتهم ويحربون؟ ودون تفكير عميق، أو بحث دقيق... صعقتنا الحقيقة بالجواب الرصين والخبر اليقين.

فقلت: إن هؤلاء الشباب هم أبناء شعب أبي، يرفض الظلم، ولا يحتمل الذل، ويمقت الحقارين. إذا بلغ السيل الزبى... تحرك وانتفض، عابداً كان أو سكيراً، مستقيماً أو منحرفاً... فليديه من الإيمان في أعماقه، والدماء الفوارة التي تجري في عروقه، ما يجعله يستقيق من غفوته ويثور... ولو صبر وسكت لحين.

إن هذا الشباب هو بعض من ذلك الشباب الذي قرّر يوماً أن يموت، وتحيا الجزائر حرةً مسلمةً أبية، فنعنتهم فرنسا الاستعمارية "بالفلاقة" والإرهابيين وقطاع الطرق.

إنهم بعض من الذين ثاروا ذات يوم من أكتوبر 1988 ضدّ التضييق والخنق والمحسوبية والجهوية وممارسات الحزب الواحد، فوصفوا بالمنحرفين تارةً والمتطرفين تارةً أخرى.

إنهم بعض من أبناء الشعب المقهور الذي عاقبوه شرّ عقاب لما اختار بقناعة وبغيرها أن يقف نكايه في النظام المتعفنّ المستبدّ إلى جانب دعاة المشروع الإسلامي في الانتخابات الحرة والتزيية، سنة 1991. فمأدوا بأبنائه السجون والمحشذات والجبال. ووقع ما لم يكن في الحسبان، وكادت الجزائر أن تُصبح في خبر كان.

إنهم بعضٌ من الذين تنازلوا عن دمائهم وجراحهم وآلامهم، ووقفوا جميعاً إلى جانب الصلح والتصالح، طمعاً في أمن تطمئن به النفوس، وعدلٍ تُسترجعُ به الحقوق، وحُكمٍ راشدٍ ينصف المظلوم، ويردعُ الظالم، ويحمي الوطن. لكن ومع الأسف فما إن عاد الأمن والأمان، والسلم والاستقرار حتى صاح على لسانك النظام: "ما أريكم إلا ما أرى، ولا حق لكم في السياسة ولا في الكلام".

السيد الرئيس:

في الحقيقة، رسالتنا إليك طويلة لا تحملها هذه السطور...

وحدثنا معك، كثير ومتشعب، لا تسعه هذه الصفحات... وهو من الحقِّ بمكان، ما يجعل سامعه وقارنه يغضب، وينتفض، ويثور...

ولأنا تعلمنا من الدين والحياة أنَّ الغضب شُعلةٌ من نار تُمثلُ الشرارة التي تندلع بها الثورات، صائبةٌ كانت أو خاطئةً. فقد آلينا على أنفسنا وألزمناها قبل أن نتخذَ أيَّ قرارٍ صدامي، أن نرؤي في الأمر ونستشير ونستخير ولا نستعجل. ذلك لأنَّ المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى.

قل للشباب، الصبر أجمل بالشباب المهتمي

أنتم طليعة أمة سبّاقة نحو الغد... فلتهتفوا
يا صفوة الشعب الأبويِّ الأمجد. لبيك... إنَّ شبابنا لليأس
لن يستسلما.

لهذه الأسباب ولغيرها وسعيانا في اجتناب ما لا تحمد عقباه، رأينا أن نتوجه إليك بهذا الخطاب، طمعاً في كرم الله وتوفيقه ليباركه ويجعل له القبول، فيقع

على أذانكم الموقع الحسن فتصغي إليه، ومن عقولكم الموقع السليم فتهتم به،
ومن قلوبكم الموقع الطيب فتطمئن نفسك، ويقوى عزمك، وتباشر
الإصلاحات العميقة التي ينتظرها شعبك.

السيد الرئيس:

أنت جزائري، والجزائر القحّ، معروفٌ بِمُرُوءَتِهِ وصراحته، وكذلك بفضليته
وجنونه.

وأنت مجاهد، وقد فضّلَ الله المجاهدين على القاعدين درجة، لأهمّ أكثر الناس
تتكرراً للذات، وأقدرهم على التضحية بالغالي والنقيس، ولو كان الغالي عرش
الملك ولو كان النقيس كرسي الحكم...

وأنت مُسَلِّمٌ، والمُسَلِّمُ من سلم الناس من لسانه ويده، وبالتعبير السياسي، من
خطاباته المُبَطَّنة المُعْرَضَة، وقوانينه المرتجلة الجائرة.

السيد الرئيس:

لن نكلمك كثيراً عن النظام المستبد الذي تُمثِّله، فانت لا محالة أعرفُ به من
غيرك وأدرى.

ولن نُعَرِّقَكَ بالوطن الذي تقود سفينته، لأنك شاهد عيان على الثمن
الباهض الذي دفع من أجل تحريره واسترجاعه.

ولن نحكي قصص الشعب الذي ترأسه، فالأحرار أينما كانوا يُقرونَ بِسَبْقِهِ
وأُسْتَاذِيَّتِهِ في الانتفاضات الاحتجاجية والثورات التحريرية.

لكننا نضع بين يديك أسئلة موضوعية في مضامينها، مُحيرّة في حقائقها!

هل يُعقلُ أن مجتمعاً موحدًا خالٍ من الطائفية يدين الله بالإسلام، ويجمع أفرادَه تاريخَ مشتركٍ عامرٍ بالبطولاتِ والمآثر، ويتعلّمُ بلغةِ سماويةٍ مقدّسةٍ بقداسةِ الكتابِ الذي نزلَ بها، يعيشُ الانحطاطَ، ويرزحُ في التخلفِ كأَيِّ مجتمعٍ مبتورٍ لا عنوانَ له ولا أصولَ؟

هل يُقبلُ، أنَ بلدًا يترجّعُ على هذه المساحةِ الشاسعةِ شساعةِ القارات، ويكتنزُ في بطنه الثرواتِ النفطيةِ والمعدنيةِ الهائلةِ، ويحملُ على ظهره الأراضيِ الخصبةِ السخيةِ المنتجةِ، ويملكُ القدراتِ البشريةِ الكفؤةِ المُبدعةِ ... يعيشُ الفقرَ والاحتياجَ، ويثورُ كما تقولون من أجلِ السُكّرِ والزيتِ؟

هل يصحُّ ويستقيمُ عندَ الأسوياءِ، أنَ مجاهدينِ ثواراً، قدّموا في سبيلِ الله الجهدَ والمالَ والدمَ ليعيشَ شعبهم سيّداً حرّاً، يسكّنون ويغضّون الطرفَ عن مواقفِ الذلِّ والهوانِ وسياساتِ العمالةِ والتبعيةِ لأعداءِ الأمسِ واليومِ، المُمجدينِ للاستعمارِ، المُفتخرينِ بترويضِ شعبِهم هججياً كان يشكلُ خطراً على المدنيةِ الغربيةِ؟ قطعاً لا يصحُّ هذا ولا يستقيم، ولا يعقلُ ولا يُقبلُ. لمثلِ هذا يذوبُ القلبُ من كمدٍ إن كان في القلبِ إسلامٌ وإيمانٌ.

السيد الرئيس:

لن نسمحَ لأنفسنا أنَ نظهرَ وكأننا نُلْقنُ درساً في الحكمِ والسياسةِ، فأنتم في هذا معلّمون وأساتذة... ولن ندّعي في العلمِ فلسفةً، فقد علمنا شيئاً وغابت عنا أشياء.

بل تقدم الرأي والتصيحة، والتصحح عندنا دين ندين الله به: (الدين التصيحة، قالوا لمن يا رسول الله ؟ قال: لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم...) وتذكير من لك لأن الذكرى تنفع المؤمنين.

وتحذير وإنذار لنا جميعا من غضب عارم يُنبئ بأحداث كبيرة تحوم حول البلاد والعباد وتستعد الأيام القادمة لتكتب فصولها وتفاصيلها. وعليه ودون إطالة... نقول:

إن عودة سريعة للمشروع الذي آمن به الشعب واحتضنه، وضحي من أجله المجاهدون وقاتلوا، ووقعه الرجال بدمائهم واستشهدوا، وتركوه إرثاً وقاسما مشتركا تجتمع حول مبادئه الأجيال ويحدد ما هي الدولة التي يحلم بها الأحرار، دولة جزائرية مستقلة ديمقراطية واجتماعية وذات سيادة ضمن إطار المبادئ الاسلامية.

دولة جزائرية، وليست فرنسية، لا شرقية ولا غربية. مستقلة ... وليست محتلة ولا مستعمرة أو تحت الوصاية.

ديمقراطية، لا طغيان فيها ولا استبداد، تُقر التعددية السياسية، وتنعم بالحريات الفردية والجماعية، وتحترم قواعد المواطنة.

اجتماعية، ضعيف الدخل فيها مستور بالعيش الكريم، والقوي غني في غير بطر ولا رناء، وبينهما طبقة وسطى غالبية هي العمود الفقري للمجتمع.

ذات سيادة، لا تقبل أبدا بالوصاية والتبعية، حرة في اتخاذ القرارات وتحديد المواقف.

كلّ ذلك في إطار المبادئ الإسلامية الخالدة التي جاء بها القرآن، وبينها الرسول عليه الصلاة والسلام، وفصل فيها العلماء الفهّماء على مرّ العصور واختلاف الأزمان.

إنّ العودة السريعة إلى هذه المبادئ النوفمبرية هي الحصن الحصين والسدّ المنيع الذي نحتمي به من كلّ الرياح العاتية التي عصفت وتعصف بدول شتى في مختلف أنحاء العالم.

السيد الرئيس:

إنّ الوثبة المنتظرة، والقلّة المأمولة، لا يمكن أن تتم إلاّ بخطوتين أساسيتين، إصلاح دستوري عميق، وإصلاح سياسي أعمق.

أمّا الأول، فقد تكلمت عنه كثيرا لكنك لم تذهب إليه، واكتفيت بتعديلات لا تُسمن ولا تغني من جوع.

والثاني، ومع كلّ أسف أوصدت أبوابه وأغلقت اللعبة كلها، وقتلت روح المبادرة في الكيانات السياسية، فأضحت جثثا هامدة لا حراك فيها ولا حياة، كيانات لا تعرف الشعب إلاّ أيام الانتخاب.

السياسة عندهم تجارة رابحة لا عناء فيها ولا تضحية، والمجد مضمون بغير نضال ولا مخاطر، ويرحم الله شيخنا الفاضل أحمد سحنون:

"ليس التشدّق بالفضول سياسة كلاء، ولا ذكر المجازر والحروب... أو أن تُشير لدى المجالس ضجّة ! حول التقدّم والتأخّر في الشعوب. إنّ السياسة أن تُفكر دائما فيما تعالجه بلادك من كروب، وترى فتعمل ما

ترى لعلاجها، ولو اقتحمت لها المكاره والخطوب. أمّا التشدق بالسياسة وحدها من غير تضحية فذاك من العيوب".

وإذن: فقد أن الأوان لفتح نقاش جريئ وصادق يشارك فيه المؤهلون من كبار رجال الدولة والعلماء وفقهاء القانون والشخصيات الوطنية والفعاليات المؤثرة في المجتمع، ينتهي بتعديلات وتصويبات تؤمن الجزائر دستوريا ولعشرات السنين.

عندها، وعلى ضوء الدستور الجديد، تسنّ القوانين التي تحكم وتنظم نشاطات الأحزاب والعملية الانتخابية، والتي يجب أن تكون من الوضوح والدقة ما يسمح لنا أن نعرف الحدّ الفاصل بين ما هو قضائي وما هو سياسي، إذ أنه من العار وجود سجناء الرأي في دولة تدّعي الحرية والديمقراطية.

إذا تم لنا هذا، نمضي مباشرة ودون تردد إلى الإصلاح السياسي. وهل الإصلاح السياسي إلا فتح المجال أمام كلّ الجزائريين دون إقصاء أو تمييز ليُمارسوا حقوقهم المدنية كاملة غير منقوصة؟ وهل الإصلاح السياسي إلا تنظيم انتخابات شفافة حرة ونزيهة؟ نتعرّف من خلالها على الثُعب الحقيقية التي يختارها الشعب السيّد عن طواعية ورضى لثُمّله وتكلم باسمه داخل مؤسسات الدولة، أين تُشرّع القوانين، وتدرّس المشاريع، ويتم الحلّ والعقد...

حينئذ سيدي الرئيس، يكون قطار الجزائر الذي ييقلها إلى مصاف الدول المتقدّمة قد وُضع فعلاً على السكّة الصحيحة. لأنّ الحلول التي احتار النظام المهترئ التائه في الوصول إليها بهدف القضاء على المشاكل والعراقيل التي

دمّرت وعمّت المنظومات التربوية والإدارية والاقتصادية والقضائية... هذه الحلول ستصبح من تحصيل الحاصل.

ذلك أنّ التنافس الشريف الجادّ بين النخب التي يفرزها المجتمع، هو الطريق الأقصر والسبيل الأسلم للوصول إلى الرأي السديد، والأسلوب القويم، والعمل الصواب في تصحيح وتحسين كلّ مناحي الحياة.

السيد الرئيس:

إنّ بلداً كالجائر، يستحق أن يكون أحسن بكثير ممّا هو عليه، بل يجب أن يكون الأفضل.

وإنّ الشعب الذي لا يبالي بالمخاطر والمحن، ولا يعدّ قتلاه في سبيل الله دفاعاً عن العرّض والوطن، ويصبر إلى أن يمَلّ الصبر منه في مقاومة المآسي والفتن ... إنّ شعباً هذه صفاته، لجدير بالاحترام والتكريم والسيادة ... وإذا كانت الحقيقة كما وصفنا.

دعونا نخاطبكم بأسلوب الآباء والأجداد ... أن تعالوا إلى كلمة سواءٍ بيننا وبينكم (ونخزيو الشيطان، ونلعنوا بليس ونخافوا ربي)، ونتوكل على الله قيادة وشعباً، ونمضي معاً إخوةً مُّحِدِينَ مُّحَايِينَ، لِنُحِثَ التّعير الحقيقي الذي انتظرناه طويلاً... التّعير الذي يحقق حتماً الاستقلال الكامل والشامل، وبناء الدولة النوفمبرية السيّدة التي حلّم بها الشهداء.

فإنّ أبيتهم، لا سمح الله ولا قدر، إلاّ التعتت والعناد، وركوب الرأس، فسيكون اختلاف كثير... وستفترق افتراقاً غير محمود.

وسيقع ما يقع ... ونسأل الله العفو والعافية، ولن نسألك أبداً، وسنحمّلك بعدها مسؤولية كل مال يتهب، وكل مؤسسة تحرق، وكل نفس ترهق...

لن نسألكم، لأننا دفعنا الكثير والكثير من أجل وقف الانتحار الجماعي والعودة بالجزائر من بعيد، إلى بر الأمان وشاطئ الإيمان.

سيدي الرئيس:

نحن لا نكرهك، ولا نعاديك. إنّما هي الأخوة في الدين والرابطة في الدم، والشفقة والمودة... والعمل بتعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم:

(أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً. قالوا: ننصره مظلوماً، فكيف ننصره ظالماً. قال: أن تمنعوه من الظلم) وقد فعلنا، ونسأل الله القبول. «فستذكرون ما أقول لكم وأفوض أمري إلى الله، إن الله بصير بالعباد» أخوكم مدني مزراق.

من حوار مع مدني مزراق أمير الجيش الاسلامي للإنتقاد، يوم 01 أفريل 2012، على إذاعة وطني.

علي بن حجر: قبلنا الهدنة مكرهين ولم نتحاور مع النظام

الهدنة في الإطار الحربي تعني: وقف القتال وإعطاء مجال للحوار. من جهتنا التزمنا بهذه الهدنة ولم يصدر منا أي شيء يدل على أننا نقضناها، ولكن في المقابل: نسمع الحديث بأننا سبب الفتنة، مع أننا أجبرنا على حمل السلاح من خلال المطاردات والمضايقات التي كان يقوم بها النظام وأعدائه.

وَلِعَلِّمَكُم: أنني منتخَبٌ من طرف الشعب وقد فُزت في الدور الأول في تشريعات 1991.

إنّ المراد هو حرماننا من حقوقنا السياسية، وتحميلنا مصائب المأساة. هل يُعقلُ أن يكون النظام الجزائري حكماً وخصماً في آن واحد؟

النظام هو من أوقف المسار الانتخابي، وهو من فتح المحتشدات في الصحراء، وهو من قاد الناس إلى العمل المسلح.

لقد اتصل بنا محمد بوضياف الذي اغتيل في عنابة، عن طريق بعض المجاهدين، وطلب منا وقتذاك أن نصبر وأن نحتسب، وأن نعطيه مهلة ليتدارك الأمور!

نحن أصحاب حق، ونريد أن نعيش في أمن وسلام وفي رخاء، ونريد أن يعود هذا البلد لأهله، ولسنا أناساً مُعْتَبِينَ كما يُصَوِّرنا الإعلام المأجور.

نعتبر أنّ مرحلة المأساة كانت عارضة وليست متأصلة في الشعب، ونريد أن نبني الجزائر معاً من جديد، ولا نريد أن تضيع تضحيات المواطنين وتذهب هباءً مثوراً.

تصميم النظام في السّير في هذا الطريق الخاطئ، سيدفعنا أن نطلب من جمعيات حقوقية ومنظمات دولية لتبثّ في هذه المأساة.

ولكي نوضح الأمر للناس جميعاً: اتصل بنا الشيخ عباسي مدني من داخل السّجن، وطلب منا أن نستجيب لنداء الهدنة، حيث أبلغنا بأنّ الأمور تعقّدت، وعلى العاقل أن يُساهم في التخفيف من عبء المأساة.

وقد بعث لي الشيخ عباسي مدني رسالة لازلت أحتفظ بها إلى اليوم، ولكن للأسف بعد اتصاله بكوفي عنان، أعادته السلطات إلى السجن.

اتصل بنا بعدها مجموعة من الإخوة في الجيش الإسلامي للإنتقاد، وطلبوا منا أن نُسِّقَ مع بعض، وأن لانترك هذه الفرصة تنقلت من أيدينا حتى لا نندم فيما بعد.

اشترطنا أن يكون العمل تشاورياً بيننا، مع إشراك قادة سياسيين.

وكاد العمل أن يتوقف، سنة 1999، بعدما رفضنا الاتفاق الذي أبرمه قادة الجيش الإسلامي للإنتقاد من جهة واحدة، وأرادوا بذلك أن يفرضوا علينا سياسة الأمر الواقع.

كان عددنا محدوداً - حوالي 150 شخصاً - وفي بقعة جغرافية مُعيَّنة، بأعالي جبال المدينة. "كُتابين المطرقة والسندان" !

من جهة، كُنا مُلاحقين من طرف النظام، وأصبحنا أيضاً في قتال مع الجماعة الإسلامية المسلحة التي أصدرت بشأننا بعض الأحكام، بسبب أننا كُنا نرفضُ بعض الأوامر: كقتل الجنود الاحتياطيين والمدنيين ومهاجمة الناس ... كُنا ندافع عن أنفسنا ولم نكن معتدين ...

لقد أرسلنا رسالة متكونة من 18 صفحة إلى أمير الجماعة المسلحة "جمال زيتوني" الذي قُتل فيما بعد من طرف مجموعتنا، واستكرنا فيها الكثير من الممارسات والأفعال ...

جاء بوتقليقة وأعلن بأنه سيفتح الآفاق نحو وضع جديد، مع أننا كنا غير راضين بالاتفاق الذي أبرمه قادة الجيش الإسلامي للإنتقاذ.

تجاوزوا هم مع السلطة، أما نحن؛ فبعد تفكير عميق ومُشاوَرَات... ارتأينا أن نُغَلِّب المصلحة العامة على مصلحة جماعتنا المُسلَّحة التي كانت تحمل اسم: "الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد".

استجبنا لنداء الهدنة مُكرَّهين، وكانت بعض بنود الاتفاق التي تلقيناها شفويا، من بينها: التزول من الجبال وتسليم السلاح مقابل العفو، ومن ثم السّماح لنا بالعودة إلى الحياة الطبيعية.

لازال قادة الجبهة الإسلامية للإنتقاذ وعلى رأسهم علي بن حاج، يُضايقون ويُمنعون من أي نشاط، لماذا يمنعوننا ويتهموننا بأمرهم يُمارسونها؟ كالسُّلْط والعنف والاستبداد... لا علاقة لهم بالديمقراطية.

نحن محتاجون إلى الحرية وإلى العمل السياسي، الذي تلتقي فيه الأحزاب على ميثاق، ومستعدون لمحاكمة عادلة.

يكفي أن الأمم المتحدة هي نفسها اعترفت بالضرر الذي لحق بقيادة الجبهة الإسلامية للإنتقاذ.

مقتطف من حوار أجرته مع علي بن حجر، فائز في الانتخابات البرلمانية سنة 1991، وأمير الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد، بتاريخ 01 أكتوبر 2011، على إذاعة وطني.

علي بن حاج : قانون اللئام والمخادعة الكبرى

أنا مستعدٌ للمحاكمة، وقد قلتُ هذا في مناسبات كثيرة، وأكرّرها اليوم على إذاعتكم.

نحن مستعدون أن نمثّل أمام محكمة شرعية، قضاة يحكمون بشرع الله وستة رسول الله صلى الله عليه وسلم " وفق قضاء الحكم الإسلامي". إذا رفض النظام هذا، فنحن مستعدون أن نمثّل أمام قضاء وطني مستقل، وليس أمام محكمة عسكرية استثنائية أحكامها تتم عن طريق الهاتف.

ومستعدون أيضا أن نُحاكم أمام محكمة دولية نسمع فيها ويُسمع فيها للطرف الآخر، وساعتها نُذلي بشهادتنا أمام الرأي العام حول الأحداث سواء في محكمة شرعية أو وطنية أو دولية.

لا يخفى عليك يا أخي؛ وأنت من الذين ظلموا، ولو لم تُظلم لكنت بين أهلك وخذلِكَ تُمارسُ العمل الإعلامي أو السياسي أو الدعوي أو حتى العمل الخيري ...

غير أنك، واحدٌ من بين الآلاف الذين تعرّضوا للظلم... نسال الله أن يرُدكم إلى وطنكم وسائر اللاجئين المطاردين.

أمّا فيما يخص قانون الوئام، فأنا أسميه قانون اللئام. لأنّ الذين وضعوا السلاح ونزلوا من الجبال وكانوا يظنون أنّها ستعطى لهم حقوقهم، لا زالوا يشكون إلى اليوم، وحتى رئيس الجمهورية قال في أحد خطاباته التي يمكنكم

مراجعتها في الأرشيف: "وعدنا رجالاً ولكننا لم نفِ بحقوقهم... والفضل بما شهدت به الأعداء".

إذا كان هذا رئيس الجمهورية يقول هذا الكلام، فمعنى هذا أن القانون هو قانون اللئام وليس قانون الوثام؟

أما قانون السلم والمصالحة، فهذه كذبة كبرى فاقعة لا يمكن أن يُنكرها أحد. أما أنا، فأسمي هذا القانون: "قانون المخادعة الكبرى" !

لأنّ المصالحة تكون بين المتخاصمين، ولا تكون إلا بعد مصارحةٍ ومكاشفةٍ ومعرفة ما حدث، كما جرى في جنوب إفريقيا وفي الأرجنتين، وكما حدث في إسبانيا بعد الحرب الأهلية... وفي لبنان وهكذا...

كلّ ما جرى هو من صناعة المخابرات، أما الرئيس فلا يملك من أمره شيئاً، والدليل في ذلك أنه قال: لا أستطيع، لا أستطيع عدة مرات... فيا ترى؟! لماذا قبل أن يقود الجزائر؟

أما الإصلاحات الأخيرة التي رفعها كشار، فأنا أسميها إفسادات... لأنّ الإصلاح قد يدعيه حتى المنافقون، كما قال تعالى: "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ، أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ"

الإصلاحات يجب أن تكون عن طريق مؤتمر وطني شامل، يضمّ جميع الأطراف بما في ذلك الجبهة الإسلامية للإنتقاذ، ورسم قواسم مشتركة حتى تعود الحياة طبيعية إلى البلاد.

اللجنة يُدعى إليها الجنرال تواتي، والجنرال خالد نزار، وهؤلاء مجرمون، كان يجب أن يكونوا وراء القضبان، ثم هذا عبد القادر بن صالح، هو الذي تولى المجلس الانتقالي بعد إلغاء المسار الانتخابي. كلهم شركاء في الجريمة، ولا يمكن أن يأتي منهم إصلاح. فما بُني على باطل فهو باطل.

مقتطف من حوار أجريته يوم 2012/03/04، مع علي بن حاج نائب رئيس الجبهة الإسلامية للإنتقاذ، على إذاعة وطني.

الفصل الرابع

محمد معيز: آيت أحمد رفض الرئاسة والانقلاب معاً

التقىنا بوزير الدفاع خالد نزار يوم 28 جانفي - 29 جانفي - 1992، في وزارة الدفاع الوطني، بعد دعوة وُجّهت للحزب " الحركة من أجل الحرية والديمقراطية " MTLD". كنت رفقة المجاهد سليمان عميرات "الذي توفي إثر صدمة قلبية يوم تشييع الرئيس بوضياف".

قدم وزير الدفاع شروحات لنا، وأخبرنا بما جرى، وكيفية اتصاليهم ببوضياف في المغرب... وقال لنا بالحرف الواحد في مكتبته: بأنهم اتصلوا بالسيد آيت أحمد وعرضوا عليه أن يكون رئيسا لكنه رفض، واعتبر ما حصل انقلابا على مؤسسات الدولة، وهو لا يستطيع أن يُزكّي هذا الانقلاب، ونصحهم بإكمال الدور الثاني. وأضاف خالد نزار بأنه ما دام حيا فلن يسمح بأن يكون آيت أحمد رئيسا للجزائر.

مقتطف من حوار أجرته مع ناصر بوضيف ابن الرئيس محمد بوضيف تحت عنوان: من قتل محمد بوضيف ولصالح من؟ بتاريخ 01 نوفمبر 2011.

التيب أحمد شوشان : مؤشرات على اقالة الرئيس الشاذلي

كما كان متوقعا، فازت الجبهة الإسلامية للإنتقاذ بأغلبية المقاعد في البرلمان. تأزّم الوضع على وزير الدفاع السابق خالد نزار ومن معه، وأقبل على توقيف الدور الثاني من الانتخابات التشريعية التي جرت، يوم 26 ديسمبر عام 1991، وقبل أن تعترف دول كبرى بنتائج الانتخابات، لأن الإقدام على دور ثان سيعتد من مهمتهم !

كان التحضير لعملية الانقلاب على قدم وساق قبل الانتخابات التشريعية !

تمّ الاتصال بمحمد بوضيف في المغرب وبدأ الترتيب لقدمه، ولم يبق إلاّ شرعة الانقلاب !

طلبوا من الرئيس الشاذلي بن جديد الاستقالة، وفي حالة عدم مثوله لطلبهم، سيتصرفون معه بالطريقة التي يرونها ملائمة !

لست في موقف المحقق هنا، بل لدي مؤشرات تدلّ على ذلك، كون أنني شاهد عيان، سأرويها لكم وأترك الطريق أمام من أراد التحقيق في هذا الأمر من أبناء الجزائر المخلصين.

لم نكن نرى أنّ انتصار الجبهة الإسلامية للإنتقاذ هو انتصار حزب، بقدر ما كنا نراه انتصار إرادة شعب وتجييدا لحرية الاختيار.

كان المفترض أن تسير الأمور بشكل عادي، ولو احترمت إرادة الشعب، ما كنا نصل إلى ما وصلنا إليه اليوم، وفي أحلك الظروف، ما كنا لنصل لرُبْع ما وصلنا إليه من نتائج بائسة على كل الأصعدة.

إنّ التيار الإسلامي في الجزائر مُتجذر، وكان يتمتع بطاقات هائلة، كما كان بإمكانه أن يحدث قهزة نوعية في ظلّ المهندس عبد القادر حشاني رحمه الله.

لم نكن نرضى بأي عمل يسيء إلى قيادة الجيش الوطني الشعبي، لو سارت الأمور بشكل طبيعي، إلاّ أنه مع الأسف انحازت قيادة الجيش ضدّ إرادة الشعب، وكان المفترض أن تكون محايدة.

كنا مستعدين حتى لمواجهة الاسلاميين لو فرضا كانوا ضدّ مصلحة الشعب.

استقاد عبد القادر حشاني من أخطاء الماضي، حيث أنه حصل سوء تفاهم بين عباسي مدني وعبد الحميد مهري، وتواصل عبد القادر حشاني مع آيت أحمد وعبد الحميد مهري وتكوّنت بذلك جبهة وطنية، كان بإمكانها أن تدفع الجزائر إلى الأمام.

واصل الجنرال نزار في خطته ولم يتراجع عن الانقلاب مع التقاهم الذي حصل بين الجبهات الثلاث. وهنا وجب علي أن أطرح السؤال التالي على رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد:

ماذا كان يمكن أن يحصل لك لو رفضت الاستقالة يا سيادة الرئيس ؟ كان بكلّ تأكيد أن تتم تصفيتك !

ثرت المبادرة للجنرال خالد نزار ومن سار معه من أعضاء اللجنة المركزية في جبهة التحرير وكذا من شرعنوا عملهم في إطار المجلس الدستوري.

إذن؛ فرضية الاستقالة عن رغبتك، هي مزحة سياسية ! الدليل في ذلك، أنه يوم الإعلان عن استقالتك، كنت العبد الضعيف داخل الثكنة العسكرية بشرشال، أين جاءني ضابطان من رئاسة الجمهورية إلى مكنتي، أحدهما اسمه الأخنش الذي كان مرافقا للرئيس الشاذلي بن جديد !

كما أنه كان مرافقا للرئيس محمد بوضياف في أول نزول له من الطائرة قادما من المغرب، وقد ظهر معه على التلفزة !

كان قبل هذا ضابط صف في مديرية التكوين البدني العسكري بشرشال، صديقه كان نائبي برتبة ملازم !

كان الأخنش مرتديا لباس الرئيس نفسه "من نوع جوغينغ رمادية اللون" وهو لباس لم يكن في متناول الجميع نظرا لثمنه الباهض !

سأله ضابط: من أين لك هذا ؟ فأجابه بالحرف الواحد: لقد أخذته عتوة من عند ذاك الكلب، ويعني الرئيس "الشاذلي بن جديد" الذي فعل بنا... وقد أخرجناه ذليلا وتقاسمنا لوازمه !

كان برفقته زميله برتبة ملازم أول يردّد نفس الكلام ! في ذلك اليوم كان التحضير جاريا لاستقدام محمد بوضياف من المغرب، وهذا دليل مادي ينسف كل الادعاءات بأن الشاذلي استقال بمحض إرادته.

في الزنزانة رقم 5 بمركز الاستنطاق بين عكنون، وبينما انتهى معي من الاستنطاق، طلبت أن يزودوني بورقة وقلم، لأكتب رسالةً إلى وزير الدفاع آنذاك خالد نزار.

جاء بشاب أصله من مدينة الونزة بتبسة "اسمه ابراهيم مشري" وهو طالب جامعي بعنابة تخصص هندسة، بتهمة التدبير لتفجير مقر إقامة الشاذلي بن جديد بعنابة !

كنت أعتبر ذلك هدية من الله، حيث كنت أعتقد بإعدامي، ولهذا طلبت منه بعد أن كتبت الرسالة، أن يقرأها علي عدة مرات حتى يحفظ محتواها، وفي حالة خروجه من السجن سيخرج مضموناً للرأي العام.

بعدها تعرّف علي وعرف خلفياتي ومن أكون؛ اطمأن لي وبدأ يسردُ علي قصّته. حيثيات قضية هذا الطالب تتمثل فيما يلي: كان أحد أقربائه صفّ ضابط في الحرس الجمهوري، هذا الأخير أخذ نصف التقاعد.

اتصل به مساعد في الحرس الجمهوري، وطلب منه أن يحضر له مخططاً لاستهداف بعض المراكز الحساسة، "من بينها إقامة الشاذلي بن جديد في عنابة"، كما طلب منه تحضير مختصّ في هذا الشأن أيّ "في الهندسة الميكانيكية" !

كان هذا في شهر أكتوبر - نوفمبر - عام 1991، أي قبل إجراء الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991، بمعنى أن العملية كانت محبوكة من الأساس !

توقف ضابط الصفّ عن الاتصال بالطالب، بعدما زوّده بالخطة. وجد الثلاثة أنفسهم: المساعد، الطالب، ضابط الصفّ، في مركز التعذيب بين عكنون !

لم يتم تعذيب المساعد ولا الطالب، وإنما تمّ تعذيب صفّ الضابط إلى درجة أنه فقد تقريبا بصره وجزءاً من وعيه.

عندما تبنى كل ما نسب إليه، توقفت آلة التعذيب، ومباشرة بعد إعلان استقالة الشاذلي بن جديد أعيد النظر في كيفية التعامل مع الثلاثة، كما أزيلت آثار التعذيب على جسمه وتكثفت طرق علاجه ...

من خلال ما سبق، يتبين أن استهداف الشاذلي بن جديد كان مخطّطاً له في حالة عدم رضوخه إلى الاستجابة لطلب قيادة الجيش والمتمثلة في الاستقالة.

مقتطف من حوار مطول أجرته مع النقيب أحمد شوشان على قناة المصالحة على الأنترنت، يوم 06 نوفمبر 2010.

ناصر بوضياف : من قتل الرئيس محمد بوضياف ولصالح من ؟

لو لم يفر أبي الى المغرب، كان سيقتل مباشرة بعد الثورة من طرف أحمد بن بلة، سنة 1964، حيث وقعت مشاكل بينهما داخل السجن بفرنسا. "كان محكوماً عليه بالإعدام" !

للتوضيح: اتصل عبد العزيز بوتفليقة بالوادي داخل السجن بفرنسا مبعوثاً من طرف هواري بومدين، حيث عرض عليه هذا الأخير دعمه لإيصاله إلى الرئاسة، غير أن أبي رفض، فيما قبل أحمد بن بلة بالمهمة، ولو رفض حينها، لما وصلنا إلى هذه النتائج الكارثية !

لم يكن أبي يتفق مع سياسة فرنسا، فهو لا يجب الفرنسيين وهم لا يحبونه أيضا، لقد فرّ من عنابة إلى فرنسا ثم إلى المغرب، وأخذ معه أخي الأكبر خير الدين الذي توفي في الثمانينيات. فمسألة الصراعات قديمة !

لقد اختار طنجة، لأن العلاقة كانت جيدة مع المغاربة... تعود إلى مرحلة الثورة.

لم يكن أبي يتفق مع ممارسات السياسيين بعد الاستقلال. في إحدى المرات؛ روى لي أبي أن راجح بيطاط جاء إلى البيت وعرض عليه أن يحضر معهم في أحد الاجتماعات ولكن أبي رفض ذلك، وقال لي: راجح بيطاط يميل حيث تميل الأغلبية !

سنة 1990، اتصلت مجموعة من فرنسا تضم بعض الشخصيات، منهم: علي هارون وعمر بوداود... وذهبوا إليه في المغرب، وطلبوا منه أن يعود إلى أرض الجزائر، غير أنه رفض العودة بحجة أنه لا يريد إضافة مشاكل أخرى إلى الجزائر، وأعلمهم أنه مستعد للعودة إذا ما احتاجته الجزائر.

سنة 1992، اتصلت بي على الساعة 6 صباحا زوجة علي هارون، وطلبت مني المجيء إلى بيتهم في أمر مستعجل ! وبما أن الأمر على عجل، لم أفكر كثيراً. ذهبت ولم أكن ساعتها أعرف السبب !

كان علي هارون يزعم أنه صديق أبي الحميم، لكنه طلب مني أن أتصل بأبي ! فهل يعقل أن لا يجوز هذا الصديق على رقم هاتف والدي ؟

كلمت أبي ثم مررت له الهاتف وتمت المحادثة أمامي. كان أبي يعتقد أنهم يبحثون عن تصريح، فأخبره علي هارون بأن الأمر يتعلق بشيء أكبر، وأخبره بأنه سيسافر من أجله في أمر جلل... رحبَ أبي به وانتهت المكالمة.

طلب مني علي هارون بأن لا أخبر أحدا بالأمر. ذهب هذا الأخير في الغد إلى المغرب، واستقبل من طرف أبي، وقد روت لي أختي كل التفاصيل.

قال علي هارون لأبي: لقد أوقفنا الانتخابات وها أنذا جئت إليك في مهمة لأبلُغكَ بأن أصحاب القرار يطلبون منك تولي الرئاسة، قال له أبي: كان عليكم أن تستكملوا الانتخابات قبل أن تُفكروا في هذا الأمر، فأجابه علي هارون: لو لم نوقف الانتخابات، كانت الجزائر ستسير إلى حرب أهلية!

وقال له: ألسنت أنت الذي قلت يوما: "عندما تحتاجني الجزائر فأنا على أتم الاستعداد للعودة"؟

فقال أبي: أجلس هنا سأذهب إلى شركتي وفي المساء سنتحدث في الأمر. في هذه الأثناء اتصل والدي برشيد كريم الذي كان معه بالحزب وأخبره بالأمر.

"كان رشيد كريم يعتبر الابن المدلل بالنسبة لأبي، حيث من كثرة حُبِّه له أطلق اسمه على أخي الأصغر". قال له رشيد: "داروها بيديهم يجلّوها بسنهم" رفض أبي تولي المهمة وأخبر علي هارون بذلك.

امتعض علي هارون من جوابه وطلب من زوجة محمد بوضياف "فتيحة" أن تساعد في إقناعه. طلب علي هارون من أبي أن لا يتخذ أي قرار قبل أن يذهب إلى الجزائر ويلتقي بمنظمات المجتمع المدني وبعض أصحاب القرار، فوافق

أبي ، ومن ثم زار الجزائر في سرية والتقى كبار المسؤولين في فيلا عزيزة، من بينهم أمين عام نقابة العمال عبد الحق بن حمودة.

كان أبي يشعر بالخوف من التوجه إلى حرب أهلية، فأقنعه أصحاب القرار بأن ذلك لن يحدث. قبل الأمر وعاد إلى المغرب، ومن ثم بدأ تحضير نفسه للعودة.

بدأ سوء التفاهم بينه وبين المسؤولين قبل أن يعود إلى الجزائر، عندما أخبرهم بأنه سيتصل بملك المغرب لإخباره بتولييه رئاسة الجزائر.

لما وصل إلى الجزائر كان من المقرر أن يلقي أول خطاب له على الساعة 8 مساءً، وقد حضر هذا الخطاب في المغرب، غير أنه تأخر لمدة ساعتين، والسبب في ذلك يعود إلى أن أصحاب القرار حضروا له خطاباً غير الذي حضره له طاقمه.

كانت نقطة الخلاف بيه وبين الجنرالات هي عبارة : "أمدّ يدي إلى كل الجزائريين".

لقد فهم أبي في أول يوم له في الحكم الدرس، وتيقن أن الأمر صعب، فقال لهم: إما أن يمرّ خطابي أو أعود إلى المغرب. رضخ أصحاب القرار للأمر الواقع.

بعد أن قام أبي بالمعينة، رفض في أول الأمر أن يتقاضى أجره في منصب الرئيس، وقام بتغيير بعض الأمور في الرئاسة للتقليل من التبذير. كان يحرص على محاربة الفساد...

كان الجنرالات يعتقدون أن أبي سهل المراس، ويستطيعون ترويضه، لقد فهم أنهم أتوا به من أجل إلغاء الجبهة الإسلامية للإنتقاذ، وأرادوا استعماله كواجهة

للتغطية على جرائمهم. أمّا هو فقد جاء بعقلية الثورة ومدّ يده للجميع دون استثناء، ما جعلهم يصطدمون بصخر ويعيدون حساباتهم معه.

كنت في العاصمة يوم أن قُتل الرئيس محمد بوضياف، اشتعلتُ مع وزير حقوق الانسان علي هارون، عضو المجلس الأعلى للدولة. وللتوضيح: كنت اشتعلتُ ساعتها في هذا المنصب قبل مجيء أبي إلى الرئاسة.

بعد عودتي من تناول وجبة الغداء على الساعة الواحدة، دخلت مكتبي، وإذا بي أسمع خبر مقتل أبي الذي نزل علي كالصاعقة !

في البداية لم أستوعب الأمر، وصعدت مباشرة إلى مقرّ الرئاسة ! رأيت زوجة أبي فتيحة تبكي... تأكدت بأن الأمر لم يعد مجرد إشاعة !

ذهبتُ إلى أحد أصدقائي وقضيتُ معه اليوم كله. كُنْتُ أسأل نفسي: لماذا كانوا يتصلون به ويُقبلون رجله ومن ثمّ غدروا به ؟ ليست في العادة الجزائرية صفة العدر!

ثلاثة أيام بعدها، مررتُ بالتلفزيون الجزائري أين صرّحت بأن من جاؤوا به هم من قتلوه !

التقيت وزير الدفاع السابق خالد نزار بعد أسبوع في مقرّ الرئاسة، "أين أقاموا تكريما لوالدي". طلب مني مرافقته، واصطحبني معه الى البهو، وفي أحد زواياه سألني قائلا:

سَمِعْتُ بِأَنَّكَ دُعِيتَ للتلفزة وصرّحت بكلام خطير! فأعدته على مسامعه! استحلّفتني بالله وطلب مِنِّي أن لا أكرّر هذا الحديث ثانية، ووعدني بكشف الحقيقة كاملةً.

صدر التقرير الأول عن لجنة التحقيق في مقتل أبي، فاتصلتُ به في وزارة الدفاع لأقابلهُ حول الموضوع، لكنه لم يجيبني، مما اضطرني لترك رسالة له عند كاتبه، ومنذ ذلك اليوم لم أتلقَ أيَّ ردٍّ منه.

صدر التقرير الثاني، أين قالوا بأنَّ الفعل صَدَرَ من مبارك بومعرافي وهو فعلٌ معزول، فأعدتُ الاتصال به، لكن منذ ذلك الوقت لم تظهر أية حقيقة!

بعدها تأكدت بأنهم يريدون إخفاء الحقيقة، بدأت في إحراجهم عبر وسائل الإعلام. منذ 2001، وجهت لهم أسئلة عديدة عبر الصحف، كما وجهت رسالة مفتوحة إلى خالد نزار، وكذّبتُ التقرير... ولكن لم أتلقَ أيَّ ردٍّ إلى حدِّ الآن. فياترى لماذا هذا الصمت؟

نشرت كتابًا بعنوان: " إلى أين تتجه الجزائر" في جوان 2011، أين اتهمتهُ صراحةً رُفقة بعض الجنرالات وهم على التوالي: العربي بلخير، اسماعين العماري، ومحمد مدين المدعو توفيق، لأنهم هم المسؤولون المباشرون على مقتل أبي، لكنه لم يجب إلى حدِّ الساعة!

هل من المنطق أن يُقتل رئيس جمهورية ويجاسبُ شخصٌ واحد على هذا الجرم؟ فأين مسؤولية الحرس؟ وأين الحماية؟ وأين المسؤولين الكبار في الدولة الذين هم على علاقة بأبي؟

لو سألت أيّ جزائري على هذه الفعلة الشنيعة، فإنك لا تجد جزائريا واحداً يقول لك بأن العملية فعل معزول!

عندما كان جثمان أبي منتصبا في المكان الذي خُصّص له قبل دفنه، كان معظم الجزائريين عند مرور لإلقاء النظرة الأخيرة على جثمانه، يدعون له بالرحمة ويبكون، ويصرخون في وجه المسؤولين وقادة الجيش، ويرددون عبارة " قتلتموه أيها الحركى قتلتموه أيها الخونة!"

كانت شعارات الشباب، وهو يُتقلُّ إلى مثواه الأخير في مقبرة العالية: بوضياف ترك وصية: الشبيبة آتية... أنتم من أتيتم به... وأنتم من قتلتموه...!

في طريقنا إلى مقبرة العالية، كانت السيارة الأولى مخصصة لنا، كنت أنا وأخي نريد أن نركب، ومن كثرة الازدحام والتدافع لم نتمكن من ذلك.

كنا شاهدين على ما يجري، لم تسلّم سيارة من سيارات المسؤولين من الشتم والركل والبصاق وغضب المشييعين! لو كان لدى المسؤولين أدنى أنفة لاستقالوا من مناصبهم جميعاً!

لقد التقيت بالصحفية "نادية كربوة" التي كانت تكتب في جريدة "لوماتان" وقالت لي بالحرف الواحد أنها كانت في الصف الثاني داخل القاعة التي أقيم فيها التجمع بعنابة، وشاهدت بعينها أن قاتل أبي قُتل على الفور... لا شك أنها تعي ما تقول؟

من بين الذين وُجّهت لهم أسئلة حول مقتل أبي: رئيس الحكومة الأسبق أحمد غزالي، هذا الأخير، طلبت منه أن يكون كشاهدٍ معي في محكمة العدل الدولية، لكنه فاجأني برده في جريدة الشرق الأوسط بأن بوتفليقة هو من يحرّكني!

نسي هذا بأن مقتل أبي كان سنة 1992، ومطالبتي بالحقيقة كانت قبل مجيء بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999 ؟

ما أغاضني أكثر قوله: بأني أتا جر بدم أبي، وهي سياسة مُنتهجة لتشويهي، ومن ثمّ لإسكاتي. يكفي أنه في الأخير اعترف بأنه كان حركيا للنظام !

مقتطف من حوار مطول أجرته مع ناصر بوضياف على إذاعة وطني يوم 01 نوفمبر 2011.

تحقيق حول تفجير مطار هواري بومدين

أثبتت الشهادات المتواترة براءة النائب حسين عبد الرحيم، من عملية تفجير المطار التي حدثت في أوت 1992، "وأنهم بها". وأجمع أصحاب الشهادات بأن جهات أخرى هي من يقف وراء العملية ...

حسين عبد الرحيم: فاز بالانتخابات التشريعية بدائرة بوزريعة ممثلا عن الجبهة الاسلامية للإنقاذ، سنة 1991. وأُعدِمَ في بلدية تازولت التابعة لولاية باتنة شرق الجزائر، بعد عام من الحكم الذي صدر ضده، وكان قبلها يقبع في سجن لومبار الذي تركته السلطات الاستعمارية ...

أُعدِمَ حسين عبد الرحيم ومجموعة من رفقائه وراحوا ضحايا نتيجة سيناريو أُعدّ لهذه القضية... نفذته أيادي عن علم أو عن جهل، وأبعاده تبقى مخفية نتيجة التضليل الإعلامي، ونتيجة العدالة الغائبة.

خيوط السيناريو تبدو واضحة للعيان، من خلال الرسالة التي نقلها أحد محامي حسين عبد الرحيم حول التعذيب الذي تعرّض له والابتزاز.

ومن خلال أقوال النقيب السابق في الجيش الجزائري أحمد شوشان الذي كان قبل عملية المطار يقف في قفص المحكمة العسكرية ببشار، ومُهمّ في قضية أخرى...

يَتَقَلُّ إلينا في شهادته على قناة المصالحة بالإنترنت، و بتاريخ نوفمبر 2010، أقوالاً عن المدعو الحاج أعراب، الذي جيء به لمحكمة بشار العسكرية مع أنه مدني!

أين حوكم العشرات من الضباط بتدبير عملية انقلاب. وكان أن أدلى الحاج أعراب حسب شهادة أحمد شوشان بأقوالٍ حول نوايا جماعة حضرها حسين عبد الرحيم لتفجير المطار في مارس 1992، أي قبل أن يحدث تفجير المطار في أوت 1992 ...

ويروي أحمد شوشان النقيب العسكري السابق في القوات الخاصة، فصولاً عن المكان الذي حضره النائب حسين عبد الرحيم بأعالي بوزريعة كمدعو لحضور عقيقة لأحد مناصريه ...

لتأتي أخت حسين عبد الرحيم، وتعلن في شهادتها على إذاعة وطني، شهر أكتوبر 2011، أن أخاها كان مُندهشاً من هول العملية! وكان يردّد أمامهم بأن الذي يقف وراءها ليسوا جزائريين!

كما يؤكد جمال رصاف: وهو أحد الذين تمّ نفيهم إلى بوركينافاسو، وأحد المتهمين في قضية المطار، والمحكوم عليه بالإعدام، في شهادته هو الآخر على

إذاعة وطني أسبوعين بعد شهادة أخت حسين عبد الرحيم، براءة حسين عبد الرحيم ! وقد ذهب إلى حسين عبد الرحيم بِحُكْمِ علاقته الحميمة معه وسأله عَمَّن يقف وراء عملية التفجير؟ فأجابه بالحرف الواحد: أن الجهات التي تقف وراء العملية ماهي إلا المخابرات الجزائرية أو الموساد !

وقد كان حاضراً عندما سأله عبد القادر شبوطي نفس السؤال وأجابه نفس الجواب!

وقد نقل أحمد شوشان أقوالاً صدرت عن يوسف بوصبيح الذي أعدم خارج القانون في سجن البرواقية، كما قتل معه كثيرون " فيما سمي آنذاك بعملية الفرار" أين كان يتواجد أحمد شوشان !

وكان المفترض أن يُحال إلى سجن لامبيز حسبه، أين يتواجد كل المتهمين في قضية تفجير المطار!

ويطرح التقيب السابق أحمد شوشان عدة علامات استهتام حول عملية التفجير، ومن يقف وراء تحويل القنبلة التقليدية إلى قنبلة شديدة المفعول تحصدُ الناس حصداً؟

وكانت تستهدف حسب يوسف بوصبيح برج المراقبة وتهدف إلى لفت الانتباه إعلامياً إلى قضية الجبهة الإسلامية للإندقاد، فمن الذي حولها إلى تفجير قاعة المسافرين؟ ومن الذي أمر بإخلاء القاعة قبل حدوث الانفجار؟ ومن الذي أدخل مادة البلاستيك؟ إلى غيرها من الأسئلة التي تتعلق بالتفجير؟

لتأتي شهادة الأمير السابق للجيا عبد الحق لعيادة قاطعة كل الشكوك، مؤكدة بأن مُفجّر العملية هو سائق الهاشمي سحنوني، وهو نفسه من اعترف بفعلته أمام جمع من الناس، قبل أن تتوحد الجماعات الإسلامية المسلحة ...

وقد قُتلَ في عملية بأعالي العاصمة ! هو نفسه من أبلغ الجهات الأمنية، بأن هناك قنبلة وضعت في المطار، لتفجر بعد قليل!

كما صرّح بأن جمال العسكري الذي لا يزال في السجن منذ سنة 1992، لا علاقة له بعملية المطار! وأنه مستعد لإعطاء الإسم الحقيقي لمفجر القنبلة، والذي جاء بمادة التي أنتي TNT ومادة البلاستيك، والذي صنع القنبلة، في حالة إعادة المحاكمة ! وقد أخبرني بأنه يتواجد بالخارج.

فيما جاءت شهادة رضا سلامة... الذي كان مكلفاً بالإعلام ومسجوناً بالسركاجي، وأخ أمير جماعة مسلحة قُتل في إحدى العمليات بجبال الشريعة... ويسمى بالإسم مفجر القنبلة بمطار هواري بومدين وهو: سائق الهاشمي سحنوني الذي أعلن عنه عبد الحق لعيادة في حوارهِ على إذاعة وطني بتاريخ 29 جانفي 2012، واسمه خالد من بلكور. وبذلك يثبت رضا شهادة عبد الحق لعيادة ! لقد أجمع الكل على براءة حسين عبد الرحيم !

إنّ إعادة إجراء محاكمة عادلة في قضية المطار، هي ما سيقودنا حتماً إلى تحديد الجهات التي تتقف وراء التخطيط لهذه العملية، التي راح ضحيتها وطنٌ كاملٌ نتيجة التضليل الإعلامي... وإعادة الاعتبار لمن ظلّموا زوراً ومهتاناً في هذه القضية، ستبقى قضية كل الشرفاء والصّادقين.

تحقيق نور الدين خبابه 2012/12/18

تمديدات ومحاولات اغتيال مهدي علالو مع نشر البيان

تعرضت لمحاولات اغتيال في ظرف أشهر معدودة.

الحادث الأول: بتاريخ 06 أفريل 1994. خرجت من منزلي على الساعة 08 و 45 دقيقة صباحاً. فتحت باب السيارة، رأيت شابان متجهان نحوي، وهما: جيلالي سليمان، وحسين بلواد.

هذا الأخير، يسكن نفس الحي الذي كنت أقطن به، وحسب المعلومات التي استقيتها فيما بعد، كان في فرنسا وتم طرده بسبب انحرافه وإدمانه. عندما قدم إلى الجزائر، كان بائعاً للسمك. تم استعماله من طرف جماعة مسلحة قصد تصفيتي، ابن عمه بلواد مراد، "كان عضواً في مجلس الحركة الشعبية للوحدة والعمل" التي كنت أترأسها". مراد بلواد: هو أيضاً أحد ضحايا المأساة الوطنية. قتله جماعة مسلحة بعدما رفض تسديد الفدية التي طلبوها منه. "كان يمتلك متجراً للتجارة".

لم أستو بعد في السيارة، حتى أخرج الشاب جيلالي سليمان مُسدساً من عيار تسعة ملم وأطلق علي رصاصتين، الأولى: أصابتنني في بطني، والأخرى في ذراعي! كان مساعده يترصد لأحد رفقائي.

بدأ مرافقتي يبكي بكاء الطفل الصغير من هول الصدمة. تدهرجت وراء السيارة لأختبئ... كانت جارتي تصرخ بأعلى صوتها وهي بالقرب من موقف الحافلة. كانت تعتقد أنهما يحاولان قتل والدها "الذي كان شرطيا قبل أن يتقاعد". بعدما سمعا الصُراخ هربا!

ركبت السيارة ودمي ينزف... كنت أقودها بيدي اليسرى، زميلي معي كان في حالة هستيريا!

طلبتُ منه التوجه إلى مستشفى عين النعجة. في الطريق: وصلنا إلى حاجز الشرطة بالخروبة، "قبل نفق واد أوشايح". لما رأني الشرطي أنزف، رافقنا على الفور إلى المستشفى دون أن يأخذ الإذن من قيادته. تكلم عبر جهازه اللاسلكي مع مركز المراقبة بالمحافظة المركزية وقال لهم: أنا في طريقي إلى مستشفى عين النعجة، أرافق السيد علالو الذي أصيب بالرصاص... اتصل جهاز الشرطة بالرئاسة لإعلام المسؤولين بالحادثة. دخل اللواء صنهاجي لمكتب الرئيس اليمين زروال وأخبره بالحادثة. طلب رئيس الدولة مدير المستشفى بالهاتف وقال له: " السيد علالو في طريقه إلى المستشفى، أصيب بالرصاص، اعملوا المستحيل من أجل إنقاذه"!

لما وصلنا إلى المستشفى، وجدنا الأطباء ومدير المستشفى في انتظارنا. حولوني إلى غرفة العمليات ...

بعدها أفتت، تم تحويلي إلى جناح آخر ... كان أول من زارني، اللواء صنهاجي حاملاً رسالة من الرئيس اليمين زروال. كان الرئيس يسأل مدير المستشفى في كل مرة عن أحوالي... علمت فيما بعد أنه كلفَ موظفًا في الرئاسة للاتصال بعائلي وطمأنهم، وطلب منهم الاتصال به إذا احتاجوا أي شيء. طلب من أفراد الجيش حماية عائلي والجناح الذي خصص لي بالمستشفى.

عند خروجي من المستشفى، طلبت من اللواء صنهاجي مقابلة الرئيس زروال ... استقبلني. عندما شكرته على ما قدمه لي، أجابني: عيب تقول مثل

هذا الكلام ... ما فعلته معك واجب وطني... ألسنتُ رئيس كل الجزائريين؟
لم أقم إلا بواجبي... لو حدث هذا الأمر لرئيس حزب آخر لفعلت نفس الشيء.

بعد محاولة الاغتيال التي تعرّضتُ لها، زراني إلى بيتي "منصوري الملياني، هذا الأخير، أعدمُ بتهمة تفجير مطار هواري بومدين". أخبرني أنّ الجماعة الإسلامية المسلّحة بريئة من عملية اغتيالي، وفي نفس الحادثة جاءني بن عزوز زبدة وقال لي نفس الكلام. كما أن جهات أمنية كنتُ على تواصل معها، أخبرتني بأنّها تتبرأ من عملية استهدافي ...

ذات يوم: اتصل بي جهاز الأمن يطلب مني القدوم للتعرف على الجاني، فَلَبَّيتُ طلبهم وذهبت... رأيت الشخص الذي أراد قتلي بأمر عيني في مصلحة حفظ الجثث.

محاولة الاغتيال الثانية: بعد يوم واحد من رسالة تهديد بالقتل وصلتني... كنتُ مصحوباً بالحرس يوم 17 جويلية 1994، في الطريق الوطني ... في مدخل المحمدية، كانت مجموعة مُسلّحة تنصب لنا كميناً! تم ابلاغ حرسي بهذه المجموعة من طرف الشرطة عن طريق الهاتف اللاسلكي وغيرنا مسلكنا. أخبرني الإخوة بأنّ حياتي أصبحت مهدّدة بالخطر، فاضطرت إلى الهجرة إلى إسبانيا، التي مكثت بها عدة سنوات قبل أن أعود إلى الجزائر مؤخراً.

الجمعة الإسلامية للانتقاد



العدد 7 ص 1415
الطبعة 16 جوانية 1994

كتاب الجيش الإسلامي للإنقاذ

بيان

"هذا بلاغ للناس ولينذروا به"

ورد إنس المجاهد بن أن عدد الله المناق المسس مهدي عباس علالو (رئيس حزب علماني مسجهرمي) عضو المجلس الإنتقالي الوطني الذي فرض على الأمة بدل الرجال الذين انتخبهم، بنوي القيادة بزارة إلى دولة البهوه، وقد أعلن ذلك رسميا عبر الصحافة.
وأمام خطوة هذه البهوية في حق الأمة وحرمتها، فإن المجاهدين يحذرون هذا الشخص من إتمام مشروعه الشيطاني هذا، وإلا فإنه يكون قد حكم على نفسه وأقام على نفسه النجاة، وعندئذ سيكون مصيره كأولئك الذين يخفون بيوتهم بأيديهم

اللهم ها قد بلغنا فاشهد.

"وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله"

عن المجاهدين: كسبة العهد



شاهد على مجزرة سر كاجي

إن مجزرة سر كاجي كارثة حقيقية. قُتلَ فيها ما لا يقل عن 118 شخصاً، عكس العدد الذي صرّح به النظام وهو: 93 قتيلاً. والدليل في ذلك، أن مجزرة سر كاجي نسبت إلى الأخ بوعكاز الذي كان من بين المحكوم عليهم بالإعدام! ومن الغرائب أن اسمه غير موجود في عداد القتلى، لمن لا يعرفه: هو ابن عقيد في الجيش!

الأغرب هو أن 17 قتيلاً موضوعون تحت علامة مجهول (X)، والمعلوم أن كلّ سجين عندما يدخل السجن توضع له البصمات، ويتمّ تصويره، ولديهم كلّ المعلومات بشأنه!

السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا تمّ إخفاء هذه الأسماء؟ ولصالح من؟ كان من المفترض أن أكون أنا وعبد القادر حشاني رحمه الله شاهدان رئيسيان في مجزرة سر كاجي، كون أننا كنا نقوم بوساطة بين النظام والسُّجناء، يبقى السؤال مطروحاً: لماذا لم نُستدعَ إلى المحاكمة؟

الأغرب من كلّ ما سبق، حوكم أكثر من 200 شخص في قضية السر كاجي، ولم أحاكم أنا؟ هذا أمرٌ غريبٌ حقاً! والسؤال لماذا؟

من المفترض أن أوّل من يعاقب هو الهداوي أحمد مدير السجن آنذاك والحُرّاس الذي تناوبوا في الصبيحة وفي المساء.

أُيَقَلُّ أن يدخل السلاح إلى مساجين محكوم عليهم بالإعدام؟ أين كانت هذه الحراسة، والمحكوم عليهم بالإعدام في زنازين انفرادية؟ إنما قضية مُدبّرة ومبرجة، راح ضحيتها الإخوة! وأتحدّى النظام في ذلك! أنا مستعد لأن أذهب إلى محاكمة أخرى!

لقد وقع اتصال في الخارج بين شقيق بوعكاز الذي كان ينتمي إلى جماعة مسلحة مع سجين داخل سركاكي يدعى حميد مباركي، هذا المظلوم الذي فرط فيه الإخوة وتركوه يعاني في السجون ويتقلّب بينهم، ويتلقى أنواعا من الظلم والاضطهاد... كان على النظام أن يعفو عنه في إطار ما سمّوه المصالحة.

لقد تمّ الضّغط على الأخ حميد مباركي من طرف الأخ الشقيق لبوعكاز، وقاموا بتهديده وقتل أقاربه... ممّا جعله يرضخ لطلب من هددوه.

يجب أن يعرف الجميع أن الأخ الشقيق لبوعكاز تمّ القبض عليه خارج السجن، واعترف للجهات الأمنية قبل تنفيذ مخطّط التمرد في سركاكي! وهنا وجب طرح العديد من الأسئلة: لماذا حاصروا السجن قبل بدء التمرد؟

أدخلوا السلاح وسربّوه إلى سجن سركاكي، أين تمّ قتل أربعة حُرّاس وهم على التوالي: شريحي موسى، وتعود أصوله إلى ولاية برج بوعريريج، زغرابة سيد أحمد، بوزيد محمد، بخوش رشيد.

لقد سقط بعض الإخوة في الفخ، ولم يكونوا على علم بأن العملية مدبّرة. عند محاولة خروجهم من السجن والفرار، كان لهم رجال الدرك بالمرصاد.

لقد احتفظ الإخوة في السجن برهينتين للضّغط على النظام. حاولوا فكّ قيودي وأنا بالزنزانة الانفرادية تحت الأرض، واستطاعوا أن يكسروا قفل

الزنزانة بعد صلاة الصبح. لما أخرجوني، كان حوالي 200 شخص خارج الزنازين.

لما صعدت وجدت الشيخ يخلف شرّاطي، حسن كعوان، قاسم تاجوري، أحمد الودّ... رحمة الله عليهم جميعا.

طلبت من الإخوة أن نُكوّن خلية أزمة وسألتهم: أين يوجد عبد القادر حشاني رحمه الله؟ فقالوا: يوجد في الطابق العلوي بقرب العيادة، أين يوجد المبارك بومعرافي "القاتل المفترض للرئيس محمد بوضياف"!

طلبت من بعض الإخوة كان من بينهم جمال العسكري وهو أيضا ابن عقيد في الجيش لا يزال مسجوننا ظلما إلى اليوم، أن يأتوا بالشيخ عبد القادر حشاني، وفي حالة رفضه، عليهم كسر أقفال الزنزانة والإتيان به.

اجتمعنا، واقترحنا أن يخرج عبد القادر حشاني رفقة الشيخ يخلف شرّاطي للتفاوض مع النظام. رفض الشيخ يخلف شرّاطي الأمر وطلب مني أن أخرج عسكري بالإضافة إلى الشيخ عبد القادر حشاني كسياسي.

أخذت المبادرة، وقلت للشيخ عبد القادر حشاني: سأقدم أنا ماشيا وسر أنت من خلفي.

إذا ما تمّ الغدر بنا وأطلقت الرصاصة الأولى ستكون في صدري... ما إن تقدّمت إلى الخارج، رأني ضابط اسمه المبروك، كان يُشرف على نقلي في إطار التنقل إلى محكمة البلدية، وطلب مني العودة، فقلت له: أريد أن نصل بقيادة النظام، فقال لي: أمهلني سأندبّر الأمر.

بعد رؤية قيادته طلب مني أن أخرج أنا وعبد القادر حشاني فقط، وإذا لازمنا أحد آخر فإنه سيرمي الرصاص علينا!

بدأنا الحديث مع القيادة آنذاك وكانت متمثلة في: الجنرال الشريف فوضيل وجنرال آخر، إضافة إلى النائب العام ومدير السجن الذي أقيّل من منصبه بعد ذلك، وصلنا الأمر بأن الجنرال اليمين زروال حضر إلى السجن!

طلبنا منهم أن نجد حلاًّ قبل أن تنفقت الأوضاع، وأخبرناهم بأن هناك أربعة حراس قتلوا، إضافة إلى أحد الإخوة المساجين!

طلبنا إحضار ثلاثة محامين لمعاينة الأوضاع، وهكذا، نطلب ممن تسببوا في قتل الحراس تسليم أنفسهم لمحاكمتهم، وتنتهي العملية بإنقاذ بقية المساجين.

وكإظهار حسن النية من جانبنا للنظام، طلبنا إحضار المختطفين الموجودين لدى الإخوة في السجن، وقدمنا لهم واحداً منهما وطلبنا أن يختاروا واحداً عن طريق القرعة...

لما أطلقنا سراحه، عوض أن تسير الأمور في اتجاه التهدئة والحلّ الممكن، أخذوا ذلك المختطف، وقاموا بتعذيبه، وأتموه بأنه كان يتعامل معنا!

بقينا مدة في أخذ وردّ حول الضمانات، وهكذا لم يجد أحد الجنرالات حجةً ففرضت المفاتيح على الأرض وصرخ قائلاً:

إذا كان سجينان هما من يديران الأمر، فذهبوا إذن إلى قيادات أخرى لإدارة الأزمة!

قال عبد القادر حشاني: يا حضرة الضابط، هذه دماء ! نحن مسؤولون عنها أمام الله ! هم أبناء الجزائر، هم جزائريون في النهاية ! أليس كذلك ؟ يجب أن نحافظ جميعا على دمائهم ! نحن لا نستطيع إرجاع أرواح من ماتوا، ولكن علينا أن نحافظ على الدماء التي لم ترق بعد !

خرج الجنرال رفقة النائب العام، ومن ثم عادا. تم وضع عبد القادر حشاني في حجرة ووضعوا عليه حراسا، وطلبوا مني أن أعود إلى السجن. أعطوني مهلة ربع ساعة ! أحسست أنهم يريدون تصفيتي !

عدت إلى السجن فوجدت محمد تبي رحمه الله قد وضع المبارك بومعرافي " القتال المفترض للرئيس محمد بوضياف " تحت ركبته.

دخلنا الزنزانة حوالي 14 أcha، وهكذا شرح لنا المبارك بومعرافي كيفية تصفية الرئيس محمد بوضياف، ومن أعطاه الأوامر. محمد تبي رحمه الله قال لي: سأضع المبارك بومعرافي على ركبتي وأضع السكين على رقبته، وأعلم أن قيادة النظام يحرصون على حياته، وهكذا نستطيع تسوية الأمر معهم !

خرجت مع أحد الإخوة اسمه أحمد الشامبلا يعود إلى مدينة بوفاريك، كانت مجموعة من القوّات الخاصة تريد رمي الرصاص علينا. رأني أحد الضباط وتعرّف علي وطلب منهم أن لا يرموا الرصاص.

أخذوني وأحقوني بعبد القادر حشاني في الحجرة وأغلقوا علينا الباب ! كان أحد العملاء هو من سرّب المعلومات عن الإخوة داخل السجن إلى قيادة النظام، وأتخفظ عن ذكر اسمه في الوقت الحالي !

وهكذا دخلوا بالرشاشات وبدأوا في الرمي على المساجين، حيث قاموا
بمجزرة رهيبة يندى لها جبين الانسانية !

منذ العصر إلى غاية صلاة الصبح والرصاص يُدوي، وأخيراً، جاء الجنرال
عبّاس غزِيل وطلب منهم التوقف عن الرمي !

دخل الجنرال خالد نزار وزير الدفاع السابق إلى السّجن، مع أنه كان متقاعدًا
كما أعلن، ووجه نحوَي المسدّس، وقال لي: لو يُقتل المبارك بومعرا في سأقتلك !

أخذ الجنرال عبّاس غزِيل نظّارات عبد القادر حشاني رحمه الله ورماها فوق
الأرض ! وقام بتكسيروها برجله ! وأمر الحراس بحلق لحيته !

كان الحراس يضعون علامة الصليب على المساجين، ويخرجوهم من الزنازين
ويقتلوهم ! من بين الذين قتلوهم أمامي: الدكتور أحمد الودّ رحمه الله ! قتله
أحد الحراس بالمطرقة التي تستخدم لطرق المسمار بضربة في الرأس.

مقتطف من حوارِي المطوّل مع عبد الحق لعيايدة " الأمير السابق للجماعة
الإسلامية المسلّحة" على إذاعة وطني، 2012/01/29.

شاهد على مجزرة البرواقية

دخلتُ السّجن وخرجت منه، وسأسرد عليكم تجربتي وبعض الحقائق دون أن
أخوض في التفاصيل.

لن أحدثكم في هذا الباب عن السّجن العسكري، الذي كان تحت رحمة الجمهورية التي أنشأها خالد نزار "وزير الدفاع السابق"، وسأحدثكم فقط عن السجن المدني الذي يمثل وزارة العدل في الدولة التي ترفع شعار المدنية وحقوق الإنسان.

كنت ضابطا برتبة نقيب في القوّات الخاصة، أين تخرّج الآلاف من العسكريين على يدي، منهم من وصل إلى رتبة عقيد، ومنهم من أصبح برتبة جنرال في الوقت الحالي ! لم أكن أحتاج إلى إعادة التربية من طرف أعوان هم بحاجة إليها !

كان محكوما عليّ بثلاث سنوات سجن، بعد محاكمتي في المحكمة العسكرية ببشار في إطار جنحة، وهذه الجنحة ليست مُصنّفة في إطار قانون العقوبات الجنائي. قضيت سنة كاملة من العقوبة التي سلّطت عليّ.

لم تكن قضيتي تخصّ الشعب ولا الدّولة الجزائرية وإنما كانت محصورة في القيادة العسكرية آنذاك بخصوص صراعي معهم.

كان المفترض أن أقضي باقي عقوبتي في سجن عسكري، فما هي الخلفية التي على أساسها يا ترى تمّ تحويلي الى سجن مدني ؟

حوكمت في ظروف استثنائية في المحكمة العسكرية ببشار، وفي حالة الطوارئ التي كانت تطبع البلد، ومع كلّ الذي حصل، كانت أقصى عقوبة في حقي هي ثلاث سنوات؟

سأحدثكم بعد حين عن كيفية استقبالي، ليس من طرف الشرطة العسكرية هذه المرّة، بل كيف استقبلت في سجن مدني من طرف مدنيين !

جاؤوا بي من سجن بشار، وعندما وصلت سجن البرواقية، كنت مقيداً بقيود حديدية خفيفة، "كالتّي تضعها الشرطة عندما يمّسك بأحد المتهمين".

وضعوا أغلالاً في يدي، وفي رجلي، لم أتمخّلها في حياتي. كنت رأيتها في فليم عن تاريخ اليابان في القرن العاشر، وعندما وضعوها لي: أحسست أنني أعيش في عالم آخر!

أمروني أن أمشي بها فلم أستطع. فأهالوا علي ضرباً، ثم وضعوني في زنزانة تحت الأرض في جناح مظلم وبارد، مع المحكوم عليهم بالإعدام.

لم يكتفوا بتقييدي بالأغلال، بل ربطوني داخل الزنزانة التي كانت رطبة وكانت تسيل منها بعض المياه!

عندما سمع المساجين الذين كان أغلبهم من أنصار الجبهة الإسلامية بقدمي، قاموا بالاحتجاج على الطريقة التي عوملت بها، ممّا اضطرّ المسؤولين على إدارة السّجن أن يُغيّروا من تصرفهم نحوّي، وسمحوا لي أن ألتحق بالمساجين. وضعوني في زنزانة انفرادية، حيث لا توجد أدنى الحقوق لكرامة الانسان. "كان هذا هو الترحاب بي"!

كان الهدف من هذا السجن ومن هذه المعاملات اللاإنسانية، هو تحطيم النفس البشرية، وإذلال المواطنين الجزائريين، ونزع كرامتهم وترويضهم كالبهائم!

من حظّي أنني كنت مهياً نفسياً لمثل هذه الظروف القاسية، نظراً لتكويني العسكري، وكنت مستعداً حتى لظروف الحرب، فمع كلّ الضغوط التي مورست علي، بقيت صامداً ومحافظاً على شخصيتي وأمسك بأعصابي.

لاشكّ أنّ من المدنيين الذين تعرّضوا لمثل هذه الظروف، سيتغير حالهم وسيصبحون عدوانيين ومضطربين نفسياً ... وربما منهم من يُصبح منتقماً ممن تتسببوا له في هذه المأساة، وهذا هو الغرض من معاملة السلّطة للمساجين !

بعد تعرّفي على أوضاع السّجن، اكتشف أنه من بين 1200 سجين، هناك أكثر من نصف عدد المساجين مستواهم جامعي.

صنف من الدكاترة، والفلاسفة، والأساتذة، والأطباء ...، وصنف آخر من الشباب في مقتبل العمر، وفي ظل المراهقة والتحوّل الفيزيولوجي ... تمّ تدمير مستقبلهم بالإتيان بهم الى هذا المكان السيء الذكر، إلى درجة أنهم لم يعودوا يُفرّقون بين الماضي والحاضر !

شرّ البلية ما يُضحك ! ذات يوم قام السّايح عطية أمير جماعة إسلامية مسلّحة تسمّى "الكتيبة الخضراء"، وقبض على بعض حرّاس السّجن، وهددهم بالقتل. أمسك واحداً من بينهم ورمى الرصاص بقرب أذنيه، قائلاً له:

في حالة الإساءة إلى المساجين: سأضع رصاصة في أنفك المرّة القادمة ! وعندما أطلق سراح الحرّاس أصبحوا يتعاملون مع المساجين بنوع من اللّيونة. وهكذا تغير حال المساجين في تلك المرحلة !

تحوّل السّجن الذي أراه النظام جحيماً إلى جامعة تكوين، وهذا بفضل الأساتذة الموجودين هناك، والدعاة، والأطباء، وبفضل الإرادة الصادقة !

تمّ فتح ورشات للتعليم، والمناظرة، والتفسير، والتجويد، والتوعية، وحو الأمية لبعض المتقدمين في السنّ "الذين عوضوا سنوات الضياع" ... ووصل الأمر الى التنافس في المسابقات !

استمرت هذه الفترة سنة كاملة، كنا في تقدم ملحوظ ! طلبت من أهلي أن لا يزورني أحد منهم في السجن، طيلة العقوبة التي فرضت علي. "كنت أعلم مكر النظام".

حصل تحوّل في قناعة مدير السجن، الذي كان مجاهدا في منطقة الأوراس بالشرق الجزائري، بعدما استشعر حجم ما تعرّضت له من ظلم، وبعدهما تعرّف علي، استدعاني وكلمني، و عرض عليّ أن أتصل بعائلي وأستقبلهم في مكتب بالسجن، فرفضت ذلك وقلت له: إذا كان الأمر يعمّ كلّ المساجين فلا بأس بذلك.

حدّثني عن بعض الترتيبات الأمنية، فوعده أن تكون الزيارة منظمة !

اتصلت بالأخوة في السجن وطرحت عليهم الأمر، ومن ثمّ قمنا بتنظيم الزيارات أيام العيد، أين التقى الإخوة مع عائلاتهم مباشرة ! ومن ثمّ وصل الأمر إلى السّلطات عبر الجواسيس، أين تمّ توقيف مدير السجن واستبداله بأخر !

تمّ تحويل مساجين الى جهات أخرى، وتمّ جلب مساجين من سجن السّر كاجي ومن سجن لومباز ... كان من بينهم من له علاقات مع مدير السجن الجديد، أين بدأت تسوء العلاقات وأصبح من الصّعب التعرّف على المساجين الجدد.

بدأ التحضير في الكواليس إلى عملية فرار، وتمّ غرس أناس داخل السجن. كان الهدف هو: تصفية دعاة بعينهم ! تمّ تكليف أناس بإدارة عملية الفرار من السجن، واستهداف أناس محدّدين، لتصفيتهم !

كان من الصّعب اقناع أناس باغتيال الداعية السعيد بسّايح في مدينة الأغواط على سبيل المثال ! اقتنع المكلفون بمهمة الفرار بضرورة العدول عن رأيهم، وهكذا تمّ إفشال محاولة التصفية الجسدية الأولى... كنت من بين المستهدفين في هذه العملية !

ثمة من قال: كيف لرجل مثل أحمد شوشان، يُزكيه السعيد مخلوفي والمجاهد شبوطي تتم تصفيته؟ على أيّ أساس؟

أقول هذا: لأنّ هناك من بين الشباب من اتصل بي وقال هذا الكلام.

استمرت عملية التدبير للفرار، وتم استدراج شخصين، ومن ثم رميها بالرصاص وهكذا، وجدت إدارة السجن الفرصة الكاملة لتصفية المساجين في غمرة الفوضى !

لم يُقتل جميع المستهدفين في هذه العملية، بل تم حصار البناية التي دفع إليها حوالي 1200 سجين ! كانت هذه البناية محاطة بسور، بعده سور، وبعد السور سور أكبر منهما.

بعد كلّ ذلك، هناك الثكنة العسكرية. بحيث، لو قرّر أيّ سجين الفرار فإنه بعد تجاوز كل هذه الأسوار سيسقط حتما داخل الثكنة العسكرية !

لم يحدث أيّ مرّة أن فرّ السجناء في التاريخ من هذا السّجن، إلاّ اذا كان هناك تواصل مباشر من طرف الدولة.

الأمن نفسه هو من كان يُخرج السجناء، أمّا ما عدا ذلك، فمن المستحيل أن يفرّ أيّ سجين !

في هذا الوقت، اقتحمت القوات الخاصة التابعة للدرك، التي كانت مُشكّلة من حوالي 500 دركي، ومعهم حوالي 250 حارس أمن تابعين لجهاز العدالة.

لا أتكلّم هنا عما كان يجري خارج السّجن، من شرطة وجيش ... بل تركيزي سيبقى على ما كان يجري داخل حرم السّجن. تمت مُساومة المساجين على الخروج، وكان هناك أخذ وردّ.

بعد ذلك، أمر قائد فرقة الدرك المساجين بالخروج صباحا في اليوم الموالي، وإلا ستعرض الى الكارثة.

كان وضع المساجين مُساوي حقا، حيث لا أكل ولا ماء ولا ضياء، ولا أيّ شيء يمكننا من المقاومة، لمدة ثلاثة أيّام.

ومع ذلك، تم اقتحام العمارة، وقتل مالا يقل عن 50 سجيناً بالرصاص الحيّ.

أمّا الجرحى، فهناك حوالي 1000 سجين أصيبوا بجروح متفاوتة، كما تم القتل والتقطيع والتشيل بمجموعة في القاعة 1 وحرقتهم، وتمّ ردمهم في حفرة بمنطقة تاخابيت بين المدينة والبرواقية !

أنا أتحدث عمّا رأيته بعيني وسمعته بأذني، ومن أراد أن يتأكد من صدق كلامي، فما عليه إلاّ تكوين لجنة تقصي، لتُحقق في المكان المذكور، باستعمال وسائل العصر.

كان أحد المساجين الجواسيس يقول لحراس السجون، كنت أشير إليكم من بعيد، عندما كنتم ترمون الرصاص عليّ، ألم تتعرفوا عليّ؟

اتصل بي بعض المحامين كانوا مبعوثين من طرف ديوان رئيس الجمهورية اليمين زروال ووصفت لهم المشهد كما سبق.

بعد هذه المجزرة الرهيبة، وهذه الجريمة النكراء، بدأ المساجين في الخروج، أين استقبلهم الحراس ورجال الدرك بقضبان من حديد عيار 14 ملم في أحد الأروقة، وكأنه يوم الحشر؟

هذه القضبان: كانت مخصصة لتحسين السجن في الجهة العلوية مع الأسلاك!

عندما يمرّ السجن بالرواق يشبع ضربا بهذا القضيب الحديدي، و ينتهي به المطاف عاريا ومدكّداً.

كان الناس عراة في ذلك اليوم القارس، حيث كانت الثلوج تتساقط وكان الموقف رهيباً!

هناك من بين المساجين: مجاهدون وأبناء مجاهدين، وآباء لشهداء، وأساتذة وتلاميذهم... إنه يوم لا يمحي من الذاكرة!

كانت الأرض عبارة عن إسمنت مسلّح، حيث من برودة المكان وضيقة، كان المساجين يتناوبون على الجلوس. كان الثقب الوحيد الذي يوجد هو: مكان قضاء الحاجة في المراض!

كانوا يُخرجون المساجين مرّات عديدة في اليوم، وكلّ مرّة يخرج المساجين، يدخلون ضرباً ويخرجون كذلك!

تمّ تزويدنا بلباس يُعطى للمحكوم عليهم بالإعدام، هذا النوع من اللباس: عبارة عن خيش، يُستخدم في القديم لصنع الأكياس!

بعد أسبوع، بدأ الدّود يخرج من أجسام بعض المساجين، حتى وصل الأمر بأن يتم تطهير المساجين عن بعد، بالسوائل المضادة لبعض الجراثيم! تعرضنا كلنا إلى هذا الأمر بنسب متفاوتة !

بقينا على هذا الحال مدة شهرين، وبينما لم يبق لي كثيرا من عقوبتي، بدأوا بتحضير مؤامرة أخرى يوم خروجي من السجن !

تمّ تحويلي إلى سجن الحراش، أين أكملت العقوبة التي سلّطت علي، ومن غرائب النظام: تمّ اختطافي يوم خروجي من السّجن وأنا في قاعة الانتظار من طرف مجموعة تنتمي إلى الأمن العسكري !

جاؤوا من بن عكنون خصيصًا ! أخذوا بالقوة مني ورقة إثبات الخروج من السجن وبدأت في مرحلة أخرى من المعاناة.

تمّ تحرير الشهادة من حوار مطول أجرته مع التقيب أحمد شوشان، يوم 30 ديسمبر 2010، على قناة المصالحة بالإنترنت.

شاهد على فرار سجن تازولت

بعد التعذيب الذي تعرّضت له في سجن سطيف، وبعد العمليات التي أجريت لي في المستشفى نتيجة الإصابات بالرصاص، نُقلت في سيارة إسعاف إلى سجن تازولت دون محاكمة.

كانت ثلاث حافلات مملوءة بالمساجين، أغلبهم من أنصار الجبهة الاسلامية لدينقاذ، تمّ نقلهم من سجن سطيف الى هناك.

عند وصولنا: كان في استقبالنا حراس السّجن، يقفون مقابل بعضهم بعضا في رواق على شكل صليب، ويحملون قضبانا حديدية يضربون بها المساجين... المحظوظ فينا من وصل إلى الساحة واقفا!

أغلب المساجين، كانوا يصلون مهثمين وأجسامهم مخضوبة بالدماء، وهم يصرخون ويبكون!

تمت تعريتهم جميعا بالكامل ووضعوا في ساحة السّجن. إنه موقف رهيب جداً!

أخذني اثنان من سجناء الحق العام، وسارا بي نحو الزنزانة التي كانت محجوزة لي، وفي الطريق إليها على السرير المتحرك الذي وضعاني عليه، سقطت على الأرض، بعدما تم تحريك السرير! كنت أتألم وأصرخ من شدة الإصابات!

رموني في الزنزانة تحت الأرض في جناح المحكوم عليهم بالإعدام "في قضية قمار". لم يكونوا يعالجوني بل كان الإخوة هم من يعالجوني بالعسل الذي كان يأتي من الخارج!

قاموا بخلق لحيتي ورأسي وحتى حاجبي! كان الأمر نفسه لكل المساجين!

عندما بدأت زيارة الأهالي للمساجين، أغلب عائلاتنا لم يتعرفوا علينا، نتيجة التعذيب والحالة اللاإنسانية التي كنا فيها!

نقلونا في مجموعة إلى المحكمة بسطيف أين حُكم علي بالسجن المؤبد رفقة إخوة آخرين. كانت المجموعة الأولى تتكون من 36 شخصا.

صدر الحكم علينا دون أن نرى وجوه القضاة في المرة الأولى، الشخص الوحيد الذي رأيت وتعرفت عليه هو: قائد فرقة الدرك بسطيف "الرزقي".

كان يرتدي قميصاً مزخرفاً بالورود . سمعته يقول للنائب العام: يجب أن لا يخرج هؤلاء الثلاثة من السجن، ويقصد: شخصي، زديوي عبد الوهاب، صالح عيبود الذي كان يحوز على حزام أسود في رياضة الكاراتيه.

أعيدت المحاكمة بعد مدة ، حيث ثبتوا الحكم الأول في حقي، وقبل أن يحاكموني رأيت هذه المرة القاضي، وتلوت عليه آية من القرآن الكريم، وذكرته لإقامة الحجة عليه، إلا أنه أصرّ على تثبيت الحكم، وقال لي: لا أستطيع فعل شيء !

لم يستقد أحداً من العفو، رغم صدور ما سمي بقانون الرحمة الذي أصدره اليمين زروال !

عادوا بنا إلى سجن تازولت المعروف بـ "لومباز" لإتمام العقوبة، كان الوضع مأساوياً، حيث الزنازين جدّ صعبة، نتيجة الرطوبة والبرد ، هذه الأخيرة تعود إلى العهد الروماني".

كنا نقضي حاجتنا في نفس الزناينة، بمعنى أننا كنا نعيش في مراحيض !

في أحد الأيام، تمّ إخراجنا إلى الساحة، وبينما كنا هناك، أخذ حارسان أحد الإخوة وهو من مدينة بسكرة، وسارا به إلى مكان مجهول، ويتمتع هذا الأخ بلياقة بدنية معتبرة نظراً لممارسته لرياضة الكاراتيه.

مباشرة بعد عودتنا إلى الزنازين كان هذا الأخ يقابلني في الزنزانة، وكان بجانبني أخ من العاصمة يقال له عبد الرحمان "وهو نقيب في الجيش جيء به من بشار"، ولما جاء حارس المناوبة للقيام بدورية وجده مشنوقا داخل زنزانته !

قبل عشرة أيام من تحريرنا، أفرغ السّجن ! لم يبق فيه إلا غالبية المحكوم عليهم بالإعدام ، وهنا يجب طرح العديد من الأسئلة: هل كانت إدارة السجن على علم ؟ أم كانوا يبنون إعدامنا بطريقة أو بأخرى ؟

يوم 27 رمضان 1994، كان السّجن محاصراً بالحراس نهاراً وأحسست أن هناك شيئاً ما يجري. شاهدت من ثقب الزنزانة أحد الحراس يبكي، وهو يستمع إلى القرآن. "يوم 29 رمضان سنة 1994 كان يوم الفتح".

إنه اليوم الذي تمّ فيه تحرير أكثر من 1300 سجين، بتدبير من الإخوة، وتواطؤ من الحراس !

كان المفترض - كما روى لي أحد الحراس - بعد تحريرنا، أن يكون هذا الموعد لتحرير المتهمين بتفجير مطار هواري بومدين، وهم: حسين عبد الرحيم ، الملياني، رشيد حشايشي، سوسان، لكن إرادة الله سبقت ذلك، حيث تم تنفيذ حكم الإعدام في حقهم يوم 31 أغسطس 1993.

تقاطعت مع حسين عبد الرحيم مرّة، ومرّة أخرى مع منصور الميلياني، رحهما الله.

قامت جماعة مسلحة بغلق الطريق بعد حفر خنادق بآلة الحفر، وهذا لتأمين عملية الفرار.

جاءني نفس الحارس الذي تحدّث عنه قبل قليل، وطلب مني أن أحضّر نفسي للخروج!

كانت المجموعة الأولى التي تصدّرت عملية الخروج من السّجن منظمة: السعيد قارئ، مجموعة الأميرالية بالعاصمة، مجموعة من بريكة. "كانوا حوالي 22 شخصا". كان هدفهم: أنه في حالة فشل عملية التحرير، سيتحملون هم المسؤولية، وينجو باقي المساجين!

كان عدد الحراس الذين شاركوا في عملية تحرير السّجناء 09! أعرف من بين الحراس الذين التقيت بهم في الجبل أبو عزيز: الشخص الذي طلب مني تحضير نفسي للخروج من الزنزانة. هذا الذي ذكرت من قبل أنه كان يستمع إلى القرآن ويبكي، "قتل في عملية بجبل الوحش بقسنطينة".

خالد عبد الله: من مدينة بريكة لازال على قيد الحياة إلى غاية 1999، ولست أدري هل ما يزال حيا؟ إضافة إلى أسد الله الذي كان أميراً للحراس.

عندما بدأت عملية تحرير السّجناء، بدأ الحراس المتواطئون مع إخوة في الخارج بحجز باقي الحراس، "زملاؤهم الذين لم يكونوا على علم بقضية التحرير".

وضعوهم في الزنازين مكان السّجناء دون أن يمّسّوهم بسوء، وكان بإمكانهم قتلهم. تم إطلاق سراح المحكوم عليهم بالإعدام، وكذا المحكوم عليهم بالسجن المؤبد كدفعة أولى!

كنت مع المجموعة الأولى التي يراد تحريرها، ولكن لسوء حظي، لم يستطع الإخوة فتح الزنزانة، وبقيت فيها على أعصابي!

عاهد الإخوة الله على أن لا يتركوا سجيناً واحداً حتى نخرج جميعاً، ولو أدى ذلك إلى أن يقتلوا كلهم من أجل أن يخرج المساجين !

حاول الإخوة عدة مرّات فتح الزنزانة إلا أنه في كل مرّة تبوء محاولتهم بالفشل، حتى جاء الحارس أسد الله وقام بتحريره. كنت آخر سجين تم تحريره !

خرجنا جميعاً بلباس السجن، حيث كنت أرتمي بذلة المحكوم عليهم بالإعدام !

تفرّق المساجين وانتشروا في كلّ الاتجاهات، حتى أنه وصلني أن إخوة باتوا في العاصمة، بعدما وجدوا الطريق إلى هناك ! أخذت مجموعة من الشاحنات وبعض السيارات الدفعة الأولى من المساجين، فيما البقية ساروا على الأقدام !

توجّهت مباشرة إلى الجبل المجاور مع المجموعة التي كنت فيها، "تصل إلى أكثر من 100 فرد". كان الطريق وعراً ودوي المدافع والرصاص ينطلق في كل ناحية !

لم نجد ما نأكل وما نشرب ولا بما نتغطّى، ولم نفكر في شيء وقتها، بل كنا جدّ سعداء حتى ولو تم قتلنا جميعاً، لأننا كنا سنموت أحراراً، ولم نكون راضين أن نموت ونحن مقيدون بالأغلال وفي الزنازين !

قضينا 5 أيام ونحن في وضع مأساوي، إلى أن عثرنا على أحد الإخوة "كان ينتمي إلى جماعة مسلحة" فأرشدنا.

تمت محاصرتنا من جهتين، وتم استهدافنا، حيث قتل ما لا يقل عن 25 سجيناً !
ضربنا حتى بالأسلحة المحرمة دولياً، واستخدم ضدنا غاز النابالم! لم نكن نرى
غير لهيب الرصاص في تلك الليلة!

من العجائب أنه أنقذنا بغل ! وكأنه أرسل إلينا ؟ أمسكنا بذيله، كُنا نسير في
شكل سلسلة " بمعنى أن أحداً يمسك في حزام الآخر " إلى أن خرجنا إلى
الطريق !

تمّ الامساك بعشرة مساجين، ومن بينهم سجناء الحق العام، وتمت تصفيتهم
جميعاً خارج القانون، حتى لا يبقى أي أثر يدلّ على الجريمة !

بقينا 33 يوماً ونحن في وضع مأساوي، حتى وصلنا إلى جبل أريّس بولاية
باتنة... كنت آخر من وصل إليه نظراً لحالتي الصحية، وكنا وقتذاك لازلنا
نرتدي بذلة السجن !

كان الجوّ بارداً جداً، كُنا ننام في الحفر، ونختبئ في المغارات بالجبال... كنا نخرج
في الليل، أما في النهار فكنا نتخفى على أعين أجهزة الأمن !

وجدنا مجموعة كبيرة هناك من المساجين بعد أن تفرقت بنا السبل ! تم اختيار
السعيد قارئ كأمير للجماعة، هذا الأخير هو الذي كان يُنسّق مع الحراس
لعملية تحرير السجناء من سجن تازولت. كانت له تجربة في المقاومة، حيث
كان مع حكمتيار أيام الجهاد في أفغانستان.

اقترح علينا أن نقسم الى مجموعات وأن يذهب كل منا إلى منطقته. كان أعداد
من الرجال من أهل المنطقة في أريّس "المعروفة بمشاركتها في الثورة" يعيشون

أوضاعاً صعبة جداً وبعض المرات بدائية، حيث أن منهم من لازال يبيت مع الحيوانات !

عُدنا من حيث أتينا ! مررنا بمنطقة تازولت أين يوجد السجن، بحكم أنه محتم علينا المرور من هناك، حتى أن أحد الإخوة قال: هذه مكيدة دبرت لنا !
تركنا بلادل وهو من سيدي بلعباس في إحدى المناطق، بعدما تعذر عليه الأمر أن يواصل المسير معنا.

كانت قدماء تسيلان بالماء... ولم يجد هذا الأخ من سبيل إلا النوم في حفرة.
بعد تسعة أيام وجدناه بعد عودتنا وقد ساعده أحد شيوخ المنطقة !

مررنا بجبل الشلعل ومروانة أين استقبلنا بعض الإخوة، وغيرنا بذلات السجون... بقينا خمسة أيام ونحن في مغارة !

لم نكن نشاهد إلا الخفافيش ! بلغنا أمر من أحد التابعين لجماعة إسلامية مسلحة أن قوات الأمن تعرفت على المكان، وسيتم استهدافنا. خرجنا حوالي الرابعة صباحاً، أين سعدنا إلى الجبل وكان ساعتها يتساقط الثلج !

بقينا خمسة أيام ونحن في ذلك الجو، وسرنا إلى جبال بو طالب بالقرب من بريكة. التقينا بمجموعة هناك؛ طمانونا.

وجدنا عدة فيلات قيل لنا أنها تابعة للرئيس الشاذلي بن جديد "فيها بعضاً من الغزلان". قمنا بذبج بعضها حتى نتغذى... أكلنا لحمًا واسترحنا قليلاً من المعاناة التي رافقتنا طيلة ثلاثة أشهر من تحريرنا.

سمعنا دوي الرصاص فافترقنا! كانت المجموعة آنذاك التي كنت أنتمي إليها تفوق 60 شخصًا.

كنا ننقل من جبل إلى آخر، ولم نكن نُظهر أنفسنا للمدنيين خوفًا من إخبار أجهزة الأمن أو الجيش.

ذات يوم: من كثرة الجوع، طلبت من الإخوة أن أنزل بمفردي وأستقصي الأمر، بعدما ضاع منا الدليل الذي كان يُرشدنا. وجدت حشيشًا وبدأت أتناوله من شدة الجوع... كنت أنوي أن أدلّ عليه زملائي... أصبت باختناق وكدت ألفظ أنفاسي!

لما تأخرت، جاء صديقي عبد الوهاب زديوي الذي قتل في حادثة "سأروبيها في مرة أخرى" ليتتبع أثري، فوجدني في حالة غير عادية... رأى راعيًا فطلب منه إسعافي.

أعطاني كسرة وجرة من مشروب غازي "غازوز"، وأخبرني بأن هناك مجموعة ستقوم بدورية وسترشدكم على كيفية التنقل.

عادت لي أنفاسي، أحسستُ بأن الراعي سيدي قوات الجيش والأمن على مكان تواجدنا فقمنا بتغيير المكان.

إلى غاية هذا الوقت، لم نكن نحوز على قطعة سلاح، بل كنا مساجين في حالة فرار!

تم وضعنا في بعض الخيم البلاستيكية، وكانت هناك مجموعات متفرقة، هي من تُقدّم لنا بعض الأكل.

جاء أحد الشيوخ الذين كانوا يديرون العمل "المدعو مرابط، من روس العيون" كنت أعرفه لما كان يلقي دروسا. طلبت منه أن يسمح لنا بالتحرك لأننا إن بقينا على هذا الحال فسنضيع !

لم نعد نطبق التحمل ! لم نجد من طريق يمكننا من الأكل سيما ونحن فارون من السجن ومحكوم علينا بالإعدام، ومبحوث عنا، إلا أن نقوم بجواز مزيّفة في الطريق حتى نتمكن من مواصلة الحياة.

لم نكن نستهدف المدنيين والعمال من أبناء الشعب، بل كنا نستهدف الشركات والمؤسسات، سيما الشاحنات التابعة للأسواق التجارية... ولم نكن نأخذ فلساً واحداً ولا أن نعتدي على أي مواطن، ماعدا أخذ ما نحتاجه من أكل وشرب كالزيت والسكر والقهوة والدقيق... ثم يُطلق ذلك الشخص ونصارحه بأنه ليس لنا طريق غير هذا. إلى غاية 1996، انتقلت إلى جبال بابور "بين ولاية سطيف وجيجل، أين بدأت معي قصة أخرى .

الشهادة مقتطفة من الحوار الذي أجرته مع تونسي نوري المدعو أسامة في سجن تازولت، يوم 11 مارس 2012 على إذاعة وطني.

الفصل الخامس

الوعي العام

الوعي العام: هو الإدراك العقلي الجماعي والثقافة التي يجب أن تسود في الجزائر، بأن المصالحة هي المخرج الحقيقي للأزمة الجزائرية.

فالمصالحة ليست حزبا، ولا حركة سياسية، ولا هيئة، ولا قراراً، ولا برنامجاً... إنما هي ثقافة نصل إليها عن طريق ثمار السلوكيات والأفعال الحضارية التي يلمسها المواطن الجزائري، بعد فقه الأزمة فقها صحيحا، وتحديد أماكن الخلل، وحلّ العضلات التي باتت تورق الوطن بكامله جرّاء التراكمات السلبية.

ويقبل بعضنا البعض وفق توافق أخوي، و تنافس إيجابي... ونسير مرحليا وجماعيا باتجاه النهضة التي يطمح إليها الجميع.

إنّ مبدأ الحوار والتعايش وثقافة التصالح يجب أن يُكرّسوا، بدل لغة الإقصاء والتهميش وثقافة الحقد والكراهية والاستبداد السائدة.

لا يمكن أن يحصل في الجزائر تغيير حقيقي، يتقل البلاد من حالة التردّي والرّكود على كل المستويات، إلى حالة من التقدّم والرخاء والأمن والاستقرار، إلا إذا كان هناك وعي عام بضرورة التغيير والعمل الجماعي الجاد، وإبعاد الانتهازيين من الصّوف الأمامية، الذين أصبحوا يشوّهون كل مشروع تغيير.

ومحاربة الزعامة والمشيخة والأنا، والتصديّ بحزم لكل أشكال استقلال الدين والتاريخ واللغة... وترسيخ ثقافة الصّالح العام.

إنّ التعايش المبني على التسامح وتكافؤ الفرص، يجب أن يكون ثقافة لدى الشعب كله، وليس خاصاً بنخبة معيّنة.

إنّ عقدة العظمة والتباهي أمام الناس بالشهادات، والأنساب، والرياء في المؤتمرات والمحافل، واعتبار البُسْطاء من الناس ما هم إلا خدم وقطيع، يجب أن تزول.

فالذين فجّروا الثورة كان أغلبهم لم يتعدّ الشهادة الابتدائية، لكن وعيهم السياسي والديني... جعلهم يقدّمون تضحيات عظيمة لتحرير الشعب من سلطة الاستعمار.

وبذلك نحتوا أسماءهم في ذاكرة الجزائريين، ونالوا أعلى المراتب والشهادات، وها هي أسماءهم تُذكر في كلّ موعظة وفي كلّ درس، بل أصبحت أقوالهم مضرباً للأمثال.

صدق الشيخ البشير الإبراهيمي، حيث قال: كم من بغال برّدعتهم الشهادات.

إنّ أكبر زعماء العالم، كانوا أناساً فقراء ومحدودي الشهادات. وعلماء الجزائر ابتداء من ابن باديس، إلى الإبراهيمي... لم يدرسوا في الجامعات الكبرى، ولكنهم علّموا أجيالاً من خلال تكوينهم العصامي.

وكان ثمرة الوعي الذي زرعه، سبباً من أسباب التحرّر، وأرضية استقاد منها مفجرو الثورة.

إنّ أمهاتنا أغلبهن لم يدخلن المدرسة، ومع ذلك أنجبن مفكرين وباحثين!

ما قيمة دكتور وباحث يقوده جاهل؟ هل سألتم أنفسكم أين محلّكم من الإعراب يا أصحاب الشهادات في ظلّ هذه التحوّلات؟

لقد أثبتت التجارب أنّ الشعب الجزائري أصبح متوجّساً من أيّة مغامرة وأيّ نداء يدعوّه إلى التغيير، وهو محقّ في بعض ذلك، خاصة، وهو يرى غرباء عن المشهد السياسي، وأناساً يأكلون في كلّ الموائد، تتقدموا الصفوف.

وفي ظلّ الخلط والتمييع، بتنا نسمع هنا وهناك صيحات وإطلاق اتهامات، منها ما هو موجهٌ لبعض منهم في الداخل على أساس أنهم غير قادرين على إحداث التغيير، وليس لهم بديل ومشروع سياسي، ولا تتوفر فيهم الشروط اللازمة لقيادة البلاد، ومنها ما هو موجه إلى المعارضين في الخارج بأنهم عملاء تحرك فيهم جهات خارجية وتدعمهم... مع أنّ ثورة التحرير الجزائرية كانت انطلاقاً من الخارج، ويكفي أن نشير إلى نجم شمال إفريقيا ومصالي الحاج، بالإضافة إلى أنّ أغلب مفجري الثورة كانوا في فرنسا. وحسبنا أن يتقلّ المسؤولون للمعالجة في الخارج لأتفه الأمور، على حساب الشعب.

لم تسلّم أية جهة من الاتهامات، سواء الموالية أو المعارضة. ولم توجد مبادرة سلّم أصحابها من التشويه والظعن، وأصبح الشك يلازم فئات كبيرة في المجتمع الجزائري نتيجة انعدام الثقة وزرع الشائعات واستخدام الحرب النفسية... كلّ هذا لاستمرار الوضع المتعفن والاستفادة من هذا الانقسام. "فرق تسد".

ولم يعد المواطنون الجزائريون في عمومهم يثقون في الساسة، نتيجة التراجيديا التي عاشها الشعب الجزائري في التسعينيات، وعدم معرفة الحقيقة، ونتيجة الفوارق الاجتماعية التي جعلت النشاط السياسي، يأخذ منحى مادياً خطيراً.

وأصبح المواطن يفضل البقاء على حاله المزري، أحسن له من القفز إلى المجهول، مع أنه في قرارة نفسه يتمنى التغيير.

لو دقت النظر وشخصت الواقع فإنك ستجد من ينسبون إلى المعارضة في الداخل: منهم من كان متخدقا مع النظام ويحلب في إنائه، ويطيل في عمره أيام أن خرجت الجماهير والجحافل إلى الشارع تطالب بالتغيير، ومنهم من كان مع سياسة التكميم، ومنهم من كان يدعم العهود وتعديل الدستور وشعاره: لا بد من المحافظة على الدولة وأمن البلد واستمرار المؤسسات... وها هو اليوم يحمل شعار التغيير، ويشتكى من المضايقات، ومن التجاهل في وسائل الإعلام ...

إنّ التجوال السياسي، وكذا ممارسة السياسية بشكل منحرف أو ما أطلق عليه المفكر مالك بن نبي "بالبوليتيك"، ساهم بشكل كبير في الدفع بالمواطن إلى العزوف وإلى الاستقالة.

ها أنت تجد من الإعلاميين من كان مشاركاً في تضليل الرأي العام، ينادي اليوم بضرورة فتح الإعلام " للاستفادة من الوضع طبعاً " !

وتجد من المجاهدين من شارك الخونة بالأمس في تسميم الوضع العام، وقتل أبناء الجزائر البررة، يتهم من كان في صفهم بالخيانة ...

وتجد من الدعاة من زينوا أعمال الجلادين ودعموهم في القتل والنفي وتقطيع الأرجل من خلاف، يدعوا صباح مساء أن يزلزل الله الأرض من تحت أقدامهم.

وتجد بعض رؤساء الحكومات تحوّلوا إلى معارضين، وتصدروا المشهد السياسي، وكان غيرهم من كان يحكم ولا علاقة لهم بما يجري؟

وتجد بعض الضباط المنحازين إلى فئة الانقلابيين، كانوا بالأمس يصفون بعض المعارضين بالإرهابيين والخونة، وربما منهم من يده ملطخة بالدماء ... أصبح منهم من يُنظر للحرية والديمقراطية والتداول السلمي على السلطة !

إنّ المجتمع الجزائري في عمومه يعيش متناقضات عديدة ومُتقسّم في الكثير من القضايا على نفسه، نتيجة عدّة عوامل.

منها ما يعود أساسا الى التدمير الذاتي، الذي تعرّضت له الأسرة الجزائرية جرّاء انعكاسات الاستعمار، ومن خلال تداعيات الحرب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال التضليل الإعلامي الذي توازى مع الفتنة الكبرى، وعدم معالجة الأزمات وآثارها ... ناهيك عن الأطماع الخارجية والغزو الثقافي...

ومالم يكن هناك وعي عام بخطورة الوضع، والذهاب تدريجيا إلى تغيير حقيقي يعيد البلد إلى إطاره الصحيح، ويفوّت الفرصة على الأعداء، ويحفظ البلد من التقسيم والاندثار، فإنّ الجزائر ستستمر في الوضع الدّاكن، وتسير بخطى ولو كانت متأقّلة إلى الجهول.

إنّ الإدراك الحقيقي بالتحوّلات التي تشهدها الأمة على كلّ الأصعدة، والمخاطر المتصاعدة التي باتت تمدّنا، يجب أن يكون وعيا عامًا، وليس لدى شخصيات سياسية وإعلامية.

إنّ الإدراك بضرورة التعايش والتنافس على خدمة البلاد، وقبول بعضنا البعض مهما كانت الاختلافات، والابتعاد عن العنف وعقلية الاستئصال والاقصاء ... وإبعاد مقومات الشخصية الجزائرية من المتاجرة والاحتكار، يجب أن يكون مبدأ كلّ الجزائريين لا يقبل المقايضة.

إنّ مشروع المجتمع الذي تُنادي إليه، جاء بعد دراسة الماضي، ومعاينة للحاضر، والنظر إلى المستقبل، ولا يهم أن نجسده نحن أو يأتي من بعدنا من يجسده، بل ما يهمنا في الأمر هو أن نعمل وأن نُخلصَ العمل، ونغرس ثقافة المبادرة حتى تصبح منهجا في مدارسنا، لا شعاراً يحمله الانتهازيون وسرّاق الأفكار.

كانت الساحة السياسية في الجزائر راکدة، وبعد بروز مبادرة المصالحة في الأنترنت والتفاعل بشأنها، كم من مبادرة طرحت؟ وكم من شخصية كانت في الأرشيف أعيد تأهيلها؟

كم من شهيد لم يحضر الاستقلال، وكم من مخطط أو مهندس لم يحظر تدشين المشروع الذي خطّطه؟ وكم من مفكر تمّ تميشه والضحك عليه، وأصبح فكره يُدرّس في أكبر الجامعات؟

إن قناة المصالحة الفضائية، ستساهم بكل تأكيد في هذا الوعي العام، بالتطرق إلى المواضيع التي تُنمي الفكر وترفع من درجة الوعي في كل المجالات: الثقافية والسياسية والتاريخية والرياضية والفنية والعلمية والتقنية ...

وستضيق على الرداءة وأصحابها، من خلال العمل التوعوي الذي تقوم به، باعتماد الصدق والمهنية ونشر الحقائق للرأي العام، ومواجهه التضليل

بالموضوعية والشفافية، وتشجيع التقدير البناء ... وإشراك الشعب بفعالية في النهوض بالوطن .

إن أصبنا فذلك ما كنا نسعى، وإن أخطأنا فعلى الأقل لنا أجر الاجتهاد.

قناة المصالحة

لا يمكن أن يتحقق مشروع المصالحة، ولا التغيير المنشود، إلا إذا كانت هناك قوة إعلامية مستقلة عن كل التأثيرات والتجاذبات، متمثلة في قناة فضائية وبعض الصحف معها على الخط، وقوة شعبية منظمة، لها استراتيجية واضحة المعالم، توطرها نخبة من الحكماء، ويشارك في تجسيدها الشجعان والمخلصون للقضية من أصحاب الإرادات والعزائم، وبما فقط نستطيع أن نُحدث التغيير.

ولإعداد البرامج والعمل الميداني الدؤوب والطرح الرّاقى، الذي تُشارك فيه كلّ الكفاءات العلمية الخيرة، التي من شأنها أن تُساهم في نهضة فكرية، وعلمية، وصناعية، يكون الشباب هو عمودها.

لا بدّ أن نجمع كلّ الأفكار والتصورات من الآن، وأن نستفيد من كلّ القدرات والتجارب والخبرات، وأن نفتح الآفاق، وأن نعيد الأمل إلى الشباب الذين دخلوا خطّ اليأس، بسبب البطالة والتهميش، والظلم الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي، ونشرك كلّ الأدمغة والعقول التي هاجرت اختياراً أو قسراً.

إنّ الكُتاب الجزائريون وكلّ الإعلاميين النزهاء، هم اليوم مدعوون للمشاركة في هذا المشروع، وعلى أرباب المال الذين يريدون الاستثمار الحقيقي، لا السراب، وكلّ المحسنين من الناس والدعاة الربانيين أن يساهموا في بناء هذا الصرح الإعلامي لتضميد الجراح، وتخفيف برك الدماء، ومسح دموع اليتامى، وإعادة البسمة إلى الأطفال، وإشعال الشموع بدل لعن الظلام، والمساهمة في إعادة البناء والطمأنينة والأمن للبلاد، وسيبقى التاريخ يذكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في بناء هذه القناة. نافذة هي إذاً، لدفع المشروع إلى التجسيد الميداني.

فعلى كلّ الخيرين أن لا يترددوا في تغيير واجهة الجزائر التي كساها الظلام ردىاً من الزمن، وتعرّضت إلى زلازل وهزات بسبب الجهل المركّب الذي أساسه النظرة القاصرة للأمر، وبسبب الجمود والتشخيص الخاطئ، والنوايا السيئة، أو الغرور الذي يكون هلاك صاحبه من خلال عقدة العظمة.

ألم يحن الوقت أن نأخذ المبادرة يا أيها الشباب الصّاحي، مثلما أخذها أسلافنا من المجاهدين الذين فجّروا الثورة وحرّروا الشعب من نير الاستعمار؟

هل هذا هو العهد الذي قطعتموه أيّها الشرفاء في كلّ المواقع على أنفسكم لحفظ دماء الشهداء؟

هل هذا هو تجسيد بيان الدولة التي مات لأجل بنائها الأبطال وضحّى لها الرجال والنساء بل شارك فيها حتى الحيوان والجماد؟

هل هذه هي الصّيحات التي كنا نسمعها من حين لآخر في كلّ الخطابات من أنّ الشعب أبي ولا يركع؟

هل هذه هي الأمانة التي كُلفتم بحملها، يا من ما زالت عروقكم تنبض؟ هل هذه هي الأمانة التي حَمَلتموها يا من اخترتم اللجوء طواعية أو قسراً؟

هذه القناة، يجب أن تكون مستقلة. لا تخضع إلى تأثير أيّ طرف من أطراف الأزمة حتى تؤدي مهمتها على أحسن وجه، فعن طريقها تُنظّم ندوات وحوارات مع الذين تسبّبوا في الأزمة أو الذين استقادوا منها أو الذين كانوا ضحاياها، وتطرق جميع الطابوهات التي كانت ولا تزال محلّ خلاف، وتكسر الحواجز النفسية حتى يكون الحوار هو المخرج، بدل التحاور في الجبال أو الوديان بلغة الرصاص.

هذه القناة: يجب أن تلعب دور المنقذ، من خلال توجيهها الصحيح للرأي العام والاهتمام بشأن المواطن، وأن تكون لسان حال للغلابي في معاشة أوضاعهم ومحاولة الخروج بهم إلى شاطئ الأمان، فهي مفتوحة لكلّ الطاقات القديمة المتجددة أو الجديدة: من السياسيين، والدعاة، والأدباء والمثقفين، والاجتماعيين، والقانونيين، ورجال حقوق الإنسان، والفنانين، والرياضيين، والمهنيين، والمنظمات والأحزاب والحركات الجمعوية... فهي لسان حال الشعب باختصار.

المقال منشور منذ بداية 2009، في عدة مواقع وصحف الكترونية.

الانتخابات الرئاسية في الجزائر ومشروع المجتمع الجديد

كنت منذ سنوات موقناً بوجود التعبير الحقيقي في بلدي الجزائر، وأعمل له. وكنت أتوقع الانفجار قبل حدوثه، والتسجيلات والمقالات والتعليقات والحوارات... لا تزال شاهدة.

قبل أن يحدث الشهيلى العربى، كنت أرى بأن بداية التغيير فى الجزائر ستكون عن طريق الانتخابات الرئاسية، بشكل جماعى، والذهاب إلى بناء دولة ديمقراطية عصرية اجتماعية وفق مشروع المجتمع الجديد، الذى أطلقت عليه: المصالحة الجزائرية.

وكنت أرى بأن أى خيار آخر، هو سيروم وأوكسيجين للنظام يتنفس من خلاله، حتى ولو زعم أصحابه أنهم سياسيون وأكاديميون وعسكريون.

شرحت فى تسجيلات عدة بالصوت والصورة خيارات التغيير الثلاثة، الانتخابات، الانقلاب، الانتفاضة الشعبية، وقلت: بأن الخيار الأمثل للجزائر، هى الانتخابات الرئاسية بشكل لم يعهده التاريخ.

إنّ الانتخابات: هى الأسلوب الحضارى الذى يجب اتباعه والقبول بنتائجه، دون إراقة للدماء وتعريض للوطن إلى هزات يصعب إيقافها.

والانتخابات الرئاسية حسب رأيي: هى مفتاح التغيير الحقيقى، وما عداها فهو سراب يحسبه الظمان ماء.

لأنّ الشرعية فى الصندوق وليست فى غيره، وأى خيار آخر سيتخذه مجموعة أو فئة من الناس حتى ولو كانت له قاعدة شعبية عريضة، مهما طال بهم الزمن سيعودون إلى حكم الصندوق مدعنين لنيل الشرعية، اللهم إلا اذا كانوا برابرة ولصوصاً وقطّاع طرق، لا يؤمنون بالتداول السلمى على السلطة.

إنّ الانتخابات التى نريدها: هى التى يُعبّر بها الشعب حقيقة لا مجازاً، من خلال مرشح الشعب، وليس المرشح الذى يفرضه حزبه على الشعب، أو مجموعة من

أصحاب المال والنقود، ثم يُساق الشعب بعدها كالنجاج والماعز، للاختيار بين الثعلب الماكر أو الذئب الغادر، لإعطاء شرعية يكذبها الواقع بعد حين.

لا نريد لشعبنا أن يبقى رهينة عند مجموعة من المصلين، سواء باسم الدين، أو باسم الوطنية، أو باسم اللغة، أو تحت أي مسمى آخر.

ولا نريد تضييع فرصة الانتخابات التاريخية وإعطاء مزيد من الوقت لعصابات الفساد، التي تميمت الشعب من خلال مصّ دمه قطرة قطرة.

لا بدّ من استخلاص الدروس والعبر، وأن نعمل جاهدين على التغيير الحقيقي السلمي بطريقة هادئة، لا إقصاء فيها ولا تمّيش، ولا مشيخة فيها ولا زعامة، تضمن الوحدة الوطنية وسلامة البلاد، وتؤمن مستقبل الأجيال.

ولافتكاك هذه الانتخابات الرئاسية، وتجنّب الشعب مزيداً من الويلات، والوقت الضائع، والبريكولاج، لا بدّ من تسجيل هذه النقاط:

لا بدّ من حركة شعبية لا تخضع للنظام ولا للأحزاب، هي من تسهر على هذه العملية.

إعطاء الطامحين من ذوي الكفاءات والمهمّشين والإطارات في الداخل والخارج الذين تمّ إقصاؤهم، فرصة الترشح.

فرض ديناميكية عمل في كل الولايات، من خلال الإشراف الحقيقي للشعب في الانتخابات الرئاسية، عبر استشارته الواسعة في أعلى منصب في الدولة، وليس الاقتصار على زيد أو عمر من الناس أو منطقة، كما يفعل النظام في

فرض مرشحه والزعيم باستشارة الشعب، أو كما تفعل الحزيبات التي تزعم الديمقراطية وهي أشد استبداداً من النظام.

إعطاء كل الولايات حظها في حرية الترشح والاختيار، حتى تُدم الأضنام التي يُراد لنا أن نعبدها، وحتى ينبع الرئيس فعلاً من إرادة الشعب وليس الاقتصار على منطقة معينة، "فالجزائر للجميع".

استغلال الحراك الشعبي وتحويله إلى طاقة وقادة، من خلال التوعية والتحسيس والوعي الجماعي والتوجيه الصحيح، إلى بناء الوطن والنهضة به إلى مصاف الكبار، وليس إلى تحطيمه أو إماتته بالتقسيت.

فرض المراقبة في كل مكاتب التصويت عبر كل الولايات بالإضافة إلى العواصم في الخارج.

إشراك الشعب في عملية إعلامية تعجز عنها القنوات الفضائية العالمية، لإخضاع المزورين ومعاونيهم للأمر الواقع. نقل الحدث وقت حدوثه مع التدوين.

مُحاربة الانتهازيين وأصحاب الشكارة من خلال الشفافية وتنوع المرشحين الذين يمثلون كل شرائح المجتمع.

العمل بشكل جماعي لمحاصرة مرشحي الأمر الواقع وحماة الفساد.

تحضير كل خيارات التعبير يوم الانتخابات لفرض الإرادة الشعبية وحمايتها من أي عملية اختراق أو انزلاق.

إعلان عن إضراب عام لمدة ثلاثة أيام يبدأ يوم الانتخاب، كوسيلة وقائية ورسالة تحذير للمزورين.

خروج الشعب إلى الساحات العمومية، وتمهيد الأرضية للشرفاء داخل الجيش وباقي المؤسسات الأمنية والإعلامية للتحرك في الوقت المناسب، وعدم العودة إلى غاية التسليم بنتائج الصندوق.

البقاء في حالة تأهب لحماية الإرادة الشعبية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تُحضّر لدستور جديد، والذهاب التدريجي إلى بناء دولة المؤسسات، التي حلم بها الشهداء وفق مشروع المجتمع، وفتح ورشات حوار على مستوى الوطن لمعالجة كل القطاعات.

نشر في 19 أوت، 2013، على صحيفة القدس العربي.

مؤتمر الجزائر

مؤتمر الجزائر: هو همزة وصل بين مرحلتين ، وأرضية صلبة لإرساء أسس الجمهورية الجزائرية الجديدة، وانطلاقة جديدة بخطى ثابتة نحو المستقبل.

ينعقد المؤتمر، تتويجا لمشاورات مع كل الأطراف التي تؤمن بالحلّ السياسي السلمي التوافقي والتعبير المنهجي المرحلي ... على تراب الوطن وضمن حدوده، بالتنسيق مع الأحزاب، والشخصيات، والحركات، والجمعيات، والنخب... بعيداً عن استغلال أيّ ثابت من الثوابت الوطنية، وبعيدا عن أية نزعة أخرى، وبعيدا عن الاقصاء والتهميش.

تجري أشغال المؤتمر في الجزائر "إذا ما سمح النظام القائم بذلك"، وفي الخارج، في يوم واحد باستعمال تقنيات العصر...

يرأس المؤتمر شخصية وطنية مستقلة "ذات سمعة" يتم التوافق عليها، ونائبان كذلك أحدهما امرأة، ومكتب لتسيير الأشغال، ومكاتب أخرى لانعتاد اللجان... توزع المهام فيه حسب الحاجة.

تعقد اجتماعات تحضيرية قبل عقد المؤتمر، يُحدّد فيها عدد اللجان وكذا مهام كل لجنة والأشياء الضرورية المرافقة لتسهيل عملها، من قاعات، وإدارة، ووسائل ونقل ...

يتم تحديد المكان والزمان وعدد المندوبين والشخصيات التي تحضر المؤتمر والمؤسسات الإعلامية في إطار من التباحث والتنظيم والتنسيق والشفافية.

يناقش المؤتمر الخطوط العريضة لمشروع المجتمع الجديد، الذي يعتبر هو الهدف بعد حدوث التغيير... ويقدمون مداخلات بهذا الخصوص تساهم في وضع لبنات المشروع، وكذا إثراء المسودة المقترحة، في لجان مختصة وتقدم بشأنها تقارير قبل الصياغة النهائية.

يصادق على الأرضية المشتركة إما بالتزكية أو بالانتخاب، وكذلك الأمر بالنسبة للميثاق، ويوقع عليهما، ويصدر بيان ختامي يتلوه رئيس المؤتمر بحضور نائبيه.

تُنشر الأرضية والميثاق في وسائل الإعلام ويصبحان مرجعين.

تشكل حكومة وطنية توافقية، تسهر على تسيير مرحلة مؤقتة يتم تحديدها من قبل الأطراف التي تشارك في المؤتمر ويعلن عليها. تنتهي صلاحية المكتب بانتهاء أشغال المؤتمر، بعقد ندوة صحفية يتم الإعلان فيها عن نتائج المؤتمر.

خيارات التغيير

التغيير عن طريق التدخل من الخارج

"تغيير يُعمّر ولا يدمر". يأتي هذا التغيير بتدخل من الخارج، شأنه شأن الذي يتخذ غريفاً أو سجيناً... وهو أحد خيارات التغيير التي يمكن أن يسقط من خلالها أي نظام مستبد أو محتلّ.

قد يكون هذا الخيار ممكناً عندما تكون الدولة المساعدة "سيّدة عادلة" لا أطماع لها في الدولة التي تساعد أهلها على إسقاط ذلك النظام الفاشي الدكتاتوري الذي جعل الشعب خدماً وعبداً.

فتساعدهم على التحرر، بخلق النظام في الخارج ومقاطعته وتجميد الأموال التي يستعملها للثراء والاستمرار في التسلّط عليهم. ومن خلال تعرية فضائحه في وسائل الإعلام المنصفة.

دعم المعارضة الحقيقية مادياً ومعنوياً لتحرير ذلك الشعب من جبروته وإرساء نظام عادل راشد يخضع لإرادة الشعب.

قد يكون طلب التدخل مُدمراً، يعيد البلد إلى الاحتلال بطرق أخرى، ويرهنه إلى أجل مجهول، أو يضعه تحت وصاية أخرى، خاصة وأن بعض الأنظمة أصبحت تحنّ إلى المستعمرات القديمة، في ظل الأزمات الاقتصادية المتفاقمة، ونضوب البترول، وتنظر نظرة الحاسد والساخط لتلك الدول، لما تحويه من طاقات ومن معادن وثروات ومواقع استراتيجية وكنوز... فتمنى أن تزول تلك النعمة منها وتأخذها غصبا.

وبالتالي: قد يكون العنوان إسقاط دكتاتور، فيتغير النهج ويحل محله الاستيلاء على الطاقات، لأن المحتاج ليست له القوة على صدّ قوّة أعظم منه، وهكذا يُستبدل طاغية بأخر!

قد لا تجد بعض المنظمات والحركات المعارضة القدرة على تعبئة الشارع لأسقاط النظام و تحقيق المطالب، وليست لها الأموال التي تُمكنها من فرض الواقع على النظام، فتسقى مع دول قصد مساعدتها في إسقاطه، وهكذا تجد تلك الدول الطريقة المثلى لتدريب أناس وإيصالهم إلى سُدّة الحكم، بنفخهم في وسائل الإعلام وتصويرهم على أنهم هم المخرج، وتسيرهم من خلف الستار، وتتجاهل في المقابل كل من يعارض نهجهم، بتشويبه ومحاصرته... حتى لا يعرف الجمهور العريض خططهم. فيكون لهذا التعبير ثمنه وهو المقايضة بعد حين.

احتلال مقنع، بعد تعيين عملاء يقدمون الخدمات الجليلة للمحتل الجديد في شكل ناعم، مقابل تمتعهم وعائلاتهم بثروات الشعب.

وهكذا تُختلق المواضيع والمبررات لإحداث فوضى، بتغذيتها عن طريق الأنترنت تارة، وبالتضخيم والفبركة تارة أخرى...

إلى درجة أن يصبح الشعب مهياً للتدخل الأجنبي، بعد انتشار المجازر، وحفاظاً على الأرواح ومحاصرة الطاغية المستبد... وهكذا تُستهدفُ البنى التحتية للبلاد لتعطيل الحياة، حتى يُصبح المواطن لقمة وعالة على غيره يُتحكم فيه بلوحة التحكم.

بعد الاحتلال والتدمير المنهج، يأتي شعار البناء والصفقات وهكذا دواليك.

التعبير عن طريق الثورة المسلحة

يجب التفرقة في البداية بين العمل المقاوم الشريف الذي تبيحه جميع الشرائع، وبين العمل الذي ترفضه الفطرة البشرية.

فلا يمكن قياس مقاوم احتلت أرضه وديس على عرضه، بمسح يقتل أخاه.

يكون العمل المسلح ممكناً ومشرعاً، عندما تكون دولة محتلة من طرف مستعمر غاشم يقصف ويبيد مثلما كان الأمر بالنسبة للاستعمار أثناء الثورة الجزائرية فيلجأ أهل البلد لحمل السلاح، سواء كانوا أفراداً أو جماعات، بما يسرع برحيل المحتل، بعد استنزاف قواته وقدراته، فتكبد خسائر في الأرواح والمعدات، وهكذا تسترد الدولة سيادتها.

لكن المحتل له أعين يراقب بها، ويستطيع أن يُبقي عملاءه في مراكز، ويحكم بصيغة أخرى.

أما اعتماد التغيير بطريقة مُسلّحة، من طرف جماعات ضدّ نظام ما دون تجريب الخيارات الأخرى، سبهيّ الأرضية لتدمير بلد بالكامل.

إنّ أي عمل مُسلّح يبدأ بخلق المبرّرات، واستحلال الدماء... وأي قتل تكون له ردة فعل.

فقتل شخص يؤدي لقتل مجموعة من الناس، وقتل مجموعة يؤدي إلى أضعاف وهكذا... وستحدث هجومات لاستهداف ثكنات عسكرية قصد التمكن من السيطرة على مفاصل الدولة وبسط النفوذ والحصول على ذخائر ومعدّات حربية، والاستيلاء على الأموال من البنوك، والتعدي على الأعراض والممتلكات، فيتعطل الاقتصاد وتتوقف المشاريع وتجمد السياحة وتتعلّل الدولة باختصار...

فتحصل تمردات بسبب الولاء، تؤدي إلى انقسام الجيش وكسر تنظيمه وتحطيم قدراته.

وتدمير راجمات الصواريخ والطائرات والزوارق الحربية قصد تحطيم النظام، وقد يصل الأمر إلى حلّ الجيش الذي يُعدّ هو العمود الفقري، ممّا يجعل البلد لُقمة سائغة عند الأعداء، وهكذا يقدم المقاتلون للمحتل البلد على طبق من ذهب، بتدمير بلدهم نيابة عنه، فيدخل من الأبواب الواسعة.

لنا تجربة في الجزائر، ولكم تجارب أخرى... ويمكنكم أن تسألوا من كانوا حاملي السلاح والنازحين من القرى المحاذية للجبال، وأهالي البلدات المستهدفة بالقصف والتكبير من هذا الطرف أو ذاك.

أنظروا ماذا يحدث في ليبيا وفي العراق وفي سوريا وفي اليمن... إنَّ حرمة الدماء والأعراض والأموال، كانت آخر وصايا محمد - صلى الله عليه وسلم - ، فلنعدَّ إلى قراءة وصيته ونتدبرها .

التعبير عن طريق الانتقضة

الانتقضة لها أسبابها ومسبباتها، ولها عوامل نجاحها وعوامل فشلها.

لا يمكن لعاقل أن يجعلها هي الخيار الأول من بين الخيارات، ما لم يجرب الخيارات الأخرى الأقل تكلفة منها.

قد تبدأ الانتقضة سلمية وتتحول مع مرور الوقت إلى مجازر مروعة في ظل نظام أحادي مستبد، يستعمل جميع الوسائل لإفشالها.

لنا تجربة في الجزائر ، بحيث بدأ الإضراب سلميا في ماي وجوان 1991 الذي دعت إليه الجبهة الاسلامية للإنقاذ، ومن قبلها أحزاب أخرى، وتحول فيما بعد إلى نتائج مأساوية، كانت كارثية على الشعب بكل المقاييس.

وكما هو حاصل في سوريا وفي ليبيا وفي مصر. لم نتخلص في الجزائر من تداعيات المأساة إلى اليوم .

فليس من المنطق أننا لم نخرج من الأزمة بعد، ونراهن على خيار ثبت بالتجربة فشله. إنَّ الانسان الذي لم يستقد من أخطائه و يكررها إنسان أقل ما يقال عنه أنه فاشل.

كما أنّ الإنسان الذي يسير في طريق سلكه من قبل لا ينتظر نتائج مختلفة ! وإن فعل ذلك، فهو يضيع وقته.

للانتقضة أسباب لاتزال موجودة، منها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو سياسي.

من بين الأسباب: الظلم والتعسف في استعمال السلطة، والجهوية، المحسوبية، العنصرية، الاستبداد، الفساد بكل أشكاله، خلف الوعود، تأجيل المواعيد...

إذا نظرنا بعين الواقع فإننا سنجد المجتمع منقسما لعدة عوامل أيضا، منها ما يعود إلى عهد الاستعمار، ومنها ما يعود إلى عهد الأحادية، ومنها ما يعود إلى الفتنة.

ولو دققنا النظر لوجدنا أن الأسرة التي تتكون من الفرد منقسمة، وقد دبّت فيها الفرقة منذ أن بدأ تحويل العملة إلى أضعاف مضاعفة، وإلى الغزو الاعلامي بكل أشكاله.

فإذا كانت هذه العوامل الخطيرة موجودة في المجتمع دون علاج، فهل نقامر ونغامر بهذا الخيار، وندفع بالشعب إلى المجهول ؟ أم نترك الخيار هذا وقد نستعمله عندما تتوفر عوامل نجاحه، أو في حالة تجريب الحلول الأخرى الأقل تكلفة منه.

إنّ عوامل نجاح الانتقضة غير موجودة حاليا، ومن بينها، وحدة المجتمع على خيارات محدّدة ومطالب محدّدة، وأهداف محدّدة.

يكفي أن يرى السياسيون أنفسهم في المرأة من خلال توافد الشباب وقطع البحار والسموات من أجل مشاهدة مقابلة في كرة القدم.

إنّ الانقسام الذي حصل في المجتمع الجزائري، بين العلمانيين وأصحاب التوجه الاسلامي، وأدى إلى تشويه صورة الإسلام في كلّ بقاع العالم، إلى درجة أن أصبح المسلم في الغرب يُنظر إليه وكأنه انتحاري. ومع الذي حصل، هل تودّون أن نعيد السيناريو؟

الانقسام الذي كاد أن يقسم الجيش ويعرض البلاد إلى التفتت لا تزال مراجله موجودة .

الانتقضة هي أصعب الخيارات في التغيير، فهي بمثابة العملية الجراحية للمريض التي تأتي بعد تجريب كل الحلول العلاجية.

قد تخلص الشعب من قبضة نظام متسلط، إذا كان مُتحكماً فيها، من خلال زعيم روحي له تأثير واسع، أو من طرف جماعة متجانسة لها تمثيل شعبي، أو حزب له مؤسسات قائمة ومهيكل عبر كل الولايات وله سطوة شعبية، فأين نحن من كلّ هذا؟

والأستدفع الانتقضة الشعب إلى الاقتتال وإلى الفوضى العارمة، لأن أي تغيير يحدث في هرم السلطة دون تمهئة الظروف له، وتحضير البديل الذي يتقل الجميع إلى وضع أحسن، هو بمثابة الجبل الذي يسقط ويردم الجميع.

إنّ أول المستفيدين من النداء بالانتقضة في ظل الظروف الراهنة هو: النظام. سيما وأنه يمتلك أرمادة إعلامية يستطيع أن يشحن بما الناس ويوظفها ضدّ المنتقذين ويطلق عليهم جميع الألقاب الشنيعة، حتى ولو كانت انتقاضتهم سلمية ملائكية.

كما أنّ العاملين في النظام سيجدون أنفسهم مستهدفين في ظلّ التعميم، ولذلك سيعملون بكلّ ما أوتوا لإخماد أي حراك.

كما أنّ الانتقضة الوطنية هدية مجانية تقدم على طبق من ذهب إلى من يسعون للانفصال، والأقلية التي ليس لها تمثيل شعبي، يُمكنها من فرض مطالبها بالقوة فتسعى إلى خلق ظروف مواتية، قد تمكنها من فرض أمر واقع على الشعب، وتفتح الأبواب للانتهازيين والوصوليين ...

كما أنّ العدو الخارجي يتربص بنا ويمكنه استغلال هذه الانتقضة ويحولها إلى فوضى عارمة تمهد له العودة من جديد.

وقد أصبح بالإمكان الآن في ظل الرقمنة اختراق الانتقضة من خلال التجسس عن طريق الهواتف الثابتة والمحمولة والبرامج ومزودي الأنترنت... وفتح صفحات وتقمص شخصيات، وفبركة أشرطة بالصوت والصورة، وبثّ الإشاعة والحرب النفسية، والتسلل إلى الأجهزة، وتحديد الأماكن عن طريق الأقمار الصناعية...

وبأسماء مستعارة تعطى الفرصة لكلّ من هبّ ودبّ لاستعمال الفضاءات لتسميم الوضع بحجة التخفي لظروف أمنية ...

قد تتحول الانتقضة السلمية إلى حرب أهلية في غياب الوعي الجماعي، أضف إلى ذلك شراسة النظام المستبد، عندما تعلق في وجهه كلّ الأبواب، وكذا عدم قدرة المنتفضين على التحمّل، لأنّ النظام سيستعمل كل طاقته وأساليبه لأفشال أي حراك يدفعه إلى السقوط.

ويحارب خصومه بكل الوسائل التي بحوزته، كالتصت والاختراق وخلق مناطق توتر، بقطع التغذية والكهرباء والأنترنت والأدوية وتسميم المياه، والانسحاب من تنظيم حركات المرور والتدخل لمحاصرة السُّراق، وإخراج الملفات والابتزاز...

ولهذا: على حاملي هذا الخيار أن تتوفر لديهم جملة من العناصر من بينها: التضحية، والمعرفة، والصبر، والتحمل، وطول النفس، والصمود، والإيثار، وكذا الأخلاق ...

ومن جملة الأخطار التي تهدد المجتمع: انقسام الجيش، إذا حاولت جهة ما استمالاته، فستتحطم الدولة برمتها، لأنَّ الجيش بمثابة العمود الفقري، فإذا ما مال إلى جهةٍ أو تكسَّر أصيب الجسم كله بالشَّلَل.

إنَّ الجيش لا يتدخل إلا إذا عجزت قوات الشرطة والدرك في احتواء الانتفاضة.

فمن غير المنطق أن يستندرج سياسي الجيش إلى الشارع ومن ثم يطالبُ بجمياده.

إنَّ قوات الأمن والدرك سيتم إرهابها مع عامل الوقت، بتراكم المشاكل وتفاقم الأوضاع، وسيتدخل الجيشُ لفكِّ الاعتصامات في النهاية حتى تستمر مصالح الناس.

لأنَّ غلق الطرقات الرئيسية، والساحات العمومية، وتكديس القاذورات، يدفع إلى فوضى أخرى، وقد يساهم في أمراض مُعدية... كما أنَّ التأسيس لانتفاضة سيصبح سُنَّة مُتَّبَعَة .

يُمكن أن يكون الحراك سلمياً عندما يبلغ الشعب درجة من الوعي الجماعي، ومن بيدهم القرار يستجيبون لمطالب الشعب، من خلال الانحياز له، وتقديم المصلحة العامة للوطن، فيقَدِّمُ المسؤول استقالته، بفتح المجال لمن يُمثّلون الشعب.

الثورة في الوقت الحالي حسب وجهة نظري: ثورثُ الثورة، والانتقضة ثورثُ الانتقضة، والانتقاض، والانتقاض يُورثُ الانقلاب، والانتخابات بطريقة نزيهة ثورثُ الانتخابات. فعلينا أن نحسن الاختيار.

التعير عن طريق الانقلاب

إنّ الذين بإمكانهم التعير عن طريق الانقلاب: هم مجموعة من الضباط المتقنين، الذين باستطاعتهم تحريك الوحدات القتالية في ظرف قياسي، للتحكّم في المؤسسات الحيوية التي يمكن أن تشلّ المفاصل الرئيسية للنظام، وتجعل الحاكم يستسلم للأمر الواقع، مثل: التلفزيون ومقرات الصُحف والوزارات... والمؤسسات العمومية الحساسة: كالبريد والمواصلات والبنوك والموانئ والمطارات والطرق الرئيسية...

ومن المعتاد أن يبعد أيّ حاكم مستبد خصومه من مواقع النفوذ، ويقرب منه الطائعين الذين لا يعصون له أمراً .

فلا يستطيع ضابط خارج الخدمة أن يقود انقلاباً بلوحة التحكم عن بعد، مهما كانت رتبته، إلا إذا كانت له سَطوة رُوحية على أتباعه في مركز القرار، يمكن أن يستعملها في توجيههم وحثهم على هذا الخيار، "وأن يكون مقبولاً في الخارج" بحكم العلاقات الدولية والجيوستراتيجية .

ومادام أننا في عصر التكنولوجيا، فإنه بإمكان أجهزة الاستخبارات إحباط أي محاولة.

لا يمكن أن نؤسس دولة القانون عن طريق الانقلاب، ولا مصالحة يمكنها أن تبدأ طريقها بالانقلاب، كما أنني قلت في البداية : أن الخطأ الفادح كان هو الانقلاب، فلا يمكن أن نستمر في توريث ثقافة الانقلابات.

إنّ الانقلابيين يمكنهم أن يُمنّوا على غيرهم بإسقاط رأس النظام، ويتحولون إلى سلطة جديدة تمارس شذوذها على طريقها، بتصفية الحسابات، والتمادي في العمل بغير القانون، وفرض حالة الطوارئ، والاستمرار في الوضع المؤقت وتعطيل الدستور... ومن يدري؟ هل سيُسلمون السُّلطة إلى الشعب؟

في النهاية: لا شرعية إلا لمن فوضه الشعب، عن طريق الصناديق الشفافة دون إكراه. ومجموع هذه الخيارات التي ذكرتها بعواملها المختلفة الناجحة أو الفاشلة تعود في النهاية حتماً إلى الانتخابات لنيل الشرعية.

التعبير عن طريق الانتخابات

الانتخابات: هي الوسيلة الحضارية التي تليق بالشعب الجزائري، بعد التجارب المريرة التي عاشها منذ فترة الاستعمار وإلى غاية اليوم.

وهي الأساس الصحيح الذي تُبنى عليه دولة الحق والعدل والقانون. وهي السبيل الأسلم لمعرفة التمثيل الحقيقية ونيل الشرعية الشعبية.

الانتخابات في الوضع الطبيعي ليست كالانتخابات في الوضع غير الطبيعي شأنها شأن ميلاد الثمرة التي تثمر في موسمها، والتي تثمر في غير موسمها.

إجراء الانتخابات وشكلها يختلفان باختلاف الوضع. فالانتخابات في الوضع العادي: تحكمها الثقافة السائدة بالتداول السلمي على السلطة، أما الانتخابات في الوضع غير العادي: فتحكمها طبيعة المرحلة إلى غاية استتباب الوضع.

إنّ الانتخابات الرئاسية الزبئية، هي المفتاح لحلّ الأزمة الجزائرية، وهي الخيار الأمثل الذي يجب اعتماده لتغيير النظام.

ولكن إجراء هذه الانتخابات يجب أن تسبقه ضمانات وشروط، حتى لا تتكرر المأساة ويستمر إهدار الفرص وتضييع الأوقات.

إنّ تحديد عهدة واحدة للرئيس ب 6 أو 7 سنوات، وفي كلّ المجالس الأخرى، سيُمكن الشعب والطبقة السياسية من الانخراط التدريجي، والتجند لهذا الخيار، وحرمان من تقلدوا المسؤوليات من مواصلتهم في تصدّر الواجهة، سيُطمئن الشعب ويضمن التداول السلمي على السلطة، وسيقطع الطريق أمام المستبدين والمتلاعبين بالإرادة الشعبية، ويفتح الباب على مصراعيه أمام المنافسة الشريفة، ويشجع أصحاب الإرادات والعزائم على عرض مشاريعهم المختلفة، لخدمة الوطن والسير به نحو الأفضل.

ويعيد الحماس إلى الشعب، ويقضي على العزوف الذي ساهم بلا شك في توسيع الهوة بين المواطن ومن يسؤونه.

إنّ الانتخابات الرئاسية الحقيقية: هي التي تكون عن طريق التمثيل الحقيقي الذي يبدأ من القرية مروراً بالبلدية، إلى الدائرة، فالولاية، ثم المستوى الوطني.

وهي التي تقطع الطريق على الرّداءة والتسلل، وتبعث الجزائر من جديد.

لا يمكن لأيّ شخص أن يتقدّم كمرشّح للانتخابات الرئاسية على المستوى الوطني إذا لم يفز بالإرادة الشعبية على مستوى بلدياته ودائرتة وولايته.

لقد رأينا رؤساء دول كبرى كانوا رؤساء بلديات، ومنهم ساركوزي، طيب أردوغان وأحمدي نجاد...

ورأينا في المقابل أشخاصا تقدّموا إلى الانتخابات البرلمانية في وقت سابق، لم يحصلوا على النسبة التي تمكّنهم من أن يصبحوا نوابا، فكيف أصبح منهم وزراء ورؤساء حكومات وربّما رؤساء في المستقبل إذا لم تُصحّح المفاهيم؟

من أجل أن نفرض الانتخابات كخيار، والنزاهة كمقياس ومعيّار... يجب فتح الآفاق على مصراعها للطاقت وإشراك الجميع في عملية التغيير، بدل التركيز وحصر المسألة في منطقة أو ولاية أو فئة وحرمان باقي الولايات، وكأنهم قصرًا؟

إنّ الشروط التي يجب توفيرها لإجراء انتخابات رئاسية حقيقية تمثل الشعب الجزائري بحق، وتقضي هائيا على الجهوية والمحابة والرئيس المرؤوس، وتخرج رئيسا يمثل الشعب ويتمتع بأعلى سلطة في البلاد، يستخدمها في خدمة المجتمع ويكون مسؤولًا أمام القوانين، هي: المنافسة الحقيقية والنزاهة والرقابة والشفافية وتكافؤ الفرص، وفسح المجال أمام كلّ الجزائريين والجزائريات الذين يرغبون في خدمة الوطن.

ليس من المنطق أن يطالب رئيس حزب بالتداول على السلطة وهو يمارس الاستبداد في حزبه، فكم من رئيس حزب خسر الانتخابات في حزبه، أنشأ

حزبا آخر ليبقى محتفظا بصفة الرئيس ؟ وعليه: أرى أن الانتخابات الرئاسية يجب أن يخضع الحزب نفسه فيها إلى الترشيحات، بدءاً بالبلديات فالولايات، قبل أن يفرض نفسه على الشعب على المستوى الوطني، وحتى يكون رئيس الحزب نفسه ممثلاً بحق للحزب.

ويُحرم من الترشح كل من صادق على ترشحه المجلس الدستوري، ولم ينتخبه الشعب في مرة سابقة، حتى تقطع الطريق أمام الذين جعلوا من ترشيحهم تجارة مربحة كل مرة.

ويُحرم من الترشح كل من كان عنصراً في الجيش أو في الشرطة مهما كانت رتبته أو تعامل مع مؤسسة الجيش في إطار الشبه عسكري، لجعل الجيش والأمن مؤسسة حيادية تحرص على أمن البلاد، وجعل الرئاسة مؤسسة مدنية، ومنعاً لأي انحياز يؤدي إلى زعزعة هذه المؤسسات.

ليس من المنطق أن ينال مسؤول حزب وزارة، في حين أنه لا يمكنه أن يحصل على ترقية داخل حزبه، أو لا يستطيع جمع التوقعات.

ومن رأيي أن تُعطى صلاحيات في المقابل للأحزاب، لسحب الثقة من أي نائب يجعل من حزب معين ظهراً لتولي منصب في المجالس المنتخبة دون أن يناضل هذا الأخير في الحزب، وحرمانه من منصبه في حالة الإخلال بالتزاماته أمام مُنتخبيه، حتى تقطع الطريق أمام الانتهازيين .

فكثير من الأحزاب ليست لها قاعدة شعبية، وبالتالي يلجأ بعض المرشحين من المتجولين الذين تُحرّكهم العشائرية لامتناء حزب والوصول عن طريقه لفرض واقع معين.

إنّ الشباب في الجزائر يمثل الغالبية، فيما أغلب المسؤولين تجاوزوا سنّ التقاعد ولهذا، لا بدّ من سنّ قانون يمنع أي مرشح تجاوز سن التقاعد من الترشح، ونجسّد واقعياً إعطاء الفرصة للدماء الجديدة.

إنّ الاكتفاء بالذهاب من خلال المشاركة الكلاسيكية التي اعتاد الشعب عليها، ووضع ورقة الانتخاب في الصندوق يوم الاقتراع، دون المشاركة في انتخاب المرشح داخل الحزب، ومتابعة الحملة الانتخابية، تشبه رمي أيّ ورقة في سلة المهملات.

لأنّ الانتخابات دون تمثيل شعبي حقيقي، وعدم مراقبة القوائم الانتخابية في كلّ الأماكن، والتصديّ لكلّ أشكال التزوير التي تطوّرت مع تطوّر التكنولوجيا والتلاعب، وعدم حضور عملية الفرز، وتدوين النتائج وتسجيلها في المحاضر، ومرافقة الصناديق إلى غاية البثّ في النتائج... هو بمثابة المشاركة في التزوير، لأننا لسنا في دولة العدل والحق، حيث تُضمن حقوقك وأنت غائب!

ومن غير المنطق أن ينتخب شخص ولا يتحمّل مسؤولياته في المحافظة على إرادته.

إنّ الانتخابات المتعاقبة في الجزائر، أظهرت انحياز أعوان الإدارة الفاضح إلى مرشح سلطة الأمر الواقع، الذي يتم الاتفاق عليه مسبقاً في دوائر مغلقة، ويظهر ذلك جلياً قبيل الانتخابات من خلال الميل في وسائل الإعلام، وإخراج العمّال من مصانعهم والتلاميذ من مدارسهم لملء القاعات، وإشهاره في الطرقات والشوارع ووضع صورته فوق الشجر وتحت الحجر على طريقة

عثمان عربوات (149) وتوجيه الناس إليه، وإخراج ملفات خاصة أثناء الحملات الانتخابية لإرباك المنافسين له وابتزاز بعضهم ... وميل عائلات أصحاب المال والجاه إليه ...

"في الاتحاد قوة وفي التفرق الضعف"، وعليه: لا بدّ من الدخول في الانتخابات بطريقة جماعية في الوضع غير العادي، تبدأ بالمراهنة على عدد من المرشحين وليس الاقتصار على مرشّح واحد. يُمثّلون شرائح المجتمع، وعن طريقهم يمكن تجنيد وتعبئة الطاقات في كل نواحي البلاد.

لأنّ الدولة لا تبنى على فرد أو مجموعة من الناس أو منطقة بعينها، بل تُبنى من طرف الشعب.

فالعمل الجماعي يقلّل من التزوير المحتمل، ويعزل المفسدين ويضرب عليهم الخناق.

إنّ العمل الفردي قد يفيد في جوانب معينة، ولكن نتائجه محدودة، ولا يمكن مقارنتها بنتائج العمل الجماعي. فإذا كانت مقابلة في كرة القدم يلعبها فريق متجانس مع الاحتفاظ للعمل الفردي بما يقدمه من فتيات، فكيف ببناء دولة؟

إنّ الشورى كانت ثقافة عند أجدادنا وهي من صلب الإسلام، فلا خاب من استشار.

في ظل الدولة المدنية الحديثة، الانتخابات: هي الشورى الحقيقية دون إكراه، بل هي المعيار لمدى معرفة تحضّر الشعوب، ونزاهة الانتخابات تدلّ على مدى ثقافة وتطور المنتخبين والمنتخبين.

فأي تزوير وأي إكراه... يدلّ على التخلف والانحطاط ويدلّ على الاستبداد. إنّ التحسيس والتوعية والتعبئة وقبول بعضنا البعض، طريق نحو النهضة والانتصار...

فاستعمال أدوات الإعلام الحديثة من كتابة وتصوير ودعاية ومشاركات إيجابية في المواقع التفاعلية كلّها عناصر تؤدّي إلى حسم المعركة.

والرقابة الصّارمة في الداخل وفي الخارج تدلّ على مدى القدرة على التعبئة والتوعية والتجنيد.

يوم الانتخاب، الشعب هو من يقرّر ويختار من يحكمه، "فالأمة لا تلتقي على الضلالة".

يجب أخذ جميع الاحتياطات لتوثيق عملية الانتخاب، وعدم ترك أيّ فرصة لأهل التزوير والتلاعب بإرادة الشعب.

بعد الحسم الشعبي في الصناديق، يجب أن يحرص الشعب على أصواته، فإذا ما حدث أيّ تلاعب بإرادة الناخبين، فإنّ الجيش دستورياً، تكون قد هُيئت له الأرضية للانحياز للمرشح الذي اختاره الشعب، ومن حق الشعب أن ينتفض بطريقة سلمية ذكية في يوم واحد، ويستعيد كرامته، في حالة ما إذا تواطأت قيادة الجيش ضده، ومعاقبة من تلاعبوا بإرادته.

بعد خوض غمار الانتخابات، نكون قد هيأنا الأرضية لفرض سيادة الشعب بطريقة سلمية، والنّهاب قُدماً في بناء الدولة الجديدة.

أما في الوضع العادي الذي يسود فيه القانون، وتحترم فيه الإرادة، فالقانون هو الفيصل.

لقاءات المصالحة الجزائرية

مباشرة بعد لقائي سطيف بالجزائر وكون بفرنسا يوم 02 فيفري 2013، تم إرسال وفد من مؤسسة المصالحة الجزائرية إلى رؤساء الأحزاب ومنظمات حقوق الإنسان وحركة المجتمع المدني وبعض الشخصيات الوطنية والإعلامية.

وشرع رئيس الوفد في شرح الخطوط العريضة لمشروع المصالحة الجزائرية ودعوهم إلى لقاءات تشرف عليها المصالحة الجزائرية، قبل عقد مؤتمر الجزائر.

ليس كحضور وإنما كفاعلين، وقد التقى الوفد على فترات متقطعة، السادة: رئيس الحكومة السابق أحمد بن بيتور، رئيس الحكومة السابق علي بن فليس، وزير التربية السابق علي بن محمد، وزيرة الأسرة والتضامن سعيدة كتو "بن حبيلس"، رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان بن يسعد نورالدين، رئيس أكاديمية المجتمع المدني أحمد شنة، رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية محسن بلعباس، نائب رئيس الجبهة الاسلامية للإنتقاذ علي بن حاج، رئيس حزب فجر جديد الطاهر بن بعبيش، رئيسة حزب العدل والبيان نعيمة صالح، رئيس حمس بوقرة سلطاني، عبد العزيز غرمول رئيس حزب الوطنيين، جمال بن عبد السلام رئيس حزب الجبهة الوطنية، مهدي علالو رئيس حزب الوسطيين، جودي نائب رئيسة حزب العمال، وأعضاء من قيادة جبهة القوى الاشتراكية، محمد الشريف طالب:

حزب التضامن والتنمية، أحمد قوراية: جبهة الشباب الديمقراطي... وكذا لقاءات مع بعض الإعلاميين منهم الدكتور سليم قلالة وبعض الأساتذة الجامعيين، منهم محمد فرّاد أرزقي، محمد لعقاب وبعض الناشطين السياسيين منهم صلاح الدين سيدهم... وبعض المجاهدين...

كانت جميع اللقاءات إيجابية في مجملها، واستبشر أغلبهم بالمشروع، ومنهم من قال بالحرف الواحد: "أنا تحت تصرفكم".

كما أن هناك لقاءات تم تأجيلها إلى وقت لاحق. وقد قاد الوفد الأستاذ عبد السلام حدّاد.

مشروع المصالحة الجزائرية يلقي الترحيب

كمال زايد القدس العربي 2013-02-27

الجزائر - "القدس العربي": قال المعارض الجزائري نور الدين خبابة إن دعوة المصالحة التي أطلقها بدأت تلقى قبولا وسط النخبة السياسية في الجزائر، مشيرا إلى أن الكثير من الأحزاب التي تمّ الاتصال بها، أبدت تحمّسها للمشروع، موضّحا أن المشروع سيتمّ عرضه أيضا على مجموعة من الشخصيات الوطنية، مثل رئيسي الحكومة السابقين، مولود حمروش وعلي بن فليس، وأن المبادرة لم تُعرض على السُلطة بعد.

وأوضح خبابة في اتصال مع "القدس العربي" أن مشروع المصالحة الوطنية الذي يدعو إليه يقوم على فكرة أساسية وهي أن "الجزائر أخطأ في حقها الجميع ويبنيها الجميع"، مشيرا إلى أنه في نهاية كانون الأول (ديسمبر) تم توجيه الدعوة

إلى بعض الأحزاب والشخصيات السياسية والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني، وأن الرُّدود جاءت إيجابية ومشجعة.

وأكد على أنه مباشرة بعد عقد اللقاء الأول في "سطيف" (300 كيلومتر شرق العاصمة) وفي مدينة "كون" بفرنسا وقع اتصال مع بعض رؤساء الأحزاب وبعض رؤساء الجمعيات في الداخل وفي الخارج، والذين أبدوا استعدادهم للتعاون والتنسيق وأن منهم من قال بالحرف الواحد إنه تحت الخدمة طالما أن المشروع في خدمة الوطن.

وذكر أن الأحزاب التي تم الاتصال بها بشكل مباشر هي أكثر من عشرة أحزاب، أغلبهم حضروا لقاء 18 شباط (فبراير) بسيدي فرج ضواحي العاصمة، وكان الاتصال عبر وفد ضم ممثلين عن عدة ولايات مثل قسنطينة، سطيف، بومرادم والجزائر العاصمة.

ورغم الارتياح الذي أبداه خبابة بخصوص الاتصالات المبدئية وعدم وجود اعتراضات على المشروع، إلا أنها ستبقى مجرد اتصالات ما لم يتم تجسيد الأقوال إلى أفعال، مشيراً إلى أن وفداً آخر سيتم إرساله في الأيام القادمة إلى شخصيات وطنية أخرى ورؤساء أحزاب، وشخصيات من العائلة الثورية لم يشملها الاتصال الأول، لأن المشروع وطني دون إقصاء أو تمهيش.

واعتبر أن الخطوة القادمة تتمثل في عقد لقاء ثانٍ موسع للمؤتمرين في الداخل وفي الخارج، من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة وضمانات تحضيراً لمؤتمر للمصالحة، واستطرد قائلاً: " بداية الحل كما نراه في برنامج مؤسسة المصالحة

الجزائرية، يكون سلمياً وبطريقة حضارية، يبدأ عن طريق الانتخابات الرئاسية المفتوحة والزبيرة ."

وذكر نور الدين خبابة أن التواصل سيكون مع المؤمنين بالتغيير الحقيقي من رؤساء الأحزاب والشخصيات والناشطين في منظمات المجتمع المدني لإقناعهم بضرورة العمل الجماعي لافتكاك نزاهة الانتخابات الرئاسية القادمة، التي ستكون بداية مخرج حقيقي للأزمة الجزائرية.

ويعتبر مشروع المصالحة هذا مختلفا عن ذلك الذي أقامته السلطة في سنة 2005، والذي كان قد قوبل بانتقادات واسعة، على اعتبار أنه لا يقوم على إرساء الحقيقة، وإنما على قلب صفحة ماضي سنوات الدّم والدموع التي عرفتها الجزائر خلال حقبة الإرهاب في تسعينيات القرن الماضي، وينوي صاحب المشروع إشراك جميع الأطراف في هذا المشروع، خاصة وأن البلاد مُقبلّة على انتخابات رئاسية يُعوّل عليها الكثيرون لتكون بداية حلّ لكثير من الأزمات العالقة والمؤجّلة.

أرضية النقاش

إنّ التجارب والمحن التي مرّ بها الشعب الجزائري، موازاةً مع الفرص التي ضاعت منه، جعلته حذراً من أية مغامرة. كما أنه لم يعد يقبل بالعودة إلى تجارب الماضي التي أثبتت الواقع فشلها.

وقد وجدت الأحزاب صعوبات كبيرة في تعبئة الشارع وتأطيره، وهذا راجع إلى تركة الأزمات المتعاقبة وتداعياتها عليه.

لقد تيقنَ مُعظم السياسيين الواعين بالتحوّلات الدولية والإقليمية وانعكاسها على استقرار المنطقة، أنه لا مخرج للأزمة الجزائرية إلا بالتوافق والعمل المشترك ونكران الذات، والابتعاد عن المشيخة والزعامات التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه.

وتقديم المصلحة العليا للوطن ووضعها فوق كل الاعتبارات، والعمل جماعيا لتحقيق حلم الشهداء وإخراج الجزائر هائيا من محنتها. " الجزائر حرّرها الجميع وأخطأ في حقتها الجميع ويبنيها الجميع ". وعليه: أضع بين أيديكم أرضية للنقاش، قابلة للإثراء.

بنود الأرضية

تحرير العمل السياسي والجمعي والإعلامي والتقابي من القيود.

دعم الحُرّيّات الفردية والجماعية، ورفع المضايقات على المعارضين. تشجيع روح المبادرة والاستثمار بما يخدم المجتمع الجزائري، ويساهم في إعادة الثقة ورفع مستوى التنمية.

منع أيّ استغلال لمقوّمات الشخصية الجزائرية. إجراء مشاورات ثنائية وجماعية مع الفاعلين على المستوى الوطني، وفي الخارج، من شخصيات سياسية، فكرية، علمية، ثقافية، إعلامية، دعوية، رياضية، حقوقية، عسكرية، وأحزاب، وحركة مجتمع مدني، وإشراكهم في صناعة التغيير...

تشكيل حكومة وحدة وطنية متوافق عليها، مهمتها: الإشراف على الانتخابات الرئاسية، البرلمانية، الولائية والبلدية، وإنشاء دستور جديد ضمن رزنامة يتمّ تحديدها في مؤتمر الجزائر.

تسليم السلطة في الآجال المحددة. "يمنع من يُعين في الحكومة من كلّ ترشيحات في المستقبل".

تشكيل هيئة مستقلة للأشراف على جميع الانتخابات، تنتهي مهمتها ألياً بعد صدور نتائج الانتخابات والمصادقة عليها من طرف المجلس الدستوري، هذا الأخير يتم انتخاب أعضائه من طرف نقابة المحامين والقضاة، ترأسهم شخصية وطنية.

إنشاء دستور جديد توافقي "مع إمكانية الاستقادة من الدساتير السابقة".
إجراء استفتاء فيما اختلف عليه وشكّل عائقاً حول الإجماع الوطني.

فتح حوار وطني وورشات عمل لمعالجة الأزمة من جذورها، وإشراك أهل الاختصاص لإصلاح كلّ القطاعات، وتحقيق حلم الشهداء وفق بيان أول نوفمبر 1954.

تشكيل محكمة وطنية ومحاكم جهوية للتحقيق في جذور المأساة، والفصل في القضايا الشائكة، وإجراء محاكمة عادلة بغية كشف الحقيقة للرأي العام، وليس لتصفية الحسابات أو الانتقام أو العودة إلى الماضي... إصدار عفو شامل بشروط وضمانات.

تدوين الأحداث في الكتب وتدريبها للناشئة، وتعويض الضحايا دون تمييز، وإعادة الاعتبار لهم أحياءً كانوا أو أمواتاً.

خلق تواصل بين الأجيال في الخارج والداخل وعدم رهن مستقبلهم، وترك هامش لهم ليقرروا مصيرهم بأيديهم.

مساعدة الجالية في المهجر بما يضمن كرامتها ويحافظ لها على أصالتها وتقاليدها،
ويحمي الأجيال من الانحلال.

مسودة ميثاق الجزائر

لبناء دولة المؤسسات في الجزائر، التي لا تزول بزوال الرؤساء والحكومات،
ووفاءً لدماء الشهداء الزكية وأرواح من سقطوا أثناء المأساة الوطنية، وطياً
لصفحة الضغائن، وسعيًا منا للعيش المشترك، في كتف الأخوة والتسامح،
وحقًا لدماء الجزائريين والجزائريات، ووفقًا لكل مظاهر الفساد التي حطمت
الاقتصاد وعطلت النمو، وأعاقت الجزائر من الالتحاق بالركب الحضاري،
وإبعادًا للثوابت الوطنية من أي استغلال سياسي سلبي، أو متاجرة، وضمانًا
لحرية التعبير والتداول السلمي على السلطة، وإقرارًا لمبدأ العدالة وتكافؤ
الفرص، وحماية الأجيال من أية صراعات دموية أو أحقاد تترتب عن عدم
معالجة المأساة ... نوقع اليوم على ميثاق الجزائر في مؤتمر الجزائر، ليصبح
كمرجعية لجميع الجزائريين. وفيه:

نحن رؤساء الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية وحركة المجتمع المدني
والشخصيات الوطنية والإعلامية والعلماء والمثقفون... المجتمعون كذا ... في
كذا...

قررنا في مؤتمر الجزائر استجابة لمطالب الشعب، ووفاءً للتضحيات الجسام
التي قدمتها الأجيال على مرّ الزمن "أن نوقع على ميثاق الجزائر لمدة 40 أو
50... سنة" حتى يبقى رسالة للأجيال اللاحقة، ونعلن فيه على ما يلي:

- 1- عدم المساس بالثوابت الوطنية: الدين، اللغة، التاريخ، وفق ما قرره مؤتمر الجزائر.
- 2 - عدم المساس بالوحدة الترابية، وحماية الوطن من أية أطماع خارجية .
- 3- التزام الحوار كمبدأ لحلّ أيّ نزاع، وعدم اللجوء إلى العنف، وعدم القبول بأية انتخابات مزوّرة، أو الوصول إلى السّلطة بأية طريقة أخرى غير الانتخاب الشفاف.
- 4 - بناء دولة الحق والعدل والقانون وفق مشروع مجتمع يسع الجميع.
- 5 -عدم المساس بالميثاق واعتبار نكثه يدخل في إطار الخيانة العظمى.

حكومة الوحدة الوطنية

تشكيل حكومة للحفاظ على الوحدة في جوّ تكون البلاد مهدّدة في استقرارها ومعرّضة للانفجار في أية لحظة.

تقوم الحكومة بتسيير مرحلة مؤقتة تشبه الجسر بين فضاءين، فضاء الاستبداد وفضاء الحريّات.

يتم اختيار أعضاء الحكومة من الفاعلين السياسيين الذين لم تتلخخ أيديهم بالدماء وسرقة المال العام، ولم يساهموا يوماً في مدّ النظام الفاسد، ومن خلال استشارة الشخصيات الوطنية والعلمية والفكرية...

يمكن اقتراحها للتركية أو انتخابها، لتشرف على تسيير مرحلة تحدّد في المؤتمر، كما يتم تمديد مدتها وفق شروط ...

تنظم هذه الحكومة الانتخابات الرئاسية المقررة، وتهيئ المناخ لدستور جديد، وكذا الانتخابات التشريعية والبلدية.

تسلم السلطة بعد انتخاب الحكومة التي تفرزها الأغلبية في البرلمان.

لا يمكن أن يعاد انتخاب أي عنصر من هذه الحكومة في الحكومات التي تعقبها "خدمة للتداول السلمي على السلطة، وغلقاً لأي منفذ للاستقلال أو المن".

الفصل السادس

الجمهورية الجديدة في الجزائر

الجمهورية الجديدة في الجزائر هي: نظام جديد مبني على التعددية السياسية والتمثيل الجيد، والتداول السلمي على السلطة، وفق مشروع استراتيجي ديمقراطي ينبع من إرادة الشعب الجزائري، ومرجعيات مستوحاة من مقومات الشخصية الجزائرية، ووفق عقد اجتماعي جديد (150).

فلا يعين رئيس بلدية أو نائب في البرلمان أو رئيس جمهورية أو وزير أو رئيس حكومة، دون المرور على انتخابات مباشرة، ومفتوحة، وشفافة. ولا يمكن أن يصل إلى الرئاسة أيّاً كان عن طريق انقلاب عسكري.

كما لا يمكن استخدام العنف للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها أو التلاعب بالدستور.

إن النظام الجمهوري الذي يليق بالجزائر هو جزائري الروح، يتماشى مع تطور المجتمع ولا يتنافى مع جذوره.

فلا يمكن لحزب أو فئة من الناس مهما كانت مزاياهم، أو أية جهة، أن يفرضوا مشروعاً على الشعب، لا يتلاءم مع جغرافيته وثقافته ومبادئه...

إنّ النظام الرئاسي أو البرلماني أو الشبه رئاسي، وأية توجهات كبرى تمسّ بسيادة الشعب ووحدته وثوابته، يجب أن تخضع لاستفتاء شعبي.

إنّ النظام الديمقراطي في الجزائر: يجب أن يكون حقيقةً يعيشها الناس، لا نظاماً صورياً تسوّق واجهته إلى الخارج.

إنّ الجمهورية الجديدة في الجزائر: ذات طابع خاص. جديدة؛ لأن الجمهورية الأولى لم تُبنَ بإرادة الشعب، بل تأسّس نظام كأمر واقع بعد مؤتمر طرابلس الذي بقي مفتوحاً إلى غاية اليوم... ومن ثمّ أعطيت صبغة الجمهورية، مع ما فيها من إنجازات تُحفظ لأصحابها.

ولا زلنا إلى حدّ الساعة لم نفضل في مشروع المجتمع، فهذا يريدّها سلفية، وذاك يريدّها علمانية، والآخر يريدّها وطنية، وتلك تريدّها غربية، والآخر شرقية، والبعض يتعنى بالنظام الجمهوري، لكن الواقع يكذب ذلك، وهكذا...

وجديدة: لأنّها أتت بفلسفة جديدة تخالف ما سبق، وتطرح بديلاً، يتمثل في مشروع يحلّ كل الإشكالات القائمة.

جديدة: لأن جميع القطاعات سيمسها التغيير والإصلاح والتجديد "حسب الحاجة".

الجمهورية الجزائرية: تُؤسَّسُ على دراسة مستقبلية أو ما بات يُعرفُ بعلم الاستشراف (151). ووفق إحصائيات وسبر الآراء، ومن خلال دراسة الماضي الأليم الذي أوصلنا إلى مانحن فيه من رواسب وإخفاقات، وهذا بمعالجة مخلفات الاستعمار والفتنة العمياء التي ضربت البلاد.

بعد المعاينة؛ يوضع تشخيص دقيق للحاضر ومخطط للمستقبل، يَنخِذُ من المرحلة والتدرج مسلكا للتجسيد.

الجمهورية الجديدة في الجزائر: هي التي تولي اهتماما بالغا لتكوين الفرد، فهو نواة الأسرة، وتُستثمرُ في الطاقة البشرية، من خلال التربية والتوجيه الصحيح، والعدالة والتأطير الجاد. فلا أسرة دون فرد ولا مجتمع دون أسرة.

الجمهورية الجديدة: التي يُحسّ فيها المواطن أنه هو الجوهر، من خلال كرامة الانسان، وهذا برفع العُبن عن الفقراء واليتامى والمساكين والقضاء على البيوت القصديرية والطبقية.

فهل يُعقل أن يعيش جزائريون تحت معدّل الفقر في دولة يتعنى مسؤولوها كل يوم بفائض مالي وشعارها الإسلام دين الدولة؟

جمهورية جديدة: تتيح فرصة المسكن والدراسة والعمل والتكوين وتكافؤ الفرص لكل أبناء الوطن دون تمييز.

جمهورية جديدة: تعبر عن حضارة وهوية الشعب الجزائري من خلال هندسة العمران التي تلائم التربة والمحيط والبيئة وتتكيف مع الزلازل، وربط المناطق بتعميم الميترو والترامواي والنقل البحري في الولايات الساحلية والسكك الحديدية، وتسهيل طرق العيش، والتخفيف من عبء الزحمة على العاصمة.

جمهورية جديدة: تعيد النظر بشكل كلي في المنظومة التربوية وفي أشكال التعليم والتكوين والتمرين والتربية والبيداغوجيا والخدمات الجامعية، وفق مشروع شامل، يُشارك فيه جميع المعنيين بالقطاع، من باحثين وأساتذة ومعلمين ودعاة وعمّال ومُربّين وأطباء نفسانيين ومتقاعدين وطلبة وإداريين ...

جمهورية جديدة: تنتج المعرفة وتجعل جزءاً من الدخل العام مُخصّصاً للبحث والاستثمار في الطاقة البشرية وكذا التنمية المستدامة (152)

جمهورية جديدة: يكون القانون فيها فوق الجميع، فلا فرق بين أبيض وأسود أمام القانون. قانون: يشارك في صياغته الشعب من خلال ممثليه، وعن طريق مشاركته الفعالة التي تعبر عن مدى تحضّره ومدى مواطنته.

قانون: يأتي ثمرة نقاش واسع وإقناع، ويتمشى مع الميثاق العالمي لحقوق الإنسان (153) الذي يضمن حرية التعبير والاعتقاد، "ولا يتعارض مع قيم المجتمع وأصالته". قانون: يضع أسس الرقابة والمساءلة والمحاسبة وإرساء القيم الإنسانية.

جمهورية جزائرية: تعيد اللحمة داخل المجتمع وللأسرة بشكل خاص، من خلال المحافظة على الأصالة والتقاليد العريقة التي تطبع المجتمع، والتوجه نحو العصرية بثبات.

جمهورية: تعيد الأمن إلى ربوع الوطن، بالتركيز على الأفعال النبيلة والسلوكيات الحضارية.

جمهورية جديدة: تيسر من تكاليف الزواج والتقليل من العنوسة، عن طريق التوعية ومحاربة الطبقة، وكل الآفات الاجتماعية التي باتت تنخر المجتمع، من مخدرات وانتحار وانحلال خلقي...

وحلّ المشاكل التي باتت تهدد الأسرة الجزائرية بالتفكك، بإعادة الاعتبار للقيم الأخلاقية.

جمهورية: تجعل من العمل حقًا، ومن التقاعد حقًا، ومن إنصاف العمال حقًا.

جمهورية جديدة: تعطي للشباب مكانته في المجتمع، بدءًا بالزامية الدراسة إلى غاية سنّ 16 سنة. وفسح المجال أمام المتفوقين في الدراسة وإشراكهم في كل مناحي الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية، وليس الاقتصار على الرياضة فقط، وتشجيعهم من خلال الاعتماد على النفس.

جمهورية: تعطي المكانة للتكوين وتجعل منه ورشة للنهوض بالوطن في كل المجالات، بتأهيل الأساتذة التأهيل الجيد قبل الطلبة... وتوزيع مراكز التكوين حسب حاجة البلديات والولايات، وهيئة الطلبة لسوق العمل، بالتعاون مع باقي مؤسسات الدولة والخواص.

جمهورية: تجعل من القضاء المكان الذي ينال الناس فيه حقوقهم، بجلّ النزاعات والخلافات، وإعطاء كل ذي حق حقه عبر التقاضي، ونشر العدل بين الناس، وجعل السّجن مكاناً لإعادة التربية، لا مكاناً للانتقام، ومعاملة المتهم معاملة البريء حتى تثبت إدانته.

ولابد من إعادة النظر في المنظومة القضائية وتكوين القضاة، وتجهيز هذا السّلك بمتطلبات العصر، وتأهيل اختصاصيين في فنّ الإدارة القضائية وتقنية الجهاز من كلّ السّلبات. "فالعدل أساس الملك".

جمهورية جديدة: تجعل من الإدارة إطاراً للتنظيم بتعميم الإعلام الآلي واستعمال تقنية الأنترنت، لاستخراج بعض الوثائق، وجعلها وسيلة للتواصل لربح الوقت، والتقليل من المصاريف والزّحام. وحلّ مشاكل المواطنين، وتسهيل أمور حياتهم، بمحاربة البيروقراطية وتقليص كمّ الوثائق المطلوبة في كل ملف.

جمهورية: تعتمد على الفلاحة بالنهوض بهذا القطاع ، سيّما وأنّ كلّ عوامل النهضة متوفرة، فعيب وعاراً أن تستورد الجزائر قوتها من الخارج وأراضيها بوراً.

علينا أن نأكل ممّا نزرع، ونلبس ممّا نخيط، ونشرب ممّا نعصر كما قال أحد المفكرين. فلا بدّ من التركيز على إنتاج الحبوب والبذور وبناء السّدود وصيانتها، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب والبذور والخضروات والثروة الحيوانية، وتشجيع الفلاحة الغابية، والزراعة الريفية، ومحاربة التصحر، وتشجيع الاستثمار في الصحراء، وتحديد المناطق الرعوية، وشقّ الطرقات في

الأماكن الجبلية والأنفاق، وحفر الآبار، وتسهيل الحرث والسقي والحصاد، وكذا التخزين، وتسهيل بيع المنتجات والتصدير.

جمهورية جديدة: تعتمد على السياحة لجلب العملة الصعبة ورفع قيمة الدينار الجزائري، بإدراج مواد في الدراسة العامة، وتأهيل الفنادق في الحمامات المعدنية والشواطئ، وتشجيع السياحة الجبلية والصحراوية، وبناء موانئ خاصة للرحلات البحرية، وربطها بالولايات الساحلية، وبناء منتزهات ومدن سياحية جديدة، ومركبات رياضية، قصد جلب السواح، واستغلال الأماكن الاستراتيجية واستثمارها، وإعادة النظر في السياسة السياحية، من خلال التكوين والتأطير، وتشجيع المخيمات الصيفية، والرحلات الموسمية، بإحداث النشاطات، وتعميم حدائق الحيوانات، واستحداث نشاطات عن طريق العربات التي تجرها الأحصنة لاكتشاف والترفيه. فما تزخر به الجزائر من سياحة دينية وثقافية وعلاجية وترفيهية وبيئية...، وما تحتويه من مناظر طبيعية خلابة على أرضها في كل الفصول، يجعلها قطاعا لا يختلف عن قطاع الفلاحة والمحروقات. والاعتناء بالمتاحف العتيقة وإنشاء متاحف جديدة في كل الولايات للحفاظ على تقاليد البلاد، وخلق إعلام سياحي.

جمهورية جديدة: تولى مكانة للموانئ البحرية، والمطارات، والحدود، من خلال التنظيم وتسهيل حركة العبور، باعتماد وسائل متطورة للرقابة، ومكافحة الغش، والجعل من هذه الأماكن نقطة إقلاع للاقتصاد.

جمهورية: تعتمد على الصيد البحري لما له من فوائد على الاقتصاد، فتطور من مردود هذا القطاع بالتكوين الجيد والتأطير وتجديد المركبات واستحداث

مصانع لقطع الغيار وإنشاء مركبات حديثة متطورة تتماشى مع متطلبات المجتمع.

جمهورية: تعتمد على القطاع الخاص، وجعله شريكا في خدمة الشعب الجزائري وهذا، بفسح المجال للتنافس، وإشراكه في قطاعات محدّدة، حتى لا تفقد الدولة هيبتها وتواجدها في قطاعات استراتيجية وحسّاسة، وحتى لا تفتح المجال لجهات قد تستحوذ على مقدرات الشعب والسيطرة عليه، من خلال الاحتكار والاختراق والتوجيه والتحكّم في قوته مستقبلا.

جمهورية جديدة: تُصبح عاصمة إعلامية من خلال موقعها الاستراتيجي، ورائدة في جلب الطاقات التي تزخر بها الجزائر، وجعل السينما والسمعي البصري في خدمة المجتمع والدفاع عنه، وذلك بالتركيز على التكوين الجيد وصناعة الكاميرا وأدوات الصوت ولوازم هذا القطاع المختلفة بامتلاك التكنولوجيا... واستحداث مهرجان دولي يستقطب الكفاءات والمهارات، والاستثمار في الأنترنت، وفسح المجال للخواص في هذا القطاع بالتكوين في مجال التركيب والصوت والصورة وثلاثي الأبعاد... وتجميع القنوات الجزائرية في باقة واحدة على قمر صناعي جزائري، وربط الباقة بالأنترنت كما هو الشأن في الدول المتطورة... وتشجيع دور الانتاج، والجعل من إعلامنا منبرا ونبراساً يساهم في إضاءة الجزائر ويمسح عنها غبار الأزمة، ويواجه كل أنواع الغزو الفكري والثقافي وفق دفتر شروط وأخلاقيات للمهنة.

جمهورية جديدة: تنهض بالفن النبيل بالعودة إلى الأصالة، ومواكبة العصر، ومحاربة الرداءة، وتشجيع الكفاءات الوطنية، والمواهب التي تجعل من الوطن أمّا تُنجبُ لآضرعاً يُخلبُ.

استحداث مهرجان وطني للفن الأصيل، وتشجيع الشعراء والمثقفين والأدباء الذين يعملون على نهضة البلاد وصيانة تاريخ المجتمع وحاضره ومستقبله، من التسخ والانهلال.

جمهورية جديدة: تُشجّع دور النشر والطبع وتدفع إلى المطالعة وتحفظ الحقوق، وتبني مكتبات في كل البلديات للنهوض باللغة، ليس في المجال الأدبي فحسب، بل في المجال العلمي والتقني... وتُشجّع التقح على لغات العالم.

جمهورية: تساعد على الاستثمار في التصنيع والتصدير وامتصاص البطالة وخلق مناصب شغل في ميادين متنوعة، لتحقيق الاستقرار والتوازن، واستغلال العقار استغلالاً حسناً باستعادة الأملاك العامة والعقار الجامد.

جمهورية: تجعل من البطال طاقة يستفاد منها لا عالة على المجتمع، وتحارب الحرقة، ليس بالقوانين التي تعاقب الحراق، بل يجعل المواطن الجزائري يعود إلى وطنه ولا يقبل أن يفارقه. ولن يتأتى ذلك إلا بمواجهة عقلية "الروبوتيك Robotique" التي ساهمت في ارتفاع البطالة، والتكيف معها، وتوجيه المواطن التوجيه الصحيح، بإعطائه الفرصة لاستدراك ما فاتته، من خلال فتح مؤسسات خاصة تعمل بالتنسيق مع مؤسسات الدولة في كل الولايات، ومكاتب لليد العاملة توطّر، ومراكز للتوجيه والتأهيل... بإشراك الخواص.

جمهورية جزائرية: تعمل على تشجيع روح المبادرة والاستثمار داخل النواحي للتخفيف عن العاصمة ومواجهة العولمة، وإشراك المواطن في النهوض بالاقتصاد، وتشجيع التنوع للحفاظ على خصائص كل منطقتة في شتى القطاعات...

جمهورية: تُسهّل حركة التنقل بتعبيد الطرقات بوسائل عصرية ووفق المقاييس المتعارف عليها عالمياً...، وتعميم النقل الجوي عبر الخطوط الداخلية تماشياً مع التضاريس، وإعادة النظر في المطارات وتأهيلها تأهيلاً يتناسب مع المقاييس الدولية، وتعميم النقل الداخلي عبر البواخر في المدن الساحلية، وتخصيص موانئ خاصة بها.

جمهورية: تجعل من أخلة الرياضة مبدئاً، حتى تُسهم هذه الرياضة في تربية النشء. وتنهض بهذا القطاع الحيوي، بالاعتماد على النفس، وعدم البقاء في استيراد حتى المدربين ناهيك عن العشب والملابس...، وتقضي على الرشوة وشراء الذمم التي انتشرت في المدة الأخيرة، والتردي، وتمهد الأرضية لإخراج أبطال جدد في كل المجالات، بالرعاية والتكوين الجيد واكتشاف الطاقات المواهب والمهارات، ومتابعتهم منذ الصغر... وخلق استراتيجية فعالة محفزة، وإعادة الاعتبار للاعبين القدامى دون تمييز عبر برامج إذاعية وتلفزيونية تذكر مناقبهم، وتذكر الشعب بالأفراح، واستغلال خبراتهم وربط الاجيال عبر التواصل.

جمهورية: تعطي للبيئة مكانة خاصة، بتعميم المساحات الخضراء، والتشجير والنظافة، وإعادة تكرير بعض المواد المستهلكة، وحرق الفضلات في أماكن مخصصة ببناء مؤسسات تشرف عليها، للتقليل من الأمراض التي مصدرها التلوث، وتشجيع العمل الجمعي في هذا المجال، بالتوعية والتعاون مع قطاعات أخرى كالإعلام والتربية والثقافة والمسجد والخواص...

جمهورية جديدة: تتم بالفضاء والفلك، بصناعة أقمار صناعية محلية الصنع، وبمعايير دولية تساهم في المراقبة والبحث ومجال الاتصالات ، ولم لا صناعة الطائرة؟

جمهورية: تعرف كيف تستغل طاقاتها المختلفة، فالجزائر يمكنها أن تغذي أوروبا وإفريقيا وليس شعبها فقط، وتحول طاقاتها إلى تحقيق مخزون في مجالات عديدة وحيوية، وتستفيد بذلك من دخل العملة الصعبة، وتخلق مناصب شغل... وتضمن الاكتفاء الذاتي لأجيال متعاقبة. فما تزخر به الجزائر من صحاري شاسعة ورياح ومن جبال وصخور ووديان... يجعلها رائدة في الطاقة ومنها: الطاقة الشمية، الطاقة المائية، الحيوانية، البشرية، وطاقة الرياح ... ومصدرة لجمع من الطاقات المختلفة إلى دول محتاجة دون أن تلجأ إلى استخدام مخزونها من الغاز الصخري أو الأردواز طالما لاتزال ردود متباينة بشأنه وطالما لم ينضب بعد مخزون الغاز الطبيعي والبترو.

جمهورية: تجعل من الحماية المدنية وسيلة للمحافظة على أرواح الجزائريين وإسعافهم عندما تقتضي الضرورة، وفق مشروع يطور من قدراتهم التقنية والمدنية... ويعطيهم الفرصة بالتقل عبر المروحيات وكذا طرق الاتصال الحديثة.

جمهورية: تجعل من العامل شريكا في الحياة، وليس عبدا يتم استغلاله. فلا بد من تكريمه وتشجيعه وتأطيره، حتى يكون هناك توازن بين الحقوق والواجبات.

جمهورية: تعطي المكانة اللادئقة للمرأة فهي الأم والأخت والزوجة وهي الشريك للرجل، فلا يمكن للجزائر التي ساهمت فيها المرأة في الثورات، أن تطفئ التقاليد على الشرائع والقوانين. وفي المقابل وضع خطوط حمراء أمام المتاجرين بالمرأة لجعلها سلعة. "للمرأة حقوق وواجبات".

جمهورية جديدة: تعنى برعاية الطفل قبل ولادته، والحفاظ على حياته والأنساب، بالتشريعات، ومراكز الأمومة، من خلال دور الحضانة والتربية، وأماكن الاستراحة واللعب، تماشياً مع الأعمار.

جمهورية جديدة: ترعى اليتامى ببناء مراكز خاصة لهم، وتعليمهم وحفظ حقوقهم وإبعادهم عن أي استغلال.

جمهورية جديدة: تعول على الطالب وتهيئته لاستلام المشعل، وليس الاقتصار على إفهامه بأنه متلق فقط، فلا حياة دون طموح وتفكير في المستقبل، ولا مذاق دون تنافس شريف.

جمهورية جديدة: تحسن التصرف في استخدام الموارد الطبيعية، وتجعل منها سبيلاً للنهضة، بالاستثمار في مجالات حيوية حتى تعود المنفعة على الأمة جمعاء. وتوزيع دخل الموارد على الولايات حسب الحاجة. "لا تمييز فيها بين ولاية وأخرى إلا وفق شروط ومعايير".

جمهورية: ترعى التاريخ وتوليه اهتماماً خاصاً، فلا حاضر دون ماضي ولا مستقبل دون حاضر.

جمهورية: تعيد الاعتبار إلى المجاهدين والشهداء بالعمل على تحقيق أهدافهم، وإبعاد الملف من المضاربة والبنزسة، والقضاء النهائي على تزوير الشهادات.

جمهورية: تجعل من الجمارك مؤسسة مهابة الجانب في محاربة الغش والمخدرات، والمحافظة على الجودة والاقتصاد الوطني، واستعمال أرقى الأجهزة في مكافحة التهريب، وأخلقه هذا السلك الذي يُعتبر عسباً رئيساً للاقتصاد، بانتقاء عناصره والتركيز على الكفاءة والنزاهة والأخلاق، والذكاء والحنكة، وخلق عقيدة لهذا القطاع، تكون دافعاً للقضاء على كل مظاهر الانحراف.

جمهورية: تجعل من الشرطة مؤسسة للمحافظة على أمن الوطن والمواطن، ومحاربة الظلم والتعسف وكل مظاهر الانحلال والعنصرية، وتجسيد قوانين الدولة. وتطوير هذا القطاع، بإنشاء عقيدة للشرطة على غرار العقيدة العسكرية والجمارك والدرك، وتنظيف هذا القطاع من الوصوليين، وإحالة غير القادرين على أداء مهامهم إلى مؤسسات أخرى، وإدراج مواد دراسية تتعلق بعلم النفس وطرق الاتصال تشجعه في التعامل مع المواطن ...

جمهورية: تجعل من الجيش حامي الحمى، مكلف بمهمة محددة في الدستور، جيشٌ عصري، تحكمه عقيدة عسكرية، تستمد روحها من ثورة نوفمبر 1954 ووفق مقومات الشخصية الجزائرية.

جيش: يتقن الفنون القتالية، ويتقن مجال البرمجة والأنترنت والصناعات الحربية.

جيش: تتم هميته، في استخلاف المدنيين في القطاعات الحيوية، ويتأقلم مع كل الاحتمالات العدوانية التي قد تواجه الوطن للدفاع عنه.

جيش: يحسّ فيه الاحتياطيون أنهم خدام للوطن، من خلال عدم التمييز بينهم وبين المتعاقدين.

يعاد النظر في قانون الخدمة العسكرية ليبقى الأمر محصوراً في التدريب" في أحسن الأحوال" وفسح المجال أمام الشباب للاحتراف في أسلاك الجيش المختلفة، وبذلك خلق آلاف المناصب.

جمهورية: تجعل من المخابرات درعاً واقياً للجزائر ضد محاولات التجسس والتسلل والاختراق، لا أن تتعامل مع المخابرات الدولية ضد مواطنيها.

جمهورية: تنهض بالقطاع الصحي بإعادة النظر في التكوين الطبي، والشبه طبي، وإعادة تأهيل المستشفيات القديمة، وبناء مستشفيات حديثة عصرية متخصصة، يرتاح فيها المواطن الجزائري، وفق المقاييس الدولية.

ودعم المستشفيات بمختصين في المجال الإداري والخدماتي والتسهيل في طرق العلاج بالعمل على صناعة المعدات الطبية، وجلب الخبرات التقنية لهذا الأمر، وتطوير صناعة الأدوية والنهوض بهذا القطاع الحساس، الذي يدل تطوره أو تأخره على مدى مصداقية الدولة... وتزويد المستشفيات بمساحات هبوط طائرة الهليكوبتر لنقل المصابين.

جمهورية: تجعل من حدودها أسلاكاً مكهربة في وجه المهربين والمجرمين، وسدوداً خضراء مفتوحة لكن من يحترم الجزائر وشعبها.

جمهورية: تجعل من السفارات والقنصليات منابر لتمثيل الجزائر أحسن تمثيل وتعطي صورة عن حسن الجوار والالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية وإعادة النظر في تكوين الدبلوماسيين، وتعيين أهل الكفاءة

والأخلاق. والتقرب إلى مواطنينا في المهجر، و تسهيل أمور العودة لهم باقتراح السكنات وفرص العمل وإدماجهم في بناء الوطن، والاستفادة من زيارتهم المضمونة بالعملة الصعبة كل عام ، من غير السواح الأجانب، بتخفيف فواتير النقل، ودعمهم في التعليم وسبل العيش، وحث الإطارات منهم كي يساهموا في مُنضة الجزائر.

و التكفل بانشغالاتهم والوقوف معهم عندما تحلُّ بهم الشدائد، كقتل الجثامين إلى الجزائر مهما كانت خلفيات الميِّت، عبر الطائرات الجزائرية، وتسهيل نقلهم، وتحمل المصاريف حتى يرتبط المواطن أكثر بدولته ويحتمي بها، وإشراكهم في الحكومة وفي البرلمان... وخلق تواصلٍ بين الجمعيات في الداخل والخارج، وتنظيم رحلات مزدوجة في عدّة مجالات...

جمهورية جزائرية: تقضي على أنواع التوترات الحاصلة في المجتمع، بين أبناء البلد الواحد: قبائلي، ترقّي، مزابي، عربي، شاي، شنوي... إلخ، وجعل هذا التنوع مادةً خام للوطن و ثراءً يزيد من حيويته.

جمهورية: تحارب التهميش والمحابة والرداءة.

جمهورية: يكون نظامها مدنيًا لا عسكريًا، وتشريعًا لا تعارض الميثاق الذي صادقت عليه الأمم المتحدة (154).

جمهورية: تجمع ولا تفرق، وتقدم ولا تؤخر، وتبني ولا تهدم.

جمهورية: يعيش فيها الجزائريون والجزائريات إخوة وفق تناغم وتسامح ومحبة، يتنافسون فيها على خدمة الجزائر..

جمهورية: تقضي على ما يطلق عليه بالدولة العميقة.

جمهورية: تضمن فيها الحريات الفردية والجماعية.

جمهورية: يحظى فيها أهل العلم بالرعاية، و تفتح الآفاق للباحثين وترعى كلياتهم، فلا إبداع ولا فكر ولا نهضة في ظل الاستبداد.

جمهورية: يكون فيها الدين الإسلامي فوق الأحزاب وفوق الجمعيات 'وغير قابل للتجارة والمزايدة، وتكون فيها اللغة لغة التخاطب لا مادة للتجارة والمزايدة، والتاريخ يعبر عن الذاكرة الجماعية، لا كنزاً تحتكره فئة بعينها.

الحوار الوطني

حوار: يتعلق بحاضر ومستقبل الجزائر. تشارك فيه الطبقة السياسية وحركة المجتمع المدني، وجميع النخب الفكرية والعلمية والثقافية والاجتماعية... في قاعة للمؤتمرات ودور الثقافة، وفي وسائل الإعلام المختلفة وفق مبادئ يتم تحديدها...

تسهر على تنظيم هذا الحوار: لجنة وطنية مختصة، يتم تعيينها أو انتخابها، وكذا تحديد صلاحياتها...

وتشمل شخصية وطنية، عضو من منظمات حقوق الإنسان، عضو من حركة المجتمع المدني، عنصر نسوي، عنصر تابع لسلك القضاء، أحد رجال الدعوة، بالإضافة إلى المحرّر، تعتمد بدورها لجان على مستوى الولايات...

يشارك الجزائريون على اختلاف مشاربهم في مناقشة ما يُطرح من مواضيع تشغل بال الرأي العام، وترفع تقارير دورية مع تسجيل الاقتراحات وعرضها على الجهات الوصية كي تتخذ المواقف بشأنها.

ورشات التعبير والإصلاح

بعد انتخاب رئيس الجمهورية، تُوجّه دعوة إلى ما تبقى من المسلّحين أن يعودوا إلى أحضان المجتمع، مع صدور عفو مؤقت عنهم، ويتم رفع القيود على كلّ اللاجئيين، وتسهيل طرق عودتهم، ومساعدة محدودي الدّخل منهم بتوفير السكن لهم وفرص العمل...

وبعد انتخاب النواب والحكومة الجديدة المنبثقة عن الأغلبية، وترسيم رؤساء البلديات والمجالس الولائية، تُفتح ورشات كبرى تشمل كلّ القطاعات، تحت إشراف الوزراء الجدد.

يُستدعى إليها المختصّون للمعاينة، ويُقدّم تشخيص دقيق لكلّ قطاع، ومن ثمّ إحصاء السّلبات والعيوب والثغرات وأسباب التخلف، وتوضع رزنامة.

يحدّد الخلل وتسجّل الاقتراحات التي يتم تدوينها في محاضر، وترسل عبر التقارير إلى الهيئات المخولة، لتجد الحلول.

تنشئ السلطات العليا وزارة أو مديرية للتكفل بضحايا المأساة الجزائرية، تحصي عدد الخسائر المادية والبشرية بالتعاون مع وزارات أخرى... وتفتح عيادات، أو تخصصّ أجنحة على الأقل في المستشفيات، لمعالجة المتضررين كلّ حسب حالته.

استقبال من حملوا السلاح وإعادة دمجهم وتأهيلهم في المجتمع تدريجياً إلى غاية الفصل في قضاياهم.

العدالة الجزائرية

من غير المنطق أن تتحقق العدالة في الجزائر في ظلّ قضاء يخضع للإملاءات، وفي ظلّ نظام استعلائي، نرجسي، أحادي، و طرف أساسي في المأساة.

في الوقت الذي يتعنى فيه البعض بالعدالة، لاتزال جهات شاركت في ترويع الآمنين تمسك بزمام الأمور وتمارس وظائفها في أعلى مستوى بشكل عادي، وتتمتع بالامتيازات والحماية دون حسيب ولا رقيب. ولا تزال الدماء تسيل إلى غاية كتابة هذه الأسطر.

ولا يمكن أن تتحقق العدالة في الجزائر، في ظلّ وجود ضحايا ناقلين على السلطة يحاولون أن يصلوا إلى الحكم في سياق الظروف والمتغيرات التي تحيط بالجزائر إقليمياً وعربياً ودولياً... لأنه لو حصل ذلك دون معالجة للأزمة فسيحل الانتقام.

ولا يمكن أن تتحقق العدالة في ظل مناخ لم تُهَيأ فيه الظروف النفسية لأجراء محاكمة عادلة يذهب إليها المتخاصمون دون أحكام مسبقة.

لأن أيّ إقدام على هكذا قرار، دون الأخذ بعين الحسبان "التدرّج والمرحلية في معالجة آثار الأزمة " قد تقاوم في تعنين الجراح.

فلا يمكن أن تُكشف الحقيقة حسب اعتقادي في ظلّ الفوضى والاستبداد والعضن.

ومن غير المنطق أن تأتي أطرافاً أجنبية لحلّ مشاكلنا المتعددة دون أخذ مقابل، فلعنّ منهم من كان مدّعماً لهذا الطرف أو ذاك، من يدري؟ لنُدع ذلك إلى حينه.

ومن غير المنطق أن يغامر البعض من الانتهازيين وراكبي الأمواج، أو من كانوا متواطئين مع النظام طيلة الأزمنة، والصامتين وقت الشدة، عندما كانت شرائح من الشعب تُذبح، والسير بالبلاد بأحلام عسّلية واعدن الشعب بجنّات التعيم.

فالقفز على الحقائق، وتجاوز التضحيات والسير بالبلاد دون وعي عام، ودون يقظة، من شأنه أن يُؤدّي بالبلاد إلى الهاوية، خاصّة وأن حجم المأساة كارثي ورهيب!

إنّ تكرار الفشل هو نتيجة لتجريب نفس الأساليب الفاشلة.

إنّ نظاماً أثبتت التجارب خلفه للمواعيد، واستعماله للوقت وتأجيل الحلول والتهرب من مسؤولياته... لا يمكنه أبداً أن يكون حكماً منصفاً ولا يرتجى منه العدل وعليه: فكشف الحقيقة يأتي في ظلّ مناخٍ آخر يسوده الأمن والاستقرار وتحكمه الشرعية.

مناخٍ تصغى فيه لغة العقل والمصلحة العامة، على العاطفة، وتعود فيه الثقة للشعب بعد استعادة الإرادة والمبادرة، وحيث تُردم الهوة التي كانت، ضمن إطار الدولة التي توسع الجميع.

تُشكّل محكمة جزائرية مستقلة "يتم الاتفاق بشأنها" إنطلاقاً من الحوار والتشاور، ووفق ميثاق الجزائر والأرضية المشتركة، يحضرها ملاحظون دوليون لا عداء لهم تجاه الجزائر وتاريخها، وعلماء ومفكرون...

يُحقق في المسألة وفي ملفات الفساد من طرف مختصين تسند لهم هذه المهمة، وتصدر الأحكام، ليأتي العفو كحلّ وسط بضمانات وشروط.

"العفو الصادر من باب القوّة ليس كالعفو من باب الضعف"

لا عفو دون معرفة ما جرى من خروقات لحقوق الانسان، ولا مصالحة دونما كشف للحقيقة وإقرار للعدالة.

العفو على المجرمين ليس تكريسا لمبدأ اللّاعقاب حاشا، ولا تمزيقا ونسياناً لما دونوه من جرائم مخزية في حق الشعب، ولا استجابة لنزواتهم ... بل لطبي صفحة الماضي الأليم، وحلّ الأزمة حلالاً نائياً.

لأن الصّراع لم يكن بين شخص وآخر، ولا مجموعة وأخرى، ولا منطقة وأخرى، ولا حزب وآخر، بل امتدّ داخل الأسرة الواحدة، وداخل المسجد، والحيّ، والمدينة، وعمّ الوطن بأسره.

وإنزال القصاص يقتضي إزالة شرائح واسعة من المجتمع، ويدفع المتورطين في المسألة إلى ردود أفعال عكسية قد تعيد المسألة من جديد، وقد تعيق البلاد. فحبّ الحياة والتمسك بها فطرة في الإنسان.

يكفي أن ننظر ماذا حصل في أفغانستان والعراق من تجارب مريرة عندما حلت لغة الانتقام، ولننظر ما هو حاصل الآن في دول أخرى كمصر وليبيا وسوريا واليمن...

علينا إن كنا مسلمين حقاً أن نفتح المجال لمن ظلت بهم السبل، إلى الاستغفار، عليهم يعودون إلى جادة الصواب، لأنّ منهم من اغترّ بشبابه وقوّته وبمؤسسات الدولة ومنهم من راح ضحية جهله وعاطفته، وأن لا نستعجل في جني الثمار. وأن لا نكون أيضاً شركاء للشيطان في إغلاق أبواب الأمل.

فالمصالحة لا تأتي على رؤوس الجثث، بل تأتي بالتنازلات المتبادلة لمصلحة الوطن، وتأتي بالصدق والاخلاص والتضحية، والحب، والعفو عند المقدرة.

ضمان العفو بشروط: هو عزل لرؤوس الفتنة الذين لا يزالون إلى غاية اليوم مستمرين في غيهم، يتاجرون بدماء الأبرياء، سواء كانوا منتسبين إلى النظام، أو كانوا منتسبين إلى المعارضة.

فالإجرام ليس صفة خاصة بالنظام، وأنا على يقين بأنه عندما تفتح التحقيقات، ستظهر الكثير من الحقائق، فيدان من يدان ويبرأ من يبرأ. إن عدم الانتقام طريق نحو الحل الممكن.

لأنّ الإعلان عن تنفيذ القصاص، كما يفعل المتهورون بإعلامهم في الساحات العمومية والتصريحات الاستعراضية قبل أن يتمكنوا من السّلطة، هو إعطاء من تورطوا في الأزمة المبرر الدافع لمنع أيّ تغيير محتمل، وعرقلة أيّ مسار يوحى إلى إخراجهم من السّلطة.

وكذا إعطائهم الفرصة لتخويف باقي العاملين في أجهزة الدولة، وجعلهم رهائن، وفي صراع دائم مع العاملين للتغيير.

كما أن إعلان العفو دون معرفة للحقيقة، وترك المجرمين في مراكزهم يمارسون شنوذهم، هو تأسيس لثقافة المافيا، وطمس للذاكرة الجماعية، ورهن لمستقبل الأجيال، وتنكر لتضحيات الشعب.

هذا ما فعله رسول البشرية عند فتح مكة، بعدما طورد فيها وأوذي، وشرد هو وعائلته، قال - عليه الصلاة والسلام - :«ما تظنون أنني فاعل بكم؟» قالوا: خيراً، أخ كريم وابن أخ كريم. قال: «فإني أقول لكم كما قال يوسف لإخوته (لا تريب عليكم اليوم يغفر الله لكم). اذهبوا فأنتم الطلقاء».

إنّ التأسيس لدولة عصرية مبنية على العدالة والتسامح، لن يأتي عن طريق تصفية الحسابات وغرس الضغائن، ولا بالتهرب من المسؤوليات.

إنّ وضع معالم لأجيال المستقبل، وزرع ثقافة الأخوة، والقضاء على الأحقاد، هو من أكد الواجبات.

إذا كان الضمان الذي يحصل عليه المواطن في الدول المتقدمة، يجعله يطمئن لسلعة معينة ويشتريها مغمض العينين، ولو حصل أي خلل له، فإنه سيتم إصلاح جهازه الذي اشتراه أو يعطى له المقابل.

إذا كان هذا الضمان لشراء سلعة، أفلا تكون هناك ضمانات وشروط لإلغاء الأزمة التي عصفت بالبلاد؟

وإذا كان أيُّ طالبٍ لا يقومُ بواجبه الدِّراسي، ويكرِّرُ الأخطاءَ والفشل، فهل نتوقع له النجاح؟

إنَّ أيَّ منصفٍ وأيَّ عاقلٍ لا يجب أن تتكرر المأساة، وإنَّ أيَّ عاقلٍ لا يمكنه أن ينسى ما حصل من جرائم.

فكيف لمن أبيدت عائلته وتحطَّم مستقبله وضاعت أملاكه وأحلامه أن يسمح دون شروط وضمانات؟

إنَّ الضمانات والشروط هي التي تعطي الأمل للضحايا والمجرمين على حدِّ سواء، ليس بغرض المساواة بينهم كما يستنتج المغرضون، بل منهج وسطي لطبيِّ الأزمة والتوجّه نحو المستقبل والابتعاد عن توريث التصفيات الجسدية...

فالضمانات هي: معرفة الحقيقة وإقرار العدالة، وإصدار عفو بضمانات وشروط لمصلحة الوطن. بعد الاعتراف بالجرائم أمام الرأي العام وطلب العفو، وكذا عدم التعميم في الأحكام.

فمن تتمُّ محاكمتهم والحكم عليهم، هم المتورطون في المأساة، وهم من يتحمّل المسؤوليات، وليس الأبرياء الذين لا ناقة لهم ولا جمل في الموضوع.

وتعويض المتضررين من المأساة دون تمييز، وإيجاد مخرج للمغتصبات، والمعاقين، والمرضى واللاجئين، والمفصولين من العمل، والمهمشين... وإعادة الممتلكات لأصحابها، وتوقيع تعهّد.

تسجيل الأحكام القضائية في سجلهم، مع إمكانية وضع علامة: تم الغفو عنه للمصلحة العليا للوطن في وثائقه في إطار تجسيد المصالحة الجزائرية، وفي حال نكثه للعهد الذي قطعه، يتم تنفيذ الحكم الذي أدانته به المحكمة.

ومنع المتسببين في المأساة من النشاط السياسي والاعلامي هائيا، ومنعهم من التنقل إلى الخارج، ما عدا أداء فريضة الحج. وإعادة الاعتبار لمن ظلّموا زورا وهمتانا.

تدوين المأساة الجزائرية

تأريخ وتدوين المأساة الجزائرية وأرشفتها... وحفظها بوسائل مختلفة، عمل في غاية الأهمية. يجب أن يكون مبنيا على أسس علمية، من طرف مختصين، ويحظى بعناية الدولة الجزائرية الحديثة، للحفاظ على الذاكرة الجماعية.

من خلال تسجيل الشهادات الصوتية والمصورة والمكتوبة... وجمع الصور والفيديوهات والوثائق والمستندات، وتقارير الشرطة والدرك والجيش وتحقيقات العدالة، ومعاينة الأحكام الصادرة ضد المتهمين، ومعرفة الضحايا...

إنشاء معارض للتحسيس والتوعية بحجم المأساة... تدوين المأساة في كتب وتحديد مراجع وتدريبها للنائشة، في مواد يحدّثها المعنيون بالقطاع، وكذا القيام بأعمال إعلامية كالأفلام والمسلسلات والمسرحيات والروايات... وأفلام وثائقية لإعادة الاعتبار إلى من ظلّموا، وتنظيم برامج حوارية وندوات، وزيارات إلى الأماكن التي وقعت فيها العمليات، وتحديد يوم وطني للمأساة، وتخليد أسماء الضحايا في أعمال مختلفة، كتسمية أحياء باسمائهم أو

مراكز... حتى لا تتكرر المأساة. إن الأمة التي تجهل تاريخها لا يمكنها أن تبني مستقبلا.

الفصل السابع

الشهيلي العربي

قبل أن تتجر الأوضاع في تونس وفي ليبيا وفي مصر ومن تلاهم ... كنت أتوقع دوي الانفجار والتسجيلات لاتزال شاهدة ومنشورة.

وكتبت مقالات عديدة منذ 2005 على مواقع الأنترنت، منها: القنبلة والرقاص، وكتبت مقالا آخر بعنوان: ألقوا بالانتفاضة إلى الأنترنت يحتضنها الشعب، ومقالات ساخرة عدة منها: هل يحيضُ الحُكام كما تحيضُ النساء؟ وقصائد منها: أين جيوش العرب؟ أيها الحاكم متى تستحي؟ كنتُ أول جزائري ولا فخر، أظهر بالصوت والصورة على موقع اليتيوب وأعمل على تغيير النظام الجزائري بمشروع استراتيجي اسمه المصالحة الحقيقية، فيما كان الإحباط واليأس هما السائدين في الجزائر ...

وكانت الأحزاب السياسية غارقة في سبات عميق... حتى أنه من بين التونسيين الذين كانوا يعيشون لاجئين وأصبح لهم شأن في تونس فيما بعد، يضع بعض مقالاته أو تسجيلاته على صفحتي بالفايسبوك، ومنهم من كان يتصل بي على اليتيوب لنشر تسجيلات حول التعذيب ...

ومنهم من يتصل بي على السكايب للاستفادة من نشاطي... حتى أن شخصا يُلَبَّبُ بالخير... كان يقرُّ لي ويعترف بما أقوم به، وأن عصر القنوات الفضائية ولى وأن الأوان للإعلام الحرّ وكلامه موثق...

أطلقت مصطلح الشهيلي العربي وليس الربيع العربي، مباشرة بعد تفجّر الأوضاع في ليبيا وتدخل الناتو، وسأوضح ذلك بعد حين...

لم أنخرط في اتجاه تفجير الوضع في الجزائر، بعدما رأيت الأوضاع تتغير بسرعة البرق، بعد الذي حدث في تونس.

ورأيت الانتهازين ركبوا موجة التغيير. فمنهم من كان مع العهدة الثالثة لبوتليقة في الجزائر، ومع تعديل الدستور، بل منهم من كان يسعى لمنح بوتليقة جائزة نوبل للسلام، وأصبح بقدرة قادر يلعنه... ورأيت تنكّر بعض التونسيين لي فجأة، عندما منعتُ من دخول تونس لملاقاة والدتي، التي توفيت فيما بعد رحمها الله ولم أرها منذ أكثر من إحدى عشرة سنة...

تنكر لي بعض الجزائريين الذين كنتُ سببًا في إخراجهم من الأرشيف، وكسرتُ عنهم الحصار... فمنهم من كنتُ أطالبه بفتح حساب على اليتيوب والفايسبوك، كان يجيبني: بأن المخابرات الأمريكية والحركة الصهيونية وراءهما... وفيما بعد أصبح رائدًا...

ومنهم من كان لا يفرّق بين الموقع وبين الحساب الإلكتروني، وصار فيما بعد وكأنه زعيم لحركة التغيير... ومنهم من كنتُ أكلّمه على فتح قناة فضائية مختصة في الشأن الجزائري اسمها المصالحة، كان يقول لي: دعك من الحلم وتحدث بلغة الواقعية، ثم بقدرة قادر أصبح مديرًا...

ومنهم من كان يقول لي: أنت وحدك أمة وأصبح بقدر قادر هو الأمة... فيا سبحان من خلق الحرباء وجعلها تتلون... وسبحان مغير الأحوال...

أدركت جيداً بأن المسألة ليست وليدة نظرة استراتيجية، ولا إرادة حقيقية للتغيير، إنما هناك عملية إختراق كبيرة تعرض لها التحرك الشعبي العفوي، وستنبلج الحقيقة فيها على الجميع مع مرور الوقت...

طرحت جملة من التساؤلات، وتريثت حتى يتقشع الضباب... وطرحت الكثير من علامات الاستهتام والتعجب، وها هي الأيام تُسقطُ الانتهازين وراكبي الأمواج واحداً بعد الآخر.

المعروف لدى الخاص والعام، أن جوّ الربيع هادئ ومعتدل والطبيعة فيه مُزهرة والنسيم فيه نقي، والحرارة فيه معتدلة، والطقس بشكل عام جميل وممتع ومريح، والأغلبية تحبّ هذا الفصل، عكس الشهيلى الذي فيه منافع، إلا أن له مزار تحرق الحقول حرقاً في بعض المرات...

الشهيلي بداية: مصطلح بالدارجة الجزائرية لمن لا يعرفه، يُطلق في منطقتنا، وربما هو متداول في مناطق أخرى من الوطن وربما خارجه... عبارة عن رياح ساخنة متبوعة بالغبار وبالرمال، والشمس فيه شبه محجوبة... ولا يدري أهل المنطقة هل ستتب هذا الشهيلى الأمطار النافعة، أم سيحرق البساتين والأشجار ويجول الأرض الخضراء إلى يابسة؟

إن مصطلح الشهيلى العربي، أطلقته على هذا المسمى ربيع عربي، وهو المصطلح الذي يجب أن يُطلق على هذا الحراك في الشارع العربي، الذي تفجر فجأة، ولا يدري المنتبعون إلى أين سيقودنا؟ بعد عملية الاختراق

الواضحة، وتكبير من وصلوا إلى سدة الحكم بواقع مرّ، لمنع التغيير الحقيقي من الحدوث.

لأن التغيير الحقيقي سيغير المعادلة، ويبعد السيادة الحقيقية للشعوب، وهذا ما تخشاه الأنظمة التي تزعمُ نصرهما لهذا التغيير وهي تتمنى عدم حدوثه، وتخرقه وتحاول عبثاً إمّا تنصيب كرزايّاتٍ جدد، وإما أن تدفع إلى الاقتتال، حتى تصنع الذرائع للتدخل في الوقت المناسب واحتلال أراضينا ...

ودليل خوفها هو: أمّا كانت متورطة مع الأنظمة السابقة، وتخشى أن تسطع شمس الحقيقة وتُفضح ...

وكما دائماً أردّد: أنا مع التغيير الحقيقي، الذي لن يتأتى إلاّ بإرادتنا الصادقة وبتضحياتنا، بطرق ذكية، وأرفض اختراق الانتهازيين والوصوليين لهذا الحراك لتحريف عملية التغيير الحقيقية.

كما أرفضُ أن يكونوا في الصفوف الأمامية بشكل مطلق، و أرفضُ بشكلٍ قاطعٍ كلّ تدخلٍ أجنبي في شؤوننا، وأنصح الليبيين والتونسيين والمصريين ومن يلحق بهم بتبني مشروع المصالحة الحقيقية، كمشروع استراتيجي وليس تكتيكي، للحفاظ على الوحدة الوطنية، والعمل على أرضية مشتركة، وتوافق، بعيداً عن الأحقاد وتصفية الحسابات، وتقويت الفرصة على الأعداء، الذين يعملون ليل نهار على تمزيق أوطاننا.

مقال نشر في عدة صحف إلكترونية بعد الانفجار الشعبي سنة 2011.

رسالة من جزائري إلى الإخوة في سورية

الإخوة الأكارم؛ الأخوات الكريمت... ها هي سورية تُذبحُ وتُبادُ كلَّ يوم، وأصبح الصمت جريمة لا تغتفرُ في هذا الوقت، سيما أن القاتل مُسلمٌ سوري والمقتول كذلك.

ولهذا أردت أن أقوم بواجبي كمواطن جزائري اکتوى بنار الفتنة، وأبعث لكم هذه الرسالة، ولا أبتغي من ورائها إلا رضى الله.

إن ما يقع في سورية من جرائم ومن تخوين وتكفير وتصفية حسابات، وقتل عشوائى من الطرفين - حسب وجهة نظري - وقع في الجزائر أثناء التسعينيات مع الفارق طبعا، لأن ما وقع في الجزائر كان بعد مصادرة اختيار الغالبية من الشعب، الذين انتخبوا بحرية آنذاك الجبهة الإسلامية للإنتقاد وأنا واحد منهم.

الفارق كذلك، أنه وقتذاك، لم تكن وسائل الإعلام الحرة موجودة بالشكل الحالي... وإلا لكان لهيب الرصاص أكبر، وكانت الفتنة أكبر، وكانت الأرواح تُزهق أكثر.

إن ما وصلنا إليه من نتائج مرعبة، إن على الصعيد الأمنى أو السياسى أو الاقتصادى، أو الأخلاقى... وعلى كل الصعد، لا يمكن تصوّره، رغم أن المجتمع الجزائرى فى غالبية لم ينخرط بالكامل فى الفتنة، فالقاتل جزائرى والمقتول كذلك، بل كانت الغالبية تترىث حتى يتشع الضباب، وأعتقد أنه لا يخفى عليكم ذلك.

لقد حُطِّمت المدرسة الجزائرية، وحُطِّمت الأسرة، وحُطِّمت الرياضة، وحُطِّمت الثقافة، وحُطِّمت الصناعة، وحُطِّمت الفلاحة، وحُطِّمت السياحة، وحُطِّم المسجد... واختلط حليب الأطفال مع الدَّم، وخرير المياه مع المجازر، وحُطِّمت الجزائر باختصار.

وتخلَّفت الجزائر عن الرِّكب الحضاري، حتى أصبحت مَضْرِبًا للسُّخرية في بعض الأحيان، مع ما كانت ولا تزال تزخر به من طاقات ومعادن... وهذا راجع للفتنة العمياء التي أَلَّتْ بشعبنا... ولا مخرج ولا نغضة لنا إلا بمصالحة وطنية حقيقية.

نسأل الله لكم يا إخواننا في سورية إغاضة الأعداء، بِلَمِّ الشَّمْلِ والوحدة وحلّ أموركم بالحوار بدل الدَّبَابَةِ والصَّاروخ...

والله إنَّكُمْ تحطّمون بلدكم بأيديكم، وتُفْرِحُونَ عَدُوَّكُمْ ليل نهار، ولن تقوم لكم قائمة مادام هناك من يمون هذه الحرب، لأن من يمونها لا بُدَّ أن يأخذ المقابل.

سيكون مصير سورية كمصير أفغانستان، إن لم تفيقوا وتتقدوا ما يمكن إنقاذه... إنَّكُمْ تنوبون عن أعداءكم في تحطيم سورية "نظامًا ومعارضة".

يريدونكم أن تحطّموا الجيش وتدمروا البنى التحتية، تدمروا المؤسسات الحيوية، تدمرون كل شيء، وتنهكوا قواتكم وتصبحوا لقمة سائغة في يد عدوكم.

يريدونكم أن تتعلوا ما فعل الأفغان، وما فعل العراقيون... وبدل أن تكون سورية واحدة موحدة، تصبح ضعيفة بالخاصة والطائفية التي يعملون على

تشجيعها وتنفيذها ليل نهار، من خلال الأقدام المرتزقة ومن خلال رؤوس الفتنة.

كان عليكم ان تستقيدوا من درس الجزائر ومن درس العراق، لا أن يقتل الأخ أخاه، ولكن سقطتم الآن مع الأسف الشديد في الوحل "معارضة وموالات" وأصبحتم تخدمون أعداءكم.

يا أهلنا في سورية، إن بعض من يقفون مع المعارضة المسلحة لا يحملون مثقال ذرة من حبّ لسورية، منهم من يعمل لصالح المخابرات الدولية، فيسترقّ المعلومات منكم ويبيعها، ويتم توظيفها في المخابر لضربكم، ومنهم من يريد تجريب سلاحه وخططه، ومنهم من يسعى لتحطيم سورية لأمداء شروطه، ومنهم من له حسابات اقتصادية، ومنهم من له حسابات أمنية، ومنهم من تأخذه العاطفة.

ومنهم من يخوض حرباً إعلامية ضدكم لنهك قواكم وتنفيذ ما يملى عليه، ويأخذ المقابل... النتيجة هي: تحطيم سورية في النهاية، القاتل سوري والمقتول كذلك.

يا أهلنا في سورية : عرفناكم قمةً في الأدب وقمةً في الأخلاق، وقمة في التسامح، فمن الذي أشعل هذه الفتنة بينكم ؟ ومن الذين استبدل أمنكم بالخوف؟ ومن الذي لوّث عليكم الأجواء ؟

عودوا كما عهدناكم، غيروا السيء بالأحسن، لا السيء بالأسوأ. إن السلاح سيورث السلاح، والانتداب سيولد الانتداب... والفوضى ستولد الفوضى، وفوضى السلاح لن تجنوا منها إلا الآهات.

سورية ليست هي الأسد، سورية ليست هي البعث، سورية ليست هي المعارضة، سورية ليست هي الموالات، سورية لكل السوريين.
نشر المقال في إذاعة وطني، وأعيد نشر المقال في صحيفة القدس العربي
جانفي 2013

المصالحة المغربية

لا يمكن للدولة الجزائرية أن تلعب دورا في العالم، يتناسب مع طموحات الشعب ويعكس أصالته، مالم تعالج أزمتها الداخلية معالجة نهائية.

كما لا يمكن أن تحصل وحدة مغربية في ظلّ الصّراع القائم منذ أمد "سياسيا" بين الدولتين الجارتين "المغرب والجزائر".

ولا يمكن للجارة المغرب كذلك أن تقوم بنفس الدور، طالما أنّ هذا الصّراع يجتدم حيناً ويخمد حيناً، وطالما لم تُحقق المملكة المغربية ما يصبو إليه الشعب المغربي الشقيق.

ولن تقوم قائمة لدول المغرب الكبير في ظلّ التشاحن والتباغض والتسابق على التسلّح ...

إنّ ما حدث في تونس، هو بمثابة انقلاب عسكري حسب وجهة نظري، تسرّر تحت غطاء حراك شعبي، والأمر نفسه حدث في مصر، يكفي أنني مُنعت من دخول تونس في جويلية 2011 وقد أعلنت عن ذلك في وقته.

وها هي الأيام تثبت ما قلته عن مصر بعد تنحية الرئيس حسني مبارك، وما جرى لمحمد مرسي بعدها.

صحيح أن ظلم بن علي كان سببا في الانتفاضة على حكمه، ولكن جهات تدخّلت في الوقت المناسب لحسم المعركة، وإرغام بن علي على الانسحاب.

لن تهدأ تونس مادامت هناك أطراف خارجية تخشى من نقل عدوى التغيير إلى منطقة المغرب الكبير، وترفض الإرادة الشعبية الحقيقية.

وإذا ما قبلت هذه الدول حاليا بالحرّاك في تونس، فإنها ستجعل من تونس بلداً مزرويا على نفسه أو تحت الابتزاز إلى أجل غير مسمّى.

إنني لا أنظر إلى النتائج الآنية التي تتعلق بالإطاحة بن علي وزمرته، بل أريد أن تكون تونس بلداً يتمتع بسيادة حقيقية، وعنصراً فاعلاً في المنطقة وفي العالم.

لقد تدخّلت أطراف دولية بشكل صارخ في قضية ليبيا، بحجة عدوانية القذافي، وبسطة سيطرتها في المنطقة للحفاظ على مصالحها وأمن إسرائيل، وهي تراقب الحرّاك عن كثب.

لقد استندرت فصائل إسلامية في ليبيا بدعم خارجي، لجمع أكبر عدد من المسلّحين الإسلاميين والتوغّل داخل تنظيماتهم، وتصفيتهم فيما بعد، كما حصل في أفغانستان والعراق. وقد هيّئت الأرضية بعدها لتدخل فرنسا في مالي بحجة وجود مخاطر القاعدة.

إنّ التنازلات التي قامت بها حركة النهضة في تونس، قللت من حجم المواجهة، ولكنها لم تحلّ الإشكال القائم بين الإسلاميين والعلمانيين بشكل نهائي... ولا يدلّ ذلك على استقرار تونس أو خروجها من الأزمة.

و سيعود الصراع آجلا أم عاجلا، بعد أن تتوفي بعض القيادات، لأن الدستور ليس ضمانا نهائيا لمعالجة قضية الحكم، مالم تكن هناك ثقافة ووعي عام، يأتي نتيجة تراكمات معرفية وتربوية...

فهل الدستور أكبر قداسة من القرآن لدى المسلمين؟ ومع ذلك هناك الكثير ممن يعبث بأحكام الله ويكفر بما صباح مساء، بل هناك من يكفر بالشريعة، ومن أراد أن يتأكد فليزر الشواطئ في بلاد المسلمين والملاهي الليلية...

إنّ النظام في تونس ليس محصوراً في بن علي ولا في عائلته، والنظام في ليبيا ليس هو القذافي وعائلته، مع علمي أنه كان لهما تأثير كبير على الأتباع.

فهل من المنطق أن يسقط النظام في ليبيا وفي تونس، ولاتزال المناهج التربوية إلى اليوم تدرّس بالنظام القديم، ناهيك عن تسيير القطاعات الأخرى؟

ما جرى في ليبيا كان متوقعا، لأنّ الاستقرار لم يكن مبنياً على الاقتناع والتربية، بل فرضته القوّة التي جاءت مع الانقلاب على الحكم السابق، ووقتما تذهب هذه القوّة تحلّ محلّها الفوضى.

لقد حدّرت من الوضع الذي سيترتب في ليبيا بعد زهاب معمر القذافي، خاصة وأنه عمّر في الحكم سنين... دون أن يتم طرح البديل.

ومع السلبيات التي حصلت أيام حكمه، والظلم والاستبداد، إلا أن عدد اللاجئين الليبيين في وقته، وكثير من المظاهر السلبية لم تكن كما هي الآن... إن انتشار فوضى السلاح والحرب الدائرة بين القبائل، لن تجنّ منهما ليبيا والمنطقة إلا المآسي.

ولن تكون موريتانيا بمعزل عما يجري من تقلبات في المنطقة، وستلتحق بالركب طال الزمن أم قصر، وستشهد نفس التوثرات السلبية.

لأن الاستبداد لم يمسّ بلداً بعينه، بل هو مرض يجتاح كلّ الدول العربية والاسلامية وإن اختلفت أشكاله ومسمياته.

إنّ المصالحة المغربية ضرورة، تأتي كنتيجة بعد أن يتحقق التغيير المنشود في كل دولة مغربية.

تغيير لا يخضع لنزوات أفراد أو فئات أو حركات وأحزاب، بل يجب أن يكون مبنياً على مشروع مجتمع لا اعوجاج فيه.

إنّ منطقة المغرب الكبير يمكن لها أن تصبح قوّة فعالة مهابها الدول الكبرى وتقيم لها الكثير من الاحترام، "شريطة توفر بعض الشروط". لا يمكن لشعب سيادته متقوصة وبنال الهيبة الدولية !

في الوقت الذي أصبح فيه العالم قرية، وذابت الحدود من خلال التكنولوجيا والإعلام الجديد، لاتزال الحدود قائمة بين دول المغرب، بل هناك مناطق داخل هذه الدول محرّمة على المواطنين !

كيف لمجموعة من الدول في أوروبا أصبحت عملتهم واحدة ولا حدود بينهم إلا في الخرائط، فيما دول المغرب الكبير لاتزال الحدود عائقا بينها رغم أن دينها واحد ولغتها واحدة وتاريخها مشترك؟ ومن المُسَلِّيات أن تُسمَى منطقة حدودية "زوج بغال"!

إنّ منطقة المغرب الكبير، تتمتع بشساعة أراضيها وخصوبتها، وتتوفر على معادن وطاقات ومياه جوفية ومناظر سياحية خلابة... وتزخر بتاريخ عريق وثقافة متنوعة و يمكن لها أن تصبح قوة إيجابية فاعلة تبهز العالم، لو أحسن استغلال هذه الطاقات واستخدمت في الاتجاه الصّحيح.

إنّ المصالحة المغربية ؛ تأتي نتاج تراكمات إيجابية، وفق مشروع مُهْضة شاملة، تحوّل منطقة المغرب العربي إلى قلعة تنوب فيها كلُّ الأمراض التي كانت تساهم في بثِّ الفُرقة بين أبناء المغرب الكبير، وتقضي على كلِّ الصّراعات والنزاعات التي تُوْجَّهها وتغذيها بعض الدوائر في الداخل أو في الخارج، لشغل هذه المنطقة الاستراتيجية ومنعها من أية مُهْضة محتملة، حتى تستمر في استغلال ثرواتها وخيراتها.

إنّ المصالحة المغربية، هي التي تعالج جميع الملفات العالقة، التي تعيق بلدان المغرب الكبير من التقدم، وتساهم في بناء هذا الصّرح المغربي الذي تتمناه الشعوب أن يتجسّد على أرض الواقع. وعليه :

يُمْكِنُ أن ينشأ برلمان مغاربي، يتمتع بإرادة شعبية حقيقية، يُساهم في حلِّ الكثير من القضايا المغربية والمعضلات، من خلال التشريعات، ويؤسّسُ

لمصالحة حقيقية في المنطقة، ولم لا فتح الحدود وإنشاء سوق مشتركة وعملة كذلك؟

كما يمكن خلق مؤسسات مشتركة للحفاظ على هوية المنطقة وثقافتها وتقاليدها، واستقرارها. وخلق معاهد دراسات وأبحاث استشرافية للتنمية في المجالات المختلفة، وتبادل المنافع ومواجهة كل الهزات المحتملة، وخلق حلف عسكري مغاربي على غرار الحلف الأطلسي... لحماية المنطقة من كل الأطماع.

المصالحة العربية والاسلامية

كان من الواجب أن تقوم الجامعة العربية بدورها، في حلّ النزاعات العربية التي تحصل بين الفينة والأخرى، لو كانت هذه الجامعة تمثل الشعوب فعلا وتحظى باحترامها، إلا أنه مع الأسف، بقي هذا الكيان بمعزل عن كثير من القضايا والأحداث، ومخبيا لآمال الشعوب.

فها هي دولة العراق يمزقها التطرف والطائفية، ودولة السودان يمزقها الانقسام، ودولة سوريا وصلت إلى حدّ لم يكن يتخيله أحد، وأصبحت مرتعا لتجارب السلاح ووكرا للتقنن في التخخيخ والتقجير واستحلال الأعراض.

وليبييا، ومصر، وقضية الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر، وما يجري في دول الساحل، والبحرين، واليمن منذ سنوات وهو يتخبط مع قضية الحوثيين، وها نحن نشهد تطورات خطيرة في صنعاء... وقضية البدون في الكويت... ولبنان لم ترسُ باخرتها بعد بين الفرقاء.

وفي فلسطين وصل الفلسطينيون في وقت غير بعيد إلى حدّ العداوة والاقْتتال، وبدل من أن يوجهوا طاقّتهم في المصالحة والوحدة، أضعوا جهودهم في التنازع. أمّا ما حصل في الجزائر، وكأن عين الجامعة العربية رمداً، وأذناً صمّاء؟

مع الأسف، بقيت هذه الجامعة العربية محصورة في إصدار بيانات الشجب والتنديد والاستنكار، ومواقف هزيلة لا تعبر بنبض القلب العربي.

لقد ساهمت الجزائر مثل غيرها في تطوير هيكل هذه الجامعة العربية، إلا أن هذه الأخيرة بقيت تخضع لنفوذ السلطات المصرية بحكم وجود مقرّها هناك. فلا يمكن أن يبقى هذا الهيكل جسداً بلا روح.

كما يجب أن تصبح هذه الجامعة مثلما هو دور الاتحاد الاوربي، إذا أردنا فعلاً أن يُصبح لنا شأن في العالم، فتفتح الحدود وتوحّد العملة ...

إنّ المؤتمر الاسلامي هو الآخر لم يتوصل إلى حلّ المعضلات التي يعيشها العالم الإسلامي، فهناك العديد من القضايا المطروحة.

ففي أفغانستان، كان المسلمون في أرجاء المعمورة، يتطلّعون إلى أفغانستان جديد بعد سقوط النظام الذي كان يدعمه الاتحاد السوفياتي، فإذا بأفغانستان تدخل في أتون حرب أهلية، أعادتها إلى عصور تشبه ما قبل التاريخ، حتى أصبح الأفغان مشرّدين في القارات أجمع.

أمّا قضية الصومال، فإنها لم تعالج الى حدّ الساعة، وكثير من الدول الإفريقية لا تزال تعيش الانقسام وتترنح...

وها هي شعوب مسلمة تباد أمام أعين العالم، فما جرى في بورما وإفريقيا الوسطى يعتبر حرب إبادة جماعية، فلا عين رأت ولا أذن سمعت !

ناهيك عما يحصل في إفريقيا من مجاعة وعطش، ومن أمراض وفقر وتجهيل... مع أن هناك حكومات ترفع شعار الاسلام، تُنفق أضعاف ميزانية هذه الدول في مواد العطور ومساحيق التجميل واستيراد الألبسة الداخلية، بل أن بعضهم وصل إلى درجة إقامة فنادق للكلاب، وأكبر برج، وأكبر وجبة في العالم !

إن قضية الأكراد في العراق وفي تركيا، وقضية الأقليات في عدة أوطان عربية وإسلامية تشهد منحدرات جد خطيرة، ولا بُدَّ من الإسراع في إيجاد حل لها قبل أن تستحل وتأتي على الأخضر واليابس !

إن قضية الأحواز في إيران وأمور أخرى مرتبطة بالعقيدة والمد، جعلت دولاً تشتكي من التوسع الشيعي، وأصبحنا نلاحظ الصراع الذي وصل إلى حدّ الاقتتال الطائفي.

وبدلاً من إنفاق الأموال وبذل الجهود والطاقات في حلّ الصراعات، بتنا نشهد دولاً تساهم في الاقتتال، وتدعم طرفاً ضدّ طرف، وكأنهم خلّقوا ليفترقوا ويتقاتلوا، ولا مكان للصلح بينهم، مع أن قرآنهم واحد ونبيهم واحد وقبلتهم واحدة ؟

فهل يعجز المسلمون الذين يتعنون بالإسلام ودين المحبة والسلام كل يوم على المنابر، أن يصلوا إلى وفاق يجعلهم في مقدمة الأمم ؟

أيلتقي وزراء الداخلية في مؤتمرات ضدّ عدو وهمي، وينفقون المليارات في التسلّح، ويعجزون عن الالتقاء على أرضية للتصالح، لا تكلفهم إلا إخلاص النية والتجرد من الذات ؟

إنّ الاتحاد الإفريقي، لو أسّسَ على بنیان صحيح، لجعل من إفريقيا جنة الله في الأرض، غير أنّ خيرات إفريقيا تذهب بعيدا، فيما شعبها يعيش خارج الحضارة كما قال مالك بن نبي.

إنّ ما يعيشه العراق في المدة الأخيرة من طائفية ومن استحلال للدماء وسبي للنساء وجزّ للرؤوس، وتهجير للمسيحيين والزيديين... وقتل بالجملة لأهل السنة والشيعة، والتدخل في حياة الناس، في الملابس والمأكل والمشرب، وهدم للمساجد والآثار... يجعلنا نتساءل: أين هي الجامعة العربية ؟

هل هذا هو الاسلام الذي جاء به محمد للإنسانية ؟ وهل هذا هو العراق الجديد الذي كان يحلم به ؟ لقد أعدم صدام حسين في العراق الذي كان تحت الوصاية الأمريكية بعد احتلاله، وكان إعدامه رسالة لما سيقع بعده، لكنّ الثراء لم يحسنوا القراءة، والذين يدعون السمع لم يَنْصتوا.

إنّ من يزعمون النظر أدخلوا الأمة في ضبابية، إلى درجة أن أصبح الناس يتمنون الأيام الخاليات.

كم من عالم قتل، وكم من باحث شرّد، وكم من خير اختار الهجرة وبيع ملكه في غيابه، وكم من قدرات حطمت وكم وكم ...

إنّ بعض العلماء الذين كان منهم في وقت سابق، من يدعوا إلى الوسطية، عندما وقعت الفتنة في الجزائر، بين أبناء الوطن الواحد، حرّموا قتل المسلم لأخيه وقالوا: مُحال أن يكون هذا جهاداً...

ها هم قد انخرطوا في عمليات القتل في ليبيا وفي سوريا، وكأنه ليس قتلُ مسلمٍ لأخيه؟

وبفتاويهم؛ قدّموا خدمات جليلة إلى أعداء الإسلام في شقّ الصفوف، وإلى المحتلين الجدد، ودخلوا في تناقضات، جعلت الكثيرين من المسلمين في حيرة من أمرهم، ومنهم من يتساءل: كيف يُفتى بقتل رئيس على الهواء، فيما يُسكت على آخر أكثر منه خيانة للأمة؟ وكيف يُفتى بقتل العلماء على الهواء؟

إن اغتيال الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي في سوريا داخل مسجد ومعه العشرات مُقدّمة خطيرة. ستجعل الكثيرين يتصلّون من العلماء ومن فتاويهم، بل من الدين نفسه.

وتجعل المنتظعين يقومون مقام الفتوى... خاصة وأن الحزبية والمذهبية والتقاخر بالأنساب واحتكار الورع والتقوى وتخوين وتكفير الآخرين، لم تعد تخفى على الحدق.

إنّ الحرب على غزة، كشفت القناع وأزالت القباب على كثير من القضايا، خاصة ممن كانوا يتعنون بالجهاد، ووضعت من يدعمون الاقتتال في سوريا من رؤساء بعض الدول والشخصيات في حرج كبير، وجعلت الكثير من الإعلاميين المكلفين بمهمة و"الكُتابُ المارينز" يتساقطون ويتهاوون، عندما اختاروا أن يقوموا مقام الصهاينة، وأصبحوا يخوضون الحرب النفسية على

الشعب بالوكالة، واختلاق الأحاجي والأساطير، مع أن الكثير من اليهود أنفسهم المحيين للسلام، خرجوا في مسيرات وتجمعات وأحرقوا علم إسرائيل، ونددوا بالمجازر التي لم يسلم منها حتى الجماد.

كيف تجيش القنوات الفضائية والصحف لصنع رأي عام، حول توقيف القتال بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ليتوقف القتال صباحًا ويحترق في المساء، مع أن الاحتادل واضح وضوح الشمس، فيما دماء المسلمين تسيل كالأمطار في الوطن العربي؟

إنّ الخلط بين المقاومة وبين الارهاب، وبين الاختيار الحرّ في الصناديق والإكراه، يجب أن يجعل له حدًا.

إنّ الدول العربية حاليًا، تعيش حالة من الارتباك والقلق في ظل ما أطلق عليه "الربيع العربي"، ولم تستطع هذه الجامعة مع الأسف، أن تحلّ هذه النزاعات، وتلعب دورا مُشرفًا، بل أسف أن أقول: أنها شاركت في ضرب استقرار دول بعينها، وتسترت في المقابل على دول أخرى لخلفيات قيادة هذه الجامعة.

إنّ القرارات الارتجالية التي اتخذت في الجامعة العربية، وتوافقت مع قرارات مجلس الأمن، والانتقائية في التعامل مع الوضع العربي، لا تجني منها الأمة إلاّ الآهات والجراح.

فكيف تتخذ قرارات ضدّ ليبيا وسوريا بخصوص الاستبداد، فيما يؤيد الانقلاب في مصر وغيرها؟

بات من الضروري العملُ على زرع الرّوح في هذه الكيانات، وجعلها مؤسسات تساهم في رَأب الصدع ، ومرجعا لحلّ الخلافات، ومؤسسات تتخذ المواقف المشرفة التي تخدم الشعوب وترعى مصالحها... ولن يتأتى ذلك ما لم تعد السيادة للشعوب العربية والمسلمة.

لن تعرف الدول العربية والإسلامية الأمن والاستقرار، ما لم يكن هناك مشروع مجتمع جديد يسع الجميع.

لا بُدَّ من مصالحة في كل بلد عربي ومسلم، لحماية وحدته من التمزق... ولا بُدَّ من إشراك البرلمانات والحكومات ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب، والمفكرين والمتقنين والعلماء...

وتنظيم ندوات ومؤتمرات، تُشارك فيها النخب العلمية والأكاديمية... لحلّ كلّ الإشكالات القائمة.

إنّ الطاقات التي تزخر بها الأمة العربية والإسلامية في شتى المجالات، قادرة على العطاء، وقادرة على الإنجاز، وقادرة أن تخرج الأمة من هذا الركود، وتصعد بها إلى مصاف الأمم إذا ما وجدت القيادة القدوة.

إذا أردنا وطننا عربيا قويا، وفق طموحات الشعوب، فعلينا أن ننشئ مراكز دراسات وأبحاث مشتركة، تجمع كبار الأساتذة في البرمجة والتخطيط، وتكوين جيش عربي وإسلامي عصري مشترك من كبار المحترفين، لمواجهة أي عدوان يمسُّ أي دولة عربية وإسلامية، وجيش إلكتروني موحد يواجه أي تصدّع محتمل.

وعلينا أن نفكر ملياً في صناعة ما تحتاجه الأمة، ما يجعلها تحقق سيادتها الكاملة.

ولا بُدَّ من استغلال الثقافة والرياضة والفنّ والسينما والأدب... لإثراء الساحة العربية، وجعلها متفاعلة متأخية متقابلة، بخلق مهرجانات عربية وإسلامية للتنافس وتشجيع المواهب والابتكار.

والنهوض بالسينما، والفنّ بكلّ أشكاله، والحفاظ على هوية هذه الأمة، من خلال العمل على التوافقات، والوقوف ضدّ الحركات التي أضاعت فرص النهضة في تضييع أوقانها في الصراعات المذهبية والطائفية... وتشجيع التبادلات المثمرة، ومنع أي استغلال لمقومات الشخصية العربية والإسلامية.

وتشجيع الدراسات والأبحاث التي تدعو إلى المحبة والألفة، والتصدي للفكر المتطرّف والدعاية الهدامة التي تنشر الحقد والتطرف والغلو...

لا بُدَّ من إنشاء معاهد تُدرّس الفكر الوسطي، ومنع فوضى الفتاوى التي أصبحت تُصدّرُ في القنوات والإذاعات والصحف، دونما مراجعة، ممّا زاد في حيرة الناس.

وخلق هيئة إسلامية مشتركة تبدأ في كل دولة، ويتمُّ توحيدها فيما بعد، تتولى الفقه على كل المذاهب، وتوحيد الصوم والإفطار في العالم العربي والإسلامي، خاصة وأنّ وسائل التواصل والاتصال أصبحت متوفرة ومتطورة.

وإنشاء جامعة عربية إسلامية مشتركة ذات مقاييس عالمية، تُدرّس فيها علوم محدّدة للّهوض بالعلم والبحث والاجتهاد والصناعة والتكنولوجيا وتصحيح المفاهيم... ويختار للتدريس فيها زبدة الأساتذة والباحثين النجباء.

إنشاء معهد للدراسات الاستراتيجية. ويمنع الوصوليون الذين ساهموا في تضليل الأمة بإعطاء معلومات خاطئة في المجال الأمني والاستراتيجي من صدارة الإعلام...

إنشاء معهد عربي يتولى اللهجات لتحديد المصطلحات خدمة للغة العربية، وتوقيف نزيه اللغة وتكسيها في وسائل الإعلام، والعمل بغيرها. وكذلك توحيد الأمازيغية واللهجات الأخرى، وجعلها لغات تساهم في التواصل.

إنشاء منافسات رياضية، تختار فيها أحسن الفرق التزاما وأحسن اللاعبين سلوكا، وأحسن جمهور رياضي...

إعادة الاعتبار للفن الأصيل بإحداث مهرجانات مشتركة، ووقف الرداءة والميوعة التي اكتسحت شوارعنا وحفلاتنا، وكانت سببا من بين الأسباب التي أفست الذوق، ومهدت للانسلاخ، وعبدت الطريق للغلو والتطرف.

المصالحة الدولية

أعلم مسبقاً أن الأمر يحتاج إلى جهود جبارة، وإلى شجاعة صلبة، وإلى ثؤدة، وإرادات سياسية صادقة، وإلى حكّام شجعان وأمناء، ذوي رؤية ثابتة... ومكاتب دراسات عليا وبحوث استشرافية، وأموال، وإلى إعلام نزيه، وحكامة... من أجل بلوغ هذا الهدف النبيل، الذي إن تحقّق ستسعد الإنسانية في ظله.

وأعتقد جازماً أن هناك أحرار في العالم يابون الظلم والفساد ويريدون العيش الكريم في أمن وأمان، سواء كانوا من المتدينين أو من غيرهم.

فالإنسانية فطرة فطر الله الناس عليها، نراها في أعين الأطفال -البراءة- من كل الأجناس والأعراق و في كل يوم تطلع فيه الشمس، من خلال الأفعال والمعاملات في شتى بقاع العالم داخل المستشفيات وفي الجمعيات وفي المحطات والمطارات وأنفاق الميترو وفي الحافلات...

وما أنادي به هو حلم مشروع مُمكِن التحقق إذا ما استوفي الشروط المطلوبة، عكس من ينادون لتدمير القيم الإنسانية بنشر الكراهية والعنصرية والاقْتتال...

لقد تحدّثتُ في وقت سابق عن قناة المصالحة، فهي لسان هذا المشروع الحضاري، وأنا على يقين من أن هذا العمل إذا وجد العناية الكافية، فإنه سينجز ما عجزت عنه المؤتمرات والتشريعات والمنابر الدعائية المختلفة.

فعلى الخيرين في كل أقطار المعمورة أن يساهموا من مواقعهم المختلفة في بناء هذا الصرح الإعلامي الجاد، الذي سيكون بلا شك وسيلة للتقارب والتصالح ومُنْتَجًا للسلام.

وأن يستثمروا أموالهم في هذا المشروع بدل بناء مساجد وكنائس ومعابد مزخرفة ومهجورة.

إن آلة الحرب التي صنعت، مع أنها حققت أرباحا للدول المصنعة، ووفرت مناصب شغل، لكن في حقيقة الأمر لم تجن منها البشرية إلا الآهات .

أما القنوات التي خصّصت لإنتاج الفساد الأخلاقي، وخوض الحروب النفسية، ما الذي حققته للإنسانية غير الدمار ؟

هل خلق الإنسان للتخريب يا أصحاب العقول، أم خلق للبناء والإصلاح، والتعارف وعمل الخير؟

هل من الإنسانية أن تظل هذه الحروب؟ جربوا العدل والسلام وأسكتوا دوي المدافع والقنابل والطائرات والصواريخ والبوارج، وأنفقوا رُبْعَ ما أنفقتموه، في التصالح بدل التسليح.

واغرسوا الحب بدل زرع الغلّ، والتقارب بدل التباعد بين الشعوب، ودعوا الأطفال يتسّمون الصعداء. لقد لوثّم الفضاء والبحر والجوّ بهذه الحروب وهذه الإشعاعات النووية، ودمّرت البيئة مقابل إرواء شهواتكم.

إنني أناشد الشرفاء والأحرار في العالم أن يتبنوا هذا المشروع. فهناك الكثير من القواسم المشتركة التي تجمعنا في إطار الإنسانية.

فلا بدّ من الاستثمار في الجانب البشري، والدفع من خلال الحوار البناء بين الحضارات والأديان، وتوطيد الجسور، وفضّ الصّراعات، وفكّ الألفام المزروعة التي إن بقيت فإنما ستزيد من اشتعال الحروب، وتثمين كلّ الأعمال الخيرة التي ترفع من قيمة الإنسان مهما كان لونه، وتخصيص أعمال سينمائية وأفلام ومسلسلات وموائد مستديرة وندوات بل وألعاب أطفال، تربّيهم على الأخوة بدل الألعاب التي تنمي فيهم روح الانتقام، ومراكز أبحاث للتبادل الثمر، ومهرجانات متنوعة، وكأس عالمية خاصة بالسلم، يختار فيها أحسن لاعبين من حيث السلوك في الرياضات المختلفة.

إضافة إلى الفن والأدب... وتخصيص جائزة دولية في هذا المجال على غرار جائزة نوبل، وتدريس مواد تتعلق بالحوار والتسامح والتبادل والتعارف والتآخي في المعاهد الدولية والجامعات...

المصالحة كما كنت دائما أردد، هي نتيجة نصل إليها. فليس من المنطق أن ترفع دولة شعار الحضارة، وهي تعيش على حساب الضعفاء وتقتات من مواردهم.

إن المدنية ليست أن تعيش أنت في الألفينيات وباقي شعوب العالم في العصور الحجرية تتخبط في الفقر والجهل والأمراض والحروب...

بل المدنية هي أن تحسّ بالآلام الآخرين، وتساعدهم على رفع الغبن، وتشارك في فعل الخير، وتنصر القضايا العادلة. وعليه؛ أردت أن أسجل بعض النقاط التي هي على لسان كل المكالمين والمظلومين.

إن الكيل بمكيالين في قضايا متعددة، والتدخل السافر في قضية فلسطين، والانحياز الفاضح لدولة الاحتلال إسرائيل، والتعامل بعين رماء تجاه حرب الإبادة التي يتعرّض لها المسلمون في عدة مناطق من العالم، والسماح بالسخرية من دين الإسلام كل مرة، سواء بالرسومات أو بالأفلام، أو بالتهكم من على القنوات الفضائية، أو بالاعتداء على المقدسات... أدى إلى تصفية عرقية في بعض الدول كبورما وإفريقيا الوسطى... وزاد من حدة الإسلاموفوبيا والعنصرية، وجعل من الشعوب العربية والإسلامية تنظر بعين حمراء إلى قادة الغرب.

إنّ جور الحكام في حق الشعوب المستضعفة يقابله تستر تام من طرف قادة الغرب إن لم يكن تواطؤًا مع الأنظمة المستبدة في إقصاء شرائح واسعة من المجتمع.

ودفع بشباب إلى حمل السلاح للدفاع عن معتقداتهم وعن مطالبهم المشروعة التي يضمنها ميثاق الأمم المتحدة والبيان العالمي لحقوق الإنسان، و يدافعوا عن أفكارهم بالقوة، بعدما أوصدت كل الأبواب في وجوههم.

لقد رأيت في بعض التسجيلات والأفلام القصيرة أنّ القطّ يلعب مع الفأر، والأسد مع الغزالة، ورأيت الرأفة حتى في الحيوان... ومن هذا يُستنتج: أنّ المسألة تتعلق بالأمن الغذائي... والعُدوانية ليست متأصلة حتى في بعض الحيوانات... فالصراع الدائر بين العلمانيين والإسلاميين ... يتعلق بالحرية والعدالة.

عندما يفهم كلا الطرفين أنّ حرّيته تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين، ساعتها نصل إلى التعايش والتآخي ...

لقد فازت الجبهة الاسلامية للإنتقاذ في الجزائر سنة 1990 و1991 بأغلبية المقاعد في البلديات والبرلمان، وقد أعلنت النتائج في الجريدة الرسمية، وبها التلفزيون الرسمي على لسان وزير الداخلية العربي بلخير، ونُشرت النتائج في الجريدة الرسمية، وتم الانقلاب على إرادة الشعب.

فهرس (تابع)

التصويت التي تستعمل في الدور الثاني لانتخاب
اعضاء المجلس الشعبي الوطني.
43

قرار مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 31
ديسمبر سنة 1991، يرخص لبعض الولاة أن يقدموا
تاريخ افتتاح الاقتراع للدور الثاني المتعلق بتجديد
المجلس الشعبي الوطني.
44

قرارات، مقررات، آراء

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 31
ديسمبر سنة 1991 يتعلق بالمواصفات التقنية لأوراق

المجلس الدستوري

إعلان النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية
الدور الأول : 26 ديسمبر سنة 1991

- عدد الأوراق اللغاة : 924.906 اي 82,11% من
المصوتين

- عدد المقاعد المحرزة في الدور الأول : 232، موزعة
على الفائزين حسب ما يأتي :

1 - الجبهة الإسلامية للإنقاذ : 188 مقعد.
- عدد الأصوات المحصل عليها : 3.260.222.
صوت.

2 - جبهة القوى الاشتراكية : 25 مقعدا.
- عدد الأصوات المحصل عليها : 510.661 صوت.

3 - جبهة التحرير الوطني : 16 مقعدا.
- عدد الأصوات المحصل عليها : 1.612.947.
صوت.

4 - المترشحون الأحرار : 03 مقاعد.

حدر في الجزائر بمقر المجلس الدستوري يوم الاثنين
23 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 30 ديسمبر سنة
1991.

رئيس المجلس الدستوري

عبد الملك بن حبيلس

إعلان مؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 30
ديسمبر سنة 1991 يتضمن النتائج الرسمية
لانتخابات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر سنة
1991 (الدور الأول).

- بناء على الدستور، لا سيما المادة 153 منه،
- ويمقتضى قانون الانتخابات والنظام الداخلي
للمجلس الدستوري،

- وبعد الاطلاع على جميع المحاضر الواردة من
اللجان الانتخابية، والملاحظات المدونة فيها، وضبط الأرقام
المسجلة،

- وبعد الداولة، يعلن المجلس الدستوري نتائج الدور
الأول للانتخابات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر سنة 1991،

- وطبقا لأحكام قانون الانتخابات يفتح مجال الطعون
ابتداء من تاريخ هذا الاعلان :

- عدد الناخبين المسجلين : 13.258.554
- عدد الناخبين المصوتين : 7.822.625 اي 59%
من المسجلين

- عدد الناخبين المعتنقين : 5.435.929 اي 41%
من المسجلين

- عدد الأصوات المعبر عنها : 6.897.719 اي
88,18% من المصوتين

كما فازت حركة حماس في فلسطين سنة 2006 وكان نفس المصير، وكذا حركة الإخوان المسلمين برئاسة مصر سنة 2012، واخْتُطِفَ الرئيس محمد مرسي، ولقِّتْ له التهم، واغتيل الكثير من الرجال والنساء... في ساحاتٍ عمومية على المباشر.

وحلَّ حزبهم، فيما تمَّ دعم الانقلابيين بالأموال والإعلام... وطلما أن الصناديق التي تفرز الإسلاميين مرفوضة، وتعتبر أما تفرز الإرهاب والتخلف والتجبر، فيما إذا أفرزت غيرهم، فهي تخرج حمائم السلام والأعلام... فإن لغة القوة ستستمر.

إذا كان المشروع الإسلامي ممنوعاً في إطار العلمانية المتطرّفة، ولا تعامل مع الإسلاميين إلا بالتي هي أحسن، فيا ترى لم الاعتراف بدولة الفاتيكان؟ ولم الاعتراف بدولة إسرائيل؟ ولم الاحتفال بالأعياد الدينية غير الإسلامية، وتدريس مواد دينية في التعليم الرسمي؟ ولم السماح لغير المسلمات بلبس الحجاب، واعتبارهن طاهرات ومؤمنات، والوقوف لهنّ توقيراً...؟ فيم يُنظَرُ إلى المسلمات على أنهن متخلفات حتى لو وُلِدْنَ في قلب أوروبا وكان أبأوهن وأجدادهن من أوروبا! ولم الاعتراف بالدولة السعودية التي ترفض إلى حدّ الآن أن تقود المرأة السيارة؟ أين الخلل؟

وإذا كانت الحجّة أن هناك متطرفين، فلم إقصاء من يؤمنون بالديمقراطية والتداول السلمي على السلطة؟ ليس من الاسلاميين فحسب بل من غيرهم أيضاً؟

أهذه هي الديمقراطية التي صدّعتم بما رؤوسنا؟ أليست الديمقراطية هي حكم الأغلبية؟ أليست الشعوب سيّدة مثلما ينص ميثاق الأمم المتحدة؟

صحيح أن هناك من يستغل الدين سياسياً، وصحيح أن هناك من يتاجر به، ولا بدّ من معالجة هذه القضية معالجة عادلة ودائمة، بحيث لاتدع المجال للمتاجرين، فالدين أصله يمنع ذلك .

إن مشروع المصالحة: هو الذي يحلّ الإشكال القائم بين العلمانية والدين، ليس في إطار علماني بحت، بحيث يتمّ إقصاء أصحاب التوجه الإسلامي من النشاط السياسي، لأنه إن وقع ذلك، فمعنى أنّ الناس مجبرين وليسوا مخيّرين وهذا الإجراء ضدّ الديمقراطية نفسها. لأنّ الديمقراطية تعني حكم الأغلبية، أليس كذلك؟

ولا في إطار إسلامي بحت، بحيث يُقصى أصحاب التوجه العلماني، لأنه لو حصل ذلك فهو نفس الشيء! بل في إطار مشروع المصالحة، الذي يأتي نتيجة لتراكم ثقافة التعايش والتوافق وفق نظام جديد، في إطار جمهورية جديدة.

فلا أحد فوضه الله للحديث باسمه، ما عدا الأنبياء والمرسلون الذين يمتلكون المعجزات. ولا أحد باستطاعته أن يُكره الناس على الفضيلة والايان. ولا أحد فوضته الحرّية أن يتحدث باسمها، فهل بقية الشعوب عبيد؟

ألم يمتّ ملايين البشر من أجل الحرّية في عدد من القارات، واعتبر أصحابها شهداء وأبطالاً؟ أليست المادة الأولى للميثاق العالمي لحقوق الانسان تقول:

"يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء؟ ..."

قبل أن يتمّ الذهاب إلى الانتخابات، يجب أن يتمّ تحديد مشروع المجتمع الذي يَسَعُ الجميع وفق عقد اجتماعي جديد، و أن تحمي إرادة الشعب مهما كان المنتصر، ويصقّ للفائز كما هو الحال في المنافسات، وأن يعمل المنهزم على تقوية نفسه بدل الانقلاب على الإرادة الشعبية في وضح النهار.

يجب أن يبتعد الجميع عن الأحكام المُسَبَّقة والحكم على التوقّعات. لا بدّ من عدم التدخّل في شؤون الشعوب، وجعل مجلس الأمن واقعا يلمسه الناس. "يحكم بين الناس بالعدل" لا أن يظل شعاراً يُتَعَمَّى به وأداةً في يد جهاتٍ معلومة.

أن الأوان أن تعترف الدول الكبرى بسيادة الشعوب فعلاً لا قولاً، وأن تنحاز إلى مطالبها المشروعة، لا أن تنحاز إلى حُكّام مُسْتَبِدِّين، ركَعوا شعوبهم وفرضوا عليهم خيارَ حمل السلاح.

وعلى الدول الكبرى أن تتحمّل مسؤولياتها في معالجة أزمتها الاقتصادية، لا أن تُعالجها على حساب المستضعفين من شعوب ما يُسمّى بالعالم الثالث، وأن يُساهم المجتمع الدولي في حلّ قضية فلسطين حلاً عادلاً حتى ينعم العالم بالسلام.

وأن يبتعد عن سياسة الاستقطاب والهيمنة التي ظلت سائدة بين القطبين الاشتراكي والرأسمالي منذ عقود.

لا بدّ من تشجيع فرص الحوار بين الشعوب، وجعلها شعوباً متعارفة متآخية متساحة لا متنافرة. وأن تسود الإنسانية ولغة التسامح، بتشجيع التبادل المعرفي، والمساهمة في التنمية والاقتصاد المنتج، والسياحة الإيجابية، ومحاربة الفقر والفساد.

وترقية حقوق الانسان، والتعاون على محاربة الاستبداد، وتبييض الأموال، والجريمة المنظمة.

كما يجب محاصرة كل أشكال العنف، بطرح بدائل تعيشها الشعوب في الواقع، ومعالجة نفسية لجذور العنف وليس الاقتصار على التعامل مع أعراضها.

إن إفريقيا تعاني من الحرمان، والظلم، ويجب على المجتمع الدولي وكذا الدول الغنية أن تساهم في التخفيف من وطء هذا الفقر، وعلاج المرضى، ببناء المستشفيات، وتشجيع التعلّم، والبحث، وخلق فضاءات واستثمارات تساهم في الاستقرار، بدل تشجيع أنظمة تدفع هذه الشعوب إلى الهاوية.

إن الهجرة غير الشرعية هي نتيجة وصل إليها الشباب من خلال سدّ الآفاق، "فالعوامل مشتركة" مصدرها الاستبداد الذي تولدت عنه أمراض خطيرة.

أمراض أصبحت تفتك بالمجتمعات، وستؤدي إلى مزيد من الحروب، إذا لم تكن هناك مصالحة دولية فعلا، تعيش الإنسانية في ظلّها، في كتف العدل والمساواة، وفق ميثاق جديد يدوم 50 سنة تصوغه نخب هذه الشعوب في برلمان دولي، يمنع الوصول إلى السُلطة بغير إرادة الشعوب، ويرفض الاحتلال فعلا لا قولاً، مهما كانت المبررات.

ويؤسس حياة تكافأ فيها الفرص، ويتعاون الجميع لإسعاد الإنسانية بعيداً عن روح الاستغلال، والتشفي، والتوظيف السيء للطاقات، واستنزاف الثروات...

إن العدالة تحتاج إلى ضمير إنساني، وإلى وعي، وإلى مبادئ وأخلاق يسمو بها الإنسان، وليست وليدة سلطان جائر.

من الضروري إعلان توقيف القتال، وعقد مؤتمرٍ دولي لرؤساء دول العالم، يحضره جمعٌ من العلماء، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، وحركة المجتمع المدني، والإعلاميين، والأدباء والمثقفين، والمفكرين، والمشاهير من الحائزين على جوائز دولية في الآداب والعلوم والرياضة... لجعل حدًا لهذه الحروب التي تُعيقُ هذا العالم وتمنع الإنسانية من أن تعيش بعيدًا عن الدماء والدموع... واحترام الأديان، ومعاينة المتسببين في الاستنزافات وخلق الصراعات، والتضييق على ناشري العنصرية، وإعلان مُصالحة دولية تعيش في ظلها الإنسانية حياة الإنسان جميعا، لا أن تعيش دولٌ غنية الإنسانية، فيما تعيش شعوبٌ أخرى وضعا يُشبه البدائية.

كلمة ختامية

قبل أن أقدمَ على طبع هذا الكتاب في فرنسا، كانت وجهتي الأولى هي دار نشرٍ جزائرية، حتى لا يُقالُ كان عليّ أن أتريث، وأن أغلق أيّ ثغرةٍ يمكن أن يتسلل منها المتربصون بوحدة الجزائر، لاستغلال هكذا معلوماتٍ وهكذا حقائقٍ مُرعبة. وكان تواصلِي مع الجزائريين والجزائريات على العام في مواقع التواصل.

وحتى لا أضيع جهدي في الانتظار؛ اتصلتُ بدورٍ نشرٍ عربية ليس لها عدااء مع الجزائر، منها من أخبرني بأن الردّ سيكون بعد ثلاثة أشهر... ولست أدري كيف سيكون؟ ولا بدّ أن أبعث لهم بنسخة من الكتاب... ومنهم بعد شهرين

أجابني سلباً دون إعطاء أي تفسير لامتناعه من نشر هذا الكتاب، ومنهم من استقلَّ عنه حتى الردَّ على طلبي.

وبعد اتصالي هاتفياً بمدير دارِ نشر جزائرية، أفهمني صاحب هذه الدار بعد قراءة ملخص الكتاب، بأن نشر هذا النوع من الكتب غيرُ مسموح به في الجزائر على الأقل في الوقت الحالي، نظراً لحرية التعبير المحدودة!

وأنَّ أيَّ دارِ نشرٍ عربية ستعامر بنشره، ستمنع بالتأكيد من الدخول إلى الجزائر! ونصحني أن أنشره في مكان آخر، حتى يتمكن الجزائريون من معرفة هذه الحقائق والاطلاع على الكتاب، ولو أن هناك حسبه من يعرف أكثر منها، لكنه فضل الصمت.

لهذا السبب وغيره... أقدمت على نشر الكتاب في الخارج بعد أن أقيمت الحجة على من يطرحون مثل هذا السؤال.

يكفي أني مُنعت من النشاط والعمل السياسي في الجزائر سنة 1999 دون إعطاء أي مبرر قانوني، ويكفي ما قرأتموه من أدلة تثبت الإقصاء والتهميش بل والتصفية الجسدية!

كلَّ ما قدَّمته في هذا البحث المتواضع، من سرد للأحداث، وتحليل واستخلاصٍ للعبء، واستنتاجات، وتقديم مقترحات وحلول... يبقى محلَّ اجتهاد.

إنَّ أصبَّتْ فذلك بتوفيقٍ من الله وحده، وإن أخطأتُ فمن نفسي ومن الشيطان الرجيم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. لا تتسؤني من خالص دعائكم ولوالديَّ رحمهما الله.

المرفقات

المرفق الأول: تحت رقم dodis.ch/30336 قيادة الأركان العامة قسم الاستعلامات، سويسرا. تحت سري للغاية: "تدخل المخابرات الأمريكية في الجزائر".

في التقرير معلومات حول تحرك المخابرات الأمريكية في الجزائر لتحضير انقلاب عسكري ضدّ الرئيس الفرنسي... وتعامل المخابرات الأمريكية مع المنظمة السرية الفرنسية O.A.S. وفي التقرير علم السلطات الفرنسية بقدم المخابرات الأمريكية.

التقرير الاستخباراتي السويسري يفيد بأنّ هناك معلومات حول تهيئة الظروف لتمكين قيادة قريبة من فرنسا من الحكم في الجزائر بعد الاستقلال، وتعني فرحات عباس ومعه مصطفى... وفي حال فشل هذا الخيار، سلك خيار ثان وتمكين جناح بن خدة من الحكم، وتلقب هذا الجناح بالمسلمين المعتدلين... والعمل في المقابل على منع الجناح الذي كان يقوده بن بلة الموالي لمصر وروسيا، من الوصول إلى السلطة.

واعتراف رسمي بأن بن بلة ضدّ اتفاقيات إيفيان. في التقرير حديث عن العقداء. هذا الحديث يدلّ بأنّ المخابرات الأمريكية كانت تحضر عمليا بالتنسيق مع المنظمة السرية الفرنسية الأرضية لتمكين جهات من السلطة، ومحاولة اغتيال الأطراف التي كانت تسعى للسلطة، وإحداث بلبلة داخل الجزائر.

يتطابق تحرك المخبرات الأمريكية مع قرار يوسف بن خدة، الذي قرّر إزاحة هؤلاء العقّاء في شهر جوان وهم: هواري بومدين، منجلي، سليمان، هم أنفسهم من رفضوا اتفاقيات إيفيان التي كان يقودها بن يوسف بن خدة، وهو نفسه الذي يتحدث عنه التقرير لتمكينه من الحكم. وأمر الجنود بالتمرد عن قائد الأركان هواري بومدين. وفي التقرير حديث حول القوة الثالثة، هي نفسها التي كانت تريد الاستيلاء على العاصمة. بعد أن سارت المناطق الأخرى مع قائد الأركان هواري بومدين.

SERVICE DE L'ETAT-MAJOR GENERAL
Section des renseignements

320/4

Berne, le 2 juillet 1962

"Très" confidentiel

Bulletin d'information No. 14/62

L'intervention des services américains en Algérie.

Dans notre dernier bulletin du 26 juin, nous écrivions en parlant des possibilités de "fraternisation et de pardon", ainsi que de la création d'une troisième force, que "la solution la plus désirable serait une Algérie indépendante dirigée par les modérés musulmans et européens, liée étroitement à la France"; et nous ajoutions que ce serait en fait "la solution que le général Challe préconisait, d'entente avec tous les politiciens modérés, aussi bien du côté français que du côté FLN !"

Nous terminions ce bulletin en disant que le lendemain du référendum d'autodétermination "sonnerait l'heure de la vérité et que très vite, nous saurions si l'Algérie indépendante serait pro-occidentale, neutre ou si elle serait orientée vers Le Caire et vers Moscou."

Il est évident que pour obtenir une formule pro-occidentale ou même seulement neutre mais respectant la personne et les biens des Algériens d'origine européenne, la première condition était l'interruption de l'action de l'OAS, c'est-à-dire de l'opération "terre brûlée"; cette interruption rendant possible le rapprochement des communautés. Cet arrêt de l'offensive OAS ne pouvait être atteint que par des pourparlers ! En effet, l'armée française refusait de s'engager contre la subversion européenne et seules la gendarmerie et les CRS (Compagnies Républicaines de Sécurité) la combattaient. La condition citée ci-dessus remplie, il pouvait alors découler, théoriquement du moins, l'intégration des Européens dans la communauté autochtone, c'est-à-dire en fait - si l'ose employer ce terme - "un 13 mai à rebours". Or, les pourparlers ont eu lieu et la neutralisation de l'OAS s'est accomplie sans engagement des forces armées.

Une question, à laquelle nous n'avions pu répondre, se posait dès lors : qui étaient le ou les artisans de cette intervention qui a été décisive et qui s'est déroulée dans les trois phases suivantes :

- conversations,
- accords dits de Rocher-Noir le 17 juillet,
- arrêt de l'opération "terre brûlée" et évacuation hors de l'Algérie des commandos OAS.

Examinons d'abord quelles sont les personnalités qui ont participé à cette opération. Du côté FLN : tout d'abord M. Farès, président de l'Exécutif provisoire, le Dr Mostefaï, représentant du FLN dans le dit Exécutif, appuyés sans doute depuis Tunis par Fehrat Abbas, le leader FLN, ancien président du GPRA qui du reste est rentré triomphalement en Algérie, plusieurs jours avant le référendum.

Du côté des Européens et de l'OAS : à Alger, M. Chevallier, ancien maire libéral d'Alger, Susini, porte-parole des étudiants algériens et un modéré de l'OAS, et le colonel Gardes.

A Oran : M. Laffont, directeur de "l'Echo d'Oran", personnalité libérale qui avait toujours lutté pour l'autonomie de l'Algérie, ainsi que le colonel Dufour.

Or, il est très difficile d'admettre que ce rapprochement s'était fait sans intermédiaires, mais le secret absolu avait été gardé. Etaient-ce des hommes politiques de la Métropole que l'on aurait pu chercher au sein du MRP ou parmi les indépendants ou même les socialistes ? Etaient-ce quelques amis de Guy Mollet ou de Max Lejeune ?... Ce n'était sûrement pas un proche de l'Elysée, agissant avec ou même sans l'assentiment du général de Gaulle, car l'amnistie en Algérie allait mettre le pouvoir en Métropole dans une position difficile ! En outre, selon Paris, il aurait fallu que les commandos OAS soient détruits en Algérie et non pas qu'ils puissent se réfugier quelque part en Europe, ce "planquage" provisoire leur permettant un jour peut-être de rentrer en Métropole ! Mais comme je l'ai dit plus haut, le secret avait été bien gardé.

Or, depuis hier, nous savons enfin que ce sont les représentants des Etats-Unis à Alger, avant tout le Consul général américain de cette ville, qui sont intervenus, bien entendu "téléguidés" par Washington, appuyés dans leur action par les agents secrets du C.I.A. (Central Intelligence Agency) et nantis de fonds secrets importants.

Quelles sont les raisons de cette intervention américaine ? ... Il faut se rappeler tout d'abord qu'avant le putsch du 21 avril 1961, le général Challe, qui venait de quitter le commandement Centre-Europe dépendant de l'OTAN, avait eu sûrement des contacts avec des agents du C.I.A. et on affirmait même que Washington lui avait promis son appui. En effet, il y eut des faits troublants, comme par exemple la présence à Alger de l'attaché militaire des USA à Paris et de son adjoint quelques heures avant l'arrivée du général Challe; nous avons pu établir que les officiers américains avaient fait une demande spéciale pour effectuer ce voyage à cette date. En outre, il est notoire que le poste émetteur du Consulat général américain à Alger avait été employé pour la liaison Alger-Paris au moment du putsch. Nous n'avions jamais pensé que Washington s'était vraiment engagé à appuyer ce "quarteron de généraux", comme les a appelés le Président de la République, mais il est évident que si l'opération avait tourné au succès, les Yankees étaient alors à pied d'oeuvre et prêts à se précipiter au secours des vainqueurs.

Il est certain cependant que depuis cette époque, l'évolution en Algérie a causé bien des soucis à Washington, puisque l'autonomie n'étant

plus concevable, ce pays allait inévitablement vers l'indépendance. Or, ce nouvel état pouvait être, selon l'évolution, pro ou anti-occidental et il fallait absolument contribuer à ce qu'il soit aussi proche que possible de l'Occident. En outre, les constatations faites par les services américains ces derniers mois n'étaient pas encourageantes, car en Afrique du Nord et en Afrique Noire, l'ingérence de Moscou se manifestait avec une fréquence accrue. Au Maroc, par exemple, la propagande soviétique appuyait l'opposition contre le Roi d'une façon très diplomatique puisqu'elle n'attaquait pas la monarchie, mais seulement la "monarchie absolue" et que la pression de l'opposition était assez forte pour obliger le Roi Hassan, désirant prouver sa neutralité, à accepter d'importantes livraisons d'armements soviétiques, dont des chars et des "Mig"; ces arrivages d'armes étant bien entendu accompagnés de techniciens russes. Au Ghana, c'était dernièrement l'arrivée d'une mission militaire soviétique commandée par un général, marquant ainsi l'intention de Moscou de s'infiltrer en Afrique Noire, et nous pourrions citer encore bien d'autres faits qui, pris individuellement, peuvent paraître insignifiants, mais qui, considérés dans leur ensemble, montrent le travail important que les services du Kremlin continuent à faire en Afrique.

De plus, chaque jour se manifestait l'affaiblissement de la position du NATO en Méditerranée occidentale ! L'évacuation de Bizerte se dessinait sans que, comme Washington l'aurait désiré, cette base française devienne une base NATO, et il faut également mentionner les difficultés de Franco et de Salazar dans leurs positions africaines, c'est-à-dire pour le premier à Ifni, Ceuta et Melilla et pour le deuxième en Angola et au Mozambique, sans oublier bien entendu leurs grosses difficultés intérieures. Or, en Espagne et au Portugal se trouvent des bases américaines importantes.

Et, alors que de Gaulle était persuadé que quoi qu'il arrivât le nouveau gouvernement de l'Algérie indépendante serait axé sur Paris, Washington, pressentant l'éclatement inévitable du FLN, éclatement que nous avons appris hier matin, désirait réaliser les conditions pour que ce soit une tendance FLN modérée qui arrive au pouvoir après le référendum du 1er juillet. Bien entendu, la manœuvre dirigée par Washington fut aussi appuyée de Paris, non pas, comme nous venons de le voir, par les milieux politiques, mais avant tout par les milieux financiers et industriels ayant de gros intérêts en Algérie, conscients en outre que l'afflux de réfugiés dans la Métropole (officiellement on en annonce plus de 300'000, il faut donc admettre que ce sont 500'000 Français qui sont rentrés) allait mettre la France dans une situation sociale et financière très difficile.

Nous tenons à souligner que nos renseignements proviennent de sources très sûres et précisons encore une fois que l'initiative de cette intervention qui, pour le moment du moins, a évité le heurt définitif entre les deux communautés et le chaos, est due aux USA avec l'appui de personnalités non officielles de Paris.

C'est donc Susini qui, du côté français, a été à Alger même l'élément capital de l'action. Nous savons qu'il réside depuis plusieurs semaines au Consulat général américain. Le Consul lui avait du reste donné toutes les assurances pour son départ au cas où l'affaire ne réussirait pas. Fortement appuyé financièrement, Susini a eu des premiers contacts au début de juin,

s'adressant avant tout aux modérés et à la tendance "bourgeoise" au sein du FLN. Farès, le président de l'Exécutif provisoire, avait en fait tout intérêt à jouer le rôle de pacificateur. En effet, une "nouvelle formule" d'intégration n'étant pas celle du GPRA, Farès pouvait entrevoir la possibilité de rester, lui, dans le futur gouvernement. Je rappelle que Farès n'a jamais été à Tunis, qu'il a passé ces dernières années à Paris où les derniers mois il était emprisonné. Le Dr Mostefai, lui, représente au sein du FLN une tendance bourgeoise et Fehrat Abbas, évincé l'année passée de la présidence du GPRA, a toujours été pour une entente étroite avec la France. Il est même à tel point francisé qu'il parle très mal l'arabe.

Patronnés par les Américains, appuyés par les milieux financiers et industriels de Paris, il s'est fait une entente entre les modérés de l'OAS, les représentants de la bourgeoisie musulmane et les représentants du capital européen investi en Algérie et on pourrait appeler ce nouveau bloc "le front de la bourgeoisie algérienne", par opposition au "front révolutionnaire".

A Alger, la manoeuvre fut relativement facile. A Oran, elle fut laborieuse. En effet, les commandos OAS de cette ville étaient composés avant tout d'Espagnols ou d'Algériens d'origine espagnole et - constatation tragique en même temps que burlesque - les meilleurs commandos étaient formés d'anciens républicains espagnols, réfugiés à Oran après la victoire de Franco. On prétend, nous n'en avons pas la preuve, qu'il y a eu une intervention directe de Madrid pour ordonner aux commandos d'Oran d'interrompre le combat. Ce qui est certain, par contre, c'est que ce sont deux bateaux de guerre espagnols qui ont, en même temps que certains réfugiés, embarqué tous les commandos OAS de l'Oranais, avec armes et bagages, et qui les ont déposés à Ceuta et à Melilla. A relever que tout le réplî et l'embarquement de ces contingents s'est fait sans que ni l'armée française, ni la gendarmerie n'interviennent.

Le samedi 30 juin, le FLN a éclaté. Ben Bella et Khider, vice-président du GPRA, et ainsi que les chefs militaires principaux limogés de l'armée, soit le colonel Boumediene et les commandants Mendjili et Slimane sont d'un côté; Ben Khedda et le GPRA de l'autre. Mais la ligne de Ben Khedda n'est pas identique à celle de Farès, Fehrat Abbas et Mostefai. Il est évidemment difficile de délimiter d'une façon absolue les groupes qui s'affrontent maintenant, surtout qu'il s'agit d'Arabes; mais on peut admettre trois groupements qui prétendent prendre la tête du FLN :

1. Les révolutionnaires "Ben Bella-Khider" voulant s'appuyer sur l'armée de libération stationnée en Tunisie et au Maroc et aussi probablement sur une partie de l'armée des wilayas (provinces) de l'intérieur. Ce groupement est sans doute dirigé par Moscou via Le Caire, à moins que, et les dernières déclarations de de Gaulle sur le NATO permettraient de l'admettre, il y ait entente secrète entre l'Elysée et le Kremlin. Ajoutons que Ben Bella a condamné les accords de Rocher-Noir.
2. Les modérés ou neutralistes, appelés aussi "réformistes", en fait le gouvernement Ben Khedda.
3. Les pro-Occidentaux, ce front bourgeois qui vient de se constituer et dont j'ai parlé plus haut.

المصالحة الجزائرية

- 5 -

Il ne nous est pas possible non plus de préciser pour lequel des trois groupes travaillera l'appareil politique FLN déjà installé à l'intérieur de l'Algérie. Il est possible que cet appareil soit lui-même fractionné. Pour le moment, la situation reste calme en Algérie. Comme prévu, le référendum a donné la totalité des voix à l'indépendance avec coopération. Y aura-t-il de graves répercussions dans la nouvelle République indépendante dues à l'éclatement du FLN et la "liquidation des colonels" de l'armée de libération algérienne aura-t-elle aussi peu de conséquences que la "liquidation des généraux français" ? Il est trop tôt pour se prononcer à ce sujet et nous le ferons dès que nous aurons des renseignements plus précis. Une chose cependant est évidente : pour Moscou, le centre de gravité reste en Afrique du Nord et c'est pour cette raison que nous considérons toute relance dans le détroit de Formose ou à Berlin uniquement comme une manœuvre de diversion et que jusqu'au moment où l'Algérie aura définitivement trouvé son chemin, nous ne croirons pas à une crise sérieuse à Berlin ou dans le Sud-Est asiatique. Mais le fait le plus important qui ressort des renseignements que nous venons de vous donner, c'est qu'il semble vraiment que, comme cela a été le cas au Sud-Est asiatique, en Afrique du Nord Washington a compris qu'il faut absolument arrêter l'expansion politique de l'Union soviétique.

SERVICE DE L'ETAT-MAJOR GENERAL
Le chef de la section des renseignements:

Colonel Musy
colonel EMG Musy

P.S. Nous vous donnons en annexe le communiqué du commandement de l'armée de libération nationale publié d'Oujda, à la frontière algéro-marocaine, le 2 juillet.

Distribution :

- Chef DMF
 - Directeur DAF
- Chef instr. pour lui et les chefs d'arme subordonnés (10 expl.)
- Chef EMG
 - Sous-chefs EM front, arr. et ter., planification (2 expl.)
 - Cdt. cours EMG
 - Chef section pers. et secr.
- Cdt. CA 1 - 4
 - Cdt. div. 1 - 12
- Cdt. trp. av. et DCA (2 expl.)

المصالحة الجزائرية

Annexe au bulletin d'information No. 14/62

ووجدا، le 2 juillet 1962

Voici le texte du communiqué du "commandement du front ouest de l'état-major général de l'ALN", qui a été transmis cette nuit à la presse :

" Par ordre du jour en date du 30 juin 1962 et diffusé à Tunis par voie de presse, des ministres du GPRA annoncent la destitution par ce dernier des trois membres de l'état-major général de l'ALN : le colonel Boumédiène, les commandants Mendjli et Slimane.

" En conséquence, le GPRA ordonne aux "djournalouds" et aux officiers stationnés aux frontières de refuser tout ordre venant de l'état-major général ou de ceux qui s'en réclameraient.

" A cet appel les "djournalouds" et les cadres du front ouest, conscients des conséquences incalculables qui résulteront d'une telle mesure et plus que jamais soucieux de préserver l'unité de l'ALN et l'identité de vues de tous les combattants, répondent qu'il appartient au seul Conseil National de la Révolution Algérienne, unique dépositaire de la souveraineté populaire, selon les statuts mêmes du FLN, de dissoudre un organisme créé par lui, lors de la réunion tenue à Tripoli en 1959.

" Les officiers et combattants de l'ALN continueront donc, comme par le passé, à n'exécuter que les ordres émanant du chef et de l'état-major général ou passant par lui. Ils rappellent à cette occasion qu'à la dernière session du CNRA, réunie à Tripoli du 27 mai au 7 juin, l'état-major général a été de nouveau investi de la confiance de la majorité des membres du CNRA et notamment des délégués de toutes les wilayas dont il a reçu mandat pour les représenter.

" Que par contre, mis en minorité, le président et certains ministres, auteurs aujourd'hui de l'ordre du jour adressé à l'ALN par voie de presse, se sont enfuis dans la nuit du 6 au 7 juin, sans prévenir le CNRA en paralysant ainsi la poursuite de ses travaux comme l'attestent des documents du CNRA.

" En cette heure historique, il ne saurait être toléré qu'une dictature fractionnelle puisse mépriser la volonté du peuple algérien, exprimée depuis six ans par le C.N.R.A.

" Au nom de tous les combattants, les cadres de l'ouest appellent tous les militants de la cause nationale à s'unir plus étroitement au service de la patrie et de la révolution pour imposer l'abandon d'une politique qui s'exprime aujourd'hui par l'accolade donnée aux assassins de l'OAS d'une part, et d'autre part par l'arrestation des meilleurs combattants de la révolution dont plusieurs membres du CNRA (Conseil national de la révolution algérienne).

Signé les commandants du front ouest de l'état-major de l'ALN".

المرفق الثاني: تحت رقم dodis.ch/31500 رصد لتحركات محمد خيضر ونشاطه في سويسرا واعترافه أمام قاضي التحقيق بالمحكمة الفيدرالية السويسرية بسرقة أموال جبهة التحرير الوطني التي تُقدَّرُ بحوالي 50 مليون فرنك فرنسي.

تحويل جزء منها إلى فائدة جبهة القوى الاشتراكية التي كان يقودها صهره آيت أحمد وهذا، لخوض معارضة مُدْف إلى إسقاط نظام أحمد بن بلة الذي لا يتماشى مع سياسة فرنسا والمخابرات الأمريكية، كما ورد في المرفق الأول في بداية المرفقات "تدخل المخابرات الأمريكية في الجزائر".

وجود حرج لدى السلطات السويسرية لطرد خيضر، بحكم أنها مأوى اللاجئين وبلد حيادي حسيها.

عندما استشعرت سويسرا خطر تصريحات محمد خيضر التي كانت تنتقد بن بلة، وتنسيقه مع ضابط قريب من المنظمة السريّة الفرنسية O.A.S، قرّرت طرده من ترابها وفقا للقوانين السويسرية، ومصالحتها.

Mardi, 27 octobre 1964.

Expulsion de Khider, Mohamed.

Département de justice et police.) Proposition du 26 octobre
Département politique.)1964 (annexe).

Le Conseil fédéral

d é c i d e :

1. D'expulser du territoire suisse le ressortissant algérien Khider Mohamed, en vertu de l'art. 70 de la Constitution;
2. De charger le ministère public fédéral de l'exécution;
3. D'autoriser la délivrance d'un sauf-conduit à Khider, chaque fois qu'il aura à répondre aux convocations des autorités judiciaires genevoises;
4. D'approuver le communiqué de presse.

Extrait du procès-verbal au département de justice et police (2), au ministère public fédéral (8 ex. pour exécution) et au département politique (6).

Pour extrait conforme:
Le secrétaire,



Distribuée

A u C o n s e i l F é d é r a l

Concerne : Expulsion de KHIDER, Mohamed

Nous avons l'honneur de vous soumettre le rapport et la proposition qui suivent concernant :

KHIDER, Mohamed, fils de Youssef ben Mohamed et de Yamina
===== HOUADJELI, né le 13 mars 1912 à Alger,
marié, séjournant actuellement à Belmont
s/Lausanne.

I.

Dès 1933, KHIDER milita dans les organisations nationalistes nord-africaines. Arrêté en janvier 1940, puis condamné à plusieurs reprises en raison de ses activités antinationales, il bénéficia d'une amnistie en 1946 et fut élu au mois de novembre de la même année à l'Assemblée nationale française; il était alors membre du P.P.A. (Parti populaire algérien), auquel succéda le M.T.L.D. (Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques), dont il fut aussi l'un des dirigeants.

En 1951, KHIDER se réfugia au Caire en compagnie de BEN BELLA et AIT-AHMED, avec lesquels il participa à l'attaque à main armée de la Poste d'Oran. Tous trois exercèrent depuis lors leur activité au Caire, auprès du Secrétariat de la Ligue arabe.

A la suite des dissensions survenues en 1954 au sein du M.T.L.D., KHIDER et ses compagnons créèrent le C.R.U.A. (Comité révolutionnaire d'unité et d'action). En été 1954, il arriva en Suisse en compagnie de BEN BELLA pour y rencontrer d'autres mili-

./.

- 2 -

tants nationalistes algériens auxquels ils firent savoir que leur organisation était prête à passer à l'action. Avec eux ils mirent au point le déclenchement des opérations prévu pour le 1er novembre.

Pendant la guerre d'Algérie, KHIDER devint le directeur du "Centre extérieur" du F.L.N. au Caire. En octobre 1956, il fut arrêté lors de l'arraisonnement de l'avion qui transportait BEN BELLA, AIT-AHMED, BITAT et BOUDIAF. Avec ces derniers, il fut prisonnier des Français jusqu'à la signature des accords d'Evian en mars 1962. Durant sa détention, il fut nommé, en 1958, Ministre d'Etat du G.P.R.A. Après sa libération, il entra dans le Gouvernement de BEN BELLA et en fut quelque temps le secrétaire général chargé des finances et de l'information.

En mai 1963, KHIDER, qui était titulaire d'un passeport diplomatique, obtint à Rabat un visa pour la Suisse. A la même époque, nous avons appris que BEN BELLA commençait à épurer la presse des éléments favorables à KHIDER. Dès lors, ce dernier se situe dans l'opposition à la politique de BEN BELLA.

II.

Dès l'été 1963, KHIDER nous est signalé à maintes reprises en Suisse où il rencontre plusieurs membres de l'opposition, tels que BOUDIAF, KRIM, le Dr FRANCIS, et son beau-frère AIT-AHMED. Depuis quelques mois, KHIDER a loué un appartement à Belmont s/Lausanne, où il réside avec sa femme. De Suisse, il entreprend de fréquents voyages en France, en Allemagne, en Angleterre, où il va retrouver des compatriotes avec lesquels il comploté contre le Gouvernement BEN BELLA. A Lausanne, il reçoit aussi des Algériens, entre autres LAHOUEL Hocine, ex-secrétaire général du MTLD qui résida aussi au Caire et fit partie avec lui du CRUA.

III.

KHIDER est l'objet d'une plainte pénale déposée par le Gouvernement algérien auprès du Procureur général du Canton de Genève,

./.

- 3 -

pour détournements de fonds du FLN, se montant à environ 50 millions de francs. A cet effet, il fut convoqué et interrogé par la justice genevoise qui a ouvert une procédure. L'affaire, dont la presse a abondamment parlé, est encore en cours. Dûment averti qu'il devait s'abstenir de faire des déclarations à la presse, KHIDER passa outre à deux reprises à ces recommandations et n'hésita pas à porter des attaques personnelles contre le Président algérien.

KHIDER a par ailleurs reconnu, au cours d'un interrogatoire du Juge d'instruction de Genève, qu'une partie des fonds recherchés avaient été remis - et continuaient à l'être - à l'organisation subversive dite "FRONT DES FORCES SOCIALISTES" (mouvement d'Aït Ahmed), pour permettre à celui-ci de "mener sous toutes ses formes le combat pour renverser le régime".

Ces déclarations ont provoqué une demande officielle du Président BEN BELLA adressée au Président de la Confédération, requérant l'ouverture de poursuites contre KHIDER pour les délits prévus par les art. 299 ch. 2 et 296 du C.P.S., ainsi que son arrestation, en vue de mettre fin à des activités ayant pour but de renverser un Gouvernement reconnu par la Suisse et de porter ainsi atteinte aux rapports existant entre les deux Gouvernements.

Bien qu'un premier examen par le Ministère public fédéral ait démontré qu'une poursuite en vertu des art. 296 et 299 ch. 2 du C.P.S. serait difficilement réalisable, et d'ailleurs inopportune, l'activité politique de KHIDER sur notre territoire, incompatible avec notre neutralité, ne saurait être contestée.

Une récente information nous signale en outre que KHIDER et ses amis auraient eu des contacts dans notre pays avec l'ex-capitaine SERGENT, Chef du Comité National de la Révolution (CNR), mouvement issu de l'organisation subversive anti-gaulliste OAS.

Vu ce qui précède, l'activité de conspirateur exercée en Suisse par KHIDER constitue une violation évidente de notre souveraineté territoriale et une mise en danger de la sécurité

- 4 -

intérieure et extérieure de la Confédération.

Dans ces conditions, une mesure d'expulsion, fondée sur l'art. 70 de la Constitution, se justifie.

KHIDER est au bénéfice de papiers de légitimation lui permettant de se rendre dans n'importe quel pays.

IV.

Le Département de Justice et Police, d'entente avec le Procureur général de la Confédération, et le Département politique, qui ont eu un échange de vues avec les autorités genevoises, eu égard à la procédure judiciaire cantonale en cours, proposent au Conseil fédéral de

d é c i d e r :

1. d'expulser du territoire suisse le ressortissant algérien KHIDER Mohamed, en vertu de l'art. 70 de la Constitution;
2. de charger le Ministère public fédéral de l'exécution;
3. d'autoriser la délivrance d'un sauf-conduit à KHIDER, chaque fois qu'il aura à répondre aux convocations des autorités judiciaires genevoises;
4. d'approuver le communiqué de presse ci-joint.

DEPARTEMENT POLITIQUE
FEDERAL

DEPARTEMENT FEDERAL
DE JUSTICE ET POLICE

Annexe : 1 communiqué

Extrait du procès-verbal au Département de justice et police (2 ex. ppc.), au Ministère public fédéral (8 ex. pour exécution) et au Département politique (6 ex.).

المرفق الثالث: تحت رقم dodis.ch/30321 مراسلة من القنصلية السويسرية مؤرخة سنة 1963 تؤكد وجود محادثة بين كايات Caillat مع شخصين يتعاملان مع الأمير بروغلي، كاتب الدولة الفرنسية والمكلف بالشؤون التي تخصّ الجزائر "منها ملف الصحراء". إضافة إلى أنه من الموقعين على اتفاقيات إيفيان.

طلب الرئيس أحمد بن بلة ملاقاته، أين تحدث معه بشأن التعاون الفرنسي الجزائري. وفي هذا التقرير يقول المتحدث: بأن أحمد بن بلة ينوي الحصول على أشياء من فرنسا قبل قدوم الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى الجزائر.

حديث حول الصحراء واستقلال البترول... واستقبال شعبي باهر للرئيس المصري وقياس مدى درجة شعبية أحمد بن بلة.

يقول المتحدث: أنه اكتشف بأن سرّ العلاقات الباردة التي حصلت بين الجزائريين والمصريين تعود لمقتل وزير الخارجية خميستي.

لقاء قصير للرئيس المصري جمال عبد الناصر في الجزائر، حيث اكتشف أحمد بن بلة أن المخابرات المصرية وراء مقتل وزير الخارجية خميستي.



AMBASSADE DE SUISSE

u.

Paris, le 9 mai 1963.

POLITIQUE BERNE

R.P. No 30

CA/eg

par courrier

A L G E R I E

Sources : Conversations de M. Caillat avec deux proches collaborateurs de M. Jean de Broglie, Secrétaire d'Etat chargé des Affaires algériennes.

1^o) Rencontre Ben Bella - de Broglie

C'est à la demande de Ben Bella que M. de Broglie s'est rendu en Algérie. Paris, qui recherchait les contacts, avait d'ailleurs provoqué cette demande en freinant certains versements au titre de l'aide française. Cela n'allait pas sans risque: une crise grave était possible. Mais Ben Bella préféra parlementer.

Nos informateurs - qui ont participé à la négociation - estiment que l'accord Ben Bella-de Broglie est le plus favorable qui pouvait être conclu. Mais cet accord, dit l'un d'eux, est "un château de sable au bord de la mer". Il ne durera sans doute pas. Les circonstances changeantes, l'avenir incertain de l'Algérie rendent impossibles des accords à long terme.

Les négociateurs français ont eu l'impression que Ben Bella voulait trouver un modus vivendi avec la France avant l'arrivée de Nasser à Alger. Sans doute se préoccupait-il de renforcer sa position par rapport à celle du leader égyptien. C'est probablement grâce à cette circonstance qu'une solution relativement équilibrée a pu être trouvée dans un délai assez bref.

Sur le plan économique, il s'agissait de faire admettre à Ben Bella que les indemnités à verser aux propriétaires français dépossédés fussent déduites de l'aide française. Il ne serait pas admissible que le contribuable français ait à financer non seulement l'aide que reçoit l'Algérie, mais encore les indemnités à verser aux colons français expropriés.

Ben Bella s'est incliné : l'aide est diminuée de 200 millions de NF, dont le Gouvernement français disposera à sa guise en faveur des propriétaires français dépossédés, et notamment pour rembourser les frais culturels engagés par les agriculteurs spoliés.

En contre-partie, M. de Broglie a accepté que le Gouvernement algérien reçoive la moitié de ce qui reste de l'aide prévue, soit 400 millions de NF, sous forme d'avances trimestrielles de 100 millions qu'il utilisera à son gré. Les Algériens tenaient beaucoup à la libre disposition d'une partie au moins de l'aide française. M. de Broglie leur a donné satisfaction - ce qui a été critiqué à Paris - dans l'idée qu'au point de vue politique l'aide la plus libérale est en même temps la plus efficace. Les Américains ont fait l'expérience des ressentiments que cause l'aide contrôlée et soumise à des conditions strictes.

La dernière tranche de 400 millions de NF sera distribuée à la manière du plan Marshall. Elle restera donc sous contrôle et devra bénéficier aux entreprises françaises.

Les négociateurs français n'ont reçu que des indications vagues sur le programme de nationalisations du gouvernement algérien. Ils espéraient obtenir l'assurance que certaines industries seraient épargnées, mais les Algériens évitèrent de s'engager.

M. de Broglie et ses collaborateurs se préoccupèrent de sauver l'essentiel, c'est-à-dire avant tout le pétrole. Ils repartirent avec l'impression que l'exploitation du pétrole pourrait continuer assez longtemps pour assurer l'amortissement des installations sahariennes.

L'intérêt bien compris de l'Algérie serait de collaborer avec la France au delà de cette échéance, mais nul ne peut

prédire ce que sera sa politique dans un avenir qui n'est pas immédiat.

En ce qui concerne les questions militaires, le résultat des conversations est le suivant : l'Algérie renonce actuellement, mais sans prendre aucun engagement pour l'avenir, à faire une campagne de revendications. Nos informateurs ont laissé entendre que cette concession avait été obtenue en échange de l'assurance que la France renoncerait à effectuer au Sahara une explosion nucléaire aérienne. De plus, ainsi que l'annonce le communiqué, il est prévu de raccourcir quelque peu le délai d'évacuation des troupes françaises. Mais c'est là, bien entendu, un aspect mineur du complexe militaire.

Ainsi Paris continue vis-à-vis de l'Algérie une politique réaliste, courageuse mais sans illusion. Pour ne pas réveiller dans le public de vieux slogans, on présente tout cela à l'opinion comme si ce n'était pas en fait une révision des accords antérieurs.

2°) Visite de Nasser à Alger

Ce qui frappe nos informateurs, c'est la réserve de Ben Bella et de son entourage à l'égard du leader égyptien. Cette réserve, à leur sens, s'explique du fait que Ben Bella se soucie de son prestige et n'admettra pas d'être le brillant second de Nasser. La réserve algérienne est aussi une réaction de prudence : Ben Bella évite de s'engager trop à l'égard de l'Égypte tant que durera l'incertitude qui pèse sur les relations des pays membres de la RAU.

L'accueil de Nasser à Alger fut triomphal. Ben Bella put mesurer la popularité dont jouit son hôte égyptien. Les manifestations publiques célébrant l'amitié de l'Algérie et de l'Égypte ont été brillantes. En revanche, il semble qu'il y ait eu fort peu de séances de travail entre Algériens et Égyptiens. Certains observateurs y voient l'une des raisons du départ précipité de Nasser : celui-ci n'aurait pas voulu prolonger un séjour qui n'allait aboutir à rien de concret.

4)

On a prétendu aussi que le meurtre de Khemisti avait été la cause d'une froideur mal dissimulée entre Algériens et Egyptiens : Ben Bella aurait découvert que l'assassin de Khemisti était à la solde du Caire. Cette version est accueillie avec réserve à Paris où l'on sait que certains milieux africains et nord-africains ont coutume de voir dans chaque crime l'instigation sinistre de l'Egypte.

Si Nasser a quitté Alger plus vite que prévu, cela semble dû, en partie au moins, aux événements de Syrie. Il est possible que ces événements engagent le leader égyptien à écourter aussi, ou même supprimer complètement, son séjour en Yougoslavie.

S. L. A. S.

هوامش

(1) منتدى بلاحدود: منتدى حوارى على الانترنت، فتح عام 2006، ويديره صاحب الكتاب بإمكانياته الخاصة www.bilahoudoud.net ...

(2) حركة الوفاء والعدل: حركة سياسية، تأسست في شهر ماي 1999، بعد انسحاب رئيسها وزير الخارجية السابق أحمد طالب الابراهيمي من الانتخابات الرئاسية التي جرت في أبريل، 1999، تم حظر الحركة يوم 08 نوفمبر 2000، بعد مداخله وزير الداخلية في البرلمان يزيد زرهوني، دون إعطاء أسباب مقنعة، تعيب عن الجلسة رئيس الحكومة، طالع الفصل الثالث من الكتاب.

(3) المصاحفة الجزائرية: طالع الفصول 5، 6 و7 من الكتاب.

(4) قال تعالى: " وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الثَّرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ "، سورة هود، الآية 17. وقال تعالى: " وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ "، سورة الأنبياء، الآية 105.

وقال تعالى: " وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا " . سورة الحجرات، الآية 9.

وقال تعالى: " لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ "، سورة النساء، الآية 114.

وقال تعالى: " وَالصُّلْحُ خَيْرٌ "، سورة النساء، الآية 128.

وقال تعالى: " فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ "، سورة الأنفال، الآية 1.

وقال تعالى: " إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوِيكُمْ "، الحجرات 10.

فضل الإصلاح بين الناس: كتاب الصلح

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلُّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ: يَغْدُلُ بَيْنَ النَّاسِ صَدَقَةٌ"، الحديث رقم 911، صفحة 366، كتاب الصلح، صحيح البخاري، المجلد الثاني، شرح قاسم الشماعي الرفاعي، دار الأرقم، بيروت.

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَفْضَلِ مَنْ دَرَجَةِ الصِّيَامِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ قَالُوا بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ وَفَسَادُ ذَاتِ الْبَيْنِ الْحَالِقَةُ"، أخرجه أحمد، (444/6)، رقم (27548)، وأبو داود (280/4)، رقم (4919)، والترمذي (663/4)، رقم (2509)، وقال: صحيح، وأخرجه أيضاً: ابن حبان (489/11)، رقم (5092). وصححه الألباني (صحيح الجامع، 2595).

(5) الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة:

المادة 1- مقاصد الأمم المتحدة هي:

1- حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتنرّع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

2- إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.

3- تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرق بين الرجال والنساء.

4- جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة. "موقع الأمم المتحدة".

(6) الإسبان في الجزائر، الصفحة 20، الجزء الثالث من كتاب تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مبارك الميلي. المؤسسة الوطنية للكتاب.

(7) عقبة بن نافع الفهري القرشي: (ق 1 هـ - 63 هـ) من القادة العرب والفاطميين في صدر الإسلام. اشتهر تاريخياً باسم "مرنك إفريقية"، وهو الاسم العربي لشمال قارة أفريقيا، كتاب الاصابة في تمييز الصحابة، "ابن حجر العسقلاني".

(8) مسلمو مملكة غرناطة بعد عام 1492، تأليف خوليو كارو باروفا، تعريب د. جمال عبد الرحمان، ص 225، المجلس الأعلى للثقافة، 2003، مصر.

(9) الأتراك في الجزائر: الصفحة 41 من كتاب تاريخ الجزائر في القديم والحديث، المجلد الثالث، مبارك الميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب.

فرحات عباس: الصفحة 17+18 من كتاب الشباب الجزائري، ترجمة أحمد منور، تقديم أبو القاسم سعد الله. الكتاب صادر عن وزارة الثقافة.

(10) انميار الاسطول الجزائري، الجزء الثالث من كتاب تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الشيخ مبارك الميلي، الصفحة 320، المؤسسة الوطنية للكتاب.

(11) عائلات تم تجنيدها من طرف الجيش الفرنسي، على سبيل المثال: "الزواوة في بجاية"، رسالة ماجستير لطالب محمد بجاوي، قسم التاريخ، بوزريعة، الجزائر العاصمة، 2005-2006، المحدثون الجزائريون في الجيش الفرنسي، 1830-1900، إشراف الدكتور شاوش حباسي.

(12) القابلية للاستعمار، الصفحة 132 من كتاب العفن، مالك بن نبي 1932-1940، ترجمة نورالدين غندوري، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الطبعة الأولى.

(13) طريقة اتباعها المارشال بيجو في الجزائر لدى تعيينه سنة 1840 لحرق الأراضي ونشر الرعب في أوساط الشعب حتى تصبح الحياة مستحيلة لفرض الأمر الواقع. لما فشل في تركيع الشعب غير سياسته. طالع الصفحة 22 من الجزء الثاني من كتاب الحركة الوطنية، المؤرخ أبو القاسم سعد الله، الطبعة الرابعة، دار الغرب الإسلامي.

(14) أحمد بن محمد الشريف بن أحمد الثُلّي، كان يلقب باسم أمه الحاجة شريفة، وهي من عائلة ابن قانة من الصحراء، من رجال المقاومة الجزائرية، عُيّن بايا على قسنطينة، ولد تقريبا سنة 1786، وخاض معارك ضد المحتل

الفرنسي، توفي سنة 1850، مذكرات أحمد باي، ترجمة محمد العربي الزبيري،
عن المجلة الافريقية من اللغة الفرنسية.

(15) ولد الأمير عبد القادر بالقيطنة قرب ولاية معسكر عام 1808م، بايعه
أهل المنطقة بعد كبر سن والده محي الدين، قاوم الاستعمار سنوات عديدة،
ووقع عدة اتفاقيات مع الفرنسيين، لكنهم نقضوا العهد معه و غدروه في النهاية،
سُجنَ ونقل الى فرنسا بعدما قبضوا عليه، اختار المنفى في سوريا بعدما أُطلق
سراحه حاكمها.

توفي الأمير عبد القادر في المنفى بدمشق بتاريخ 26 مايو 1883م، كتاب الأمير
عبد القادر المجاهد، جمع وتحقيق نزار أباطة، دار الفكر المعاصر لبنان.

(16) الشيخ محمد المقراني: أحد المقاومين لاحتلال الفرنسي. عين باشاغا في
مدينة بجانة التابعة لولاية برج بوعريريج، وبعد أن استقال من منصبه، خاض
حربا ضد فرنسا التي قامت فيما بعد بالاستيلاء على أملاك العائلة، وهجرت
جزءا من العائلة إلى كاليدونيا الجديدة، استشهد في 5 مايو 1871م إثر إصابته
بجروح بليغة. هو الآن مدفون في قرية بني عباس. لا يزال إلى اليوم برج
المقراني يتوسط المدينة " برج بوعريريج " وشاهد على مكانة هذا الرجل.
طالع سلسلة من التسجيلات التي قام بها الاستاذ موسى الشريف على قناة
اقرأ، وهي متوفرة على الانترنت.

(17) الشيخ محمد أمزيان بن علي الحداد الملقب بالشيخ الحداد: أحد رموز
المقاومة الجزائرية في ولاية برج بوعريريج، أعلن الجهاد بعد استشهاد الشيخ
المقراني 1871، حُكِمَ عليه بالسجن 5 سنوات، ووافته المنية آخر شهر أفريل

1873م، الصفحة 222 من كتاب تاريخ الجزائر المعاصر لبشير بلاح، الجزء الأول، عن دار المعرفة، الجزائر.

(18) محمد بن العربي بن الشيخ بن الحرمة بن إبراهيم والملقب بالشيخ بوعمامة هو: شخصية تاريخية، عسكرية، من المتصوفة، ينتمي إلى أولاد سيدي الشيخ. ولد عام 1833م. كافح الاستعمار الفرنسي، وتوفي سنة 1908م بالقرب من العيون الشرقية القريبة من وجدة المغربية، ولا يزال مدفوناً هناك. مقتبس من فيلم بوعمامة، سيناريو بن عمر بختي، نص بوعلام بسايح، التلفزة الجزائرية.

(19) لالة فاطمة نسومر: اسمها الحقيقي هو فاطمة سيد أحمد، "لالة" هي لفظة توقيير أمازيغية تعني "السيدة". وُلدت في ورجة قرب عين الحمام حوالي سنة 1830. توفيت في بني سليمان في سبتمبر 1863م. طالع نسبها وشخصيتها وجهادها... في كتاب تاريخ الجزائر المعاصر لصاحبه بشير بلاح، الصفحة 189، الجزء الأول، دار المعرفة.

(20) مقاومة الزعاطشة، 1848 - 1849م، بسكرة والأوراس، من أهم قادماً بوزيان بو عمار. طالع الصفحة 125، كتاب تاريخ الجزائر المعاصر، بشير بلاح، الجزء الأول، دار المعرفة.

(21) طالع الصفحة 18 من الجزء الثاني، الحركة الوطنية، للمؤرخ أبو القاسم سعد الله، الطبعة الرابعة، دار الغرب الاسلامي.

(22) الضابط راحو، عضو في بعثة بريوند...الصفحة 236 من كتاب أعمدة الحكمة السبعة، فلورانس العرب، ترجمة محمد نجار، دار الأهلية، المملكة الأردنية.

(23) مدرسة عسكرية أسّسها نابليون بونابارت، " كان حينها قنصلا أول " في مدينة فونتين بلو عام 1803م. نُقلت عام 1808م إلى مدينة سان سير، في منطقة سين إي واز، على بُعد خمسة كيلومترات من فرساي. احتفظت الكلية باسم هذه البلدة. من أبرز مهام هذه الكلية: التكوين الأولي لقسم كبير من الضباط العاملين، وقسم من الضباط الاحتياطيين للقوات البرية، ولعدد كبير من الطلبة الأجانب القادمين لادلتحاق بما من كل أنحاء العالم. كلية سان سير...، موقع الأكاديمية.

(24) تأسّس نادي الترقّي سنة 1927م، من أعيان الجزائر. ولقّبهُ ابن باديس بأنه عاصمة النوادي ... ومنه تأسّست جمعية العلماء المسلمين. الدكتور عمار طالبي، " موقع ابن باديس".

(25) تأسّست جَمْعِيَّةُ العَمَاءِ المُسْلِمِينَ الجَزَائِرِيِّينَ يوم 5 ماي سنة 1931م، في الساعة 8 من صباح يوم الثلاثاء.

حضر جمعية التأسيس بنادي الترقّي بعاصمة الجزائر 72 من علماء القطر الجزائري، بالإضافة إلى طلبة العلم، بدعوة من السيد عمر إسماعيل عميد جماعة من فضلاء العاصمة، وعينوا على رأسها الشيخ أبو يعلى الزواوي كرئيس مؤقت. وهي جمعية دعوية إصلاحية قادها عبد الحميد ابن باديس ومن بعده محمد البشير الإبراهيمي. راجع رسالة الشيخ الإبراهيمي، الصفحة

71، الجزء الأول من آثار الإمام محمد البشير الابراهيمي، دار الغرب الإسلامي.

(26) الحاج مصالي: ولد بمدينة تلمسان في 16 مايو 1898م. توفي بالعاصمة الفرنسية باريس في 3 جوان 1974م. كان من أبرز الشخصيات السياسية في الجزائر، ومن أعضاء نجم شمال إفريقيا سنة 1926م، ثم مؤسساً لحزب الشعب. و مع أن مصالي كان مناضلاً من أجل القضية الجزائرية وزعيماً تاريخياً، إلا أنه مع الأسف، تخلف عن الالتحاق بثورة التحرير 1954-1962م. طالع مذكراته في تصدير الكتاب، رسالة من عبد العزيز بوتفليقة، ترجمة محمد المعراجي، منشورات ANEP. دُفِنَ بمقبرة الشيخ السنوسي بمسقط رأسه بولاية تلمسان.

(27) الحرب العالمية الأولى والثانية: هي نزاع دولي مدمر، بدأ في عام 1914م، واستمر إلى غاية 1918م بين صربيا والنمسا، على إثر اغتيال طالب صربي لملك النمسا، وتطورت الأحداث إلى درجة أن دخلت دول أخرى في هذا الصراع. أما الحرب العالمية الثانية فكانت سنة 1939م في أوروبا وانتهت عام 1945م.

تمّ تجنيد الآلاف من الجزائريين بحكم أن الجزائر كانت تحت الاستعمار الفرنسي. طالع الصفحة 39 من كتاب الشباب الجزائري لفرحات عباس الذي صدر في 2007، الجزائر "عاصمة الثقافة العربية".

طالع كيفية التعامل الاستعماري مع الشعب الجزائري، مأساة اليوم وغموض الغد، الصفحة 102 من كتاب الشباب الجزائري لفرحات عباس، ترجمة أحمد منور، الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007.

(28) محمدي السعيد: من مواليد 27 ديسمبر 1912م بضواحي الأربعاء ناث ايراشن، ولاية تيزي وزو. شارك في الحرب العالمية الثانية برتبة ضابط صف في الجيش الفرنسي قبل أن يلتحق بالاستخبارات الألمانية، أُلقي عليه القبض سنة 1943م، ولم يطلق سراحه إلا سنة 1952م، التحق بالثورة التحريرية سنة 1954م، وأصبح يعرف حركيا بـ "سي ناصر". كان له شرف المشاركة في مؤتمر الصّومام، حيث عُيّن عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1958م، أصبح مسؤولا عن لجنة التنظيم العسكري، كما استدعته الحكومة الجزائرية المؤقتة لتولي قيادة الأركان في أكتوبر 1958م. توفي في 06 ديسمبر 1994م. ألف كتابا عنوانه: "الاسلام في حدّ ذاته اشتراكية"، موقع وزارة المجاهدين.

مصدر آخر: أحمد بن بلة يصبح صفّ ضابط في الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الثانية 1942م من شهادته على الجزيرة، برنامج بلاحدود، الجزء الأول. بث البرنامج في أبريل 2012م.

شارك في معركة مونت كاسينو التي كانت هي المعركة الفاصلة بين الحلفاء وألمانيا بقيادة هتلر. قلده شارل ديغول سنة 1943م أعلى وسام في فرنسا.

(29) مظاهرات شملت عدّة ولايات: سطيف، قلمة، خراطة. أدت إلى مجازر بالجملة، قتل فيها أكثر من 45000 جزائري. من الشباب الأوائل الذين سقطوا في هذه المجازر: الشاب بوزيد سعال من مدينة سطيف.

(30) محمد بلوزداد: من مواليد 3 نوفمبر 1924م بحي بلكور الذي أصبح يحمل اسمه بعد الاستقلال. كان مناضلا في حزب الشعب بقيادة مصالي الحاج، وأصبح

قائدا لمنظمة سرية كانت تعدّ لتفجير الثورة. وافته المنية في 14 جانفي 1952م وهو في ريعان شبابه بعد مرض مزمن. مصدر آخر: المنظمة الخاصة، صفحة 138، كتاب روح الاستقلال، مذكرات آيت أحمد، ترجمة سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر.

(31) مجموعة تتكون من 22 فردا وهم: مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، باجي مختار، محمد العربي بن مهدي، سويداني بوجمعة، عثمان بلوزداد، محمد بوضياف، بن عبد المالك رمضان، بن عودة بن مصطفى، خضر بن طوبال، زيغود يوسف، رابح بيطاط، زبير بوعجاج، سعيد بوعلي، بلحاج بوشعيب، عبد الحفيظ بوصوف، حباشي عبد السلام، عبد القادر العمودي، محمد مشاطي، ملاح سليمان، محمد مرزوقي، الياس دريش.

اجتمعوا في بيت إلياس دريش بأعالي العاصمة، ومن هؤلاء الأعضاء من يقول أن إلياس دريش ليس من المجموعة ولم يحضر الاجتماع ... طالع جريدة الخبر الثلاثاء 06 مارس 2012م، شهادة أحد أعضاء المجموعة عمار بن عودة.

طالع لجنة 22، صفحة 46، من كتاب بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تعريب لحسن زغدار، محمد العيد جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب.

(32) في أكتوبر 1954م، اجتمع ستة مجاهدين وقرروا تفجير الثورة يوم 01 نوفمبر، وقسموا العمل إلى 5 مناطق. المنطقة الأولى: الأوراس، مصطفى بن بولعيد. المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني، ديدوش مراد. المنطقة الثالثة:

القبائل، كريم بلقاسم. المنطقة الرابعة: العاصمة وضواحيها، رابح بيطاط. المنطقة الخامسة: وهران، محمد العربي بن مهدي. كانت كلمة السّر ' عقبة خالد، موقع وزارة المجاهدين.

(33) أمر الرئيس المصري جمال عبد الناصر بإمداد الثورة الجزائرية بالسلاح والعتاد...، كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، لضابط المخابرات فتحي الديب، الصفحة 60، دار المستقبل العربي، القاهرة.

(34) نداء إلى الشعب الجزائري، تم توجيهه من مكتب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالقاهرة بتاريخ 15 نوفمبر 1954م. طالع آثار محمد البشير الابراهيمي، ص 33.34.35.36، المجلد 5، دار الغرب الاسلامي، لبنان.

(35) منظمة حلف شمال الأطلسي الناتو "NATO": هي منظمة تأسست عام 1949م، بناءً على معاهدة شمال الأطلسي، التي تم التوقيع عليها في واشنطن في 4 أبريل سنة 1949م. يوجد مقر قيادة الحلف في بروكسل عاصمة بلجيكا، وللحلف لغتان رسميتان هما الإنجليزية والفرنسية، موقع حلف الناتو.

(36) نيلسون روليهلاهلا مانديلا: (18 يوليو 1918م - 5 ديسمبر 2013م)، سياسي وثورى مناهض لنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. شغل منصب رئيس جنوب إفريقيا (1994-1999م). كان أول رئيس أسود لجنوب إفريقيا. طالع كتاب نيلسون مانديلا "رحلتي من أجل الحرية"، ترجمة عاشور الشامس، مكتبة الاسكندرية. تدرب في الجزائر عام 1962م، وناصر القضية الجزائرية... طالع تقرير يوم 24 ديسمبر 2013م، بي بي سي BBC .

(37) محمد الغزالي: عالم ومفكر إسلامي مصري، من مواليد 22 سبتمبر 1917م، بمصر. يعتبر أحد دعاة الفكر الإسلامي في العصر الحديث. من المناهضين للتشدد والغلو في الدين. عُرف بتجديد الفكر الإسلامي. عين عميدا للجامعة الإسلامية بقسنطينة - بالجزائر في الثمانينيات... شارك في العديد من المؤتمرات الفكرية بالجزائر. ألف العديد من الكتب منها: فقه السيرة، عقيدة المسلم، جدّد حياتك، الحق المرّ... "موقع محمد الغزالي". توفي يوم 9 مارس 1996م بأرض الحجاز، إثر سكتة قلبية وهو يحاضر.

(38) محمد متولي الشعراوي: عالم وداعية إسلامي مصري ووزير للأوقاف سابقا. من مواليد 15 أبريل 1911م. عُيّن رئيسا لبعثة الأزهر في الجزائر 1966م. ألف العديد من الكتب، وفسّر القرآن بأسلوب مشوّق... توفي في 17 يونيو 1998م، موقع إسلام ويب.

(39) الفريق سعد محمد الحسيني الشاذلي: ولد في 1 أبريل، 1922. رئيس هيئة أركان حرب القوّات المسلحة المصرية في الفترة ما بين 16 مايو 1971م إلى 13 ديسمبر 1973م. مؤسس وقائد أول فرقة سلاح مظلات في مصر، وأمين عام مساعد بجامعة الدول العربية. لجأ الى الجزائر، وبقي فيها 14 عاما بعد خلاف مع السادات بخصوص سياسته. توفي في 10 فبراير 2011م. برنامج بلا حدود، الجزيرة، تاريخ البرنامج 2009.

(40) أحمد فؤاد نجم: من مواليد 23 مايو 1929م بقرية كفر أبو نجم. أحد أهم شعراء العامية في مصر، تزوج من ممثلة جزائرية تدعى صونيا، واسمها الحقيقي سكيّنة ميكيو، وعاش معها عدة سنوات في الجزائر. كما أنه سجّن عدة مرات بسبب مواقفه في مصر، كان ممّن أيدوا الثورة ضد مبارك، لكنه سرعان ما وقف

ضدّ الاخوان. توفي في 03 ديسمبر 2013م. أُعلنت وفاته في القناة المصرية الرسمية.

(41) الفضيل الورتلاني: ولد في 06 فيفري 1906م في بلدة (بني ورتلان) التابعة لولاية سطيف. أحد أعلام الجزائر والحركة الاصلاحية، ساهم كثيرا في جمعية العلماء، وتقل الى عدة بلدان في مجال الدعوة وجلب الدعم للثورة الجزائرية... توفي عام 1959م في أنقرة بتركيا، وأوصى أن يُدفن في الجزائر. موقع ابن باديس، إخوان لاين.

(42) الشيخ مبارك بن محمد إبراهيم الميلي: من مواليد قرية أورمان الموجودة بولاية ميلة، عالم من أعلام الجزائر في الدعوة والتاريخ. ولد عام 1896م. عانى من مرض السكري في آخر حياته، مما جعله ينتقل الى فرنسا كما يروي ابنه محمد في مقدمة كتابه " تاريخ الجزائر في القديم والحديث ". توفي يوم 08 فيفري 1945م. الخبر 01-08-2012.

(43) الخوارج: فرقة ضالة خرجت على أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب رابع الخلفاء في بداية الأمر، ثم أرسلوا له عبد الرحمن بن ملجم وقتله في المسجد. طالع كتاب الدكتور مصطفى الشكعة، "إسلام بلا مذاهب"، عن الدار المصرية اللبنانية، ص 121، القسم الثاني.

(44) الجبهويون هم: المنتمون إلى جبهة التحرير الوطني التي تأسست بعد خلاف حول توقيت تفجير الثورة وأمور أخرى.

(45) المصاليون هم: المنتمون إلى حزب الشعب الذي كان يقوده مصالي الحاج.

(46) مؤتمر الصّومام: انعقد يوم 20 أوت 1965م بمنطقة القبائل، بغرض تقييم أوضاع الجزائر، وإعطاء دفع للثورة الجزائرية، وتنظيم العمل المسلح، وإعادة هيكلة وتوزيع الأدوار بين العمل العسكري والسياسي. من بين قادة المؤتمر: عبّان رمضان، العربي بن مهدي. وكالة الانباء الجزائرية 19 أوت 2014.

(47) طالع كتاب رئيس المجلس الأعلى للدولة، علي كافي، عن دار القصة للنشر، في الصفحة 123، يتحدث عن الصراع وعن التصفية...

مصدر آخر: طالع الصفحة 27 من كتاب "نهاية حرب التحرير في الجزائر"، اتفاقيات إيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، تعريب لحسن زغدار، محل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين. يقول بن يوسف بن خدة أنه : " ورث عن حكومة فرحات عباس تركة النزاع الدائر بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان التي كان يقودها هواري بومدين".

(48) قضية لا بلويت: إعدام أكثر من 1800 جزائري على خلفية اختراق الجيش الفرنسي لجيش التحرير. طالع رسالة العقيد عميروش في مذكرات الرئيس علي كافي، ابتداء من الصفحة 124، عن دار القصة للنشر، الجزائر.

(49) كريم بلقاسم يُعَيِّنُ الرائد مولود إيدير سنة 1958م. هذا الأخير كان رائداً في الجيش الفرنسي ... عينه رئيساً لديوانه... صفحة 125 من كتاب " تاريخ الجزائر المعاصر " لمحمد العربي الزبيري، مكتبة الأسد الوطنية.

نفس الخبر، صفحة 35، كتاب عبد الحميد الابراهيمى " في أصل المأساة "، عن مركز دراسات الوحدة العربية لبنان... نفس الخبر منشور على صحيفة الخبر في قراءة لمذكرات الشاذلي بن جديد، الأربعاء 24 أكتوبر 2012م.

(50) علي منجلي ينتقد تعيين الضباط القادمين من فرنسا في مؤتمر طرابلس الذي انعقد بين 16 ديسمبر 1959م و 18 جانفي 1960م. الصفحة 197 من مذكرات الطاهر الزبيري آخر قادة الأوراس التاريخيين، منشورات ANEP، 2008م.

(51) وثيقة رسمية مؤرخة في 02 جويلية 1962م، تعود للسلطات السويسرية، وتحديدا إلى جهاز الاستعلامات في قيادة الأركان العامة، تحت عنوان "سري للغاية": تدخل المخابرات الأمريكية في الجزائر. وفي التقرير معلومات عن تمهيد الطريق لفرحات عباس لاستلام الحكم، "وما يسمى بالمسلمين المعتدلين"، بمشاركة الأوربيين في الحكم، طالع الوثيقة في المرفقات، المرفق الأول.

(52) بن يوسف بن خدة: ولد في 23 فبراير 1920م بالبرواقية. توفي في 04 فبراير 2003م بالجزائر العاصمة. كان رئيسا للحكومة المؤقتة وأحد الموقعين على اتفاقيات ايفيان. موقع مؤسسة بن خدة. خلال ترأسه الحكومة وعشية وقف القتال، قام بتنحية قائد الأركان هواري بومدين رفقة مساعديه علي منجلي والقايد أحمد، وأمر المجاهدين بالتمرد عليهم، طالع نهاية المرفق الأول.

طالع الوثيقة في المرفقات "المرفق الأول". نفس القرار تحدث عنه الطاهر الزبيري، صفحة 280 من مذكرات الطاهر الزبيري آخر قادة الأوراس التاريخيين، منشورات ANEP، 2008م.

(53) من 22 الى 27 فيفري 1962م، اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس، لدراسة نص اتفاقيات إيفيان (بومدين، القايد أحمد، منجلي، بالإضافة إلى الرائد مختار المدعو ناصر)، رفضوا المصادقة على الاتفاق. الصفحة 37 من كتاب يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان. تعريب لحسن زغدار، محل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب.

(54) تقرير سرّي للغاية، مؤرخ يوم 2 جويلية 1962م، بيرن، سويسرا. تحت عنوان: تدخل المخابرات الأمريكية في الجزائر، قيادة الأركان العامة، مكتب المعلومات. طالع تفاصيل التقرير في المرفقات، المرفق الأول.

(55) في 22 أفريل 1961م حاول مجموعة من الجنرالات الفرنسيين الانقلاب على ديغول، وهم: الجنرال شال، جو هو، زيلير. كانت غرفة العمليات تقاد من الجزائر... طالع كتاب مترجم لرئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة بعنوان: نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الصفحة 23، تعريب لحسن زغدار، محل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، المؤسسة الوطنية للكتاب.

طالع تدخل المخابرات الأمريكية لنفس الغرض، جزء من رصد تحرك المنظمة ووجود المخابرات الأمريكية في المرفق الأول.

طالع الصفحة 32 من كتاب يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، تعريب لحسن زغدار، محل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، وفيه: " الهيئة المؤقتة لا يرأسها فرنسي بل يرأسها مسلم جزائري، يسيّر شؤون الجزائر، ويحافظ على الأمن، ويهيئ الاستفتاء، ويجري تحويلا في الإدارة والشرطة. تخضع الجزائر أثناء المرحلة الانتقالية للسيادة الفرنسية."

(56) الصفحة 133، مذكرات أحمد بن بلة: يتحدث فيها عن الدسائس والصراع على الحكم، بعد خروجه من السجن الفرنسي وبعد وقف القتال. ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت.

من نفس المصدر، في الصفحة 136، من مذكرات أحمد بن بلة يقول: " أن اتفاقيات إيفيان كانت تشكل زواجا من طراز استعمار جديد."

من نفس المصدر في الصفحة 137 - 142، يُحمّل بن بلة الحكومة المؤقتة فشل مؤتمر طرابلس، ويتحدث عن خلافاته معها، ومحاولتها السيطرة على العاصمة، واستعمال السلاح لفائدتها...، وصراعها مع جيش التحرير قبل الدخول إلى العاصمة.

(57) ولد فرحات عباس في الطاهير بولاية جيجل، يوم 24 أوت 1899م. كان أول رئيس حكومة جزائرية مؤقتة عام 1958. تم انتخابه غداة استقلال الجزائر رئيسا للمجلس التأسيسي. فاز على منافسه أحمد بن بلة، وقدم استقالته بعد أن دُفع إليها. توفي بالجزائر في 24 ديسمبر 1985م، وناله التهميش... طالع مذكرات الطاهر الزبيري، الصفحة 98، عن منشورات

الشروق عام 2011م، إضافة إلى الصفحة 287 من مذكراته عن الديوان الوطني للنشر عام 2008م.

(58) سبع سنين بَرَكَاتٍ: شعار رفعه المواطنون بعد الاقتتال الذي حصل في الجزائر للسيطرة على العاصمة ومفاصل الدولة، صفحة 290 إلى 294 من مذكرات الطاهر الزبيري، آخر قادة الأوراس التاريخيين، منشورات ANEP، 2008.

(59) منظمة الجيش السَّرِّي O.A.S : تمَّ إنشاؤها بعد القيام بعملية الانقلاب الفاشلة في 22 أبريل 1961م ضد شارل ديغول من اسبانيا، وبعد بدء المحادثات الرسمية مع الحكومة المؤقتة، مارست المنظمة عمليات إجرامية في حق الشعب الجزائري غداة فجر الاستقلال. كانت تضرب دون شفقة. من بين أهدافها: أن تبقى الجزائر تحت حكم فرنسا. كانت ترفض أي حوار أو مهادنة قد تؤدي الى استقلال الجزائر. من بين قادتها: الجنرال سالان.

(60) طالع مذكرات الطاهر الزبيري: بن بلة يحضر لإزاحة هواري بومدين. ابتداء من الصفحة 97، دار الشروق، 2011.

(61) أكلي محند أولحاج: من مواليد 07 مارس 1911م، بقرية بوزغن، مدينة تيزي وزو. شارك في حرب التحرير إلى غاية ترقيته إلى رتبة عقيد في جيش التحرير. عُيِّن قائدا للمنطقة الثالثة خلفا للشهيد عميروش. بعد الاستقلال تمرّد على حكم بن بلة إلى جانب رفيقه آيت أحمد، وشكّلا مليشيات مُسلّحة. توفي في باريس عام 1972م. "شريط فيديو يظهر فيه بالزي العسكري مع آيت أحمد"، INA.

(62) اعتقله الطاهر زبيري سنة 1963م في ولاية المسيلة التي كانت تحت إشرافه، ونقله أحمد بن بلة في طائرة مع راجح بيطاط إلى العاصمة. بعدها لجأ إلى المغرب. كتاب مذكرات قائد أركان جزائري، الصفحة 25، الشروق للإعلام والنشر.

(63) حرب الرمال، وقعت بين الجزائر والمغرب بين 19 أكتوبر و 02 نوفمبر 1963. الفصل الثاني من مذكرات قائد أركان جزائري، الطاهر الزبيري، صفحة 39، عن الشروق.

(64) إعدام العقيد شعباني في 3 سبتمبر 1964م، الفصل الثالث، طالع الصفحة 52 من مذكرات قائد الطاهر زبيري، عن الشروق.

(65) برنامج شاهد على العصر، تنشيط أحمد منصور، قناة الجزيرة، جويلية 2013م، يقول أحمد طالب الإبراهيمي في الجزء 5، الدقيقة 36 و 38 ثانية من البرنامج: " أنه اعتقل يوم الأحد على الساعة العاشرة صباحا في جويلية 1964م، وتعرض إلى تعذيب شديد من طرف أعوان أحمد بن بلة بعد معارضته له.

(66) محضر رسمي سرّي للغاية، مستخرج من الشرطة والعدالة السويسرية، وفيه رصد نشاط وتحركات محمد خيضر، الساكن بـ بالمون، لوزان، سويسرا. واعترافه في المحضر الرسمي أمام قاضي التحقيق بسرقة الأموال التي تقدر بـ 50 مليون فرنك فرنسي وتحويل جزء منها إلى فائدة حزب جبهة القوى الاشتراكية التي يقودها صهره آيت أحمد، وكذا اتصالاته بضابط مع منظمة تعمل مع الجيش السري الفرنسي O.A.S برتبة نقيب، أين اقتنعت السلطات

الفيدرالية السويسرية بالخطر على أمنها وقررت طرده. انتقل إلى إسبانيا واغتيل فيها فيما بعد. طالع المرفقات، المرفق الثاني.

مصدر ثاني: محمد خيضر يفرُّ بأموال جبهة التحرير ويستعملها لمعارضة بن بلة. الصفحة 55 من كتاب الطاهر الزييري: " نصف قرن من الكفاح "، طبعة الشروق.

(67) طالع الصفحة 116 من مذكرات الطاهر زييري " نصف قرن من الكفاح"، الشروق، وفيها يشرح بالتفصيل كيفية تنحية بن بلة، وماهي الدوافع، ويذكر التواريخ والأشخاص الذين شاركوا في تنحيته ووضعه تحت الإقامة الجبرية.

(68) يوم 22 مارس 1956م، " استشهد مصطفى بن بولعيد في ظروف غامضة بعد انفجار جهاز إشارة مفخَّخ بمغارة ومعه عدد من المجاهدين، علامات استهتام حول عجل "؟ طالع شهادة الطاهر زييري، الصفحة 139، عن الديوان الوطني للنشر والمطبوعات، الجزائر، 2008م.

(69) عبان والشهادة بالإعدام: مذكرات الرئيس علي كافي، دار القصة، الصفحة 123.

(70) كريم بلقاسم: من مواليد 14 ديسمبر 1922م، بآيت يحي موسى، دائرة ذراع الميزان، ولاية تيزي وزو. أحد مفجّري الثورة وقائد المنطقة الثالثة، بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، شغل منصب وزير القوّات المسلحة في التشكيلة الأولى. عينَ وزيرا للشؤون الخارجية في الحكومة الثانية، ووزيرا للداخلية في التشكيلة الثالثة. شارك في مفاوضات إيفيان،

وكان من بين الموقعين عليها. أُغتيل بعد الاستقلال في 18 أكتوبر 1970م في فندق بمدينة فرانكفورت الألمانية، موقع وزارة المجاهدين.

(71) ولد محمد خيضر في 13 مارس 1912م في بسكرة، أصبح أميناً عاماً لجهة التحرير الوطني بعد الاستقلال، اعتقلته السلطات الفرنسية في المغرب رفقة آيت أحمد ومحمد بوضياف... وبقي في السجن إلى غاية الاستقلال. عين وزيرا في الحكومة المؤقتة. عارض حكم أحمد بن بلة، وفر بأموال الحزب الى سويسرا. اغتيل يوم 04 يناير 1967م بمدريد في ظروف غامضة. طالع المرفقات، المرفق الثاني.

(72) ولد محمد خميسي بمغنية (تلمسان) في 11 أوت 1930م. تعرّض لمحاولة اغتيال أودت بحياته في 11 أبريل 1963م، وما يزال هذا الحادث الأليم لغزاً. تشير معلومات سرّية أن وراء اغتياله جهات أمنية في مصر... طالع الوثيقة في المرفقات، المرفق الثالث.

(73) ولد محمد شعباني في 04 سبتمبر 1934م، وأعدم يوم 03 سبتمبر سنة 1964م، بقرار من طرف الرئيس أحمد بن بلة. طالع شهادة قائد الأركان السابق الطاهر الزبيري، الصفحة 52، الفصل الثالث. وكذا مذكرات الرئيس الشاذلي بن جديد في نفس القضية... نشر جزء منها بتاريخ 22 أكتوبر 2012م على صحيفة الشروق.

(74) ولد محمد البشير الإبراهيمي في 14 جويلية 1889م بقرية أولاد ابراهيم، دائرة رأس الوادي، ولاية برج بوعرييج. كان أحد رواد الإصلاح في الجزائر. من المؤسسين لجمعية العلماء في الثلاثينات.... أصبح رئيساً لجمعية

العلماء الجزائريين بعد وفاة ابن باديس ... توفي في 20 ماي 1965م تحت الاقامة الجبرية بالعاصمة بعد معارضته لنظام أحمد بن بلة.

(75) نُشِرَ البيان بتاريخ 16 أفريل 1964م في ذكرى وفاة العلامة بن باديس وقوفا ضد الانحراف العقائدي والسياسي في الجزائر... الصفحة 317، المجلد الخامس، من آثار الشيخ الابراهيمي، عن دار الغرب الاسلامي.

(76) يوم 24 أفريل 1968م تعرّض هواري بومدين لمحاولة اغتيال، بعدما انتهى من اجتماع للحكومة... تصريح لمدير الأمن العسكري قاصدي مرباح في فيلم وثائقي من إنتاج التلفزة الجزائرية.

(77) حُلّت جمعية القيم التي كان يرأسها الهاشمي تيجاني، على خلفية تفسير السلطات الجزائرية بتجاوز الجمعية صلاحياتها والتدخل في شؤون مصر بخصوص إعدام سيد قطب.

(78) علي مسيلي: من مواليد 1940م، محامي وقيادي في جبهة القوى الاشتراكية. اغتيل في باريس يوم 07 أفريل سنة 1987م بثلاث رصاصات. ربورتاج نشرة القناة الفرنسية الثالثة.

(79) محمد الصديق بن يحيى: كان وزيرا للخارجية. من مواليد جيجل في 30 جانفي 1932م. توفي إثر إسقاط الطائرة التي كانت تقلّه يوم 03 ماي 1982م، عندما كان في مهمة دبلوماسية للصالح بين إيران والعراق. حسب تصريحات وزير الخارجية الأسبق أحمد طالب الإبراهيمي، فإنه قُتِلَ بصاروخ روسي الصنع من طرف الجيش العراقي. برنامج شاهد على العصر، الجزيرة 2013م، من تقديم أحمد منصور.

(80) نظام اقتصادي: يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية. القاعدة الأساسية في هذا النظام هي: إلغاء التقسيم الطبقي واستغلال الإنسان بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

(81) نظام اقتصادي: تكون فيه معظم وسائل الإنتاج ملكية خاصة، ويكون دافع الربح والمنفعة محرّكا للاقتصاد.

(82) تجمّع دعا إليه مجموعة من الدعاة وعلى رأسهم الشيخ أحمد سحنون... انتهى بقراءة بيان موقّع من طرف مجموعة من الشيوخ، منهم: عبد اللطيف سلطاني ... مكوّن من 14 بنداً، تلاه عباسي مدني أمام الجامعة المركزية عام 1982م.

(83) ثورة نشبت سنة 1979م، وحوّلت إيران من نظام ملكي تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي إلى جمهورية إسلامية وفق المذهب الشيعي.

(84) ثورة قامت في أفغانستان لإسقاط النظام الموالي للاتحاد السوفياتي، وقد دعمت الحركات الجهادية كلّ من أمريكا والسعودية وبعض الدول العربية إلى غاية خروج الجيش الروسي سنة 1989م. ومن ثمّ قامت حرب أهلية بين الأفغان أنفسهم لم تنته إلى غاية صدور هذا الكتاب.

(85) أخبار متواترة وتصريحات متطابقة... تدلّ على أنّ الرئيس هواري بومدين تعرّض لعملية تسمّم أدت إلى مقتله، بعد تحوّل مفاجئ في شكله وجسمه... لقاء الجزيرة الفضائية مع الدكتور أحمد طالب الأبراهيمي 2013م، "شاهد على العصر". نفس التصريحات لكبير أطباء الكريملن على القناة الروسية 2013م.

محاولة اغتيال بومدين، علي كافي، لطفي، من طرف كريم بلقاسم، صفحة 266، مذكرات علي كافي، كتاب مذكرات الرئيس علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، دار القصة للنشر.

(86) نور الدين يزيد زرهوني: مولود بتاريخ 1937م في تونس حسب صحيفة "جون أفري Jeune Afrique". تم تعيينه سنة 1979م بعد وفاة الرئيس هواري بومدين على رأس جهاز المخابرات. أصبح وزيرا للداخلية في وقت بوتقلية.

(87) تحقيق نشره الصحفي ساعد لونس Saâd Lounès بالفرنسية، يتحدث فيه بالأسماء... عن مسؤولين كبار منحدرين من المغرب "حسبه"... التحقيق تحت عنوان: "الخيانة المزدوجة لمغاربة يحكومنا. 31 جويلية 2008م منشور على مدونته وفي مواقع عديدة.

(88) انتقضة في منطقة القبائل: أطلق عليها بانتقضة الربيع الأمازيغي. حدثت سنة 1980م بعد أن تمّ منع الكاتب مولود معمرى من إلقاء محاضرة، يتحدث فيها عن الأمازيغية في جامعة تيزي وزو بأمر من الوالي، لتعقب عملية المنع الاحتجاجات.

(89) شريط فيديو قديم منشور على موقع اليتيوب، وفيه: يتحدث عبد الكريم باجاجا عما وقع له مع جهاز المخابرات في قسنطينة عام 1986م، وقد أعاد نفس التصريحات على قناة الشروق.

(90) أحداث أكتوبر: اندلعت في عدة أماكن من أرجاء الوطن، وراح ضحيتها أكثر من 500 جزائري بعد وضع اقتصادي واجتماعي مزرى. كان

جانباً من الأحداث مفتعلا " كنت شاهدا في مدينة بوسعادة على بداية الأحداث".

مصدر آخر: طالع كتاب الأزمة الجزائرية، طريق المصالحة، لأحمد طالب الابراهيمى، الصفحة 17، الطبعة الثالثة، عن دار الأمة، مترجم للفرنسية.

مصدر آخر: احتكار السلع 1988م، بأمر من العربي بلخير. الصفحة 30، كتاب وقائع سنوات الدم، لمحمد سمرأوي.

(91) الشاذلي بن جديد، سنة 1987م، يطلب من العربي بلخير إعادة تنظيم جهاز المخابرات، الصفحة 27، من كتاب وقائع سنوات الدم، محمد سمرأوي، مترجم للعربية.

مصدر ثاني: حوار أجرته مع القتيب أحمد شوشان، فيه أكثر من 50 تسجيلاً منشور على منتدى بلاحدود وفي اليتيوب. في الجزء 15 يعطي بعض الأسماء، منهم: "زين العابدين حشيشي، العربي سي لحسن".

(92) لقاء ضباط في الجيش وعلى رأسهم هوفمان سنة 1959م، للاستيلاء على قيادة جيش التحرير والسلطة. شهادة الوزير الأول عبد الحميد الإبراهيمي، صفحة 33، من كتاب في أصل المأساة الجزائرية، عن دار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001م " نسخة معربة ".

(93) تقسيم إداري: قامت به حكومة حمروش، بغرض تمكين جبهة التحرير الوطني من الفوز أو منع الجبهة الإسلامية للإنتقاذ من الحصول على الأغلبية، بعدما فازت في الانتخابات البلدية سنة 1990. كان ذلك مقدّمة لإضراب ماي وجوان 1991م.

(94) رابح بيطاط: من مواليد 1925م بقسنطينة. أحد مفجري ثورة التحرير وقائد الولاية الرابعة. خلف الرئيس هواري بومدين لمدة 45 يوما بعد وفاته. ظلّ في منصبه في فترة الحزب الواحد كرئيس للبرلمان، إلى غاية استقالته سنة 1990م بعد أحداث أكتوبر 1988م. توفي سنة 2000م، ودُفن بمقبرة العالية.

(95) إضراب ماي وجوان 1991م : انطلق بصورة سلمية في نهاية ماي للضغط على النظام بعد التقسيم الإداري الذي قامت به حكومة مولود حمروش ... انتهى باستقالة الحكومة يوم 04 جوان 1991م، ومقتل العشرات من الجزائريين والجزائريات.

(96) تمّ الهجوم على العراق من طرف أمريكا وحلفائها... يوم 15 جانفي 1991م كما نقلته شاشات القنوات الفضائية في العالم على المباشر " حرب الخليج الأولى".

(97) محمد بوضياف: من مجموعة 22 وكذا مجموعة 6، وُلد في 23 جوان 1919م بمنطقة أولاد ماضي ولاية المسيلة. تمّ تعيينه رئيسا للمجلس الأعلى للدولة. اغتيل بمدينة عنابة في 29 جوان 1992م ... طالع شهادة ابنه ناصر بوضياف في الفصل الخامس من الكتاب. أُعلِنَتْ وفاته في التلفزة الجزائرية الرسمية في نشرة الواحدة.

(98) قاصدي مرباح: اسمه الحقيقي عبد الله خالف. ترأس جهاز المخابرات في فترة هواري بومدين وبعد وفاته تمّ إبعاده من الجهاز. عينه الرئيس الشاذلي بن جديد على رأس الحكومة ... أُغتيل سنة 1993م بعد الإتيان ببوضياف في ظروف غامضة.

(99) مقتل سبعة رُهَبَان بعد اختطافهم في دير تبشرين بأعالي المدية سنة 1996م، بعد الحوار الذي أقيم في سانتيجيديو بروما. كان أحد الرهبان طرفاً في الاتصال. طالع تصريحات ابن الشيخ سليمان يوم 21 أفريل 2013م، صحيفة الشروق. طالع تصريحات علي بن حجر لإذاعة وطني بتاريخ 01 أكتوبر 2011م منشورة على اليتيوب.

(100) محمد بوسليمان: داعية ومعلم. مؤسس لحركة الدعوة والإرشاد، ولد في ماي 1941م، بمدينة البلدية، اختطف يوم 26 نوفمبر 1993م من منزله، ووُجِدَ مذبحاً. موقع حركة مجتمع السلم.

(101) ولد عبد القادر علولة، في 8 يوليو 1939م بمدينة الغزوات، ولاية تلمسان، غرب الجزائر. كاتب مسرحي. اغتيل سنة 1994م. أطلق اسمه على مسرح وهران.

(102) جيلالي اليابس: ولد في 01 جانفي 1948م بمدينة سيدي بلعباس. تم تعيينه كوزير في 1991م. اغتيل في مارس 1993م بحي من أحياء القبة بالعاصمة. موقع الجامعة، سيدي بلعباس.

(103) أبو بكر بلقايد: ولد يوم 19 مارس 1934م، عُيِّن وزيرا للثقافة والاتصال سنة 1991م. اغتيل في 28 سبتمبر 1995م، موقع الجامعة، تلمسان.

(104) اسماعيل يفصح: صحفي ومقدم أخبار في التلفزيون الجزائري. ولد يوم 29 أكتوبر 1962م بمدينة تلة عمامرة التابعة لولاية تيزي وزو. اغتيل يوم 14 أكتوبر 1993م، التلفزة الجزائرية.

(105) عبد الحق بن حمودة: الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، وُلد عام 1946م، بقسنطينة. من عائلة تعود أصولها الى مدينة زغاية بولاية ميله. اغتيل في 28 جانفي 1997م، بالجزائر العاصمة، وأعلنت وفاته في وسائل الإعلام المختلفة. تم تشييع جنازته يوم 30 جانفي 1997م بحضور الرئيس زروال رفقة أحمد أويحيى ومقداد سيقي وعدد من المسؤولين الكبار. تبنت العملية جماعة الفيدالFidal، وقد أعلن ذلك رضا في حوارهِ على إذاعة وطني يوم 19 فيفري 2012م.

(106) عمر أورتيلان: صحفي ورئيس تحرير صحيفة الخبر اليومية، اغتيل في 03 أكتوبر 1995م، الخبر.

(107) سعيد مقبل: صحفي ومثقف، ولد في 30 مارس 1940م ببجاية. قتل في الجزائر يوم 03 ديسمبر 1994م. طالع مقدمة كتاب الصحفية الألمانية اللبنانية مونيكا بيرغمان، " سعيد مقبل الموت حرفيا"، وفيه: " الجنرال اسماعيل وراء مقتله".

(108) اغتيال الجنرال فوضيل سعدي يوم 04 جويلية 1996م " في حادث مرور"، كتاب سنوات الدمّ لمحمد سمرراوي، الصفحة 262، مترجم للعربية.

استعمال النابالم سنة 1993م وأسلحة من صنع إسرائيلي، كتاب وقائع سنوات الدم لصاحبه محمد سمرراوي، الصفحة 262 المترجم إلى اللغة العربية، "اغتيال الجنرال فوضيل سعدي".

(109) طالع الفصل الرابع من الكتاب وفيه تحقيق حول عملية المطار "تحقق من الفهرس".

(110) في أول نوفمبر 1994م، استهدف مجهولون مقبرة الشهداء بسيدي علي شرق مستغانم، بزرع قنبلة أدت الى قتل فوج من الكشافة الجزائرية، تتراوح أعمارهم، بين ست وتسع سنوات، كانوا يستعدون لرفع العلم الجزائري والترحم على أرواح الشهداء. أذاع التلفزيون الجزائري الرسمي الخبر في نشراته، مع نشر بعض الصور والمشاهد المؤلمة... وبقيت العملية إلى الآن دون تحقيق مستقل، وكذا كشف المتسببين الحقيقيين الذين يقفون وراء هذه الجريمة.

(111) الشيخ أحمد سحنون: داعية جزائري، وعضو في جمعية العلماء المسلمين، مؤسس ورئيس رابطة الدعوة الاسلامية سنة 1989م. ولد عام 1907م ببلدة ليشانة قرب مدينة بسكرة. تعرض لعملية اغتيال ونجى منها ... توفي ليلة الإثنين 08 ديسمبر 2003م.

(112) سعد جاب الله عبد الله: من مواليد سكيكدة عام 1954م. رئيس جبهة العدالة والتنمية التي تأسست بعد هروب بن علي من تونس وظهور ما أطلق عليه اسم "الربيع العربي". اعتمدت بعد المشاورات التي أعلنها النظام الجزائري، وبعد غلق الساحة السياسية... قبلها كان رئيسا لحركة الإصلاح وحركة النهضة.

(113) محفوز نحناح: من مواليد 1942م بمدينة البليدة. رئيس حركة مجتمع السلم التي كانت تحمل اسم حركة حماس. تم تأسيسها عام 1991م، ومنذ ذلك الحين وهو على رأسها إلى غاية وفاته عام 2003م، موقع حماس.

(114) علي يحيى عبد النور: محامي ومؤسس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان في الجزائر سنة 1989م. وُلد يوم 18 يناير 1921م بقرية

(تاقّة)، بعين الحمام، ولاية تيزي وزو، شغل منصب وزير في عهد بومدين واستقال، دخل السجن في عهد الشاذلي وأفرج عنه.

(115) آيت أحمد حسين: من مواليد 20 أوت 1926م بأيت يحيى، عين الحمام، ولاية تيزي وزو. واحد من زعماء الثورة الجزائرية. عين وزيراً في الحكومة المؤقتة. معارض للنظام الجزائري منذ 1963م. كان يرأس جبهة القوى الاشتراكية. طالع كتابه "مذكرات مكافح"، مترجم إلى اللغة العربية من طرف سعيد جعفر، "منشورات البرزخ."

(116) أحمد طالب الإبراهيمي: من مواليد 5 جانفي 1932 بسطيف. وزير التربية السابق في حكومة هواري بومدين. اشتغل لمدة 24 سنة كوزير ... آخر وزارة اشتغل فيها هي وزارة الخارجية، استقال من حزب جبهة التحرير، وترشح بعدها في الانتخابات الرئاسية سنة 1999م. انسحب عشية الانتخابات رفقة 5 مرشحين بعد ثبوت عملية التزوير. أسس حركة الوفاء والعدل، ثم انسحب من العمل السياسي بعد حظر الحركة. طالع سيرته في كتاب "طريق المصالحة، 1989-1999"، عن دار الأمة، مترجم إلى اللغة الفرنسية، الطبعة الثالثة.

(117) عبد الرحمن شيبان: وزير سابق. ولد في 23 فيفري 1918م، في قرية الشرفة، دائرة مشدالة، ولاية البويرة، الجزائر. رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من سنة 1999م إلى سنة 2011م. توفي صبيحة يوم الجمعة، 12 أوت 2011م. موقع جمعية العلماء الجزائريين.

(118) ندوة الوفاق الوطني: عقدها النظام سنة 1994م، وقاطعتها الأحزاب الفاعلة بسبب رؤية النظام الأحادية في معالجة الأزمة. تم تعيين اليمين زروال بعد عودة بوتفليقة في آخر لحظة إلى سويسرا.

(119) اختطاف طائرة من نوع Airbus مع طاقمها في مطار هواري بومدين، من طرف مجموعة مسلحة يوم 24 ديسمبر 1994م، راح ضحيتها عددٌ من المسافرين، وتم القضاء على المجموعة بعد تدخل فرقة فرنسية في مطار مرسيليا. فيلم وثائقي بثته القناة الفرنسية الثالثة.

(120) انفجار قنبلة في أنفاق الميترو بـ"سان ميشال"، في 25 جويلية 1995م، راح ضحيتها 8 أفراد بالإضافة إلى أكثر من 100 جريح، العملية تبنتها الجماعة الإسلامية المسلحة. نشرة الثامنة المسائية قناة TF1.

(121) اليمين زروال: من مواليد باتنة 1941م، عُيّن وزيراً للدفاع سنة 1993م بعد اغتيال محمد بوضياف، واستقالة خالد نزار، وكذا تعيين علي كافي رئيساً للمجلس الأعلى للدولة. أصبح رئيساً عام 1995م. أعلن عن انتخابات رئاسية مسبقة عام 1999م، موقع الرئاسة.

(122) مجزرة بن طلحة: وقعت يوم 22 سبتمبر 1997م، قتل فيها 85 جزائري وجزائرية حسب المصادر الرسمية التي أعلنت على التلفزة الجزائرية، فيما قال أحد شهود العيان أنه قتل أكثر من 400 شخص. طالع كتاب نصر الله يونس، من قتل في بن طلحة؟، ترجمة ميشال خوري إلى العربية، دار ورد سوريا.

(123) مجزرة الرمكة بولاية غليزان: قتل فيها أكثر من 1400 شخص. وقعت بين 30-31 ديسمبر 1997م. طالع تقرير صحيفة الخبر يوم الخميس 30 سبتمبر 2010م، طالع فيديو من 50 دقيقة منشور بموقع اليتوب تابع للجيش الاسلامي للإيقاظ.

(124) مجزرة وقعت في سجن السركاجي سنة 1995م، راح ضحيتها أكثر من 100 سجين. طالع شهادة عبد الحق لعيادة في الفصل الرابع من الكتاب.

(125) مجزرة وقعت في سجن البرواقية، راح ضحيتها أكثر من 50 جزائري، يوم 14 نوفمبر 1994م. طالع شهادة التقيب أحمد شوشان، الفصل الرابع من الكتاب.

(126) شريف قويسمي المدعو أبو عبد الله: أمير الجماعة الاسلامية المسلحة. قُتل سنة 1994م. وحسبما ذكرت وسائل الإعلام وقتها، فإنه عثرَ لديه على رسالة مبعوثة من طرف علي بن حاج يقول فيها: " لو أُطلق سراحى فأنى لا أفكر في العودة إلى بيتى بقدر ما أفكر في الالتحاق بالمجاهدين ". وقد سألتُ على بن حاج أثناء حوارى معه في منتدى بلاحدود، وعلى إذاعة وطني إلا أنه امتنع عن الجواب، وفضل أن يكون مثل هذا الجواب في محكمة عادلة.

(127) حسين سليمانى: داعية إسلامي، ينشط في منطقة المدينة. كانت له علاقة ودية مع الرهبان في دير تيجيرين بأعالي المدينة، حضر لقاء روما مع الشخصيات السياسية بغرض إيجاد مخرج للأزمة الجزائرية.

(128) أحمد عطاف: وزير الخارجية في وقت زروال، علق في وسائل الإعلام بعد لقاء سانتيغيدو بروما على المبادرة " بالأحدث".

(129) حوار أجرته مع مدني مزراق على إذاعة وطني مع أمير الجيش الاسلامي للإنفاد، بتاريخ 18 مارس 2012م، " الجزء الأول " .

(130) حوار أجرته مع مدني مزراق أمير الجيش الاسلامي للإنفاد على إذاعة وطني " الجزء الثاني " بتاريخ 25 مارس 2012م، صرّح أن وزير العدل السابق علي بن فليس كان من بين من حضروا الحوار حول الهدنة مبعوثاً من طرف الرئيس اليمين زروال، إضافة إلى الجنرال إسماعيل العماري.

(131) محمد بتشين: من مواليد قسنطينة. رُقيّ إلى رتبة جنرال بعد نضال طويل في صفوف الجيش الوطني الشعبي. خلفه الجنرال محمد مدين " المدعو توفيق " على رأس جهاز المخابرات. عينه اليمين زروال مستشاراً له. وكان محمد بتشين ينوي أن يستقلّ جهاز الرئاسة عن جهاز المخابرات، إلا أنه فشل في مهمته بعد أن كُلفت بعض وسائل الاعلام بشنّ حملة ضدهمّ مما جعله يستقيل.

(132) عبد القادر حشاني: مهندس في البتروكيميا، رئيس المكتب الوطني للجهة الاسلامية للإنفاد. وُلد بقسنطينة عام 1956م قاد الجهة الاسلامية في ظروف حرجة... سُجنَ في سركاجي، وحضر مجزرها الرهيبة. أُغتيل في 22 نوفمبر 1999م في عيادة، نُسبت الجريمة إلى خالد بولمية... ولاتزال هذه الجريمة إلى اليوم دون معرفة الحقيقة.

(133) حسب سيرة رئيس الحكومة أحمد بن بيتور: استقال في أوت 2000م وهذا مُدوّن في موقع الحكومة الجزائرية وباعترافه في موقعه وفي تصريحات منشورة... بينما تم استجواب الحكومة في البرلمان في 08 نوفمبر 2000م بحضور عدد من وزرائه كما هو مدون في محضر المجلس الشعبي الوطني.

منشور في الجريدة الرسمية. طالع بداية الفصل الثالث من الكتاب، " حضر حركة الوفاء والعدل".

(134) أحداث القبائل: قُتلَ فيها أكثر من 100 جزائري وجزائرية، وجرحَ فيها أكثر من ألفين، إثر تفجر الأوضاع بعد مقتل شاب يدعى ماسينيسا. دامت الاحتجاجات ما يقارب عام " بين أفريل 2001م وأفريل 2002م".

(135) أحداث 11 سبتمبر: هي مجموعة من الهجمات الانتحارية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية يوم الثلاثاء الموافق لـ 11 سبتمبر 2001م بواسطة طائرات للمسافرين. نفذها 19 شخصًا، استهدفت مبنى البنتاجون ومركز التجارة العالمي. "بي بي سي" BBC.

(136) محمد العماري: وُلِدَ في 07 جوان 1939م. تنحدر أسرته من منطقة بن عزوز ولاية بسكرة، التحق بالثورة سنة 1961م بعد أن كان صف ضابط في الجيش الفرنسي حسب شهادة رئيس الوزراء عبد الحميد الإبراهيمي. طالع كتابه في أصل المأساة الجزائرية، صفحة 33، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

عُيِّنَ قائدًا للأركان في الجيش سنة 1993م، واستقال بعد الانتخابات الرئاسية التي تم تجديد العهدة فيها لبوتفليقة. توفي يوم 13 فيفري 2012م.

(137) قانون السلم والمصاححة: حُرِّرَ في 14 أوت 2005م. موقع الرئاسة، طالع الفصل الثاني من الكتاب.

(138) تفجير سيارة مفخخة في 11 أبريل 2007م: استهدف التفجير مقر الحكومة، وخلف مقتل 20 شخصًا وأكثر من 200 جريح، إضافة إلى استهداف

مركز للدرك الوطني بباب الزوار، خلف 13 قتيلاً وأكثر من 130 جريحاً حسب وزارة الداخلية. الخبر أذاعته التلفزة الرسمية وتناولته الصحف الجزائرية وحتى الدولية.

(139) في 11 ديسمبر 2007م : تم استهداف المجلس الدستوري ومقر المفوضية السامية للاجئين للأمم المتحدة بالجزائر. خلف التفجير الانتحاري 26 قتيلاً وأكثر من 126 جريح، حسب تصريح لوزارة الداخلية، إذاعة التلفزة الرسمية.

(140) عملية المنصورة بولاية برج بوعريريج: وقعت في 27 جوان 2009م. نفذها جماعة إسلامية مسلحة، قُتل فيها أكثر من 24 دركي، بالإضافة إلى مصادرة أسلحتهم ومعداتهم، "الشروق"، العملية مصورة بالفيديو ومنشورة على الأنترنت.

(141) فرحات مهني: مُعني قبائلي من مواليد 1951م، بقرية تابعة لولاية تيزي وزو. كان من بين المؤسسين للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية سنة 1989م. انفصل عن الحزب وأسس تنظيماً آخر للدفاع عن أهدافه. أعلن من فرنسا عن تأسيس حكومة مؤقتة في 2011م.

(142) تفجير قنبلة في مطعم بالأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال، أدى إلى مقتل أكثر من 16 ضابطاً عسكرياً، وجرح أكثر من 30 مدنيا... جريدة الخبر، السبت 27 أوت 2011م.

(143) عملية استهدفت قاعدة بترولية في تيقنتورين بعين أمناس، حيث قامت الجماعة المسلحة باختطاف العمال الذين كان أغلبهم أجنب. انتهت العملية

بمقتل الخاطفين وعددهم 32، وقتل أكثر من 37 رهينة، وتحرير باقي الرهائن الذي تجاوز عددهم 600. صحيفة الخبر، 16 جانفي 2013م.

(144) تحقيق حول ما سُمِّيَ بفضيحة القرن: 20 إلى 25 مليار كانت تصل إلى بنك الخليفة يوميا، مقال منشور على صحيفة الشروق، 14 جانفي 2007م، توقيع جميلة بلقاسم.

(145) وزير العدل السابق محمد شرفي لـ " الشروق ": خرجت من واجب التحفظ وسأكشف حقائق جديدة عن فضيحة سوناطراك، 08 فيفري 2014م. مقال لسميرة بلعمري.

(146) الوزير عمار غول متورط في فضيحة رشوة. الأربعاء 07 نوفمبر 2012م. مقال منشور في صحيفة الجزائر نيوز من طرف عبد اللطيف بلقاي، يقول: " أن الصحيفة التي يشتغل فيها تحوز على وثائق تتعلق بالفساد ". نفس الصحفي سَرَبَ شريطاً صوتياً على نفس موقع الصحيفة وهو يتحدث مع عمار غول حول القضية.

(147) طالع كتاب طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، تقديم الدكتور أسعد السحمراني، دار الفنائس، 2006، من الصفحة 42 إلى الصفحة 44.

(148) قام مجموعة من المؤمنين بمشروع المصالحة، وبعض المحسنين، بمساعدة وإنقاذ عبد العزيز عبد السلام من ولاية سطيف، بعدما كان عاجزاً، وتم زرع كلية له في تركيا بمستشفى ميدي كانا، سنة 2014م. كان المتبرع: الأخ تونسي من سطيف والمتبرع له منخرطين في هذا المشروع، وعادت السعادة للعائلة. فيلم

وثائقي من 33 دقيقة، منشور على موقع المصالحة الجزائرية بعنوان: "الجزائر بخير".

(149) مقال كُتِبَ أثناء الحملة الانتخابية في رئاسيات 2009م بعنوان: "الانتخابات على طريقة عثمان عريوات". عريوات: ممثل كوميدي، قام بتمثيل دور فكاهي في فيلم كرنفال في دشرة"، من إخراج محمد أوقاسي. أُبْدِعَ في هذا الفيلم بطريقة هزلية.

(150) طالع كتاب في العقد الاجتماعي، أو مبادئ القانون السياسي، تأليف جان جاك روسو، ترجمة عبد العزيز لبيب، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.

(151) الاستشراف: مناهج استكشاف المستقبل، تأليف ادوارد كورنيش، ترجمة د. حسن الشريف، الدار العربية للعلوم، "ناشرون"، 2007م.

(152) كتاب المفاهيم السياسية للعلاقات الدولية، مارتن قرينيش و تيري أوكلاهان، الصفحة 148، التنمية المستدامة، مركز الخليج للأبحاث، دبي. "مترجم".

(153) المادة الأولى: "يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء". طالع الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، موقع الأمم المتحدة.

(154) الديباجة: "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن نتخذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف، وأن نؤكد من جديد إيماننا

بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، وأن ندفع بالرقى الاجتماعى قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح."

صدر ميثاق الأمم المتحدة بسان فرانسيسكو، سنة 1945م، موقع محكمة العدل الدولية.

قائمة المراجع

قائمة الكتب:

1. القرآن الكريم.
2. صحيح البخاري، شرح قاسم الشّماعي الرفاعي، دار الأرقم، بيروت.
3. مبارك الميلّي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب.
4. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الرابعة، 1997، بيروت، لبنان.
5. مصالي الحاج، مذكرات مصالح الحاج، ترجمة محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.
6. فرحات عباس، الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم - الشباب الجزائري، ترجمة أحمد منور، تقديم أبو القاسم سعد الله. إصدار وزارة الثقافة، 2007.

7. بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تعريب لحسن زغدار، محمد العيد جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب.
8. أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها علي رويير ميرل، ترجمة العفيف نخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، لبنان.
9. آيت أحمد الحسين، روح الاستقلال مذكرات مكافح، ترجمة سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002.
10. علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 - 1962، دار القصة للنشر، الجزائر.
11. الطاهر زييري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين، 1929-1962، منشورات ANEP، 2008.
12. الطاهر زييري، نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011.
13. أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997.
14. أحمد طالب الإبراهيمي، المعضلة الجزائرية، الأزمة والحل (1988-1990م)، الطبعة الثانية، دار الأمة، الجزائر، 1999.
15. ادوارد كورنيش، الاستشراف: مناهج استكشاف المستقبل، ترجمة وتحقيق حسن الشريف، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.

16. نزار أباطة، الأمير عبد القادر العالم المجاهد، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1994.
17. بشير بلوح، تاريخ الجزائر المعاصر، عن دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، 2007.
18. توماس إدوارد لورانس، أعمدة الحكمة السبعة، ترجمة محمد نجار، دار الأهلية، عمان، الأردن، 1998.
19. جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ترجمة عبد العزيز لبيب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2011.
20. خوليو كارو باروفا، مسلمو مملكة غرناطة بعد عام 1492، تعريب د. جمال عبد الرحمان، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2003.
21. عبد الحميد الابراهيمى، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
22. عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، تقديم الدكتور أسعد السحمراني، دار الفانس، بيروت، لبنان، 2006.
23. فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1990.
24. مارتن قريفيشس وتيري أوكلاهان، المفاهيم السياسية للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008.
25. مالك بن نبي، العن 1932-1940، ترجمة نورالدين غندوري، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007.

26. محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مكتبة الأسد الوطنية، دمشق، سورية، 1999.
27. محمد بجاوي، المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1900، رسالة ماجستير، إشراف د. شاوش حباسي، قسم التاريخ، بوزريعة، الجزائر، 2005-2006.
28. مصطفى الشكعة، إسلام بلا مذاهب، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004.
29. نصر الله يونس، من قتل في بن طلحة؟ ترجمة ميشال خوري، مراجعة رشا الصَّبَّاح، دار ورد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، الطبعة الأولى، 2003.
30. محمد سمر اوي، كتاب وقائع سنوات الدم، "مترجم للعربية".
31. نلسون مانديلا، رحلتي من أجل الحرية، ترجمة عاشور الشامس، مكتبة الاسكندرية.
32. Monica Borgman, Said Mekbel : Une mort à la lettre, Entretiens, Téraèdre, 1^{ère} Edition, Beirouth, Liban, 2008.

وثائق رسمية ومستندات:

1. ميثاق الأمم المتحدة، موقع في مدينة سان فرانسيسكو يوم 26 حزيران "يونيو" سنة 1945.
2. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المؤرخ في 10 كانون الأول- ديسمبر 1948 موقع الأمم المتحدة.
3. بيان أول نوفمبر 1954.

4. عقد روما 1995.
5. الجريدة الرسمية رقم 236، "محضر استجواب الحكومة في قضية حركة الوفاء والعدل، تاريخ المحضر 08 نوفمبر سنة 2000".
6. قانون السلم والمصالحة: حررَ في 14 أوت 2005.
7. الجريدة الرسمية العدد 01-28 جمادى الثانية 1412 هـ
8. وثيقة رسمية مؤرخة في 02 جويلية 1962م، تعود للسلطات السويسرية، تحت عنوان "سري للغاية": تدخل المخابرات الأمريكية في الجزائر، (المرفقات- المرفق الأول).
9. بيان صادر عن الحكومة المؤقتة بقيادة بن يوسف بن خدة عشية الاستقلال: تنحية هواري بومدين، منجلي، سليمان... "ملحق للمرفق الأول بتاريخ 02 جويلية 1962.
10. محضر رسمي "سري للغاية"، مستخرج من الشرطة والعدالة السويسرية، بتاريخ 27 أكتوبر 1964. رصد نشاط وتحركات محمد خيضر، (المرفقات - المرفق الثاني).
11. مراسلة من السفارة السويسرية بتاريخ 09 ماي 1963 "من 04 صفحات" (المرفق الثالث). تقرير عن استقبال بن بلة للمبعوث الفرنسي بروغلي، وحديث في الصفحة الرابعة عن اغتيال خميستي.
12. وثيقة من 3 صفحات بخط الشيخ محمد السعيد.
13. بيان تهديد بالتصفية موجه للسيد مهدي علالو.

موقع الأمم المتحدة، موقع حلف الناتو، موقع محكمة العدل الدولية، موقع وزارة المجاهدين، موقع جمعية العلماء الجزائريين، موقع ابن باديس، موقع اذاعة وطني، منتدى بلاحدود، موقع جامعة جيلالي اليابس، موقع جامعة بوبكر بلقايد، موقع الخبر، موقع الشروق، موقع الجزائر نيوز، موقع اليتيوب، موقع الرئاسة، موقع حمس، موقع القدس العربي، موقع ina، موقع جون أفريك، موقع وكالة الأنباء الجزائرية.

القنوات الفضائية:

التلفزة الجزائرية "الأولى"، قناة الجزيرة، القناة الفرنسية الثانية، TF1، القناة الفرنسية الثالثة، قناة BBC، القناة الروسية "بالغة العربية".

ملخص كتاب المصالحة الجزائرية

الكتاب هو : عَصارة أفكار وتراكمات وتجارب عاشها المؤلف، صاغها عبر 7 فصول وأكثر من 300 صفحة.

في القسم الأول، يطرح المؤلف السؤال: لماذا المصالحة الجزائرية؟ ليجيب في أكثر من خمسة وعشرين صفحة، عبر تشخيص عميق للأزمة الجزائرية التي ابتدأت قبل الثورة.

يشرح فيها بإسهاب انطلاق الجمهورية على أساس خاطئ، عن طريق الانقلابات والصراعات والتصفيات الجسدية، التي قادت البلاد الى حالة من الفوضى والهمجية.

ويطرح في نفس الوقت البديل الحضاري لبناء دولة جزائرية عصرية تحقق حلم الشهداء وتنتهي عصر الارتجال والتسيير العشوائي.

في الفصل الثاني يعرض بيان أول نوفمبر 1954 الذي يعتبر كمنطلق لكل المشاريع الوطنية في الجزائر، مروراً بعقد سانت جيديو بروما سنة 1995، بوصفه خارطة طريق يمكن الاستفادة منها، سيما وأن اللقاء جمع التيارات السياسية الفاعلة في البلاد، التي فازت بأول انتخابات تعددية سنة 1991.

ويتضمن الكتاب وثيقة تاريخية بخط يد الشيخ محمد السعيد، الرئيس المؤقت للجهة الإسلامية للإنتقاذ الذي اغتيل سنة 1995، وثيقة تجيب عن ألغاز كثيرة كانت مطروحة. كما يتطرق الكتاب إلى قانون السلم سنة 2005 الذي خفف من فاتورة المأساة لكنه لم يعالجها.

في القسم الثالث مقتطفات من حوار، يتحدث عن ثقافة الاستئصال والاقصاء المتجذرة عند الحاكم العربي، وتفاصيل حظر حركة الوفاء والعدل التي كان يتزعمها وزير الخارجية الاسبق أحمد طالب الابراهيمي والمرشح لرئاسيات 1999، كونه أن مؤلف الكتاب كان أحد مؤسسي الحركة وداعما لمشروعه الذي كان شعاره: المصالحة، والجزائر للجميع.

في القسم الرابع، شهادات مثيرة حول الأزمة الجزائرية ابتداء من الانقلاب، حيث يشرح أمين عام حزب سياسي بوصفه شاهداً، كيف عرض وزير الدفاع السابق خالد نزار الرئاسة على آيت أحمد في مكتبه وكيف رفضها. وشهادة نقيب في القوات الخاصة بالجيش الجزائري، حول علامات إقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، وكذا شهادة ابن الرئيس محمد بوضياف حول اغتيال والده. وتحقيق حول تفجير عملية مطار هواري بومدين، من خلال شهادات حية أثبتت براءة المتهمين الذين أعدموا ظلماً، وكشفت عن المنفذ الحقيقي الذي تدرب في أفغانستان.

وكذا بيان مديد بالتصفية لرئيس حزب سياسي، تطرح علامات استقهام؟ سيما وأنها تحمل طابع الجيش الاسلامي للانقاذ، الذي لم يكن متواجداً في العاصمة؟

وشهادات حية حول مجزرة سجن سركاجي التي راح ضحيتها أكثر من 100 شخص، إضافة الى مجزرة سجن البرواقية التي راح ضحيتها أكثر من 50 شخص، وفرار أكثر من 1200 سجين بسجن تازولت... كلها شهادات حصرية.

في الفصل الخامس يتحدث المؤلف، عن ضرورة فتح قناة المصالحة، ويبرز دورها في صناعة الرأي والوعي العام، وتعبئة الشارع، ويشرح بالتفصيل خيارات التغيير، والخيار الأمثل للحالة الجزائرية، بعد التجارب المريرة التي عاشها الشعب.

ويقل انطباعات رؤساء بعض الحكومات، ورؤساء الأحزاب حول المشروع، بعد اللقاءات التي أجريت معهم جماعات وفردى، وي طرح أرضية للنقاش قبل موعد مؤتمر وميثاق الجزائر.

وفي الفصل السادس، يعطي تصورا حول الجمهورية الجزائرية الجديدة وكذا الحوار الوطني، وفتح ورشات حول الإصلاح في كل القطاعات.

وضرورة إجراء محاكمة عادلة "بعد بناء دولة المؤسسات" وصولا إلى عفو شامل بشروط وضمانات، وتدوين المأساة الجزائرية وتدريبها للناشئة.

وفي الفصل السابع والأخير، يتحدث عما سمي "الربيع العربي" الذي انتقده في بدايته وتوقع حدوثه، وأكد اختراقه.

ويكشف في وثائق رسمية بعض الأسرار، تتعلق ببعض الأحداث المتعلقة بالثورة، منها اغتيال خميستي، سرقة أموال جبهة التحرير... تدخل المخابرات الأمريكية...

ويطمح المؤلف أن يلتقى هذا المشروع الدعم للبدء في مصالحة جزائرية، مرورا بمصالحة مغربية، فمصالحة عربية إسلامية، وصولا إلى مصالحة أممية، ينعم فيها العالم بالأمن والسلام.

محتويات الكتاب

5	اهداء
8	مقدمة
14	الفصل الأول
14	لماذا المصالحة الجزائرية ؟
48	ماهي المصالحة الجزائرية وما أهدافها ؟
50	تطويق الأزمة وبعث الأمل
54	الفصل الثاني
54	بيان أول نوفمبر 1954
59	وثيقة العقد الوطني بروما 1995
65	مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية
77	الإعلان عن ميلاد المصالحة الجزائرية
81	لقاء سطيف بالجزائر وكون بفرنسا
83	الفصل الثالث
83	حظر حركة الوفاء والعدل
92	يحيى أبوزكريا : ثقافة الاستئصال والاقضاء متجذرة في الحاكم العربي
98	مراد دهينة : قانون السلم خطر على الجزائر
99	محمد العربي زيتوت : الجمهورية الجزائرية نكتة
100	منع أنور نصر الدين هدام من دخول الجزائر
101	وثيقة بخط الشيخ محمد السعيد
105	عبد الحق لعيايدة: عن أيّ مصالحة يتحدثون ؟

المصاحفة الجزائرية

106 مدني مزراق : محاولة اغتيال مصطفى كرتالي
109 مدني مزراق : اغتيال علي مراد
115 الجنرال اسماعيل العماري : تصفية جميع المختطفين في الجزائر
118 مدني مزراق : النظام والتميز العنصري
120 رسالة الى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة
129 علي بن حجر: قبلنا الهدنة مكرهين ولم نتحاور مع النظام
133 علي بن حاج : قانون اللّثام والمخادعة الكبرى
135 الفصل الرابع
135 محمد معيز : آيت أحمد رفض الرئاسة والانتقال معاً
136 القتيب أحمد شوشان : مؤشرات على اقالة الرئيس الشاذلي
140 ناصر بوضياف : من قتل الرئيس محمد بوضياف ولصالح من ؟
147 تحقيق حول تفجير مطار هواري بومدين
151 تمديدات ومحاولات اغتيال مهدي علالو مع نشر البيان
155 شاهد على مجزرة سر كاجي
160 شاهد على مجزرة البرواقية
168 شاهد على فرار سجن تازولت
177 الفصل الخامس
177 الوعي العام
184 قناة المصاحفة
186 الانتخابات الرئاسية في الجزائر ومشروع المجتمع الجديد
190 مؤتمر الجزائر
192 خيارات التعبير

المصاحفة الجزائرية

192	التعبير عن طريق التدخل من الخارج
194	التعبير عن طريق الثورة المسلحة
196	التعبير عن طريق الانتفاضة
201	التعبير عن طريق الانقلاب
202	التعبير عن طريق الانتخابات
209	لقاءات المصاحفة الجزائرية
210	مشروع المصاحفة الجزائرية يلقي الترحيب
212	أرضية النقاش
215	مسودة ميثاق الجزائر
216	حكومة الوحدة الوطنية
217	الفصل السادس
217	الجمهورية الجديدة في الجزائر
232	الحوار الوطني
233	ورشات التعبير والإصلاح
234	العدالة الجزائرية
240	تدوين المأساة الجزائرية
241	الفصل السابع
241	الشهيلي العربي
245	رسالة من جزائري إلى الإخوة في سورية
248	المصاحفة المغربية
253	المصاحفة العربية والاسلامية
261	المصاحفة الدولية

المصاححة الجزائرية

271	كلمة ختامية
273	المرفقات
329	قائمة المراجع
335	ملخص كتاب المصاححة الجزائرية
342	الكاتب في سطور

الكاتب في سطور



نور الدين خبابه: من مواليد 1965، بقرية الدشرة، دائرة
برج الغدير، ولاية برج بوعرييج، الجزائر.

ناشط سياسي وإعلامي...

من المؤسسين لحركة الوفاء والعدل التي كان يرأسها وزير الخارجية الأسبق أحمد طالب الابراهيمية سنة 1999. وهي حركة سياسية معتمدة بقوة القانون، تمّ حظرها من قبل وزارة الداخلية الجزائرية عام 2000 بحجج واهية "مخالفة للقانون نفسه" في جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني تعيّب عنها رئيس الحكومة.

زاول السيد نور الدين خبابه منذ 1999 عدة مهام في الحركة على المستوى الولائي ثم المركزي. وبعد أن تمّ حرمانه من حقّه في ممارسة السياسة والعمل، غادر إلى فرنسا التي يقيم بها منذ 2001.

أثناء إقامته بفرنسا، عمل على تطوير مهاراته الإعلامية، حيث استعاد من التكوين في مجال التحرير الصحفي والسمعي البصري، وتقنيات الإخراج والتصوير والتركيب، وكتابة السيناريو.

نشر العديد من المقالات في صحف إلكترونية وأخرى ورقية، ولديه أعمال أدبية لم تنشر بعد. كما أجرى العديد من اللقاءات والحوارات الصحفية مع شخصيات سياسية وإعلامية ورياضية جزائرية ذائعة الصيت عبر منتدى بلا حدود، وإذاعة وطني الرقمية. وانفرد بحوارات وشهادات حصرية حول الأزمة الجزائرية، منها:

المصالحة الجزائرية

(تفجير مطار هواري بومدين، مقتل الرئيس محمد بوضياف، مجزرة سركاغي، فرار سجن تازولت "لومباز"، مجزرة البرواقية، مجزرة باتنة، أحداث قمار، التعذيب، الاختطاف، قضية بويعلي، المعتقلات... الخ.

أنجز ثلاثة برامج أسبوعية على إذاعة وطني الرقمية، وتتمثل في: (أين الخلل، الحنين، المأساة).

مؤسس المصالحة الجزائرية: "منظمة دولية، غير ربحية، وغير حكومية O.N.G".

للتواصل مع الكاتب عن طريق البريد الالكتروني

noureddine.khababa@orange.fr

www.radiowatani.com : موقع اذاعة وطني